

الصيغ النموذجية للدعاوى والأوراق القضائية

طبقاً لأحدث التشريعات وأحكام محكمة النقض
والمحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا

دكتور

على عوض حسن

المحامى بالنقض

أستاذ القانون ومحكم دولى وخبير عمالى

الجزء الأول

الناشر

دار الفكر الجامعى

٣٠ ش سوتير الازاريطة . الاسكندرية

ت ٤٨٤٣١٣٢

دكتور
على عوض حسن
الحامى بالنقض
أستاذ القانون ومحكم دولى وخبير شاملى

الصيغ النموذجية للدعاوى والأوراق القضائية

طبقا لأحدث التشريعات وأحكام محكمة النقض والمحكمة
الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا

- طعون النقض المدنى والجنايى
- مذكرات النقض المدنى والجنايى
- طعون المحكمة الدستورية العليا والتنازع
- طعون المحكمة الإدارية العليا والمذكرات
- طعون محكمة القضاء الإدارى والمذكرات
- صحف الاستئناف المدنية ومذكرات الاستئناف
- صحف التماس إعادة النظر

الجزء الأول

٢٠٠٤

الناشر

دار الفكر الجامعى

٣٠ ش سوتير - أمام كلية الحقوق

ت: ٤٨٤٣١٣٢ الإسكندرية

«إهداء»

إلى الحفيدة الغالية

بتول أحمد علي عوض

تقديم

تضمنت الطبعة الأخيرة من موسوعة « الصيغ النموذجية للدعوى والأوراق القضائية » آخر ما صدر من تشريعات وأحكام حتى نهاية عام ٢٠٠١، ومنذ ذلك التاريخ صدرت بعض القوانين الجديدة كالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون حماية الملكية الفكرية وكقانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وغيرها من القوانين فضلاً عن المبادئ الجديدة التي أصدرتها محكمة النقض وإلى جانب ما صدر من أحكام المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية بعض نصوص القوانين وخاصة في مواد الإجراءات ومن هنا فقد أصبحت الحاجة ماسة لتطوير صحف الدعوى وإستحداث نماذج جديدة لمواكبة هذا التطور .

ورغم أنه صدرت لنا مراجع متخصصة في كل فرع من فروع القانون عالجت بالتفصيل صحف الدعوى والأوراق القضائية إلا أن هذه الموسوعة تمتاز بأنها تتضمن أهم النماذج التي لا غنى عنها فضلاً عن النماذج الجديدة التي أملتتها التشريعات وأحكام المحاكم العليا الصادرة منذ عام ٢٠٠١ وحتى يونيو ٢٠٠٣ .

والله نسال أن يكون في هذه الموسوعة ما ينفع الناس وأن تكون في ميزان حسنات العبد الفقير إلى الله الذي بذل ما وسعه من جهد في إعدادها غير مدعٍ أنها جامعة مانعة فالكمال لله وحده وفوق كل ذي علم عليم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

القاهرة في ٢٥/٧/٢٠٠٣ .

دكتور

على عوض حسن

المحامي بالنقض والإدارية العليا

أستاذ القانون ومحكم دولي وخبير عمالي

تنبيه هام

نوجه نظر الزميل أو الباحث أن يطالع فهرس الكتاب جيداً لأن بعض الصيغ متداخلة بمعنى أنها تتصل بأكثر من فرع من فروع القانون ، فمثلاً إذا كان موضوع النزاع على مسكن زوجية أو حضانة فهو يصلح أن يكون في الباب الخاص بدعاوى الإيجارات والباب الخاص بدعاوى الأحوال الشخصية ، وإذا كان الموضوع دعوى مخاصمة قاض وهي تحتاج إلى أعذار يسبق رفعها فقد يجوز أن تدرج في باب الإنذارات وفي باب رد ومخاصمة القضاة ، وإذا كانت المنازعة عمالية فقد تدرج في باب صيغ الدعاوى العمالية أو باب صيغ الدعاوى الإدارية وإذا كانت المنازعة تجارية فقد تتصل بمواد الضرائب وهكذا ولهذا فإن الصيغة قد وضعت في المكان الأقرب اتصالاً بمادة وفرع القانون مع الإشارة إليها في الأماكن الأخرى من الأبواب التي تناولت فروع القانون المتصلة بها .

هذا وبالله التوفيق ،

د/ على عوض

الحامى

تقسيم وتبويب الجزء الأول

يشمل ستة أبواب :

- الباب الأول : طعون ومذكرات النقض المدني .
- الباب الثاني : طعون ومذكرات النقض الجنائي .
- الباب الثالث : طعون ومذكرات المحكمة الإدارية العليا .
- الباب الرابع : طعون المحكمة الدستورية العليا .
- الباب الخامس : طعون محكمة القضاء الإداري .
- الباب السادس : صيغ الاستئناف والالتماس .

الباب الأول
طعون ومذكرات
النقض المدني

صيغة رقم (١)

صحيفة طعن بالنقض على حكم فى دعوى إيجارية قضى فيها بالإخلاء فى أول وثانى درجة (١)

فى الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة بجلسة
(الدائرة ايجارات) فى الاستئناف رقمى و لسنة ١١١ق
وفى الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة (٥) ايجارات
جلسة فى القضية رقم لسنة ايجارات

على الجيزة

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض فى يوم
الموافق / ٩٥/٦/ تحت رقم من الأستاذ / المحامى
لدى محكمة النقض بمكتبه الكائن والوكيل عن السيد/
..... المقيم بتوكيل عام رسمى رقم لسنة
الصادر من مكتب توثيق
(طاعن)

ضد

- ١) السيد / المقيم
- ٢) السيدة/ المقيمة
- ٣) السيد / المقيم (مطعون ضدهم)

الطعن ينصب على :

١- الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة الدائرة ايجارات
بجلسة فى الاستئناف رقمى و السنة ق
والقاضى منطوقه بما يلى :

٥ حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفى موضوعهما
برفضهما وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام كل مستأنف بالمصاريف

(١) الطعن رقم ٧٥١٠ س ٦٥ ق.

ومبلغ عشرين جنيهًا مقابل أتعاب المحاماة .

٢- الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية الدائرة (٥) بإجارات
بجلسة فى القضية رقم لسنة والقاضى منطوقه
بما يلى : وحكمت المحكمة :

أولاً - بقبول ادخال الخصم المدخل السيد/ خصماً فى
الدعوى شكلاً .

ثانياً - فى موضوع الدعوى الأصلية والادخال بإخلاء المدعى
عليهما والخصم المدخل من العين محل التداعى والمبيّنة بصحيفة
الدعوى وعقد الايجار المؤرخ وتسليمها خالية للمدعى والزمّت
المدعى عليهما والخصم المدخل المصاريف وعشرة جنيهات مقابل أتعاب
المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

ثالثاً - حيث أنه عن موضوع الطلب العارض المبدى من الخصم
المدخل وبرفضه والزمته بمصروفات هذا الطلب وعشرة جنيهات
مقابل أتعاب المحاماة .

الطلبات

أولاً : وبصفة مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل فى
الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة من محكمة استئناف
القاهرة فى الاستئناف رقمى و والقاضى بقبول
الاستئناف شكلاً وفى موضوعهما برفضهما وتأييد الحكم المستأنف
الرقم لسنة إيجارات كلى جيزة والذى قضى فى موضوع
الدعوى الأصلية والادخال بإخلاء المدعى عليهما والخصم المدخل من
العين محل التداعى والمبيّنة بصحيفة الدعوى وعقد الايجار المؤرخ
مع التسليم والمصروفات .

ثانياً : ينقض الحكم الاستئنافى المطعون عليه الصادر فى
الاستئناف رقمى و لسنة ق وكذلك نقض الحكم

الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية بتاريخ فى الدعوى رقم
لسنة ايجارات كلى جيزة .

وفى جميع الحالات إلزام المطعون ضدّه الأول المصروفات على
جميع درجات التقاضى .

موضوع الطعن

(١) بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٦٠/٧/٣١ استأجر الطاعن من
المرحوم والد المطعون ضدّه الأول الشقة رقم بالدور الأول العلوى
بالمنزل رقم بشارع بقصد استعمالها سكناً خاصاً وظل
الطاعن مقيماً بها هو وأسرتة المكوّنة من زوجته وابته (المطعون ضدّه
الثالث) وشقيقته (المطعون ضدّها الثانية) ووالدته مسدداً الإيجار
شهرياً بموجب ايصالات صادرة من المؤجر الذى توفى الى رحمة الله
تاركاً ثلّة من أبنائه وبناته ومنهم المطعون ضدّه الأول كما توفيت والدّة
الطاعن فى وقت لاحق .

(٢) ومن نافلة القول أنه فى تاريخ تحرير عقد الايجار بين الطاعن
ومورث المطعون ضدّه الأول فى بداية الستينات لم تكن هناك مشكلة او
أزمة اسكان لكن هذه الأزمات ظهرت واستفحلت على مدار الثلاثين سنة
التالية لتحرير العقد حيث تجلّى أثر ذلك فيما فوجىء به الطاعن فى
غضون عام ١٩٩٠ بالمطعون ضدّه الأول يطلب منه طلباً غريباً وهو أن
يترك الشقة سكنه التى يستأجرها ن عام ١٩٦٠ نظراً لاحتياج شقيقته
لها ، وتصوّر للمطعون ضدّه - على غير الحقيقة أن الطاعن لديه من
الأعيان ما يسمح بالاستغناء عن شقة التداعى ، ومن هنا بدأ النزاع
وظلت شقيقة المطعون ضدّه الأول تفتعل الخلافات مع زوجته وشقيقة
والدّة الطاعن لعلها بتنقيص حياتهم تستطيع أن تجبرهم على اخلاء
الشقة .

(٣) ومع أن الطاعن يسدّد ايجار الشقة منذ تاريخ العقد سنة ١٩٦٠
حتى نهاية ١٩٨٩ ولم يتخل عنها أو يتركها فى أى وقت من الأوقات فإن
ذهن المطعون ضدّه الأول تفتت عن تدبير أمر ما ولو غير مشروع

وصولاً للاستيلاء على شقة الطاعن وقد وجد ضالته المنشودة حين
شجر نزاع عائلي بين زوجة الطاعن وشقيقته (المطعون ضدها الثالثة)
ومثل هذه الخلافات تحدث في الأسرة كثيراً ولا تخفى على أحد
فاستغل المطعون صده الأول هذا الواقع وبدأ يستقطب الى جانبه
المطعون ضدها الثانية فاعز لها أن شقيقها (الطاعن) وزوجته وابنه
(المطعون ضده الثالث) ليسوا في حاجة للشقة وأنها هي الأحق بها
باعتبارها مطلقة ومهينة الجناح ومن حقها الاستئثار بها حتى تتفادى
الخلافات الدورية التي تحدث بينها وبين زوجة الطاعن .

٤) ونجح المطعون ضده الأول في استنهاض الجموح العاطفي لدى
شقيقة الطاعن كأنثى غالباً ما يغوتها أن تفتن لمثل هذه المخططات
اللولبية فاستوقعها على عقد ايجار حرره بتاريخ ١١/٩/١٩٨٩ أضاف
في أعلاه عبارات تفيد أن شقيقها (الطاعن) تنازل لها عن العين لانتقاله
الى شقة أخرى . ومما يثير العجب أن المطعون ضده الأول زعم أن هذا
التنازل والتخلي عن العين من جانب الطاعن كان في عام ١٩٧٢ ووجه
العجب أنه ظل هو واشقاؤه وشقيقاته باعتباره ورثة المؤجر في
تقاضى الأجرة من الطاعن حتى عام ١٩٨٩ أى لمدة سبع عشرة سنة
متصلة .

٥) وفي خضم النزاع بين زوجة الطاعن وهذه الشقيقة (المطعون
ضدها الثانية) وبعد أن استوقعها المطعون ضده الأول على هذا العقد
الصورى المحرر خلصة بعد تدبير بليل من وراء ظهر الطاعن مستأجر
الشقة الأصلي أوعز المطعون ضده الأول لشقيقة الطاعن (المطعون
ضدها الثانية) أن تحرر محضراً بقسم الشرطة لمنع تعرض زوجة
شقيقها (الطاعن) لها في الانتفاع بالعين باعتبارها ممن يستفيدون
بحق الامتداد القانوني للعقد زعماً بأن الطاعن تخلى عن الشقة وتم
بالفعل تحرير هذا المحضر الذي تنازلت عنه المطعون ضدها الثانية في
اليوم التالي لتحريره .

٦) بعد أن اكتملت ملامح المؤامرة وبدأ نجاح المخطط لم يضيع
المطعون ضده وقتاً كي يجنى ثمار فعلته فخطا خطوتين تمثلت أولاهما

فى امتناعه هو وباقى الورثة عن استلام الأجرة من الطاعن الذى اضطر الى اتخاذ اجراءات العرض والايداع المقررة قانوناً - وثانى الخطوتين أنه باذر برفع الدعوى رقم لسنة ايجارات كلى جيزة ضد الاثنين الطاعن (المستأجر الحقيقى والوحيد) وشقيقته (المطعون ضدها الثانية) وطلب اخلاهما من العين تأسيساً على أن الأول تخلى عنها فأصبحت الثانية لها حق امتداد العقد وحدها وأن الثانية تنازلت عنها بغير إذن سيادته أى أن المطعون ضده الأول وبإرادته المنفردة أنهى عقد ايجار الطاعن دون علم الطاعن ثم اعتبر هذا الانهاء من عام ١٩٧٢ وقت أن كانت والدة الطاعن لازالت على قيد الحياة وتقيم بالشقة ووقت أن كان ابن الطاعن (للمطعون ضده الثالث) الذى وُلد فى الشقة وتزوج فيها ولم تنقطع اقامته بها بعد طلاقها - لكن المطعون ضده الأول تجاهل كل هؤلاء وقرر بمشيئته وحده أن المنتفع بالامتداد هو الشقيقة (التى خدعها) دون سواها - ثم رأى أيضاً بإرادته المنفردة أن هذه الشقيقة التى ترواطت معه ثم كانت ضحية قد تنازلت لشقيقها (الطاعن) دون إذن مخالفة بذلك شروط العقد الصورى الذى اصطنعه بعد ١٧ سنة من استلامه الأجرة بانتظام من الطاعن - فهل هذه التداعيات يمكن أن تنطلى على أحد .

٧) وبعد تداول القضية بالجلسات أمام محكمة اول درجة أصدرت حكماً تمهيدياً بالغ الغرابة بحيث لو كان القانون يجيز استئنافه لما تردد الطاعن فى ذلك ، فهذا الحكم التمهيدى بإحالة الدعوى الى التحقيق جاء منطوقه كما يلى : « حكمت المحكمة وقبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات القانونية ومن بينها البينة والقرائن وشهادة الشهود أن المدعى عليها الأولى قد تنازلت عن العين محل النزاع للمدعى عليه الثانى وتأجيرها له من الباطن دون إذن كتابى صريح من المالك وللمدعى عليها نفى ذلك بذات طرق الاثبات سألغة الذكر .

فوجه الغرابة فى هذا الحكم التمهيدى أنه فى حقيقة الأمر وواقع الحال كشف سلفاً عن رأى المحكمة والعقيدة التى كوّنتها فى النزاع أية

ذلك انه سلم تسليمًا مطلقًا بمزاعم المدعى الواردة فى صحيفة افتتاح دعواه من أن الطاعن (المستأجر الأصلى والوحيد) قد تخلى عن العين منذ عام ١٩٧٢ دون الاعتداد بمستندات الطاعن التى تفيد تمسكه بها بدليل سدادته للأجرة حتى عام ١٩٨٩ وبعد تسليم المحكمة بهذا الواقع المناقضى للمستندات والعقل والمنطق ركنت على العقد الصورى الباطل الذى تحرر بالتحايل والوعيد والخديعة فى نهاية عام ١٩٨٩ وبناء على هذا الاعتقاد الخاطىء جاء الحكم التمهيدى بإثبات تنازل المستأجرة فى هذا العقد الباطل لشقيقتها صاحب العقد الصحيح السارى للمفعول حتى الآن وكان الأولى والأجدر تمشيًا مع القانون والمنطق والواقع أن تصرّح المحكمة للمدعى (المطعون ضده الأول) بإثبات ترك الطاعن للشقة وتخليه عنها منذ عام ١٩٧٢ وأن تصرّح للمدعى عليه (الطاعن) بالنفى بذات الطريق لأن هذه النقطة هى محور القضية ضرورة كونها تتعلق بحق الامتداد القانونى للعقد اثباتًا ونفيًا .

٨) ونتيجة لقلب عبء الاثبات على هذا النحو فقد تمسك الطاعن فى جلسات التحقيق والمرافعة بعدم اعترافه بهذا الحكم التمهيدى كما تمسك بعدم جواز الاثبات بالبينة فيما يخالف الكتابة - ومع ذلك مضت محكمة أول درجة فى نظر الموضوع من وجهة ما كوّنته سلفاً من رأى لا يتمشى مع صحيح القانون الى أن أصدرت حكمها الخاطىء موضوع هذا الطعن ثم سائر الحكم الاستثنائى هذا الفساد فى الاستدلال والخطأ فى فهم الواقع وفى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب فضلاً عن الاخلال البين بحق الدفاع على النحو الوارد بأسباب الطعن .

أسباب الطعن

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : إعمال قواعد الاثبات إعمالاً خاطئاً ذلك أن المقرر فى قواعد الاثبات أن من تمسك بالثابت أصلاً لا يكلف بإثباته أما من يدعى خلاف الأصل فعليه هو عبء اثبات ما يدعيه (دكتور أحمد أبو الوفا - التعليق على قانون المرافعات سنة ٦٨ ص ٢٧٦) فالطاعن وهو المستاجر الأصلى يتمسك بالثابت أصلاً وهو عقد الايجار المحرر سنة ١٩٦٠ ولا تثريب عليه إذا هو لم ينتفع بالعين المؤجرة مادام قائماً بتنفيذ التزاماته تجاه المؤجر كما أن اقامته فى شقة أخرى (بفرض حدوثه) لا يصح اتخاذ دليل على اتجاه ارادته الى ترك الاقامة بشقة النزاع (الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٢٤) (موسوعة المستشار محمد عزمى البكرى الطبعة السادسة ١٩٩٥ ج ١ ص ٧٨٢) وإذا كان الطاعن قد تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يتخل عن اجارة عين النزاع وقدم ايصالات سداد الأجرة حتى نهاية عام ١٩٨٩ وكان الحكم المطعون فيه قد أتم قضاءه بتحرير عقد ايجار للمطعون ضدها الثانية استناداً الى ثبوت ترك الطاعن هذه الشقة لها دون أن يواجه دفاع الطاعن سالف الذكر بالرد عليه وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يغير وجه الراى فى الدعوى ودون أن يعنى بالرد على مستنداته المشار اليها رغم ما لها من دلالة مؤثرة فى الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبب (الطعن رقم ٩٥٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٣٦ - المرجع السابق ص ٧٨٧) .

ومن المقرر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن فهم الواقع فى الدعوى من سلطة قاضى الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً وله سنده إلا أن تكييفها لهذا الواقع يعتبر من المسائل القانونية التى تخضع فيها لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٤ الى ٤٣١ لسنة ٤١ ج) وتقدير كفاية الأدلة يخضع أيضاً

لمحكمة النقض (الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨ ص ٦٦٦ للرجع السابق) . وتحديد من يتحمل عبء الاثبات مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٢٥)^(١) .

ولما كان الثابت من مفردات الدعوى أن عقد ايجار الطاعن لم يفسخ أو ينحل لأي سبب من الأسباب وأن الطاعن تمسك به وبعين التداعي طوال مراحل الدعوى كما كانت أبرز دلالته على هذا التمسك تسديده للايجار وصدر الايصالات بإسمه منذ عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٩ وهذا هو الواقع في الدعوى وهذا دلالة فإنما ما ادعى المطعون ضده الأول أن المطعون ضدها الثانية تتمتع وحدها بحق الامتداد القانوني لهذا العقد فإنما يدعى صفة عارضة والأصل في الصفات العارضة عدم لأن هذا الادعاء يخالف الظاهر وهو يعني أن الطاعن تخلى عن الشقة والامتداد هو وليد التخلي وبالتالي كان يتعين أن يكون مدار الاثبات منصب على واقعة التخلي بحيث إذا ثبت أمكن إثارة مسألة الامتداد ثم بحث مسألة من لهم الحق في هذا الامتداد وقد أهدر الحكم المطعون فيه وسائره الحكم الاستثنائي هذه المسلمات والمبادئ المستقرة فقلب عبء الاثبات لدرجة أن حكم التحقيق نفسه يفصح عن أن المحكمة سلمت ابتداء بواقعة تخلي الطاعن عن عين التداعي وهو ما أدى بها الى تجاهل عقد الايجار الساري والركون الى العقد المصطنع الذي تحرر بعد ١٧ عاماً من استمرار شغل الطاعن للعين والانتفاع بها وسداد أجرتها علماً بأن سداد اجرة شهر واحد كافٍ بذاته لثبوت علاقة الايجار وهذا الفهم الخاطئ أدى الى استخلاص غير سائغ وجنوح في التكييف للواقع وهو ما جرّه الى الخطأ في تطبيق القواعد القانونية المتعلقة بالاثبات ، فضلاً عن القصور في التسبيب^(٢) ، إذ من المقرر في

(١) ، (٢) في هذه الصيغة وغيرها من الصيغ أضفنا المزيد من المبادئ الحديثة التي أصدرتها محكمة النقض بعد رفع الطعن والحكم فيه ، حيث إن هذه المبادئ تتفق مع ما جاء بوقائع الطعن وأسبابه .

قضاء محكمة النقض أن الترك المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يقوم على عنصرين مادي يتمثل في هجر الإقامة في العين المؤجرة على وجه نهائي وعنصر معنوي بأن يصاحب هجر الإقامة في العين نية التخلي عن العلاقة الإيجارية ولا تشريب على المستأجر إذا هو انقطع عن الإقامة في العين فترة طالت أم قصرت مادام قائماً بتنفيذ التزاماته قبل المؤجر وأخصها الوفاء بالأجرة وأن مجرد إقامة المستأجر في مسكن آخر لا يعد بذاته دليلاً على تركه العين المؤجرة مادام لم يفصح عن إرادته في التخلي عنها وليس فيه أو في عدم العودة إلى الإقامة الفعلية في العين ما يصح اعتباره تخلياً عنها وأنه وإن كان استخلاص ترك المستأجر العين المؤجرة وتخليه عنها هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع إلا أن ذلك مشروط بأن تقيم قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

(الطعن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٥)

الوجه الثاني : القاعدة أنه لا يجوز الاثبات بشهادة الشهود فيما يجب اثباته بالكتابة ما لم يوجد نص أو اتفاق يقضي بغير ذلك - ويقصد بما يجب اثباته بالكتابة التصرف غير محدد القيمة أو الذي تزيد قيمته على مائة جنيه وكذلك ما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي (الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٩ ق لسنة ٢٧/٢/١٩٨٠) (قواعد النقض في ستين عاماً للمستشار محمد خيرى أبو الليل ص ٦٤ و ٦٥) كما أن جواز اثبات عقد الإيجار بالبيّنة مقرر لمصلحة المستأجر وحده دون المؤجر وقد دفع الطاعن في جلسة التحقيق وجلسات المرافعة بعدم جواز الاثبات بالبيّنة فيما يخالف عقد الإيجار الثابت منذ عام ١٩٦٠ والسارى للمفعول لكن محكمة أول درجة تجاهلت هذا الدفع واعتبرت هذا العقد غير قائم أصلاً وبينت قضاها التمهيدى والنهائى على أساس العقد الصورى المصطنع اهداراً لقواعد القانون المتعلقة بالاثبات .

الوجه الثالث : أنه حتى في مجال التسليم الجدلى بأن الطاعن تخلى عن عين التداعى فإن حكم أول درجة لم يفتن لنطاق من لهم حق الامتداد القانونى للعقد إذ أن الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون ضده

الأول زعم أن الطاعن تخلى عن العين منذ عام ٧٢ وسأيرته المحكمة في هذا الزعم فلا بأس لكن الثابت أنه في عام ١٩٧٢ كان المستفيدون من حق الامتداد هم والدة الطاعن التي كانت تقيم معه (توفيت عام ١٩٨٩) وشقيقه وشقيقتيه وابنه (المطعون ضده الثالث) وكل هؤلاء كانوا أحياء يرزقون في عام ١٩٧٢ ومع أن الأصل في الزوجة أنها تقيم مع زوجها والأصل في الأولاد غير المتزوجين أنهم يقيمون مع والديهم بحيث إذا ادعى المؤجر عكس ذلك كان عليه عبء الإثبات (د. أحمد أبو الوفا - ص ٢٧٦ - المرجع السابق) ، إلا أن الحكم تجاهل كل هؤلاء ولم يبين سبب استبعادهم كشركاء في حق الامتداد القانوني لعقد الإيجار حيث لا يملك المؤجر تحرير عقد الإيجار لأحد المنتفعين دون الباقيين إلا برضاؤهم جميعاً . (د. أبو الوفا - المرجع السابق ص ٢٧٥ ، وراجع أحكام النقض المشار إليها فيها) .

ومن هنا فإن الحكم المطعون فيه يسلم أيضاً بمزاعم المطعون ضده الأول (المدعى) من أن المطعون ضدها الثانية هي الوحيدة صاحبة هذا الحق في الامتداد وأنه ما حرر لها عقد الإيجار الصوري الباطل المؤرخ عام ١٩٨٩ (بعد ١٧ سنة من الترتك المزعوم) إلا امتثالاً لحكم القانون وهي قالة باطلة يراد بها باطل .

الوجه الرابع : يقول الأصوليون أن من سعى إلى نقض ما تم من جهته فإن سعيه مردود عليه والثابت أن الحكم المطعون فيه سلم بترك الطاعن للعين والتخلي عنها وذلك دون دليل سوى القول المرسل من جانب المطعون ضده الأول وهو قول وليد قصد سيء مردود عليه ذلك أنه يعلم أن الطاعن هو المستأجر وإلا فعلى أي أساس يتقاضى منه الأجرة شهرياً وبأي صفة ، ولما كان مقتضى الفسخ إلا يصبح للعقد وجود قانوني وبالتالي لا يكون له امتداد لأن الامتداد والحالة هذه يرد على غير محل وهو محال ومن الغريب أن الحكم الاستثنائي المطعون فيه الذي أيد حكم أول درجة للمطعون فيه قد أخطأ في رده على هذه النقطة حين قال في حيثياته أنه ليس هناك تعارض بين فسخ عقد

الايحار أو انتهائه بالنسبة للتارك وبين امتداده بالنسبة لمن له الحق فى الاستمرار فى شغل العين (ص ٩) ولم يقل الحكم على أى أساس قام بنفى التعارض بين مفهوم العبارتين وعلى أى دليل اعتبر الطاعن تاركاً للعين وهذه المسائل وإن كانت تتعلق بوزن الدليل وفهم الواقع إلا أنها تخضع لرقابة محكمة النقض من حيث التكييف .

ثانياً : القصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال :

وذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : استعرض حكم محكمة أول درجة المطعون فيه نص المادة ١٨/ج من القانون رقم ٨١/١٣٦ ثم أورد ثلاثة مبادئ على التوالي من أحكام محكمة النقض معروفة للمشتغلين بالقانون أولها يقول أن تعبير المستأجر عن إرادته فى التخلّى عن العين قد يكون صريحاً وقد يكون ضمنياً وإن استخلاص ذلك من مسائل الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع ، ويقول ثانيها أن استخلاص اثبات أو نفي الترك من مسائل الواقع ، ويقول ثالثها أن تقدير اقوال الشهود واستخلاص الواقع فيها يستقل بها قاضى الموضوع (ص ٧ من الأسباب) ثم بعد سرد هذه المبادئ التى هى من قبيل تحصيل الحاصل ذكر الحيثية الوحيدة فى بضعة أسطر والتى بنى عليها قضاءه المعيب حتى يكاد الحكم أن يكون خالياً من التسبيب إذ ليس من قبيل التسبيب أن يقول الحكم أن محكمة النقض قالت كذا وكذا وإن نص القانون كذا وكذا وإنما يتعيّن أن يكون الدليل كافياً بحيث يحمل الحكم على أسباب جلية حتى تستطيع محكمة النقض أن تراقب الحكم فى تقديره لكفاية هذا الدليل الذى أسس قضاءه عليه وقد تجلّى القصور والفساد فى التدليل فى كون الحكم لم يعن ابتداءً ببحث واقعة التخلّى عن العين من جانب الطاعن ولم يقل كيف أقادت الأوراق قبل وبعد صدور الحكم التمهيدى بأن هناك تركاً صريحاً أو ضمنياً لعين التداعى وإذا كان الحكم الاستثنائى المطعون فيه قد أضاف فى أسبابه أن قرينة التخلّى يكشف عنها ما جاء بالحضر رقم أحوال قسم والذى رأى أنه يفيد تنازل الطاعن للمطعون ضدها الثانية عن العين ورأى أن تنازلها عن

هذا المحضر لا ينفي بالضرورة واقعة الترك والتخلي وإنما يعنى تنازلها عن حقها فى منع تعرض شقيقتها (الطاعن) لها فى الشقة فإن هذا الحكم بدوره قد عاره الفساد ذلك أن المقرر فى قضاء محكمة النقض أن القرينة هى استنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة بيقين فإنها لا تصلح مصدراً للاستنباط (الطعنان رقما ١٩٠ و ١٩١ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٤/٣/١٩٩٠ ص ٧٣٧ لسنة ٤١ ج) فالمحضر الإدارى رغم أنه تم بايعاز من المطعون ضده الأول فهو فى حقيقته يدور أساساً حول نزاع بين زوجة الطاعن وشقيقته (للمطعون ضدها الثانية) التى حررت هذا المحضر من منطلق خوف هذه الشقيقة من أن يطردها شقيقتها (المستأجر الطاعن) من الشقة بايعاز من زوجته ولكن بعد أن تدخل الطاعن بين زوجته وشقيقته بادرت الأخيرة بالتنازل فى اليوم التالى ومن ثم فقد أصبحت قرينة هذا المحضر بالنسبة لواقعة التخلي قرينة محتملة وغير ثابتة بيقين وبالتالى فلا تصلح أساساً للاستنباط ويكون الأخذ بهذا المحضر كدليل على الترك والتخلي من قبيل الاستنباط الفاسد الذى تخضع فيه محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض .

الوجه الثانى : من المقرر أن التخلي لا يكون إلا لأشخاص لم يكونوا مقيمين مع المستأجرين وليس عليه التزام باسكانهم (الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٤٧ ق جلسة ٢١/٣/١٩٨١) .

كما أن من المقرر أن ایصالات سداد الأجرة دليل بذاتها على قيام العلاقة الايجارية (الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٥٢ جلسة ١٢/٤/١٩٨٩ قواعد النقض فى ستين عاماً للمستشار محمد خيرى أبو الليل ص ٦٢) ، والثابت أن الحكم المطعون فيه تجاهل عقد ايجار الطاعن وهو العقد الصحيح القائم والسارى المفعول منذ عام ١٩٦٠ وحتى الآن أو على الأقل حتى عام ١٩٨٩ تاريخ استلام المطعون ضده الأول للأجرة والذى لم يقدم ايصالاً واحداً صادراً بإسم شقيقة الطاعن (المطعون ضدها الثانية) التى حرر لها عقد الايجار الصورى المؤرخ عام ١٩٨٩ والذى

عول عليه الحكم اخذاً بالظن وتركاً لليقين الذي يتعين أن تبنى عليه الأحكام .

الوجه الثالث : أنه لا يكفي أن يقول الحكم أنه يطعن لشهادة الشهود بل يجب أن يدلل عقلاً على هذا الاطعنان ثم يوضح دلالة الشهادة على الواقعة بحيث يستخلص منها النتيجة استخلاصاً سائفاً والا يكون الحكم قد قضى بغير دليل بل وخالف الثابت بالأوراق - فالثابت أن الشاهد الأول من شهود المدعى (المطعون ضده الأول) قرر أن الشقة كانت مؤجرة للطاعن وأن والدته وشقيقته (المطعون ضدها الثانية) وابنها (المطعون ضده الثالث) كانوا يقيمون بها وأن الطاعن ترك الشقة لشقيقته وعند حضوره لتقبل العزاء في والدته بقي بالشقة فأبلغت شقيقته ضده لعدم التعرض لها وأنه أثناء النزاع بينهما قام المؤجر (المطعون ضده الأول) بتحرير عقد لها كما قرر هذا الشاهد أن المطعون ضده الأول حرر العقد لشقيقة الطاعن (المطعون ضدها الثانية) سنة ٩٠ بعد وفاة الأم وأنها تركت الشقة ونقلت عفشها في سنة ١٩٩٠ وأضاف الشاهد وهو صاحب المصلحة باعتباره صهر المطعون ضده الأول أن الطاعن لم ينقطع صلته بالشقة منذ استجارها .

كما أن الشاهد الثاني للمطعون ضده الأول تضاربت أقواله على النحو الثابت بحكم التحقيق ، هذه خلاصة الشهادة ومدلولها واضح وهو أن المؤجر (المطعون ضده الأول) كان يعلم بالنزاع بين الطاعن وشقيقته بل أنه حرر العقد الصوري إبان هذا النزاع كما كان يعلم بأن ابنة (المطعون ضده الثالث) يقيم بالشقة مع والديه ومع ذلك حرر العقد الصوري لشقيقة الطاعن وتجاهل الابن كما أن الشاهد يؤكد صراحة أن الطاعن لم تنقطع صلته بالشقة . هذه هي شهادة شاهدي المطعون ضده الأول وقد أكد شاهدا الطاعن أيضاً أقامته بالشقة هو وزوجته وشقيقته ونجله دون انقطاع كل ذلك مع ما هو ثابت وغير منكور من المطعون ضده الأول أن الطاعن كان يسدد وحده الأجرة وتصدر الايصالات بإسمه طيلة ١٧ سنة فلماذا كانت الشهادة بهذا الوضوح فلا يجوز الخروج على مراميها وتأويلها تأويلاً عكسياً أو سوق عبارة مرسلة

مفادها ان المحكمة تطعن لأقوال الشهود وإذا كان تقدير أقوال الشهود من مسائل الواقع فإن تحريف هذه الأقوال أو تجاهل مؤداها أمر يتعلق بوزن الدليل وتكييف فهم الواقع وهو من مسائل القانون التي تخضع لرقابة محكمة النقض إذ من المقرر أن القاضي إذا بنى حكمه على واقعة استخلصها من مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتت أو غير مناقض ولكن من المستحيل عقلاً استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم باطلاً (الطعن رقم ٦٤٧ سنة ٤٨ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٨١) .

ثالثاً : الإخلال بحق الدفاع :

وذلك من وجهين :

الوجه الأول : أن الحكم المطعون فيه أغفل دفاعاً جوهرياً للطاعن ولم يعنِ بتحصيله حيث دفع أمام محكمة أول درجة سواء أثناء جلسة التحقيق أو في جلسة المرافعة بعدم جواز اثبات ما يخالف عقد الإيجار المؤرخ ١٩٦٠ بالبيئة بما مؤداه بطلان حكم التحقيق فيما أورده من قلب لعبه الاثبات ولم ترد المحكمة على هذا الدفاع الجوهري الذي قد يتغير به وجه الرأى في الحكم كما سابرته المحكمة الاستئنافية حيث اكتفت رداً على هذا الدفاع باستعراض أحد مبادئ محكمة النقض الذي يقول بأن قاضى الموضوع غير ملزم بالرد على كافة ما يقدمه الخصم من مستندات ولا بأن يتتبعهم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد استقلالاً على كل منها مادام أن قيام الحقيقة التي ائتنع بها وأورد دليلاً فيه الرد ضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج، وهذا المبدأ معروف ومسلم به ولكن يثور التساؤل هل الحكم الاستئنافية المطعون فيه قد التزم بما اشترطه المبدأ وهو ثبوت قيام الحقيقة التي ائتنع بها الحكم وإبراده الدليل عليها الجواب قطعاً بالنفى ذلك أن ما ائتنع به الحكم وبنى قضائه عليه لا توجد له أصول ثابتة بالأوراق بل أن دلالة الأوراق والمستندات تفيد عكس ما ائتنع به الحكم وانتهى إليه بتسبيب معيب في إطار استدلال فاسد ومن المقرر أن الطلب أو الدفع أو أوجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالاجابة عليه في حكمها ويكون الفصل فيه مما يجوز أن يترتب عليه تغيير وجه الرأى في الدعوى يجب على

محكمة الموضوع أن تجيب عليه في أسباب الحكم (الطعن رقم ١٠٥٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٨ ص ١١٩١ لسنة ٢٨) .

الوجه الثاني : تجاهل الحكم المطعون فيه الابتدائي والاستثنائي مستندات الطاعن وأهمها ايصالات الأجرة المسددة حتى عام ١٩٨٩ والتي لم يجدها أو ينكرها المطعون ضده الأول ولم يوضح سبب تجاهلها ولم يتعرض لدلالة تسديد المستأجر لمدة ١٧ سنة للأجرة فكيف يتصور عقلاً أن يظل المؤجر من عام ١٩٧٢ (وهو تاريخ زعمه بأن المستأجر تخلى عن العين) حتى عام ١٩٨٩ يتقاضى الأجرة من مستأجر يعلم أنه ترك العين ومن الغريب أن محكمة الاستئناف في ردها على ذلك لم تذكر سوى حكم النقض سالف الإشارة والذي يقول أن المحكمة غير ملزمة بالرد على كافة ما يقدمه الخصوم من مستندات بل إنها أي المحكمة انتهت إلى أن المطعون ضدها الثانية هي المستفيدة الوحيدة مع ما هو ثابت من أنه في عام ١٩٧٢ تاريخ الترك المزعوم كان المستفيدين إذا سلمنا جديلاً بالترك - هم الوالدة والشقيقتين والشقيقتين والأبن وحتى لو قيل أن الوالدة قضت نحبها وأن الشقيقتين والشقيقتين تركوا العين فلم يثبت أن الأبن المطعون ضده الثالث قد ترك العين حيث لم يبادرها منذ ولادته بل وتزوج فيها وأنجب أما الأوراق التي قدمها المطعون ضده الأول والتي اعتبرها الحكم الطاعن من قبيل التعزيز لقريضة الترك كعنوان شقة الطاعن الأخرى أو رقم التليفون أو العنوان الثابت في رخصة السيارة فهي فضلاً عن أن الطاعن قد جردها تعتبر غير منتجة ولا تفيد كدليل ولا يحاج الطاعن بما ورد بها من بيانات فضلاً عن كونها قرائن فاسدة في مجال الاستدلال على واقعة خطيرة الآثار كواقعة الترك والتخلي .

عن الطلب المستعجل :

فإنه لما كان تنفيذ الحكم المطعون فيه والمؤيد بالاستثنائين المطعون فيهما مما يعود بالضرر الجسيم على الطاعن وهو ضرر يتعذر إن لم يكن يستحيل تداركه إذ من السهل على المطعون ضده الأول فيما لو نفذ الحكم وتسلم شقة التداعي أن يقوم بتغيير معالمها سيما وأن هذه

هى نيته أصلاً ونية شقيقته التى تسكن فى الشقة الملاصقة لشقة
التداعى .

بناء عليه

نطلب أولاً : وبصفة مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل
فى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة (١) فى
الاستئناف رقمى و لسنة والقاضى بقبول
الاستئناف شكلاً وفى موضوعهما برفضهما وتأييد الحكم المستأنف
الذى قضى فى موضوع الدعوى الأصلية والادخال باخلاء المدعى عليها
والخمس للدخل من العين محل التداعى والمبيّنة بصحيفة الدعوى وعقد
الايجار المؤرخ مع التسليم والمصرفات .

ثانياً : ينقض الحكم الاستئنافى المطعون فيه الصادر فى
الاستئناف رقمى و لسنة وكذلك الحكم
الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ من محكمة
الابتدائية فى الدعوى رقم لسنة إيجارات كلى وفى
جميع الأحوال الزام المطعون ضده الأول المصرفات ومقابل الأتعاب
على جميع درجات التقاضى .

وكيل الطاعن

(١) حكمت المحكمة فى الشق المستعجل بوقف التنفيذ ثم حكمت بعد ذلك
بنقض الحكم .

محكمة النقض الدائرة المدنية

مذكرة شارحة

في الطعن رقم المرفوع من السيد/

طاعــــن

ضد السيد/

مطعون ضده

الموضوع

أوضحنا الموضوع وأسباب الطعن في صحيفة الطعن فنحيل إلى ما
جاء بها ونحتفظ بحق الرد على ما عسى أن يقدمه المطعون ضده من
دفاع .

بناء عليه

نصمم على الطلبات الواردة بصحيفة الطعن .

وكيل الطاعن

صيغة رقم (٢)
صحيفة طعن بالنقض على
حكم فى دعوى ايجارية قضى فيها
بعدم قبول الدعوى لبطلان التكليف بالوفاء
محكمة النقض

انه فى يوم

امامى انا رئيس سكرتارية محكمة النقض :

لودعت هذه الصحيفة تحت رقم من السيد الأستاذ
..... المحامى المقبول امام محكمة النقض بمكتبه الكائن بشارع
..... والوكيل عن السيدة/

ضد

١- السيد

٢- السيد

٣- السيدة

٤- السيدة

والجميع يقيمون شارع قسم القاهرة .

طعنًا بالنقض

على الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة الدائرة
ايجارات بجلسة ٢٠١١/٧/١٧ فى الاستئناف المقيّد بجداولها العمومى
تحت رقم لسنة والقاضى منطوقه بما يلى (حكمت المحكمة
بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف
والزمت المستأنفة المصروفات ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل اتعاب
المحاماة) .

وعلى الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية الدائرة

..... ايجارات كلى شمال بجلسة ٢٦/٧/٢٠٠٠ فى الدعوى رقم لسنة ايجارات شمال القاهرة والقاضى منطوقه بما يلى (حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى لبطلان التكاليف بالوفاء والزمّت المدعية بالمصاريف ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

الموضوع

تتحصل الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق أن الطاعنة كانت قد أقامت ضد المطعون ضده الأول الدعوى رقم لسنة ايجارات كلى شمال القاهرة أعلنت قانوناً طلبت فى ختامها الحكم باخلائه من العين المبينة بتلك الصحيفة وتسليمها لها خالية من الزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة لامتناعه عن سداد الأجرة المستحقة رغم تكليفه بالوفاء .

وأثناء تداول الدعوى تدخل المطعون ضدهم من الثانى إلى الرابعة منضمين للمطعون ضده الأول فى طلباته بعدم قبول الدعوى ورفضها .

وبجلسة أصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً بإحالة الدعوى إلى مكتب خبراء وزارة العدل بشمال القاهرة لمباشرة المأمورية التى حددها ذلك الحكم وهى (الانتقال إلى عين النزاع المبينة بصحيفة الدعوى لمعاينتها على الطبيعة لبيان تاريخ انشاء العقار وصولاً لتحديد الأجرة القانونية الشهرية لعين النزاع شاملة الزيادات المقررة قانوناً وما إذا كان المدعى عليه قد سدد تلك الأجرة خلال فترة المطالبة المبينة بانذار التكليف بالوفاء المؤرخ ١٩٩٧/٩/٤ من عدمه وفى الحالة الأولى بيان تاريخ ذلك السداد وفى الحالة الثانية بين المبالغ المشغولة بها ذمة المدعى عليه من أجرة عين النزاع وأجمالاً فحص كافة طلبات وأوجه دفاع طرفى الخصوم فى الدعوى وصولاً لبيان وجه الحق فيها .

ويعد أن يباشر الخبير المأمورية وأودع تقريره وأعلن للخصوم حكماً محكمة أول درجة بحكمها المشار إلى منطوقه فيما سبق .

وإذا لم ترتضى الطاعنة هذا الحكم فقد استأنفته بالاستئناف رقم لسنة ق الذى اعتمد فى قضائه على نفس أسباب حكم

محكمة أول درجة دون اضافة وانتهى إلى قضائه المشار إليه بصدر هذا الطعن

وهذا الذى ذهب إليه حكم محكمة أول درجة وكذلك حكم محكمة الاستئناف المطعون عليها ينطوى على الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع وذلك على التفصيل التالى .

أسباب الطعن

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : استند حكم محكمة أول درجة وسايهه الحكم الاستثنائى المطعون عليهما إلى تقرير الخبير فيما انتهى إليه من تقرير أجرة العين والزيادات التى طرأت عليها على أساس نص المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فاخضع عين التداعى لهذا النص رغم أنه ليس هو النص الواجب التطبيق .

فالمادة الرابعة من القانون المشار إليها جرى نصها على أنه : يجوز أن تزيد الأجرة المتفق عليها فى عقود الايجار التى أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ على أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار ما يأتى - أولاً - فيما يتعلق بالمحال المؤجرة لأغراض تجارية أو صناعية والمحال العامة ٤٥٪ إذا كانت الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل لا تتجاوز خمسة جنيهاً شهرياً ، ٦٠٪ فيما زاد عن ذلك ومؤدى هذا النص أنه يسرى فقط على عقود الايجار المبرمة منذ أول مايو سنة ١٩٤١ أما عقود الايجار التى أبرمت قبل ذلك التاريخ فإنها تخرج عن نطاق تطبيقه وتخضع للاتفاق باعتباره شريعة المتعاقدين .

والثابت من مفردات الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه (ابتدائياً واستثنائياً) أن عقد الايجار المبرم بين مورث كل من الطاعنة والمطعون ضده الأول مؤرخ ١٥/٤/١٩٣٩ وهكذا يكون الخبير قد طبق نصاً قانونياً بطريقة خاطئة وقد اعتمد حكم محكمة أول درجة هذا

التقرير واعتبره جزءاً من أسبابه كما أيدت محكمة الاستئناف هذا التطبيق الخاطئ للقانون .

ومن المقرر أن مؤدى استناد الحكم إلى تقرير الخبير واتخاذته منه أساساً للفصل في الدعوى يجعل هذا التقرير جزءاً من الحكم (نقض مدني ٥٠٥ س ٣٥٥ ق جلسة ١٩٧٠/٢/٣) وبذلك يكون الطعن على الحكم هو في حقيقته طعن على تقرير الخبير بهذا الوجه من أوجه الخطأ في القانون .

الوجه الثاني : من المقرر أنه لا يجوز للخبير أن يتطرق إلى مسألة قانونية كما لا يجوز له تفسير القانون (نقض مدني رقم ١٠٣٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٣/٢٩) ويبين من الاطلاع على التقرير (ص ٣) إنه ذكر ما يلي « وقد قرر المدعى عليه بمحضر رقم (٥) ص ٤ من محاضر أعمالنا المرفقة بأن والده كان يستأجر المحل منذ سنة ١٩٥٣ وكان يستأجره قبل والده المدعو..... وأنه يقر بالصورة الضوئية المقدمة من عقد ايجار المنكور المقدمة من المدعية والثابت بها أن الأجرة ٤ ج وهي الأجرة في أبريل سنة ١٩٤١ » .

وقد تجاهل الخبير أن المستأجر الأصلي الثابت اسمه بصورة عقد الايجار قد تنازل مقابل زيادة الأجرة المثبتة بالعقد إلى عشرة جنيهاً شهرياً بدلاً من أربعة جنيهاً وبالتالي تكون هذه الأجرة التي اتفق عليها - والتي لا يجوز بشأنها اعمال اجرة سنة الأساس طبقاً للمادة ٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ٤٧ - هي الأجرة التي ارتضاها الطرفان والتي يجب على أساسها تطبيق الزيادات المقررة بالقوانين اللاحقة (مادة ٧ من قانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ثم القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧) وإذا كان الحكم قد أسند إلى الخبير مأموريته وحددها فهي لا تعدى أمور الحساب ولا ينبغي أن تتطرق إلى مسائل قانونية وقد أدى هذا التطرق إلى وقوع التقرير في خطأ تطبيق القانون وسأيره في ذلك الحكمين المطعون عليهما .

وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه إذا أخذت المحكمة بتقرير

الخبير المقدم في الدعوى وأحالت في بيان أسباب حكمها إليه وكانت أسبابه لا تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها بحيث لا تصلح رداً على دفاع جوهرى تمسك به الخصوم فإن حكمها يكون معيباً بالقصور .

(الطعن رقم ٧٩٤ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٢) (١)

الوجه الثالث : من المقرر - وفقاً للقواعد العامة - أن الطعن بالنقض على الحكم الاستثنائي والحكم الابتدائي ينسحب على الطعن على كافة الأحكام التمهيدية الصادرة أثناء تداول الدعوى بما مؤداه إمكان توضيح العوار الذي شاب الحكم التمهيدى الذى أصدرته محكمة أول درجة بندب خبير فقد جاء فى هذا الحكم « الانتقال إلى عين النزاع لمعينتها على الطبيعة لبيان انشاء العقار وصولاً لتحديد الأجرة القانونية شاملة الزيادات المقررة قانوناً ... إلخ - ثم انتهى الحكم بعبارة واجمالياً فحص كافة طلبات وأوجه دفاع طرفى الخصوم فى الدعوى وصولاً لبيان وجه الحق فيها » .

وجه العوار على هذا الحكم التمهيدى أنه أعطى الخبير وهو خبير هندسى سلطة القضاء فى الدعوى مع أنه لا يجوز للمحكمة أن تتخلى عن وظيفتها الأساسية وهى الحكم فيها فالحكم هو فى حقيقته بيان لوجه الحق فى الدعوى فإذا كان هذا الأمر قد ترك للخبير فماذا يبقى للمحكمة بعد ذلك ، فالمعروف أن المحكمة تستعين بالخبير فى المسائل الفنية أو الحسابية التى لا يتسع وقتها له كالانتقال للعين وبيان تاريخ انشائها والإطلاع على المستندات وسؤال من يرى سؤالهم على سبيل الاستدلال ثم بعد ذلك يعرض تقريره على المحكمة التى تطبق القانون وتفحص الأوراق وصولاً للحكم أى وصولاً لوجه الحق فيها .

وقد لوحظ على الحكم الابتدائي المطعون فيه أنه أخذ بتقرير الخبير الهندسى على ما به من عوار وعلى ما به من تجاوز للمأمورية ثم

(١) لاحظ أننا نورد بعض مبادئ النقض التى صدرت حديثاً بعد التقرير بالطعن الذى لازال متداولاً .

اعتمده فى أسبابه ولم يضيف إليه أية أسباب أخرى ثم جاء الحكم الاستثنائى ناقلاً نفس الأسباب بعباراتها دون إضافة أى جديد مع أن قضاء النقض مستقر على ضرورة أن يكون للمحكمة الاستثنائية بصماتها على الحكم بما يعطى الاطمئنان إلى أنها قدمت بتمحيصه عن بصر وبصيرة حتى يسهل على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون .

ثانياً : الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب :

وذلك من وجهين :

الوجه الأول : إن الثابت من مفردات الدعوى أن الأجرة التى كان المدعى عليه يقوم بسدادها حتى ٢٧/٣/١٩٩٧ هى أجرة العشرة جنهيات المتفق عليها فى أعقاب التنازل من مورث المدعية إلى مورث المدعى عليه ولا يقدر فى ذلك التحدى فى خصوص هذه الواقعة بأن الأجرة من النظام العام لا يجوز الاتفاق على مخالفتها ذلك أن القواعد الخاصة باعتبار الأجرة من النظام العام وردت بتشريعات لاحقة لا تنطبق على وقائع هذا النزاع ، ومن المقرر أن آثار عقد الإيجار تنصرف للخلف الخاص بشرط ألا تكون خارجة عن الرابطة العقدية (الطعنان رقم ١٠٠٢ ، ١٣٥٤ لسنة ٦٨ ق جلسة ١٣/١/٢٠٠٠) .

كما أن من المقرر أن عقد الإيجار يسرى عليه القانون الذى انعقد فى ظله ، وهو عقد رضائى يخضع لمبدأ سلطان الإرادة فى حدود ما تفرضه القوانين الاستثنائية من قيود (الطعن رقم ١٢٧٢ لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٩/١٢/١٩٩٩) ويجب تفسير القوانين الاستثنائية فى أضيق الحدود دون توسع أو قياس (الطعن رقم ٦٨٠ لسنة ٦٨ ق جلسة ٢٥/٦/٢٠٠٠) .

والبادئ من مطالعة تقرير الخبير أنه لم يتفهم العناصر الواقعية فى الدعوى والتى ثبتت لديه بل أنه التفت عن حقائق ثابتة بشأن تحديد الأجرة وهى عشرة جنهيات واستند فى تحديدها إلى وقائع وأمر بعيدة عن واقع الدعوى وقد بنى الحكم المطعون فيه أسبابه وسائره

الحكم الاستثنائي على هذا الفهم الخاطئ والاستدلال الفاسد ، ومن المقرر أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد في الاستدلال إذا استندت إلى عدم فهم العناصر الواقعية التي ثبت لديها (الطعن رقم ٧٥١٠ ، ٧٥١٢ و٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٥/٧) .

الوجه الثاني : إن الحكم المطعون فيه اكتفى فيما يتعلق بدفاع الطاعة وتمسكها بعدم قبول تدخل الخصوم المتدخلين (المطعون ضدهم من الثاني إلى الأخير) بقوله « وحيث أنه عن تدخل الخصوم المتدخلين في الدعوى فإن تدخلهم مقبول شكلاً لقيامه طبقاً للمواعيد المقررة قانوناً دون حاجة إلى ترديد ذلك بالمنطوق » - ص ٤ من الأسباب - ولم يقل الحكم رأيه في صفة هؤلاء المتدخلين وعلى أي أساس قبل تدخلهم رغم أنهم لا يستفيدون من حق الامتداد القانوني فهذا الحق ليس له وجود ولا محل خصوصاً بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم ٤٤ لسنة ١٧ ق في ١٩٩٧/٢/٢٢ كما أكد القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ عدم جواز هذا الامتداد بالنسبة للأعيان غير السكنية مثل مكان النزاع . وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الأوجه من الطعن لا تتعلق بالموضوع الذي هو من إطلاقات محكمة الموضوع بل يتعلق بصميم ولاية محكمة النقض في مراقبة تطبيق القانون على وجه الصحيح وسلامة انزال حكمه على وقائع النزاع ومراقبة مدى سلامة التسبيب والاستنباط .

ثالثاً : الإخلال بحق الدفاع :

من المقرر أن اغفال الحكم بحث دفاع أبنائه الخصم يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها إذ يعتبر هذا الاغفال قصوراً في أسباب الحكم أيضاً (الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٦٩ ق الجلسة ٢٥/١/٢٠٠١) وقد أثارت الطاعة دفاعاً جوهرياً بعدم قبول تدخل اشقاء المطعون ضده الأول حيث لا يمتد لهم العقد فهو وارد على وحدة غير سكنية لا يجوز فيها التحدى بحق الامتداد فضلاً عن انعدام صفاتهم إلا أن الحكمين الابتدائي والاستئنائي المطعون فيهما لم يقسما

هذا الدفع حقه بلوغاً لوجه الرأى فيه بل اكتفى الحكم بالإشارة فى الأسباب إلى ذلك قائلاً أن هذا التدخل مقبول شكلاً ولم يرد بأسباب سائفة على دفاع الطاعة ، وإن كانت أحكام محكمة النقض قد استقرت إلى أن المحكمة غير ملزمة بتتبع أوجه دفاع الخصوم والرد عليها فإن هذا المبدأ لا يسرى بشأن وقائع هذه الدعوى لأنه يتعلق بالبت فى حق الامتداد من عدمه وفقاً لحكم القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩٧ وحكم المحكمة الدستورية العليا سالف الإشارة .

كذلك رفض الحكم الاستجابة إلى تدارك الأخطاء التى وقعت فى تقرير الخبير وإذا كانت مبادئ النقض مستقرة على أن المحكمة غير ملزمة بأجابة طلب اعادة المأمورية للخبير أو نذب خبير آخر فإن هذا المبدأ مشروط بأن تقول المحكمة لماذا رفضت هذا الطلب مع أنه طلب جوهرى ومؤسس على وقائع كانت تحت بصر المحكمة ، وقد حكم بأن اعراض الحكم عن تحقيق دفاع الخصم بنذب خبير دون سبب مقبول هو مصادرة لحقه فى الاثبات وهو دفاع جوهرى قد يتغير بعد تحقيقه وجه الرأى فى الدعوى بما يضحى معه الحكم مشوباً بالقصور (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٨١/٤/٤) كما حكم بأن تعويل الحكم فى قضائه على تقرير الخبير الذى لم يعرض لما اثاره الطاعن من دفاع جوهرى ينطوى على قصور (الطعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٥٥/١١/٢٨) .

بخاء عليه

نطلب نقض الحكم الاستثنائى المطعون فيه الصادر بجلسته ٢٠٠١/٧/١٧ فى الاستئناف رقم لسنة ٤ ق من الدائرة ايجارات وكذا الحكم الابتدائى المطعون فيه الصادر فى الدعوى رقم لسنة ايجارات كلى شمالى القاهرة دائرة ايجارات والزام المطعون ضده الأول المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة على جميع درجات التقاضى .

وكيل الطاعن

صيغة رقم (٣)

صحيفة طعن بالنقض على حكم صادر فى
دعوى ايجارية بالالزام بتحرير عقد ايجار لابن
مستأجر ترك العين من ربع قرن تأسيساً على
اطلاق حق الاقامة أيا كانت مدتها أو بدايتها

محكمة النقض

القلم المدنى

انه فى يوم الموافق الساعة

أمامى أنا رئيس السكرتارية بمحكمة النقض :

أودعت هذه الصحيفة تحت رقم من السيد
الحامى المقبول أمام محكمة النقض بمكتبه الكائن بشارع
والوكيل عن السيدة/ المقيمة بموجب توكيل
رسمى رقم توثيق أودع مع هذه الصحيفة .

ضد

السيد المقيم

وقرر أنه

يطعن بالنقض على الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠١/١١/٢١ من
الدائرة ايجارات بمحكمة استئناف القاهرة فى الاستئناف رقم
..... لسنة ق المرفوع من الطاعة ضد المطعون ضده والقاضى
منطوقه بما يلى : حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفى
الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والزمّت المستأنفة المصروفات
وعشرون جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة .

كما يطعن على الحكم الصادر بجلسة ٢٠٠١/٤/٢٩ من الدائرة

..... ايجازات بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى الدعوى رقم لسنة ايجازات كلى جنوب القاهرة المرفوعة من المطعون ضده ضد الطاعة والذى جاء منطوقه « حكمت المحكمة بالزام المدعى عليها بتحرير عقد ايجار للمدعى عن العين محل النزاع للوضحة بصحيفة الدعوى امتدادا لعقد ايجار مورثه المستأجر الاصلى والزمته بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهاات مقابل أتعاب المحاماة .

الموضوع

(١) بادئ ذى بدء تركز الطاعة على نقطة بالغة الأهمية تتعلق بتشابه الأسماء والتي استغلها المطعون ضده فى تضليل العدالة ، فالمطعون ضده اسمه مركب وهو واسم والده..... الذى كان قد استأجر العين محل التداعى من سلف الطاعة ثم تولى نهائيا عنها منذ أكثر من ربع قرن إلى شقيقته التى لها ابن يدعى وهو نفس اسم المطعون ضده وقد حصلت الطاعة على أحكام نهائية باخلاء هذا الأخير من العين فاستغل المطعون ضده « وهو ابن عمته » هذا التشابه فى الأسماء لعرقلة تنفيذ هذه الأحكام ثم حصل على الحكمين المطعون فيهما مع العلم بأن محامى كل من الغاصب الذى صدرت ضده الأحكام النهائية والمطعون ضده الحالى هو نفس المحامى والوقائع هى نفس الوقائع والمحل هو ذات المحل كما أن السبب واحد وإنما حدث التفسير فقط فى أسماء الخصوم المتشابهة .

(٢) وتحصل وقائع الطعن على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر الأوراق فى أن الطاعة اشترت العقار الموجود به شقة النزاع « وهى الشقة رقم بالمنزل رقم بشارع من مالكة السابق فى ٩٥/١/١ وتسلمت عقود الايجار ومنها العقد المؤرخ ١٩٦٢/٤/١ للمحرر بين المالك السابق وبين والد المطعون ضده وحين تبين للطاعة أن من يقيم بشقة التداعى هو ابن شقيقة المستأجر الاصلى ولا يمتد إليه عقد الايجار اقامت ضده الدعوى رقم لسنة ايجازات كلى جنوب القاهرة بطلب اخلائه للغصب .

(٣) أسست الطاعة دعواها باخلاء على أن مستأجر الشقة طبقا

للعقد هو (والد المطعون ضده) وإنه كان قد تركها منذ عام ١٩٧٠ واستأجر شقة بحدائق حلوان ومعه جميع أولاده ثم مات في شقة حلوان عام ١٩٨٤ دون أن يكون بشقة التداوى من لهم حق الامتداد القانوني للعقد ، وأثناء تداول القضية أقام المدعى عليه الغاصب (ابن عمه المطعون ضده) دعوى فرعية بطلب تحرير عقد إيجار له تأسيساً على أنه تلقى حق الامتداد عن والدته شقيقة المستأجر الأصلي الذي كان قد ترك العين لها نهائياً .

(٤) نذبت المحكمة مكتب خبراء وزارة العدل وانتهى الخبر في تقريره إلى عدم أحقية المدعى عليه في الإقامة بالشقة ، وبجلسة حكمت محكمة أول درجة باخلائه ورفض دعواه الفرعية تأسيساً على أنه قريب للمستأجر الأصلي حتى الدرجة الثالثة وأن المحكمة الدستورية العليا حكمت بعدم الامتداد لهؤلاء وذلك بموجب الحكم رقم ١١٦ س ١٨ قضائية دستورية الصادر بجلسة ١٩٩٧/٨/١٢ .

(٥) استأنف المحكوم ضده آنذاك الحكم الصادر في الدعوى رقم المشار إليها وذلك بالاستئناف رقم ق تأسيساً على استقرار المركز القانوني لوالدته بالتقدم بمقولة أن عقد الإيجار كان قد امتد لها عن شقيقها المستأجر الأصلي منذ عام ١٩٧٧ قبل صدور حكم المحكمة الدستورية العليا وبذلك يكون الامتداد قانونياً ، ومن بين المستندات التي أودعها المستأنف صورة من عقد إيجار يؤكد تخلي المستأجر الأصلي (خاله ووالد المطعون ضده) عن العين وانتقاله إلى السكن بحلوان منذ عام ١٩٧٠ ، وهذا العقد كما سنرى يثبت أن المطعون ضده في الطعن المائل لم يكن له أدنى صلة بشقة التداوى لا هو ولا والده حال حياته منذ عام ١٩٧٠ وحتى وفاته عام ١٩٨٤ بشقة حلوان طبقاً للاعلام الشرعي المرفق بالمفردات .

(٦) بجلسة حكمت محكمة الاستئناف في الاستئناف رقم لسنة المشار إليه برفضه وتأييد الحكم المستأنف تأسيساً على أن ما أثاره المستأنف من أن والدته تلقت حق الامتداد منذ عام

١٩٧٧ وأقامت بالشقة بعدترك شقيقتها المستأجر الأصلي لها فإنه قول مردود بأن المستأجر الأصلي أجر الشقة بموجب عقد ايجار مؤرخ ١٩٧٠/٩/٢٧ ومن ٦٣/٤/١ وأنه أجر شقة حدائق حلوان بعقد مؤرخ ١٩٧٠/٩/٢٧ ومن ثم فإن تاريخ عقد الايجار الثاني يتناقض مع القول بأن والدته مقيمة بالشقة من ١٩٧٧ الأمر الذى يستفاد منه أن والدته المستأنف لم تكن مقيمة مع المستأجر الأصلي بشقة التداعى بل انتقلت إليها عام ١٩٧٧ بعد أن تركها المستأجر الأصلي عام ١٩٧٠ ومن ثم ينتفى شرط الإقامة مع المستأجر الأصلي حتى الترك وتكون الدعوى على غير سند اذ لا توجد علاقة ايجارية ينبع منها حق الامتداد له وتكون يده على عين النزاع بغير سند قانونى مهما استطلعت مدتها ويتعين اخلاؤه وتأييد حكم محكمة أول درجة .

(٧) طعن المستأنف المذكور على هذا الحكم بالنقض - الطعن رقم ٢٧٥٢ لسنة ٦٨ ق وضمنه شقاً مستعجلاً بطلب وقف التنفيذ ورفض هذا الطلب ولا زال الطعن لم يفصل فيه حتى الآن .

(٨) أعلنت الطاعنة هذه الأحكام النهائية ابتغاء تنفيذها فلو جئت بالمنفذ ضده يستشكل بالاشكال رقم لسنة مستعجل القاهرة وتعتمد التلاعب فى الاعلانات والأسماء لعرقلة التنفيذ فبادرت الطاعنة باقامة اشكال ايجابى معكوس بطلب الحكم بالاستمرار فى التنفيذ وهو الاشكال رقم لسنة مستعجل القاهرة الذى - قضى فيه بالاستمرار فى التنفيذ .

(٩) حين شرع المحضر فى التنفيذ تدخل المطعون ضده فى اشكال ابن عمته الذى كان لا يزال متداولاً (الاشكال رقم) وطلب وقف تنفيذ الحكم حتى يفصل فى الدعوى رقم ايجارات كلى جنوب القاهرة التى أقامها ضد الطاعنة بطلب تحرير عقد ايجار له باعتباره ابن المستأجر الأصلي المستفيد من حق الامتداد القانونى للعقد، وهى الدعوى الصادرة فيها الحكم موضوع الطعن المائل ، ولا بد هنا أن يثار التساؤل أين كان المطعون ضده طوال مراحل التقاضى المشار إليها والتي وصلت إلى محكمة النقض مع أن محاميه هو وابن عمته واحد ،

ولم يكتف المطعون ضد بهذا التدخل فى الاشكال بل قدم طلباً بـرد المحكمة الاستئنافية فى القضية رقم مستأنف مستعجل القاهرة وهى قضية الاستئناف الذى أقامته الطاعنة على حكم الاشكال رقم فيما قضى به من وقف التنفيذ بالنسبة للمتدخل « المطعون ضده المائل » واستمراره بالنسبة للملتزم (ابن عمته) وهكذا فإن المطعون ضده كخصم مسخر لعرقلة تنفيذ الأحكام حقق هدفه حتى حصل بالتضليل وبلا أساس قانونى على الحكم المطعون فيه بالطعن المائل .

أسباب الطعن

تدعى الطاعنة على الحكمين المطعون فيهما الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع وذلك على التفصيل الآتى :

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

وذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : جاء فى أسباب الحكم الابتدائى - وسايده الحكم الاستئنافى - المطعون فيه أن امتداد عقد الايجار بعد وفاة المستأجر أو تركه العين لصالح زوجته أو أولاده أو والديه مناطه اقامتهم معه اقامة دائمة مستمرة حتى الوفاة أو الترك أى كانت مدتها أو بدايتها والبادئ من مدونات الحكم المطعون فيه أنه ليس من هؤلاء المستفيدين شقيقة المستأجر الأصلى أو ابنها وقد ثبت من الأوراق والمستندات والأحكام التى صدرت فى القضايا أرقام ٩٦/٥٩٩٧ ايجارات كلى جنوب القاهرة واستئنافية رقم ٥٩٠٤ سنة ١١٥ق وكذا الاشكالات وحكم محكمة النقض برفض طلب وقف التنفيذ أن المطعون ضده الحالى لم يكن يقيم لا هو ولا والدته بالشقة منذ عام ١٩٧٠ حيث ترك والده عين النزاع نهائياً لشقيقته « عمه المطعون ضده » وهى ممن قطعت الأحكام النهائية وحكم للمحكمة الدستورية العليا بأنها لا تستفيد لا هى ولا ابنها من حق الامتداد ومن هذا يتضح أن مسألة شغل العين وأساس حق شاغلها قد

طرحت وجرى البت فيها وحسمها بقضاء نهائى حائز لحجية الشئ المحكوم فيه ، ومن المقرر أنه متى قامت الدعوى أصلية كانت أو فرعية على سبب جرت المناقشة فيه بين الخصوم وعمدت إليه المحكمة فى أسباب حكمها فبحثته وقررت صحته أو بطلانه وكان تقريرها هذا هو العلة التى انبنى عليها منطوق حكمها فإن قضاءها يكون نهائياً فى هذا السبب مانعاً من التنازع فيه مرة أخرى بين الخصوم انفسهم ولا يمنع من حيازته قوة الشئ المقضى به أن يكون التقرير به وردا فى أسباب الحكم لأن من أسباب الأحكام ما يكون بعض المقضى به (نقض مدنى ٢٤ مايو ١٩٢٤ مجموعة القواعد ج ١ رقم ٢١٢ ص ٥٠٩) ، فأسباب الحكم المرتبطة بالمنطوق تكتسب حجية الشئ المحكوم فيه (الطعن ١٤٣١ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/١٨ وقد اضطردت أحكام النقض على أن هذه الحجية يجوز اثارتها ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوجه الثانى : من المقرر أن التخلّى لا يكون إلا لأشخاص لم يكونوا مقيمين مع المستأجر وليس عليه التزام باسكانهم (الطعن رقم ٣١٣ سنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٢/٣/٢١) ، والاصل فى وقائع النزاع المائل أن التخلّى كان لشقيقة المستأجر وهى من فصيلة الأقارب الذين لا يمتد إليهم العقد وفقاً لحكم الدستورية العليا الذى أقرته الأحكام النهائية ، فحين ادعى ابنها أنه مقيم منذ عام ١٩٧٧ حسم هذا الادعاء وبالتالي تكون العين فى حكم الخالية منذ عام ١٩٧٠ تاريخ تخلّى المستأجر الأصلى عنها أو حتى من عام ١٩٧٧ تاريخ ادعاء شغلها وإذا اعتبر الحكم المضمن فيه أن المضمن ضده يستفيد بحق الامتداد القانونى للعقد رغم ما تفصح عنه الأوراق من مرور أكثر من عشرين سنة على خلو العين حكماً فإنه يكون قد أخطأ فى فهم الواقع فى الدعوى الذى جره إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

الوجه الثالث : من المقرر وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن فهم الواقع فى الدعوى من سلطة محكمة الموضوع متى كان استخلاصها سائفاً وله سنده ، إلا أن تكييفها بهذا الواقع يعتبر من

المسائل القانونية التي تخضع فيها لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٤) ، والثابت من مفردات الحكم المطعون فيه أن والد المطعون ضده المستأجر الأصلي « المرحوم كان قد ترك شقه التداعي منذ عام ١٩٧٠ إلى شقيقته وأنه أقام إقامة دائمة بشقة أخرى استأجرها بحدائق حلوان إلى أنه توفي فيها عام ١٩٨٤ بدليل أن الاعلام الشرعى المقدم ضمن مستندات المطعون ضده يؤكد الوفاة بدائرة حلوان وليس بدائرة عابدين حيث شقة النزاع ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد تجاهل هذا الواقع معه فطبق القانون تطبيقاً خاطئاً لأنه إذا كان من يمكن أن يستمد منه حق الامتداد قد ثبت تركه للعين فلا يكون حق الامتداد الذى يدعيه ابنه المطعون ضده المائل قد صادف محلاً لأنه لا يوجد من يمكن استمداد حق الامتداد منه يؤيد ذلك أيضاً ما ثبت من مستندات الطاعنة من أن ابن عمه المطعون ضده الذى كان مقيماً بالشقة ليس لها حق فى الامتداد على نحو ما سبقت الإشارة إليه بالأحكام النهائية الصادرة ضده ، ولا يقدح فى ذلك القول بأن الاعلام الشرعى ليس دليلاً على الإقامة فهذا مردود بأنه على الأقل قرينة لم تفتن إليها المحكمة ، كما لا يقدح فى ذلك القول بأن هذا الوجه من الطعن ينحل إلى جمل موضوعى ينأى عن رقابة محكمة النقض ، ذلك أن هذه الأوجه من الطعن تتصل بصميم ولاية محكمة النقض فى التكييف ومراقبة تطبيق القانون على وجهه الصحيح إذ من المقرر أن الاستنباط وسلامة انزال حكم القانون على الوقائع يعتبر من مسائل القانون التى تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة النقض

ثانياً : الفساد فى الاستدلال :

وذلك من وجهين :

الوجه الأول : من المقرر أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد فى الاستدلال إذا استندت إلى عدم فهم العناصر الواقعية التى ثبتت لديها (الطعن رقم ٧٥١٠ و ٧٥١٢ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٥/٧) ، كما أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد فى الاستدلال إذا انطوت

على عيب يمس سلامة الاستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة في اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر ولما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند إلى أقوال شاهدي المطعون ضده رغم تناقضها وعدم معقوليتها وتعارضها مع أقوال شاهدي الطاعنة خصوصاً الشاهد الأول الذي عاصر شخصياً جميع مراحل التقاضي السابقة ، ويبان ذلك أن للشاهد الثاني للمطعون ضده قال بالحرف الواحد « التي أعرفه أن (والد المطعون ضده) مقيم بالشقة من سنة ١٩٥١ ، هذا مع العلم بأن عقد الإيجار بإعتراف المطعون ضده مؤرخ في سنة ١٩٦٣ ، ثم كيف يشهد الشاهد على واقعة في عام ١٩٥١ وهو سنة وقت الشهادة ٥٥ سنة بما مؤداه أنه يحكى أن الشقة مؤجرة من الخمسينات لوالد المطعون ضده وهو ما يناقض اقرار المطعون ضده نفسه أن والده استأجر عام ١٩٦٣ كما يناقض المستندات قاطعة الدلالة على أن الذي كان يقيم غصباً بالعين هو ابن عمته المدعو ولعل ما أوقع المحكمة في القصور التشابه في الأسماء أيضاً ، ولا يشفع في ذلك أن يقول الحكم المطعون فيه أنه لا تثريب على محكمة الموضع أن هي أخذت به لا يتجافى من عبارتها فهذا أيضاً قصور في فهم حكم النقض الذي استند إليه الحكم للمطعون فيه فهو صادر بشأن وقائع تغاير تماماً وقائع النزاع المائل هذا إلى جانب أن الحكم المطعون فيه خرج بالشهادة عن معناها وموادها كما يتضح من الوجه التالي من أوجه الفساد في الاستدال .

الوجه الثاني : لم يطبق الحكم المطعون فيه مبدأ محكمة النقض تطبيقاً سليماً ولم يفهم المراد من نطاق سلطة محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشهود بدليل أنه خرج عن معنى الشهادة فجاء وزن الدليل مختلاً ، أية ذلك أنه اعتمد الشهادة على واقعة تتنافى مع الثابت بالمستندات بل ومع أقوال المطعون ضده نفسه كما سلم بواقعة يرويها شاهد كان عمره وقتذاك أربع سنوات بما يؤكد عدم اللزوم المنطقي بين ما هو واقع وبين النتيجة التي انتهت إليها الحكم الأخذ بهذا الدليل غير

المنطقي (الطعن رقم ٧٠٥ لسنة ٤٤ في جلسة ١٩٨١/٦/٢٥)، كما لم يقل الحكم لماذا طرح أقوال شاهدي الطاعنة ولماذا طرح قرينة المستند الذي يثبت أن الشاهد الأول للمطعون ضده لم يكن مقيماً بمقار التداعى وإنما يقيم بالمهندسين بما يعنى أنه يشهد على واقعة لا يعاصرها ، ولماذا تجاهل قرينة المستند الدال على ثبوت وفاة المستأجر الأصلي عام ١٩٨٤ بحلولان وسبق اعلان المطعون ضده على هذا العنوان ، ولماذا أيضاً تجاهل الكشفيين الرسميين الصادرين من مصلحة الضرائب العقارية والثابتة منهما أن المستأجر للشقة بشارع رقم بحدائق حلوان هو والد المطعون ضده المائل بما يعنى تأكيد تخليه عن عين التداعى منذ أكثر من ٢٥ سنة ، فمن المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أن الحكم لابد أن يكون استنباطه سائفاً ومؤيداً إلى النتيجة التى بنى عليها قضاؤه (الطعن رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ في جلسة ١٩٨٢/١/١٣) ومن المقرر أن كفاية الأدلة يخصص لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٨ في جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) ، فلا يكفى أن يقول الحكم أنه يطمئن إلى شهادة الشهود بل يجب أن يدلل عقلاً على هذا الاطمئنان ثم يوضح دلالة الشهادة على الواقعة بحيث يستخلص منها النتيجة استخلاصاً سائفاً ولا يكون الحكم قد قضى بغير دليل وخالف الثابت بالأوراق ، فإذا كانت شهادة الشهود بهذا الوضوح الذى تكشف عنه محاضر التحقيق الذى أجرته المحكمة فلا يجوز الخروج على مراميها وتاويلها تاويلاً يخالف معناها أو سوق عبارة مرسله مفادها أن المحكمة تطمئن لأقوال شاهدي المطعون ضده على ما بها من عوار بين ، لأنه إذا كان تقدير أقوال الشهود من مسائل الواقع فإن تحريف هذه الأقوال أو تجاهل مؤداها أمر يتعلق بوزن الدليل وتكييف فهم الواقع وهو من مسائل القانون التى تخضع لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ٦٤٧ لسنة ٤٨ في جلسة ١٩٨١/٤/٢٩) ، ولا تفتونا فى هذا المقام الإشارة إلى ملاحظة تتصل بالقصور فى الحكم ، ذلك أنه يبين من مطالعة محاضر التحقيق الذى أجرته المحكمة أن عدد الأسئلة التى كان يوجهها لدفاع المطعون ضده إلى الشاهد -وهى فى جملتها أسئلة تعسفية واستفزازية وإيحائية - يوازى أكثر من ضعف عدد الأسئلة التى

كانت توجهها المحكمة وهذه مجرد ملاحظة كان من المهم الإشارة إليها .

ثالثاً : القصور في التسبيب :

وذلك من وجهين :

الوجه الأول : إنه وإن كان استخلاص توافر الإقامة وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض تستقل به محكمة الموضوع إلا أن هذا الاستخلاص لا بد أن يكون سائفاً وله سند بالأوراق ، وبمطالعة أسباب الحكم المطعون فيه يتبين أنه أقيم قضاءه على أساس أقوال شاهدي المطعون ضده والتي قال أنه يطمئن إليها ، ومنلول هذه الشهادة كما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده كان يقيم مع والده إقامة مستمرة حتى وفاة والده وأنه متى كان المطعون ضده هو ابن المستأجر الأصلي فهو من الفئات المستفيدة بحكم الامتداد القانوني عملاً بنص القانون ولأن المحكمة الدستورية العليا أبقت على هؤلاء ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم لا يعد استخلاصاً سائفاً كما أنه يتعارض مع الثابت بالمستندات ، فالحكم لم يفتن إلى تشابه الأسماء والذي أوقع الشاهد الأول للمطعون ضده في خطأ واضح يشكك في شهادته فقد قال حين سؤله أن الشقة يستأجرها وهو المستأجر الأصلي ووالد المطعون ضده ، وفات الشاهد كما فات من لقته أن اسم المطعون ضده اسم مركب وهو « » واسم أبيه هو فقد ظن الشاهد أن الاسم الثاني للمطعون ضده هو اسم أبيه المستأجر محرر في الخمسينات في حين أن العقد سند الدعوى والمقدم من المطعون ضده نفسه ثابت منه أن الاجارة كانت سنة ١٩٦٣ كما تفصح الأوراق عن أن هذا الشاهد يقيم بالهندسين وليس جاراً للمطعون ضده كما يزعم - فهذه الشهادة المنتهاترة لا يمكن التعويل عليها كدليل ولا يكون من سلطة المحكمة أن تطرحها دون أن تقول لماذا أطرحتها إذ لا يكفي مجرد القول أنها تطمئن .

الوجه الثاني : إنه على الرغم من أن المستندات المقدمة من الطاعنة

تقطع فى دالاتها على أن من كان يتم بالعين محل التداعى هو
شقيقة المستأجر الأصلى وأنها كانت مقيمة بها منذ عام ١٩٧٧ إلى أن
توفيت عام ١٩٩٤ وحل محلها ابنها وأن المطعون ضده كان
يقيم مع والده عام ١٩٧٠ بشقة أخرى بحدائق حلوان وتوفى بها عام
١٩٨٤ ، وهذه المستندات التى قدمتها الطاعنة كلها أحكام نهائية ، على
الرغم من ذلك عول الحكم المطعون فيه على شهادة متناقضة لشاهدى
المطعون ضده اللذين اجمعا على أن والد المطعون ضده استأجر سنة
١٩٥١ فى الوقت الذى يثبت فيه أن عقد الايجار محرز فى ١/٤/١٩٦٣
، ومن المقرر أن التناقض الذى يفسد الحكم هو ما تتعارض فيه الأسباب
وتتباين فتتعارض ويسقط بعضها بعضاً بحيث لا يتبقى ما يمكن حمل
الحكم عليه (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٧) وإذا كان
الحكم الابتدائى المطعون فيه قد وقع فى هذا القصور فإن الحكم
الاستثنائى المطعون فيه قد وقع فى قصور أشد إذ جاء خالياً من
التسبيب ببليل أن كل ما ذكره من حيثيات يجعل فى العبارة التالية :
وحيث أن المحكمة بادئ ذى بدء تنزه إلى أنها تسير محكمة أول درجة
فى الأخذ بأقوال شاهدى المستأنف عليه وفيما استخلصت منها والتى
تعلو على ما يمكن استخلاصه من مستندات المستأنفة والتى لا ترقى
إلى نفي امتداد عقد الايجار ، فهذا الذى قالته محكمة الاستئناف فى
عبارة مرسلة لا يعد تسبيحاً على النحو الذى يتفاهى المشرع لأنه وإن كان
قضاء النقض يتجه إلى أنه ليس من الضرورى أن تضيف محكمة
الاستئناف جديداً للأسباب إلا أن من المبادئ المستقرة فى قضاء النقض
قديمه وحديثه وكذلك الفقه ضرورة أن يكون لمحكمة الاستئناف
بصماتها على الحكم بما يعطى الاطمئنان إلا أنها قامت بتمحيص
الوقائع وفحصت المستندات عن بصر وبصيرة حتى يسهل على
محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون ، ولا شك أن ما ذكره
الحكم الاستثنائى من أسباب فى أقل من سطرين لا يبدل على وجود
ثمة بصمات لمحكمة الاستئناف كما لا يبحث على الشعور بأن الحكم
الاستثنائى قد تناول الموضوع عن بصر وبصيرة .

رابعاً - الإخلال بحق الدفاع :

من المقرر أن اغفال الحكم بحث دفاع أعباء الخصم يترتب عليه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهى إليها إذ يعتبر هذا الإغفال قصوراً في أسباب الحكم أيضاً (الطعن رقم ١٨٩١ لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٥/٢/٢٠٠١) ، والثابت من منونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة قدمت ثلاث حوافظ مستندات تثبت أن شاغل عين الدعاى هو شخص آخر غير المطعون ضده وذلك منذ عام ٧٧ كما قدمت صورة من تقرير مكتب خبراء وزارة العدل المودع في الدعوى رقم لسنة ايجارات كلى جنوب القاهرة وهى الدعوى التى رفعت من الطاعنة ضد هذا الآخر شاغل العين وقد أثبت تقرير الخبير أن حائز العين هو (الحائز الفاصب) وليس المطعون ضده الحالى كما قدمت الطاعنة صورة من حكم الاستئناف الصادر برقم الذى أيد حكم أول درجة سالف الإشارة وقد ثبت منه أن المستأجر الأصلي ترك شقة الدعاى واستأجر بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٧ بعدائق حلوان وقدم الخصم نفسه صورة من هذا العقد كما قدمت الطاعنة صورة رسمية من اعلان صحيفة الاستئناف رقم مستأنف مستعجل القاهرة المقام منها ضد كل من الحائز المقتصب والمطعون ضده المائل وثابت من هذا الاعلان أن محل اقامة المطعون ضده هو بعدائق حلوان ، وقد أشار الحكم المطعون فيه اشارة عابرة لهذه المستندات دون أن يقسطها حقها كدليل ، ولا يقدح في ذلك القول بأن لا على المحكمة أن هى أشارت إلى المستندات دون بيان مضمونها ما دامت تحت بصرها وأنه لا يطلب من المحكمة أن تتبع أوجه دفاع الخصوم ذلك أن وجه الإخلال هنا أن الحكم طرح المستندات والتفت عنها رغم دلالتها الواضحة ولم يقل لماذا طرحها وعلى أى أساس أخذ بدليل متهاثر يفايرها وهو شهادة شاهدى المطعون ضده ولا يمكن اعتباره قول محكمة أول درجة أنها تطعن ولا قول محكمة الاستئناف أنها تساير محكمة أول درجة ولا ترى في مستندات الطاعنة ما يعلو على ما يمكن استخلاصه من

هذه الشهادة ، لا يمكن اعتبار ذلك من قبيل سلطة محكمة الموضوع إذ لماذا تعلق الشهادة على ما يمكن استخلاصه من المستندات وما هو هذا الاستخلاص الذى أشار إليه الحكم الاستثنائى إذا كانت تلك الشهادة حافلة بالتناقض والخلط الذى أدى بأحد الشاهدين أن يقول أن والد المطعون ضده الذى استأجر العين هو نفس اسم المطعون ضده المركب وأن تاريخ العقد فى سنة ١٩٥١ فى حين أن تاريخ الاجارة كان عام ١٩٦٣ فهل مثل هذه الشهادة يمكن منها استخلاص الدليل الذى يعلو على الثابت بالمستندات فيما يتعلق بمن كان يقيم بعين التداوى أو من له حق الامتداد .

ملحوظة :

وقد يكون من اللازم فى نهاية اسباب هذا الطعن أن نشير إلى أن هناك طعن بالنقض برقم ٢٧٥٢ لسنة ٦٨ ق مرفوع من شاغل العين الغاصب ابن عمه المطعون ضده الحالى ، والذى قضى ابتدائياً واستثنائياً باخلائه من العين بالحكمين إيجارات جنوب القاهرة رقم لسنة ١٥ ق ، وقد قضى فى الطلب المستعجل بهذا الطعن بالرفض ولا يزال موضعه متداولاً .

بناءً عليه

نطلب نقض الحكم الاستثنائى المطعون فيه الصادر بجلسة ٢٠٠١/١١/٢١ من الدائرة إيجارات محكمة استئناف القاهرة رقم س ق وكذا الحكم الابتدائى الصادر فى الدعوى رقم لسنة إيجارات جنوب القاهرة الصادر من الدائرة إيجارات جنوب والنزاع المطعون ضده المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على جميع درجات التقاضى .

وكيل الطاعنة

صيغة رقم (٤)
صحيفة طعن بالنقض فى حكم ايجارات قضى
بفسخ العقد لوقوع المخالفة المنصوص عليها
بالمادة ٢٠ من قانون ١٣٦/١٩٨١ (١)

محكمة النقض

القلم للمنى

إنه فى يوم الموافق الساعة بسكرتارية محكمة
النقض .

أمامى أنا رئيس سكرتارية محكمة النقض .

أودعت هذه الصحيفة برقم من السيد الأستاذ / المحامى
المقبول أمام محكمة النقض بمكتبه الكائن والوكيل عن
السيد / المقيم بتوكيل عام / خاص صادر من
جهة

ضمم

١- السيد / المقيم

٢- السيد / المقيم

وقرر أنه يطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة استئناف
..... بجلسة فى الاستئناف رقم والقاضى منطوقه حكمت
المحكمة .

(١) تنص المادة ٢٠ من قانون ١٣٦/١٩٨١ على أنه يحق للمالك عند قيام
المستأجر فى الحالات التى يجوز فيها بيع المتجر أو المصنع التنازل عن حق
الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠٪
من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى
بالعين .

وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض
إلخ .

أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً .

ثانياً : بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد الايجار المؤرخ
وأخلاء عين النزاع وتسليمها إلى المستأنف خالية وبرفض الدعوى
الفرعية والزمّت المستأنف ضدها بالمصاريف ومبلغ عشرين جنيهاً
مقاب اتعاب المحاماة .

الموضوع

تتحصل الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
في أن المطعون ضده الأول أقام على الطاعن الدعوى رقم
لسنة أمام محكمة الابتدائية بطلب الحكم بفسخ عقد الايجار
المؤرخ وبأخلاء عين النزاع يكامل أجزائها وتسليمها إليه وقال
بياناً لدعواه أنه بموجب العقد المذكور استأجر منه الطاعن كامل الدور
الأرضي من العقار الموضع بالصحيفة وإذ تنازل بتاريخ للمطعون
ضده الثاني عن جزء من هذه العين دون اتباع الاجراءات المنصوص
عليها في المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فقد أقام
الدعوى وبجلسة طلب المطعون ضده الثاني الحكم بثبوت
العلاقة الايجارية بينه وبين المطعون ضده الأول عن العين محل النزاع
والزامه بتحرير عقد ايجار عن هذه العين بتاريخ قضت المحكمة
برفض الدعوى الأصلية وفي الدعوى الفرعية بثبوت العلاقة الايجارية
بين المطعون ضدهما عن العين محل النزاع والزامه بتحرير عقد ايجار
له عنها استأنف المطعون ضده الأول هذا الحكم بالاستئناف رقم
لسنة ق وبتاريخ أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق ليثبت
المطعون ضده الأول تنازل الطاعن عن العين إلى المطعون ضده الثاني
لقاء مقابل مادي وبعد سماع شهود الطرفين حكمت بتاريخ
 بإلغاء الحكم المستأنف وبفسخ عقد الايجار المؤرخ وأخلاء عين
النزاع وتسليمها إلى المطعون ضده الأول خالية وبرفض الدعوى
الفرعية ، وإذ كان هذا الحكم قد خالف القانون وشابه القصور في
التسبب والفساد في الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق على التفصيل
التالي :

الخطأ في تطبيق القانون .

ذلك أن الحكم قضى بفسخ عقد استئجار الطاعن المؤرخ وإخلائه من العين المؤجرة جزاء لمخالفته للإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ التى جرى نصها على أنه « يحق للمالك عند قيام المستأجر فى الحالات التى يجوز له فيها بيع المتجر أو المصنع التنازل عن حق الانتفاع بالوحدة السكنية أو المؤجرة لغير أغراض السكنى الحصول على ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة المنقولات التى بالعين ، وعلى المستأجر قبل إبرام الاتفاق اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ... إلخ » .

وفى المادة ٢٥ من ذات القانون على أنه « يقع باطلاً بطلاناً مطلقاً كل شرط أو تعاقذ يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القوانين السابقة له المنظمة للعلاقة بين المالك والمستأجر وفضلاً عن الحكم بالفراطة المنصوص عليها فى هذه القوانين تقضى المحكمة المختصة بإبطال التصرف المخالف واعتباره كأن لم يكن وبرد الحالة إلى ما يتفق مع أحكام القانون مع إلزام المخالف بالتعويض إن كان له مقتضى ينل على أن المشرع استحدث حلاً عادلاً لمشكلة تنازل المستأجر عن المكان المؤجر إليه تنازلاً تافذاً فى حق المؤجر وذلك بهدف تحقيق التوازن بين حق كل من المؤجر والمستأجر فى الانتفاع بالعين فى هذه الحالة ولم يقصر المشرع هذا الحل على حالة بيع الجذك الذى ينطبق عليه حكم المادة ٢/٥٩٤ من القانون المدنى فقط بل جعله يشمل الحالة التى يثبت فيها المستأجر حق التنازل عن الإجارة بسبب وجود تصريح مسبق من المالك بذلك سواء كانت العين المؤجرة بغرض السكنى أو لغير ذلك من الأغراض ولذلك فقد رأى المشرع أن العدالة تقتضى أن يقسم المالك مع المستأجر الأصلية قيمة ما يجنيه هذا الأخير من التصرف ببيع الجذك أو التنازل عن الإيجار ونص على أحقية المالك بأن يتقاضى نسبة ٥٠٪ من ثمن البيع أو مقابل التنازل بحسب الأحوال بعد خصم قيمة ما قد يوجد بالعين من منقولات شملها التصرف ، وأوجب على المستأجر اعلان المالك على يد محضر بالثمن المعروض ، ورتب على مخالفة هذا الاجراء بطلان البيع أو التنازل الذى تم واعتباره كأن لم يكن مع اعانة الحال إلى ما يتفق مع

احكام القانون بما مؤداه ان يعود اطراف النزاع المالك والمستأجر الأصلي والمشتري والمتنازل له عن الاجارة إلى المركز القانونى الذى كان عليه كل منهم قبل ابرام هذا التصرف المخالف فيبقى عقد المستأجر الأصلي قائماً منتجاً لإثارة بين عاقيه ولا يلحق البطلان سوى عقد البيع أو التنازل الذى تم بين المستأجر الأصلي والمشتري أو المتنازل إليه ويلتزم الأخير وحدة باخلاء العين كائر من آثار ابطال التنازل وزوال السبب القانونى لوضع يده عليها ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بفسخ عقد ايجار المستأجر الأصلي (الطاعن) جزاء على مخالفته للاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٠ المشار إليها ورتب على ذلك إلزامه باخلاء العين المؤجرة رغم تصريح المؤجر له بالتنازل عن الاجارة فى عقد الايجار المبرم بينهما فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه مما يوجب نقضه نقضاً جزئياً .

لذلك حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به على الطاعن من فسخ عقد استجاره المؤرخ ومن إلزامه باخلاء العين المؤجرة له والزمّت المطعون ضدهما بالمصروفات وبمبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وفى موضوع هذا الشق من الاستئناف رقم برفضه قبل المستأنف عليه الأول (الطاعن) وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة له والزمّت المستأنفين (المطعون ضدهما) بالمصروفات بالنسبة للدعوى الأصلية وبمبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . (الطعن المدنى رقم ٢٥١٠ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٨/١/١٠ - غير منشور) .

أمثلة للفساد فى الاستدلال فى مجال قضاء الايجارات :

يقصد بالفساد فى الاستدلال وجوب عيب فى الحكم يؤثر على سلامة الاستنباط وضربت محكمة النقض أمثلة لذلك بقولها : أنه من المقرر أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد فى الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت المحكمة فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو إلى

عدم فهم العناصر الواقعية التي تثبت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر كما في حالة عدم اللزوم للمنطقى للنتيجة التي انتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التي تثبت لديها .

(الطعن ٧٠٥ لسنة ٤٤ ق جلسة ٨١/٦/٢٥ مجموعة الخمسين عاماً)
الجزء الأول المجلد الثالث ١٩٨٦ الصادرة عن نادى القضاة القاعدة رقم
١٢٧١ ص ٢٥٦٨ - راجع بحث الدكتور/ محمد شتا أبو السعد بعنوان
الفساد فى الاستدلال كسبب الطعن بالنقض والاستئناف على الحكم
المدنى الطبعة الأولى صفحة ٦ وما بعدها)

وعلى ذلك فإذا بنى القاضى حكمه على واقعة استخلصها من
مصدر لا وجود له أو موجود ولكنه مناقض لما أثبتته أو غير مناقض
ولكن من المستحيل عقلاً استخلاص تلك الواقعة منه كان هذا الحكم
باطلاً .

(الطعن ٤٦٧ س ٤٨ ق جلسة ٨١/٤/٢٩ - المرجع السابق نفس الموضوع)
ومن قبيل الفساد فى الاستدلال فى دعوى ايجارية ما قضى به
من:

انه وإن كان لمحكمة الموضوع عملاً بحكم المادة ٥٨ من قانون
الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ولم يدع أمامها بالتزوير بالاجراءات المبينة
بهذا القانون أن تحكم برد أى محرر وبطلان إنا ظهر لها بجلاء من حالة
أو من ظروف الدعوى أنه مزور سواء أقرت فى ذلك تحقيقاً أم لم تجره
إلا أنه يجب لصحة حكمها أن تكون الأسباب التى بينته المحكمة عليها
مؤدية إلى ما قضت به وكان مفاد نص المادة ١٤ من قانون الاثبات أن
حجية الورقة العرفية إنما تعتمد من شهادة الامضاء الموقع به عليها
وهى بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت عدم صدورها منه
وكان ما استند إليه الحكم فى قضائه لا يؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها
ذلك إنه لما كانت العبارة التى أضيفت بهامش العقد تحمل توقيعاً منسوباً
للمؤجر وهى بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها حتى يثبت عدم
صدورها منه وكان عدم ورود تلك العبارة بنسخة العقد التى بيد المؤجر
وتحريرها بخط وجد مغايراً لما حرر به العقد لا يمكن أن يستخلص منه

تزويرها وعدم صدورها منه فإن الحكم إذ قضى رغم ذلك برد وبطلان عقد الايجار ورتب على ذلك قضاءه بالاخلاء يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال .

(الطعن المدنى رقم ٦٥٤ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/٢١ قاعدة ١٠٩)

ص ٦٥٤ من مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ الجزء الأول)

ومن هذا القبيل أيضاً ما قضى به من أن :

١- مفاد نص المادة ٢١/ب من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يدل على أن للمؤجر الحق فى طلب اخلاء العين المؤجرة إذا أجرها المستأجر من الباطن بغير إذن كتابى صريح منه والمقصود بالتأجير من الباطن فى هذا الصدد هو المعنى المراد به فى الشريعة العامة أى قيام المستأجر الأصلي بتأجير حقه كله أو بعضه فى الانتفاع بالعين المؤجرة إلى آخر مقابل اجرة يتفق عليها بينهما ويقع عبء اثباته على عاتق المؤجر طالب الاخلاء .

(نقض مدنى ٧٨/٥/٢١ مجموعة المكتب الفنى لسنة ٢٩ ص ١٣٧٢)

ونقض مدنى رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨٢/١/١٢

مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٢ ص ١٠٢)

والأصل فى استنباط القرائن أنها من اطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون استنباطها سائغاً وأن يكون استدلال الحكم به سنده من الأوراق ومؤدياً إلى النتيجة التى بنى عليها قضاءه ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استدلل على تخلى الطاعن عن شقة النزاع وتأجيرها من الباطن للمطعون ضدهما الثانى والثالث بسفره إلى العراق للعمل انقطع خلالها عن الإقامة بالشقة المؤجرة التى أحل أصحابها المطعون ضدهما الثانى والثالث فيها يستغلونها فى إقامتهم وكانت هذه الوقائع بمجرد تأجير الطاعن الشقة من الباطن لأصحابه ولا تستقيم مع تمسك الطاعن بعدم تركه الشقة وبإستضافة أصحابه بصفة عارضة فترة سفره وانتهاء الإستضافة فور عودته ودون أن يبين الحكم كيف أفادت الأوراق أو أقوال الشهود اثباتاً ونقياً هذا المعنى ودون أن يبين أن إقامة أصحاب الطاعن بالعين كانت متجاوزة نطاق الإستضافة إلى التأجير من

الباطن ، لم كان ما تقدم وكانت الوقائع التى استخلص منها الحكم تأجير الطاعن العين من الباطن لأصهاره لا تؤدى إلى ما استخلصه منها وكان الايجار من الباطن هو الواقعة التى أقام عليها قضاءه فإنه يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال (١) .

(نقض مدنى ٢٤/١/٧٩ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٠ ص ٣٦٩ والطعن المدنى رقم ٢١٠٧ لسنة ٥٠ ق ١٣/١/٨٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٣ ص ١٠٢)

ومن هذا القبيل كذلك ما حكم به من أن الأصل فى استنباط القرائن أنها من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون استنباطها سائفاً وأن يكون استدلال الحكم له سنده من الأوراق ومؤيداً إلى النتيجة التى بنى عليه قضاءه .

(نقض ٢٤/٦/٦٧ - مجموعة المكتب الفنى ص ١٨ ص ١٨٥)

فإنما كان الحكم المطعون فيه قد دلى على تخلى الطاعنة الأولى عن شقة النزاع والتنازل عن ايجارها للغير بسفرها إلى أمستردام وشغل الطاعن الثانى للشقة المؤجرة قبل موافقة المطعون ضدها على تأجيرها من الباطن مفروشا وجعلها مكتباً للمحاماة بعد أن كانت سكناً ، وكانت هذه الوقائع بمجردها لا تفيد تنازل الطاعنة الأولى عن الشقة للطاعن الثانى ولا تستقيم مع الترخيص لها بالتأجير من الباطن مفروشا حتى عودتها من الخارج واتخاذها دليلاً على تنازلها عن الايجار لمجرد عدم اقامتها بالعين المؤجرة ، دون أن يبين الحكم كيف أقادت الأوراق هذا المعنى مع احتفاظ الطاعنة الأولى بحجرة بالعين مفلقة تضع فيها منقولاتها أثناء سفرها للخارج ، لما كان ما تقدم وكانت الوقائع التى استخلص منها الحكم تنازل الطاعنة الأولى عن عقد الايجار لا تؤدى إلى ما استخلصه منها وكان التنازل عن الايجار هو الواقعة التى أقام الحكم قضاءه عليها فإنه يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال (٢) .

(١) هذا الطعن يصلح عند اعداد استئناف .

(٢) الطعن المدنى رقم ٢١٧ لسنة ٥١ جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ مجموعة المكتب الفنى السنة ٣٣ ص ١٤٤ وهذا الطعن يصلح أيضاً لصيغة الاستئناف .

أمثلة للقصور في التسبيب :

١- احتساب كامل قيمة الأرض والمباني والأساسات والتوصيلات الخارجية للمرافق شرطه - المادة ١١/٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ٦٩ -
اثارة الطاعن دفاعاً بوجود مانع قانونى يحول دون تعلية المبنى إلى
كامل ارتفاعه وطلبه احتساب قيمة الأرض والمباني دفاع جوهري -
اغفال الحكم الرد عليه - قصور في التسبيب .

(الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/١/١٠ ص ٤٥ -

مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢)

٢- بيع المستأجر للمكان الذى انشئ به مصنع أو متجر عقد
رضائي - عدم اشتراط الحصول على موافقة المؤجر (مادة ٩٤/٢
مدنى اغفال الحكم بحث الضرورة للملحة للبيع خطأ وقصور .
(الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ٨١/١/٢ - مجموعة المكتب الفني
السنة ٢٢ ص ١٠٧)

٣- طلب المستأجر لحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات العلاقة
الايجارية ، التفات الحكم عنه واقامة قضائه بالاخلاء على أن مجرد سفر
المؤجر للخارج لمدة موقوتة كاف لاجابته إلى طلبه اعمالاً للمادة ٤٠/١
من القانون ٧٧/٤٩ خطأ وقصور .

(الطعن رقم ١٥٤٢ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨١/٢/١٨ -

المرجع السابق ص ١١٥٩)

٤- الحكم باخلاء المستأجر لعدم سداد المصاريف الرسمية دون
بيان جملة المبالغ المستحقة عليه والمبالغ التى أوفاهها - قصور .

(الطعن رقم ٧٥٤ لسنة ٤٦ ق جلسة ٨٢/٣/١٧

مجموعة المكتب الفني السنة ٢٢ ص ٢٥٤)

٥- التناقض الذى يفسد الأحكام هو - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - ما تتعارض فيه الأسباب وتتهافت فتتماهى ويسقط
بعضها بعضاً بحيث لا يتبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه .

(الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٢/٦/٧ والطعن رقم ٩٨٧

لسنة ٦٩ ق جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٢)

ومن أمثلة القصور في التسييب أيضاً ما حكم به من أن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الترك المنصوص عليه في المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن يقوم على عنصرين مادي يتمثل في هجر الإقامة في العين المؤجرة على وجه نهائي وعنصر معنوي بأن يصاحب هجر الإقامة في العين التخلي عن العلاقة الإيجارية ولا تثريب على المستأجر إذا هو انقطع عن الإقامة في العين لفترة طالت أم قصرت مادام قائماً بتنفيذ التزاماته قبل المؤجر وأخصها الوفاء بالأجرة وإن مجرد إقامة المستأجر في مسكن آخر لا يعد بذاته دليلاً على تركه العين المؤجرة مادام لم يفصح عن إرادته في التخلي عنها .

(الطعن رقم ٢٢٥٧ لسنة ٧٠ ق جلسة ٢٠٠١/١١/١٥)

أمثلة للاخلال بحق الدفاع في دعوى إيجارية :

إغفال الحكم بحث دفاع الطاعن بانتعدام الحكم السابق لعدم اعلانه بصحيفة دعواه - خطأ وإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٧٧٢ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٨١/٤/٢١)

مجموعة المكتب الفني الجزء الأول من ١٢٠٠)

والقصور في الرد على دفاع قانوني للخصم يجيز لمحكمة النقض أن تستكمل أسبابه القانونية إذا شابها خطأ أو قصور متى كان صحيحاً في نتيجته .

(الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٨٢ - قاعدة ١٢٧ من ٧١٢ -

الجزء الثاني السنة ٢٢)

ومن أمثلة الإخلال بحق الدفاع ما قضى به من أنه من المقرر أن استناد الخصم في دفاع قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأي في الدعوى إلى أوراق أو مستندات أو وقائع لها دلالة معينة في شأن ثبوت هذا الدفاع أو نفيه يوجب على محكمة الموضوع أن تعرض لتلك الأوراق والمستندات أو الوقائع وتقول رأيها في شأن دلالتها إيجاباً أو سلباً وإلا

كان حكمها قاصر البيان .

(الطعن رقم ٥١٩٦ لسنة ٦٢٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٤/٢)

ومن قبيل الإخلال بحق الدفاع ما قضت به محكمة النقض من أنه لما كان الثابت بالأوراق أن الطاعنين تمسكا في دفاعهما أمام محكمة الموضوع بدرجتيهما بأن مورث طرفى النزاع قد توفى دون تركه إذ تصرف لهم فى أمواله بموجب عقدى بيع مؤرخين ... و... وقدموا صورة ضوئية للعقد الثانى الذى تصرف بموجبه فيما يملكه من عقارات مبنية والمشار فيه إلى سبق تصرفه فيما يملكه من أطيان ... الخ بالعقد الأول وأنهما طلبا إلى خبير الدعوى الإطلاع على أصل هذا العقد المودع ملف الدعوى رقم ... مدنى ... المتداولة بين ذات الخصوم والذى لم يكن محل طعن منهم وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن تحقيق هذا الدفاع والذى من شأنه - لو صح - لتغير به وجه الرأى فى الدعوى بمقولة أن الطاعنين لم يقدموا أصل ذلك العقد أمام الخبير وعول على تقرير الخبير ودون أن يكلفه هو بالإطلاع على أصل ذلك العقد فإنه يكون معيبا بالإخلال بحق الدفاع متعينا نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٦٢٢ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/٥)

صيفة رقم (٥) صحيفة طعن بالنقض على حكم استئنافى صادر فى استئناف مرفوع بعد الميعاد فى دعوى اخلاء^(١)

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض فى يوم
الموافق تحت رقم من الأستاذ المحامى بالنقض
بمكتبه والوكيل عن السيد / المقيم بالعقار رقم
بشارع قسم بالقاهرة بتوكيل عام رسمى رقم
لسنة صادر من مكتب توثيق أودع مع الصحيفة مذكرة
شارحة طاعة

ضد

السيد / المقيم قسم
بالقاهرة مطعون ضده

الطعن ينصب على الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة
الدائرة مدنى - إجراءات بجلسة فى الاستئناف المقيد
بالجدول العمومى تحت رقم لسنة والقاضى منطوقه بما
يلى «حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف
والقضاء مجدداً بعدم قبول الدعوى الابتدائية والزمّت المستأنف ضده
المصاريف على درجتى التقاضى ومبلغ ثلاثين جنيهاً مقابل أتعاب
المحاماة» .

الموضوع

(١) أقام الطاعن الدعوى رقم لسنة بإجراءات كلى

(١) الطاعن هو مالك العقار والمطعون ضده هو المستأجر ورقم الطعن ١٧١٣ لسنة
٦٨ ق .

ضد المطعون ضده بطلب الحكم بإخلائه من العين الموضحة المعالم بالصحيفة مع تسليمها له خالية والزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على سند من الدليل الثابت بأوراق الدعوى من أن المطعون ضده استأجر من الطاعن هذه الشقة بموجب عقد إيجار مؤرخ بأجرة شهرية قدرها ستون جنيهاً بخلاف مقابل استهلاك المياه ورسوم النظافة وأن المطعون ضده امتنع عن سداد الأجرة من يناير ١٩٩٠ حتى أغسطس ١٩٩٥ وصار اجمالى المبالغ المتأخرة فى ذمته ٤٠٨٠ ج أربعة آلاف وثمانين جنيهاً فضلاً عن استهلاك المياه ورسوم النظافة عن تلك الفترة .

(٢) وأضاف الطاعن أن المطعون ضده امتنع عن سداد هذه المبالغ رغم التنبيه عليه بالوفاء بانذار على يد محضر مؤرخ ١٩٩٥/٨/١٩ وآخر فى ١٩٩٥/١/١٢ وانذار ثالث مؤرخ ١٩٩٥/٩/١٤ وقد أرسلت له الانذارات على جميع العناوين المتواجد فيها وطبقاً للثابت بالأوراق المرسلة من وكيله المختار إلا أنه لم يحرك ساكناً وظل على امتناعه .

(٣) قدم الطاعن حافظة مستندات تنطوى على صور ضوئية من عقد الإيجار والانذارات المرسلة ثم أتبعها بتقديم هذه الأصول أمام محكمة الاستئناف ورغم اعلان المطعون ضده اعلاناً قانونياً إلا أنه تخلف عن حضور الجلسات .

(٤) بعد تداول القضية أمام محكمة أول درجة ولما استبان للمحكمة من وجود هذه الأجرة المستحقة فى ذمة المطعون ضده وامتناعه عن سدادها رغم تكليفه بالوفاء وثبوت تعمد عدم حضوره بنفسه أو بوكيل عنه فقد قضت محكمة أول درجة بإخلاء المطعون ضده من عين النزاع المبينة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٨٦/٥/١ وتسليمها خالية للمدعى والزمته المصروفات وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

(٥) بتاريخ ١٩٩٧/٢/١ قام الطاعن باعلان المطعون ضده بصورة رسمية للحكم الصادر من محكمة أول درجة ابتغاء فتح ميعاد استئنافه إنأ أراد وقد قرر المطعون ضده بالاستئناف فى ١٩٩٧/٤/٢٤ أى بعد الميعاد المقرر بالمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات .

(٦) وفي أول جلسة لنظر الاستئناف دفع الطاعن باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم اعلانه خلال المدة المقررة قانوناً فحجزته المحكمة للحكم بجلسة ٩٧/١٢/٣١ ثم أصدرت حكماً تمهيدياً باستجواب الخصوم في بعض نقاط الدعوى على النحو الموضح بأسباب حكم الاستجواب .

(٧) في الجلسة التالية وهي ١٩٩٨/٢/٢٣ دفع الطاعن بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد المقرر بالمادة ٢٢٧ مرافعات حيث إن الحكم المستأنف وقد صدر غيابياً أعلنت صورته الرسمية في ١٩٩٧/٢/١ وقرر المطعون ضده بالاستئناف في ١٩٩٧/٤/٢٤ كما أثبت الطاعن هذا الدفع بمحضر جلسة ١٩٩٨/٢/٢٣ .

(٨) قرر الطاعن في محضر جلسة ١٩٩٨/٢/٢٣ أنه يحتفظ لنفسه بحق الطعن صلباً وتوقيعاً على إيصالى الأجرة المقدمين من المطعون ضده وقيمة كل منهما ٣٠ ج بما يتنافى مع الأجرة الثابتة بالعقد وهي ٦٠ ج ولكن محكمة الاستئناف لم تفرق بين طلب الطاعن الاحتفاظ بحقه في الطعن بالتزوير وبين رغبته في الطعن والدليل على أن الطاعن احتفظ بحقه فقط ما سطر بمحضر جلسة ١٩٩٨/٤/٢٤ وقد أجلت المحكمة القضية لاتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير مع أن الطاعن لم يطلب هذا الطلب بصورة جازمة .

(٩) بجلسة ١٩٩٨/٤/٢٨ قدم الطاعن مذكرة شارحة وواضحة أعاد فيها تكرار دفاعه أنه لم يطلب الطعن بالتزوير وإنما احتفظ لنفسه فقط بحق الطعن وأن هناك فرق بين طلب الطعن وبين الاحتفاظ بحق الطعن كما صمم الطاعن على الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً تأسيساً على أن الحكم التمهيدي وإن كان قد فصل في الشكل فهو من أحكام الإثبات التي يحق للمحكمة العدول عنها كما أن الدفع من النظام العام ويجوز إبدائه في أى مرحلة كانت عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض .

(١٠) رغم هذا الدفاع الواضح والمستندات القاطعة فقد تجاوزت محكمة الاستئناف عن كل ذلك ولم تشر بكلمة واحدة إلى هذا الدفع وترد عليه وتقسطه حقه بل إنها حتى لم تقل في أسباب الاستئناف أنها

فصلت في الشكل فجاء حكمها معيباً بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع على النحو الذي سنوضحه في أسباب الطعن .

أسباب الطعن

أولاً - الخطأ في تطبيق القانون :

ذلك أن الطاعن دفع بعدم قبول الاستئناف شكلاً وسطر هذا الدفع بالمذكرة المقدمة أثناء حجز الاستئناف للحكم لجلسة ١٩٩٧/١٢/٣١ كما قرر الطاعن هذا الدفع بما يقرر سمع المحكمة وذلك في محضر جلسة ١٩٩٨/٢/٢٣ وفي المذكرة المقدمة بجلسة ١٩٩٨/٤/٢٨ وقد كانت أوراق الدعوى تحت بصر المحكمة وكان من واجبيها أن تنظر في الشكل وفيما إذا كان المستأنف قد قرر - باستئنائه في الميعاد المقرر بالمادة ٢٢٧ مراقعات من عدمه حتى ولو لم يدفع بذلك الطاعن لأن ذلك من أوجب واجبات المحكمة سيما وأن هذا الدفع من النظام العام يجوز التحدي به ولو لأول مرة أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٩٤ لسنة ٦٧ ب٦٧ جلسة ١٩٩٩/١/٢٨)

ثانياً - القصور في التسبيب :

وبيان ذلك أن الحكم المطعون فيه فصل في الشكل رغم ما هو ثابت من أن الاستئناف غير مقبول للتقرير به بعد الميعاد وكان فصله في الشكل قد جاء بحكم من أحكام الإثبات يجوز العدول عنه ولم تعدل عنه المحكمة وأصررت على المضي في تجاهل الدفع الشكلي الذي أبداه الطاعن وسببت المحكمة حكم الاستجواب النهائي للطعون عليه تسبيباً قاصراً يتناقض مع مفردات وأوراق الدعوى وقد تجاهلت أسباب الحكم ما أثبتته الطاعن بمحضر الجلسة الأخيرة من أن إيصالي الأجرة المقدمين يتعارض المبلغ الوارد بهما مع ما هو ثابت بالعقد وقد ذهبت أسباب الحكم المطعون فيه إلى القول في خصوص هذه الجزئية بأن التكاليف بالوفاء جاء باطلاً لأنه تناول أجرة زيادة عما هو مستحق وهذا القول يتناقض مع قول الحكم أن المستأنف سدد ثلاثين جنيهاً أي نصف الأجرة فكيف تسلم للمحكمة بأنه سدد نصف الأجرة وتسطر ذلك في

أسبابها ثم تنتهى إلى بطلان التكليف بالوفاء رغم أن الأجرة المحددة بالعقد هى ضعف هذا المبلغ .

ثالثاً - الفساد فى الاستدلال :

وبيان ذلك أن الحكم المطعون فيه ذكر أن إيصالى سداد الأجرة المقدمين من المستأنف وقيمة كل منهما ثلاثين جنيهاً عن شهرى يونية ويوليو سنة ١٩٩٥ هى مدة تدخل ضمن الأجرة التى شملها التكليف بالوفاء وهى المستحقة من يناير ١٩٩٠ حتى أغسطس ١٩٩٥ وقد جاء فى أسباب الحكم المطعون فيه قول المحكمة أن المستأنف ضده أقر هذين الإيصالين مع أن الثابت بمحضر الجلسة عكس ذلك إذ قرر وكيله أن ما ورد بالإيصال عن قيمة الأجرة المسددة وهى ٣٠ ج بفرض حصوله لا يتفق مع الأجرة الواردة بالعقد وهى ٦٠ ج وهنا تلزم الإشارة إلى أن المحكمة كانت تترسم خطأ بالغ الغرابة فهى تأخذ الدفاع المتحفظ من جانب الطاعن على أنه دفاع مسلم به أية ذلك أن الطاعن حين قال أنه يحتفظ بحقه فى بالتزوير - أخذته المحكمة على أنه طلبها بالطعن بالتزوير وحين قرر أن سداد ٣٠ ج بفرض حصوله لا يمثل حقيقة الأجرة الكائنة بالعقد حملته على معنى أن الطاعن أقر هذه الأجرة وهو ما يتنافى مع أصول الاستنباط السليم لأن محكمة النقض قد استقرت أحكامها على أن الخصم حين يطرق مسألة على سبيل الافتراض أو الجدل فلا يعنى ذلك أنه يسلم بها أو يقرها وهكذا فإن الحكم جاءت أسبابه أشبه بمن يتصيد أى حالة افتراضية ثم يجعل منها حقيقة ثابتة أو مطلباً وهو عين الفساد فى الاستدلال أضف إلى ذلك أنه حتى لو سايرنا الحكم المطعون فيه إلى ما انتهى إليه بصفحة (٣) من الأسباب من أن المستأنف سدد أجرة شهرى يونية ويوليو سنة ١٩٩٥ فهل طرح أمام المحكمة ما يدل على سداد شهر أغسطس ١٩٩٥ بل وهل قدم المستأنف (المطعون ضده) ما يفيد عرض الأجرة عرضاً قانونياً من أغسطس ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨ ألا يعنى ذلك أن امتناعه عن السداد كان ولا يزال قائماً حتى ولو سايرنا المحكمة بأن الأجرة ٣٠ ج كما هو فى الإيصال وليس ٦٠ ج كما هو ثابت بالمقد .

رابعاً : الإخلال بحق الدفاع :

وذلك من ثلاث أوجه :

الوجه الأول : أن الطاعن دفع دفعا شكليا بعدم قبول الاستئناف للتقرير به بعد الميعاد المحدد بالمادة ٢٢٧ مرافعات وقد قرع الدفع سماع المحكمة وثبت بمحضر الجلسة وبمذكرتى الدفاع - ورغم أن المحكمة من واجبها - حتى ولو لم يدفع الخصم - أن تطالع الشكل من تلقاء نفسها حالة كونه من النظام العام ورغم أن مستندات وأوراق الدعوى كانت تحت بصرها إلا أن الحكم لم يشر بكلمة واحدة لهذا الدفاع ويرد عليه ويقسطه حقه ولا يقدح فى ذلك القول بأن المحكمة غير ملزمة بتتبع حجج الخصوم والرد على أوجه دفاعهم ما دامت الأسباب التى أوردها فيها الرد الكافى لحمل قضائه ذلك أن الأسباب ليس فيها ما يحمل قضاء الحكم كما أنه ليس دفعا ظاهرا البطلان وحتى لو افترضنا أن المحكمة فى حكم الاثبات (الاستجواب) لم تكن قد استوثقت من الشكل فقضت بقبول الاستئناف شكلاً فإنه ما دام الخصم قد نبه المحكمة لذلك فكان من اللازم أن تعمل عن حكم الإثبات وأن المسألة تتعلق باعتبارات النظام العام وأن الحكم التمهيدى ليست له حجية يمكن أن يقال أنها تعلق اعتبارات النظام العام فالحجية تثبت للحكم النهائى وليس للحكم التمهيدى وما حكم الاستجواب إلا كأحكام نذب الخبراء أو لأحالة الدعوى للتحقيق إذ يجوز للمحكمة أن تعدل عنها وقد رفضت محكمة الاستئناف حتى مجرد التدليل فى أسبابها عن وجهة نظرها فى عدم طرق هذا الدفع وعدم الرد عليه واقساطه حقه حتى يمكن لمحكمة النقض أن تراقبها فى صحة تطبيق القانون .

الوجه الثانى : التفتت المحكمة عن المستندات المقدمة من الطاعن وركنت إلى دليل تحفظ عليه دفاع الطاعن ذلك أن عقد الإيجار وهو سند الدعوى وسند التكليف بالوفاء ثابت به الأجرة مبلغ ستين جنيهاً فى حين أن إيصالى الأجرة المقدمين من المستأنف قيمة كل منهما ثلاثين جنيهاً وقد اكتفى الحكم بالقول بأن هذه الأجرة تدخل ضمن الأجرة المطالب بها فى التكليف وانتهت على هذا الأساس إلى بطلانه رغم ما تفصح عنه المستندات من أن الأجرة ستين جنيهاً (أصل العقد) ورغم أن

المطعون ضده لم يقدم حتى قبل باب المرافعة ما يفيد عرض الأجرة عن الأشهر التالية ومنها الشهر الذي رفعت خلاله الدعوى هذا إلى جانب ما سبق ذكره من أن الحكم أخذ تحفظات الطاعن على الإيصاليين وحفظ حقه في الطعن عليهما بالتزوير على أنها طلبات جازمة جاءت على لسان الطاعن وهو ما يناقض الحقيقة والواقع ولا يتفق مع الاستنباط السليم وينطوى على إخلال جسيم بحق الدفاع .

الوجه الثالث : قدم الطاعن مستندات رسمية (انذارات على يد محضر) تؤكد تلاعب المستأنف (المطعون ضده) وتكشف عن إصراره على الامتناع عن سداد الأجرة وتعمده التضليل في عنوانه وإخال الغش على المحكمة وقد طرحت المحكمة هذا الدفاع المسطر بالمذكرات المقدمة من الطاعن ولم تحاول أعمال مقتضاها ومدلولها ولو كانت فعلت لكان قد تغير وجه الحكم في الدعوى كما خالف الحكم الثابت بالأوراق من حيث القيمة الإيجارية وركن إلى دليل مشكوك فيه تحفظ دفاع الطاعن عليه وأبدى هذا التحفظ بمذكرة الدفاع وبمحضر الجلسة .

ومن حيث أنه وعملاً بالقاعدة القانونية التي تقرر أنه يترتب على نقض الحكم إلغاء جميع الأحكام أيًا كانت الجهة التي أصدرتها وأن نقض الحكم الانتهازي المطعون فيه يستتبع بالضرورة نقض حكم الاستجواب السابق عليه إذ أن الطعن بالنقض يشمل الحكم النهائي المطعون فيه وكل ما سبق من أحكام الإثبات .

بضاء عليه

يطلب الطاعن قبول هذا الطعن شكلاً وفي الموضوع نقض الحكم الاستئنافي المطعون عليه رقم ٥٦٨١ سنة ١١٤٠١ الصادر بجلسة ١٩٩٨/٥/٢٨ عن الدائرة والحكم بعدم قبول هذا الاستئناف شكلاً طبقاً للمادة ٢٢٧ مرافعات مع الزام المطعون ضده المصروفات على جميع درجات التقاضى .

وكيل الطاعن

صيغة رقم (٦)

صحيفة طعن بالنقض

على حكم استئنافى تعارض مع حكم محكمة
القيم بشأن فسخ عقد بيع أجراه المالك قبل
فرض الحراسة (١)

محكمة النقض

الدائرة المدنية

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض يوم
الموافق / / وقيدت بجدولها تحت رقم لسنة ق
وهي مقدمة من الأستاذ المحامى لدى
محكمة النقض بمكتبه بصفته وكيلًا عن كل من
الأستاذ الدكتور / الأستاذ بكلية الحقوق جامعة
..... بتوكيل عام رسمى رقم صادر بتاريخ
..... من مأمورية الشهر العقارى بجهة والأستاذ/
..... المستشار بالمحكمة الادارية العليا عن نفسه وبصفته
وكيلًا عن والدته السيدة / وعن شقيقته السيدة/
..... بتوكيل عام رسمى رقم صادر بتاريخ
..... من مأمورية الشهر العقارى والجميع يقيمون
بشارع وقد أودعت التوكيلات مع الطعن .

ضد

(١) السيد المستشار المدعى العام الاشتراكى بصفته حارساً وممثلاً
للمركز المالى للمرحوم والممثل القانونى لورثته
و و المقيمين بشارع بجهة

(١) الطعن رقم ١٢٦٠ س ٦٦ ق.

ويعلنون بجهاز المدعى العام الاشتراكى بمبنى وزارة العدل بلاطوغلى
قسم السيدة زينب .

٢) السيد المستشار المدعى العام الاشتراكى بصفته سائلة الذكر
ويعلن على سبيل الاحتياط بهيئة قضايا الدولة بمجمع التحرير قسم
قصر النيل بالقاهرة .

وقرر

انه يطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة بورسعيد
الابتدائية بجلسة فى الدعوى رقم لسنة
..... مدنى كلى اهالى والقاضى منطوقه بما يلى : ١ : حكمت
المحكمة بوقف الدعوى وأبقت الفصل فى المصروفات ، وكذلك على
الحكم الاستئنافى الصادر من محكمة استئناف الاسماعيلية مأمورية
استئناف بورسعيد الدائرة الثالثة المدنية فى الاستئناف المقيد بجداول
المأمورية تحت رقم والصادر بجلسة والقاضى
منطوقه بما يلى : ٢ : حكمت المحكمة - أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً .
ثانياً : وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والزم المستأنفين
بالمصاريف .

وأنه يبنى طعنه على الوقائع والأسانيد التالية :

الموضوع

١) أقام الطاعنون الدعوى رقم لسنة مدنى
كلى اهالى بورسعيد ضد المطعون ضده طلبوا فى ختامها الحكم أصلياً
بفسخ عقد البيع المؤرخ مع ما يترتب على ذلك من آثار مع
الحكم بالتعويض الذى تراه المحكمة على أساس المسؤولية التقصيرية
واحتياطياً سداد باقى الثمن وقدره والفوائد القانونية من
تاريخ الاستحقاق وكذا الحكم بالتعويض الاتفاقى ومقابل أتعاب المحاماة
وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل بلا كفالة .

٢) كان سند الطاعنين فى طلباتهم أنهم يمتلكون كامل أرض وبناء
العقار رقم بشوارع شياخة تسبم

.....بيورسعيد وهو عبارة عن منزل مسطحة ٣١٢ متراً مربعاً
ومحدداً بالحدود النشار إليها بأصل صحيفة افتتاح الدعوى وأن هذا
المنزل مخلف للطاعنين من مورثهم المرحوم

٢) وأضاف الطاعنون أن المرحومالتاجر بيورسعيد
اشترى منهم هذا العقار بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ
بثمان قدره سدد منها مبلغ وتبقى للبائعين
(الطاعنين) مبلغجنبيه امتنع عن سدادها فى الميعاد المقرر
بالعقد رغم التنبيه عليه وتكليفه بالوفاء وقت أن كان على قيد الحياة .

٤) عاود الطاعنون مطالبة المطعون ضده بهذا المبلغ بمقتضى ائذار
على يد محضر مؤرخ بوصفه الممثل القانونى للمشتري
..... الذى فرضت عليه الحراسة بتاريخ من محكمة
القيم وتأييد الحكم من محكمة القيم العليا فى كما اختصم
الطاعنون ورثة الخاضع المتوفى واختصموا المطعون ضده بصفته
حارساً على أموال ورثة الخاضع أيضاً طبقاً لحكم الحراسة اللاحق
الصادر بفرض الحراسة على ورثة الخاضع .

٥) واستطرد الطاعنون فى دعواهم قائلين أن المطعون ضده
بصفته هذه أدخل العقار محل النزاع ضمن أملاك الخاضع وأملاك
ورثته رغم أنه لم يخرج قانوناً من ملكية الطاعنين حالة كونه لم يسجل
وإعمالاً لقاعدة أن الملكية فى العقار لا تنتقل إلا بالتسجيل وأضاف
الطاعنون أن العقد الذى لم يسجل لا ينشئ إلا التزامات شخصية بين
طرفيه على نحو ما استقر عليه قضاء محكمة النقض (الطعن رقم
١٠٠٨ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/٢/٩ السنة ٣٤ ص ٤٦١) .

وتأسيساً على ذلك فإن الطاعنين لا يحتاجون بحكم الحراسة
خصوصاً وأن العقار لم يخرج قانوناً عن ملكيتهم .

٦) وانتهى الطاعنون الى طلباتهم سألقة البيان وأضافوا أنهم لجأوا
الى محكمة القيم بهذه الطلبات إلا أنها رفضت بعضها وقالت أنها لا
تختص بالبعض الآخر ، وبعد تداول القضية أمام محكمة أول درجة
صدر فيها الحكم بجلسة بوقف الدعوى وأبقت الفصل فى

المصروفات فاستأنفه الطاعنون بالاستئناف رقم من محكمة استئناف الاسماعيلية (مأمورية استئناف بورسعيد) وطلبوا فى صحيفة الاستئناف الحكم بقبوله شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بطلبات المستأنفين الواردة بأصل الصحيفة والزام المستأنف ضده المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على الدرجتين .

(٧) استند الطاعنون فى استئنافهم الى أسباب حاصلها الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله من عدة أوجه أولها أنه طبق المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ وهو نص مقحم على وقائع النزاع الذى تحكمه قواعد القانون المدنى وعلى فرض تطبيقه فإن الوقف لا يكون لأجل غير مسمى إذ وقف الدعوى وفقاً لقانون المرافعات إما أن يكون تعليقاً أو جزاء ، وثانيهما أن نص المادة ٢٠ سالف الإشارة معطوف على نص المادة ١٩ من ذات القانون التى نصت على أن المعهود اليه بالحراسة يلتزم بواجبات الحارس المنصوص عليها فى القانون المدنى وبالتالي يكون ملتزماً فى مواجهتهم بأداء حقوقهم وثالثها أن المشرع لم يشأ فى المادة ٢٠ المشار اليها أن توقف الخصومات التى تكون قائمة أو التى تقوم بين صاحب الحق والخاضع للحراسة إذ لو قصد المشرع ذلك لنص عليه صراحة أما وإنه لم يفعل فإن حق الطاعنين يكون ثابتاً فى توجيه أى طلب أو دعوى للمطعون ضده باعتباره الممثل القانونى لمدينهم ، كما تأسس الاستئناف على القصور فى التسبيب وهو باد من اكتفاء الحكم المطعون فيه بسرد المستندات المقدمة من المستأنفين دون التعرض للمراد منها أو محاولة استخلاص الدليل وأن الاستدلال بالمادة ٢٠ فى مجال تسبيب حكم الاستئناف المؤيد لحكم محكمة أول درجة ليس له محل لأن المراد من هذه المادة فى شأن الوقف هو أنه بصدر حكم الحراسة يكون على الدائنين ألا يوجهوا دعواهم الى الخاضع بل الى المطعون ضده بصفته .

(٨) وبعد تناول الاستئناف حكمت المحكمة بجلسة بقبوله شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والزامت المستأنفين بالمصاريف وهكذا سارت محكمة الاستئناف على درب

محكمة أول درجة في الوقوع في خطأ تأويل القانون وتطبيقه بل وإضافت خطأ جديداً يفصلها في المصروفات فحملت المستأنفين بها وهو ما يعني أنهم خسروا الدعوى مع أن المحكمة لم تتصد للموضوع سواء في أول درجة أو في ثاني درجة بما لا يمكن معه تحديد من هو الخاسر للدعوى حتى يمكن تحميله بالمصروفات .

أسباب الطعن

أولاً : الخطأ في تطبيق القانون :

ينعى الطاعنون على الحكم الابتدائي المطعون فيه رقم
أهالي بورسعيد وعلى الحكم الاستثنائي المؤيد له الرقيم
لسنة خطاهما في تطبيق القانون وتأويله وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : طبق الحكم المطعون فيه نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١ تطبيقاً خاطئاً إذ تنص هذه المادة على أنه : « إذا حكم بفرض الحراسة على جميع أموال الخاضع ترتب على ذلك الحكم وقف المطالبات والدعاوى المتعلقة بالأموال المفروضة عليها الحراسة ولا يجوز استئناف السير فيها إلا إذا انقضت الحراسة دون مصادرة - وعلى دائني الخاضع الذين لهم ديون ممتازة أو عادية أن يطلبوها من الجهة القائمة على الحراسة » . والمستفاد من ذلك أنه بصور حكم فرض الحراسة يكون على الدائنين ألا يوجهوا دعواهم إلى الخاضع ولهم أن يتقدموا بها إلى المدعي العام الاشتراكي وفقاً للقواعد الواردة بالقانون أو اختصاص المدعي العام أمام القضاء العادي الذي يختص بالفصل في كافة المنازعات ما لم يرد نص صريح مخالف لذلك ، ولم يتضمن القانون ٢٤ لسنة ١٩٧١ أي نص يعني سلب ولاية القضاء العادي من الاستمرار في نظر الخصومات الخاصة بالدائن والخاضع للحراسة بطريق الدعوى . (راجع المستشار مصطفى الشاذلي - موسوعة أسباب الحراسة والجزاء السياسي في قانون المدعي العام الاشتراكي ص ٢٤٣ و ٢٤٤) .

فالمشرع إذن أراد بالنص المذكور القضاء على مظنة التواطؤ بين من صدر ضده الحكم بفرض الحراسة وآخرين بقصد الحصول على أحكام يترتب عليها تحميل الأموال المفروضة عليها الحراسة بديون أو استحقاقات بقصد تهريبها من الحراسة ولهذا فإن الوقف لا ينصب على الدعاوى التى ترفع ضد المدعى الاشتراكى وإنما يشمل الدعاوى التى كانت متداولة بين صاحب الحق والمفروض عليه الحراسة قبل فرضها لعل مؤداها أنه (أى المشرع) لم يعد يعترف بأهلية المدين للتقاضى بعد فرض الحراسة وإنما حل محله من يمثله قانوناً وهو المدعى الاشتراكى الذى يتعين توجيه الدعاوى والمطالبات اليه دون سواء ولو كان المشرع يرى حظر إقامة الدعاوى ضد المدعى الاشتراكى بعد فرض الحراسة لكان قد نص على ذلك صراحة بأن قال : « يمنع إقامة دعاوى أو مطالبات بشأن المال المفروض عليه الحراسة » وهو ما يخالف المادة ٦٨ من الدستور التى تكفل حق التقاضى إلا فى الدائن وفقاً للتأويل الذى ذهب اليه الحكماء المطعون فيهما لن يستطيع الحصول على حقه وسوف ينتهى الأمر الى نتيجة غير مسلمة وهى أن الدائن عليه أن يتريص حتى تنقضى الحراسة دون مصادرة وهو انتظار لا يعلم مداه أو كان حقه سيصادر نتيجة المصادرة إذا حكم بها وعندئذ يكون قد منع حتى من مجرد التناضل بشأن حقه الذى بات معلقاً على أمور فى ضمير الغيب الأمر الذى يجافى العدل والمنطق ويبتعد عن مقاصد المشرع .

الوجه الثانى : من المقرر أن تفسير التشريع لا يكون إلا فى حالة غموض النص أو ابهامه أو اقتضابه أو تناقضه وأنه متى كان النص واضحاً فلا محل للتفسير ولو فرضنا أن نص المادة ٢٠ غامض أو يحتاج الى تفسير أو أن اللفظ يحمل على أكثر من معنى فإن القاضى وهو يفسر عليه أن يستند الى طرق داخلية فى التفسير كالاستنتاج بطريق القياس أو الاستنتاج من باب أولى أو الاستنتاج من مفهوم المخالفة وكذلك يهتدى فى تفسيره بطرق خارجية من أهمها الاستناد الى حكمة التشريع نفسه والرجوع الى المصدر التاريخى للنص

والاسترشاد بالأعمال التحضيرية وبتطبيق هذه القواعد على نص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ سالف الإشارة - بفرض أنه يحتاج الى تفسير - نجد أنه أورد في عجز الفقرة الأولى قوله : « ولا يجوز استئناف السير فيها (أى الدعاوى) إلا إذا انقضت الحراسة دون مصادرة - فعبارة لا يجوز استئناف السير تعنى الدعاوى التى كانت متداولة وقت صدور القانون ولا تسرى على الدعاوى التى ترفع ابتداء لأن المشرع فى هذا النص قد أعطى حالة غير منصوص عليها حكماً عكس الحكم فى حالة منصوص عليها لاختلاف العلة فى الحالتين أو لكون الحالة المنصوص عليها هى جزئية من جزئيات الحالة غير المنصوص عليها فتخصيصها بحكم يستخلص منه أنها تنفرد بهذا الحكم دون سائر الجزئيات الأخرى وهو تفسير بطريقة الاستنتاج من مفهوم المخالفة (راجع السنهورى وأبو ستيت ، أصول القانون طبعة ١٩٣٨ ص ٢٠٨ و ٢١٠ وما بعدها) فإذا أضفنا الى ذلك الحكمة من صدور النص محمولاً على التاريخ الذى صدر فيه لتبين أن الحكمين للمطعون عليهما قد أخطأ فى التفسير الصحيح للقانون .

الوجه الثالث : ان مقتضى نصوص المواد من ١٨ الى ٢١ مجمعة من القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ ان الحراسة تحكمها القواعد العامة فى القانون المدنى بما مؤداه ان الحارس (وهو للدعى الاشتراكى) يصبح بحكم القانون نائباً إذ يعطيه القانون سلطة فى إدارة الأموال الموضوعة تحت حراسته والنياية هنا نيابة قانونية من حيث المصدر الذى يحدد نطاقها ويكون الحارس وحده هو صاحب الصفة فى جميع أعمال الإدارة والتصرف التى تدخل فى سلطته فهو وحده الذى يتولاها دون المالك الذى غلّت يده بسبب الحراسة ، ويترتب على ذلك أن جميع الدعاوى التى تدخل فى سلطة الحارس يكون الحارس وحده هو صاحب الصفة فى رفعها عليه (السنهورى - الوسيط ج ٧ - المجلد الأول فقرة ٤٥١ ص ٩١٠ و فقرة ٤٦٥ ص ٩٣٧) وإذا كانت حراسة المدعى الاشتراكى ضرب من الحراسة الادارية فإن مؤدى ذلك ويطريق للزوم أنها حين تفرض فإنها تغلّ يد أصحاب المال عن ادارته أو التصرف فيه ولا يكون لهم تبعاً لذلك حق التقاضى بشأنه اثناء الحراسة وإنما يباشرها الحارس

المعين طبقاً للقانون لأسباب تقتضيها المصلحة العامة للدولة (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦٦/٢/١ س ١٧ ص ٢١٤) والبادئ من وقائع النزاع المطروح أن الطاعنين وجهوا دعواهم سواء أمام محكمة القيم أو أمام المحكمة المدنية إلى المدعى الاشتراكي وهي لم تكن دعوى متداولة وقت صدور القانون أو وقت فرض الحراسة حتى يمكن أن ينالها الوقف أو تستأنف سيرها بعد الوقف وإنما هي دعوى مرفوعة ابتداء بطلب أحقيتهم بموجب ورقة ثابتة التاريخ وهي المستند رقم (٥) بحافطة الطاعنين الذي ينطوي على شهادة رسمية صادرة من مأمورية الشهر العقاري ببورسعيد تفيد أن الطاعنين (البائعين) أعدوا مشروع عقد البيع النهائي في حياة الخاضع وقبل أن تفرض عليه الحراسة ولكنه تقاعس عن التوقيع فأخل بالعقد وحق عليه تنفيذ الشرط الجزائي ومن المقرر أن عدم تنفيذ المدين لالتزامه التعاقدى أو التأخير في تنفيذه يعد خطأ يرتب مسئوليته (الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٥/٢٨) ولكن القدر لم يمهل الطاعنين حتى يستأجروا حقوقهم منه إذ وافته المنية وما تبع ذلك من تكرار مطالبات ورثته حتى انتهى الحال إلى تولى المطعون ضده مهمة تمثيل الخاضع المتوفى وتمثيل ورثته قانوناً بعد أن فرضت عليهم الحراسة .

الوجه الرابع : تنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات على أنه يجب على المحكمة عند إصدار الحكم الذي تنتهي به الخصومة أمامها أن تحكم من تلقاء نفسها في مصاريف الدعوى ويحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها ويدخل في حساب المصاريف مقابل أتعاب المحاماة وقد أخطأ الحكم الاستثنائي المطعون فيه رقم لسنة (استئناف الاسماعيلية) حيث قضى بالزام الطاعنين بالمصروفات لأن معنى ذلك أنه اعتبرهم قد خسروا الدعوى مع أن الثابت أن الحكم لم يفصل في الموضوع ولم يتعرض لوقائع النزاع إذ أن الحكم بوقف الدعوى لا تستنفذ به المحكمة ولايتها في الفصل في موضوع النزاع وهو ما حرص معه الطاعنون على أن يطلبوا في طلباتهم الختامية أمام محكمة الاستئناف إعادة القضية إلى محكمة أول درجة وقد فطن حكم أول درجة إلى هذا النظر حين أبقى الفصل في

المصرفيات لكن الحكم الاستثنائي لم ينتبه الى ذلك فوقع فى الخطأ حين اعتبر الطاعنين خاسرين للدعوى وبالتالي حكم عليهم بالمصرفيات وهذا الخطأ يعيبه ويحفز على نقضه .

ثانياً : القصور والاخلال بحق الدفاع :

وذلك من وجهين:

الوجه الأول : ان الحكم الاستثنائي المطعون فيه خلط بين تصرف الخاضع وتصرف الغير فقرر أن مفاد نص المادة ٢٠ أن المشرع لم يستثن إلا الأموال التي تصرف فيها الخاضع للغير ولو لم يكن التصرف قد سجل متى كان هذا التصرف ثابت التاريخ قبل منع التصرف بالبيع عملاً بالمادة ١٨ وأضاف الحكم قوله أنه لما كان المستأنفون لم يقوموا بتسجيل عقد البيع الابتدائي المؤرخ كما وأن هذا العقد غير ثابت التاريخ وكان العقار موضوع هذا العقد يقع تحت السيطرة الفعلية للخاضع وقت الحكم بفرض الحراسة على أمواله ومن ثم فإنه يتعين القضاء بوقف المطالبات والدعوى ، وهذا الذى قاله الحكم الطعين ينطوى على الخلط وعدم فهم الواقع أية ذلك أن الخاضع هو المشتري وليس البائع فهو إذن ليس المتصرف فى المال وبالتالي فإن الإشارة الى الاستثناء الذى أورده المادة لا تكون إشارة فى محلها إذ المقصود من النص هو معالجة الحالات التى يتصرف فيها الخاضع فى المال المفروضة عليه الحراسة وليس تلقى الخاضع لهذا المال من الغير كما وأن الخاضع وإن كانت له السيطرة الفعلية وقت فرض الحراسة إلا أن العقار موضوع النزاع لم يكن داخلاً فى ملكه قانوناً حالة كونه لم يكن قد سجل وبالتالي فليس له سوى حق شخصى قبل الطاعنين كما أن لهم نفس الحق فى مواجهته ولقد كان من المتصور تقبل منطق الحكم المطعون فيه إذا كانت الصورة عكسية بمعنى أن يكون الطاعنين هم المشترون ويكون الخاضع هو البائع .

الوجه الثانى : وفى رد الحكم الاستثنائي المطعون فيه على اغفال محكمة أول درجة مستندات الطاعنين ومسايرته لهذا الاغفال فقد اكتفى بالقول بأنه لا على الحكم إذا هو التفت عن المراد من المستندات المقدمة أو

استخلاص الدليل فيها ما دامت أسبابه كافية لحمل المنطوق ، فهذا الرد قاصر ويؤكد الاخلال بحق الدفاع والتناقض فى التسبب وبيان ذلك أن الحكم الاستثنائى المطعون فيه حين عرض فهمه المادة ٢٠ من القانون أعقب ذلك بإيراد الاستثناء المشار اليه بالمادة ١٨ من ذات القانون وهو أن التصرفات الثابتة التاريخ يمكن أن تستثنى من حظر التعامل بعد فرض الحراسة وفى نفس الوقت يقول الحكم انه لا تثريب عليه إذا التفت عن المستندات أو استخلاص الدليل منها ما دامت أسبابه كافية لحمل المنطوق ووجه التناقض أن أحد هذه المستندات وهو الشهادة الرسمية الصادرة من مأمورية الشهر العقارى ببورسعيد وهى تؤكد تاريخ التصرف فهى ورقة ثابتة التاريخ فإذا التفت الحكم المطعون فيه عن دلالتها أو لم يقسط هذه الورقة حقها من الفحص فإنه يكون قد تناقض مع ما ذكره وعرضه بخصوص الاستثناء فلا يقبل من الحكم فى مثل هذه الحالة أن يحكم على خلاف ما تفصح عنه دلالة هذا المستند وإلا فإنه يكون قد قضى به وبغير ما هو ثابت بالأوراق فضلاً عن التهاثر والتناقض الذى يجعله قاصراً قصوراً يعيبه.(الطعن رقم ٦٩٦٢ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/٢/٩)

بناء عليه

يطلب الطاعنون الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكمين المطعون فيهما رقم..... لسنة مدنى كلى أهالى ورقم استئناف الاسماعيلية (مأمورية استئناف بورسعيد) وإعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها مجدداً مع الزام المطعون ضده بالمصروفات على جميع درجات التقاضى .

وكيل الطاعنين

ملحوظة : راجع حكم محكمة القيم فيما يلى .

باسم الشعب محكمة القيم

بالجلسة للانعقدة علناً بمقر المحكمة بدار القضاء العالى بمدينة
القاهرة فى يوم السبت ٢٨ من ربيع الأول سنة ١٤١٣ هـ الموافق ٢٦
من سبتمبر سنة ١٩٩٧ م .

بالبهية المؤلفة برئاسة المستشار/ عوض جادو نائب رئيس محكمة
النقض .

وعضوية السادة المستشارين:

نائب رئيس محكمة النقض	رضوان عبد العليم
نائب رئيس محكمة النقض	سعيد الغريانى
نائب رئيس محكمة النقض	سعيد أنيس

والشخصيات العامة السادة المستشارين :

المستشار/ أحمد نصر الجندى نائب رئيس محكمة النقض سابقاً	
المستشار/ فاروق فؤاد	نائب رئيس هيئة النيابة الادارية
الدكتور/ مصطفى فهمى	

مدير إدارة الصحافة والاعلام بالخارجية سابقاً
وبحضور السيد المستشار/ جمال اسماعيل

مساعد المدعى العام الاشتراكى
وبحضور السيد أمين السر/ على محمد على

أصدرت الحكم الآتى

فى الدعوى المقيّدة بجدول المحكمة برقم ١٤٤ لسنة ١١ ق قيم
حراسات .

المرفوعة من

(١) السيدة / محاسن عبد الحميد الزرقانى وآخرون .

ضد

(١) السيد المستشار / المدعى العام الاشتراكي .

(٢) السيد /

الحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة قانوناً .

حيث أن التظلم قد استوفى أوضاعه الشكلية ومن ثم فهو مقبول شكلاً .

ومن حيث ان وقائع الدعوى تخلص في أن المدعين باسروا دعواهم أمام الدائرة المدنية لهذه المحكمة بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة في ١٩٩١/١٢/٤ اختصم فيها المدعى العام الاشتراكي بصفته ممثلاً وحارساً للمركز المالي للمرحوم وأعلنت في ١٩٩٢/١/٦ طلبوا في ختامها الحكم - أولاً : بصفة أصلية استبعاد العقار المبين الحدود والمعاليم بصحيفة الدعوى وعقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ من القيمة المالية والمركز القانوني للخاضع للحراسة وورثته الوارد بالحكمين الصادر أولهما في ١٩٨٩/٥/٢٧ من محكمة القيم والمؤيد بالطعن رقم ٤٦ لسنة ٩٦ قيم عليا الصادر بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٤ والحكم الصادر من محكمة القيم رقم ٢٦ لسنة ٩٢ حراسات بتاريخ ١٩٩١/٦/١٥ القاضي بفرض الحراسة على الورثة . ثانياً : بفسخ عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ المحرر بين المدعين بصفتهم بائعين وبين بصفته مشترياً وتسليمه خالياً وبالحالة التي كان عليها وقت البيع مع الزامه بالتعويض المناسب . ثالثاً : وبصفة احتياطية الزامه بأن يؤدي للمدعين مبلغ خمسة عشر ألف جنيهها قيمة باقى الثمن ومبلغ خمسين ألف جنيهها على سبيل التعويض مع الزامه بالمصاريف ومقابل اعتبار المحاماة . وقالوا شرحاً لدعواهم أنه بموجب عقد بيع ابتدائي مؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ اشترى المرحوم (الخاضع للحراسة) من المدعين كامل أرض وبناء العقار رقم ٥١ شارع طرحة البحر التابع لقسم العرب بمحافظة بورسعيد والموضح الحدود والمعاليم بالعقد وذلك لقاء

ثمن اجمالي قدره ٩٠,٠٠٠ جنيه (تسعون ألف جنيه) ، دفع منها بمجلس العقد ٧٥,٠٠٠ جنيه وتبقى للمدعين مبلغ ١٥,٠٠٠ جنيه تأخر المشتري في سدادها اتفق على سدادها عند تحرير العقد النهائي الذي تحدد لتحريره مدة ستة شهور من تاريخ البيع . وبتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٧ صدر حكم محكمة القيم بفرض الحراسة على المشتري وتأيد هذا الحكم من المحكمة العليا للقيم في الطعن رقم ٤٦ لسنة ٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٤ - كما استصدر المدعى الاشتراكي بعد وفاة المشتري ، الخاضع - الحكم الصادر من محكمة القيم في الدعوى رقم ٢٦ لسنة ٢١ ق حراسات بتاريخ ١٩٩١/٦/١٥ بفرض الحراسة على الورثة وأن المدعى العام الاشتراكي - وتبعته محكمة القيم - أورد العقار في المركز المالي لورثة الخاضع . وانتهى قائلًا أنه كلف المدعى العام الاشتراكي بالوفاء بباقي الثمن إلا أنه تقاعس عن الوفاء مما أصبح معه العقد مفسوخاً نتيجة الإخلال بالتزام جوهرى في عقد البيع وهو دفع كامل الثمن الأمر الذى حدا بهم لرفع هذه الدعوى - وركن المدعون فى دعواهم الى حافظة مستندات طويت على انذار على يد محضر موجه من المدعين الى المدعى العام الاشتراكي فى ١٩٩١/٧/١٠ يطالبونه بباقي الثمن وحافظة اخرى طويت على المستندات الآتية :

١) صورة ضوئية من عقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ - صورة ضوئية من ملحق عقد البيع مؤرخة ١٩٨٢/٩/٣ (اسلام وراثة بوفاء عبد الغنى محمد الصغير فى ١٩٦٨/٨/١٥ وانحصار ارثه فى زوجته وأولاده المدعين فى هذه الدعوى وانتهى قائلًا أنه تظلم للمدعى العام الاشتراكي الذى رفض تظلمه مما اضطر معه اتخاذ طريق الدعوى .

وحيث أنه بالجلسة صمم الحاضر عن المتظلمين على طلباته الواردة وطلب مساعد المدعى العام الاشتراكي الممثل بالجلسة رفض الطلب .

وحيث أنه بالنسبة لطلب استبعاد العقار موضوع التظلم والمبين الحدود والمعالم بعقد البيع المؤرخ ١٩٨٢/٥/١٧ ، من المركز المالي

للخاضع المرحوم فلما كانت الفقرة الأخيرة من المادة ١٨ من القانون ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وتأمين سلامة الشعب أجازت للمحكمة فرض الحراسة على أى مال يكون فى الواقع تحت سيطرة الخاضع للحراسة ولو كان على اسم الغير متى كان الخاضع مصدر ذلك المال . لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق أن العقار موضوع التظلم فى حيازة الخاضع وتحت سيطرته اثناء تاريخ صدور أمر المدعى العام الاشتراكى بالمنع من التصرف والادارة فإن طلب المتظلمين استبعاد هذا العقار من المركز المالى للخاضع يكون على غير أساس يتعين رفضه .

وحيث أنه بالنسبة لطلب فسخ عقد البيع المؤرخ ١٧/٥/١٩٨٢ المتضمن بيع المتظلمين للمرحوم العقار موضوع التظلم فإنه لما كان المتظلمين لم يحصلوا على حكم نهائى بفسخ هذا العقد وكانت هذه المحكمة غير مختصة بفسخ هذا العقد فإن هذا الطلب يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث أنه بالنسبة لطلب الزام المدعى العام الاشتراكى بأن يؤدى للمتظلمين خمسة عشر ألف باقى ثمن العقار - فلما كان يتعين على كل دائن للخاضع للحراسة أن يتقدم للمدعى العام الاشتراكى بالمبالغ الدائنة له قبل الخاضع فإنه لا يجوز مطالبة المدعى العام الاشتراكى بسداد باقى الثمن ومن ثم يتعين عدم قبول هذا الطلب وتكون الدعوى برمتها على غير أساس متعيّنة الرفض .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول التظلم شكلاً ورفضه موضوعاً .

رئيس المحكمة

أمين السر

صيغة رقم (٧)
صحيفة طعن بالنقض
في حكم تعويض عن اعتقال مواطن
(المسئولية التقصيرية) (١)

محكمة النقض

القلم المدني

انه في يوم الموافق الساعة بسكرتارية محكمة
النقض :

امامي أنا رئيس سكرتارية محكمة النقض :
أودعت هذه الصحيفة برقم من الأستاذ
الحامي المقبول امام محكمة النقض بمكتبه الكائن بشارع
والوكيل عن الأستاذ / الحامي بالاستئناف العالي بشارع
.....

ضد

السيد / وزير الداخلية بصفته ويعلم بهيئة قضايا الدولة بمجمع
التحرير قسم قصر النيل وقرر أنه يطعن بالنقض على الحكم الصادر
من محكمة استئناف القاهرة بجلسة في الاستئناف رقم
ق القاضي أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً . ثانياً : وفي موضوع
الاستئناف رقم لسنة ق والاستئناف الفرعي برفضهما
والزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل
اتعاب المحاماة كما يطعن بالنقض على الحكم الصادر من محكمة
استئناف القاهرة بجلسة في الاستئناف رقم ق القاضي
أولاً : بقبول الاستئناف شكلاً . ثانياً : وفي موضوع الاستئناف رقم
..... لسنة ق بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى والزام
المستأنف ضدتهما للمصاريف على الدرجتين ومبلغ عشرين

(١) الطعن رقم ٤٠٨ س ٥٩ ق.

جنيتها مقابل أتعاب الحمامة .

الموضوع

(١) بتاريخ اعتقل الطاعن بدون سبب عن طريق مباحث أمن الدولة بالاسكندرية التابعين للمطعون ضده وأودع السجن الحربى الذى لقى فيه من ضروب التعذيب ما يستعصى على الوصف وأخيراً جرى تليفق تهمة له هى أنه صديق للمستشار والمستشار المساعد اللذين قتل وقتها أنهما من الأخوان المسلمين وأن الطاعن كان يشاركهما بعض الاجتماعات للعمل على قلب نظام الحكم وقدم الطاعن وآخرون للمحاكمة فى القضية رقم لسنة أمن دولة عسكرية عليا .

(٢) ورغم ما هو معروف عن المحاكم العسكرية فى هذه الحقبة السوداء والمحاكمات الشكلية التى كانت تجرى فى ساحاتها بتعليمات من الدكتاتوريين الصفار فقد عجزت عصابة السوء التابعة للمطعون ضده آنذاك عن اثبات هذه التهمة قبل الطاعن فوجهوا اليه تهمة أخرى هى العلم باجتماعات قيل أنها كانت تعقد لقلب نظام الحكم وأنه لم يبلغ السلطات عنها ، وعلى غرار محاكمات نورمبرج فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أدانت المحكمة العسكرية الطاعن بالحبس سنتين وصدر الحكم عليه فى

(٣) نفاذاً لهذا القرار الجائر - الذى من الظلم أن تطلق عليه وصف الحكم - ظل الطاعن بسجن القناطر حتى أى أنه أمضى عشرة أيام زائدة على مدة الحبس حيث كان المفروض أن يفرج عنه فى ولاقى الطاعن ألواناً من الإهانات والضرب وإهدار الكرامة تحتاج إلى سفر ضخم وليس هنا مجال ذكرها .

(٤) بتاريخ صدر قرار من رئيس الجمهورية استناداً إلى القانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ باعتقال الطاعن - ومن الجدير بالإشارة أن هذا القانون قدحكم بعدم دستوريته فى الدعوى رقم ٥ لسنة ٧٧ .

(٥) اقتيد الطاعن إلى معتقل طره وفى هذا المعتقل وضع فى زنزانه

ضيقة مع أعداد من المعتقلين وهي زنزانة أقل صفاتها أن تكثر الحشرات في جنباتها ، والخير عنها نازح متباعد والشر دان من جميع جهاتها ، بها بعوض وذباب كالضباب ، وبها من الجرذان والخنافس كالطنافس أقرشت في أرضها ، لو شم أهل الأرض منتن ريحها اردى الكمامة الصيد عن صهواتها ، وبها من النمل السليمانى ما قد قلّ ذر الشمس ذراتها ، منسوجة بالعنكبوت سماؤها ، والأرض قد نسجت على أقاتها ، كيف السبيل الى النجاة ولا نجاة ولا حياة لمن رأى حياتها ، كم بات فيها الطاعن منفرداً وبازغ العينين من هلكاتها ، ويقول يا رب السموات العلا ، يا رازقاً للوحش في فلواتها أسكنتنى بجهنم الدنيا ، ففي أخراى هب لى الخلد فى جناتها .

٦) وفى هذا الظلام المدلهم الذى عاشه الطاعن كانت تقدم له من فضلات الأطعمة ما تأنف الحيوانات عن تعاطيه هذا بالإضافة الى تكريس « نويتجيات» للشتائم والبذاءات والإهانات التى يعف عنها اللسان فضلاً عن القلم وطبيعى أن الطاعن وهو فى سن يناهز الأربعين وقتئذ لم يتحمل هذه الحياة وأصيب بمرض جلدى فتم نقله الى مستشفى أبو زعبل حيث أودع مع المسجونين العاديين فتمتع بمعاملة كتلك التى يعامل بها المجرمون .

٧) كان الطاعن ممنوعاً من أن يزوره أحد الى أن أفرج عنه فى أى أن مدة الاعتقال تجاوزت العشرة شهور ، وبعد الافراج صدر القرار الجمهورى رقم ٨٢٥ لسنة ١٩٧٢ بالعفو عن العقوبة بالنسبة لجميع من دينوا فى الجنائية رقم ١٦ لسنة ٦٨ أمن دولة عسكرية عليا ومنهم الطاعن الذى كان قد أمضى مدة الحبس المحكوم بها عليه وهى سنتين زيد عليها عشرة أيام كما سبقت الإشارة فى البند (٣) .

٨) بتاريخ أقام الطاعن وآخر وهو الأستاذ المحامى الدعوى رقم لسنة أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية ضد المطعون ضده وأخرون وطلب الطاعن فى هذه الدعوى

الحكم له بالتعويض ثلاثين ألف جنيه لما أصابه من أضرار أدبية ومادية نتيجة اعتقاله وتعذيبه بالسجون والمعتقلات على النحو السالف ذكره .

٩) بعد تداول القضية صدر الحكم فيها بجلسة ١٩٨٦/٢/٢٢ بالزام المطعون ضده بأن يؤدي الطاعن مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات المناسبة ومبلغ عشرة جنيهات - مقابل أتعاب المحاماة ولم يرتض الطاعن هذا الحكم فطعن عليه بالاستئناف رقم ١٠٣/٣٣٧٨ ق كما لم يرتض المطعون ضده بالحكم فطعن بدوره عليه بالاستئناف رقم ٤٠٨٦ لسنة ١٠٣ ق حيث صدر الحكم في الاستئنافين بجلسة ١٩٨٨/١٢/١٣ بقبولهما شكلاً وفي موضوع الاستئناف رقم ٣٣٧٨ لسنة ١٠٣ ق والاستئناف الفرعى برفضهما وإلزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة وفي موضوع الاستئناف رقم ٤٠٨٦ لسنة ١٠٣ ق بإلغاء الحكم للمستأنف ورفض الدعوى وإلزام المستأنف ضده المصاريف على الدرجتين ومبلغ عشرين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

ولما كان الاستئنافان المطعون عليهما قد شابهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله كما أن استخلاصهما للواقع في الدعوى كان استخلاصاً غير سائنغ ولا يتفق مع الثابت بالأوراق كما اعترى الحكمان قصور في التسبيب بالإضافة إلى أن أسبابهما معيبة بما يستوجب نقضهما للأوجه الآتية :

أسباب الطعن

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق القانون من وجهين :

الوجه الأول : إن أسباب الحكم تؤكد ثبوت أركان المسؤولية طبقاً للمادتين ١٦٣ و ١٧٤ من القانون المدنى من خطأ وضرر ولكنه حين أنزل حكم القانون على وقائع الدعوى جنع جنوباً خرج به عن التطبيق القانونى السليم أية ذلك أنه أثبت أن المطعون ضده لم ينكر اعتقال الطاعن بل وأنه قدم من المستندات الرسمية ما يفيد هذا الاعتقال كما ثبت أن الطاعن قد استبقى فى السجن مدة زائدة عن المدة التى قررها حكم المحكمة العسكرية العليا ويكفى لقيام المسؤولية ثبوت اهدارحرية المضرور حتى ولو لم يقع عليه تعذيب لأن مجرد حبس انسان بدون وجه حق أو استمرار حبسه بعد أن انتهت مدة الحبس هو فى ذاته تعذيب ورغم أن الحكم المطعون فيه لم ينفِ هذه الوقائع حتى يكون اخلاء مسؤولية المطعون ضده وبالتالي رفض التعويض قائماً على أساس إلا أنه حين قضى بإلغاء حكم محكمة أول درجة فيما قضت به من تعويض هزيل للطاعن تأسيساً على ثبوت أركان المسؤولية (التى سلم الحكم الاستئنافية المطعون فيه بقيامها) فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون لأن من المقرر أن تكييف الفعل المؤسس عليه طلب التعويض بأنه خطأ أو نفي هذا الوصف عنه هو من المسائل التى يخضع قضاء محكمة الموضوع فيها لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٦/٦/٢٩ والطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٤٢ ق جلسة ١٩٧٧/٣/٢٨ والطعن رقم ٨٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٨) .

الوجه الثانى : لم يعين الحكم العناصر المكوّنة للضرر والتى يجب أن تدخل فى حساب التعويض وتلك مسألة قانونية تهيمن عليها محكمة النقض (الطعون أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق جلسة

١١/٤/١٩٦٣ ، والطعن رقم ٩٢١٥ لسنة ٦٥ ق جاسسة
 ٢٧/١٢/١٩٩٧) فالثابت من الأوراق أن الطاعن طلب مبلغ ثلاثين ألف
 جنيه كتعويض أدبي ومادى عن الأضرار التى أصابته ومع تسليم الحكم
 المطعون فيه بقيام مسئولية المطعون ضده إلا أنه لم يتعرض إطلاقاً
 للخسر الأدبي ودارت جميع أسبابه حول التعويض المادى حيث انتهت
 الى أنه لم يطمئن لأقوال الشهود وهى أقوال منصبة على واقعة التعذيب
 وهى واقعة مادية الهدف من وراء اثباتها تأكيد الخسارة المادية التى حلت
 بالطاعن والكسب الذى فاتته ونحو ذلك من مصروفات العلاج المادية وما
 شابهها وإذا كان حكم محكمة أول درجة حين قضى بتعويض ثلاثة
 آلاف جنيه وأجمل فيه عناصر الضرر بحيث لم يحدد كم من هذا المبلغ
 يوازى التعويض المادى وكـم يقدّر للتعويض الأدبي فإنه لا يكون قد
 أخطأ القانون لأنه بيّن عناصر الضرر الذى قضى من أجله بالتعويض
 وناقش كل عنصر منها على حدة وبيّن أوجه أحقية الطاعن فى
 التعويض فلا عليه بعد ذلك إن هو قدر التعويض عن الضررين المادى
 والأدبي جملة بغير تخصيص لمقداره عن كل منهما ، لكن حكم محكمة
 الاستئناف المطعون فيه لم يترسم هذا المسلك كما لم يكن أمامه حسبما
 تتضح - أسبابه سوى مناقشة التعويض المادى وحين استبان له من
 وجهة نظره الخاطئة أنه لم يستطع الركون الى شهادة شهود الطاعن
 ولعدم وجود أدلة أخرى تساند الطاعن كما قال فإنه يرفض الدعوى
 ويلغى حكم التعويض الهزيل الذى قضت به محكمة أول درجة وهنا
 فقد أغفل حكم الاستئناف الحديث عن التعويض الأدبي وهو ثابت
 ثبوتاً لا شك فيه نتيجة واقعة الاعتقال فى ذاتها وهى واقعة غير منكرة
 ومن المسلم به أن الضرر للمادى فى مثل ظروف هذه الدعوى ليس له
 وزن كبير إذ لو كان الأمر أمر كسب فات أو خسارة حلت أو نفقات علاج
 فتلك كلها أمور يمكن تغطيتها مادياً بل ومن الممكن نسيانها على مرّ
 الزمن ، أما ما يقتل النفس ويذمرها ويستعصى على النسيان فهو
 الضرر الأدبي وخاصة فى مثل ظروف المعتدى عليه فالمعتدون رجال
 شرطة ومباحث درسوا فنون التعذيب وطبقوها بأمانة على ضحايا
 النظام فى تلك الحقبة السوداء من تاريخ مصر التى سادت فيها شريعة

الغاب كما قالت بحق محكمة أول درجة والمعتدى عليه من رجال القانون ولم يشفع له مركزه أو كبر سنه ومن هنا فالطاعن لا يستطيع أن ينسى أن زبانية التعذيب صفعوه وركلوه وداسوه بالأقدام وكالوا له السباب أشكالا وأنواعا فوق اهدار حريته بحبسه دون وجه حق فأى اهدار للكرامة والانسانية والشرف أبشع من هذا الجرم أتاه تابعو المطعون ضده فالطاعن لا يطمع فى أن يتساوى مع أولئك الذين يحفظون على الحيوان كرامته فقد سمعنا وقرأنا أن المحاكم فى سويسرا قضت لصاحب كلب بتعويض أدبى على شخص أهان الكلب ، وفى فرنسا قضت بتعويض على شخص أساء الى قطة (راجع دنديه دى فابر ، موجز القانون الجنائى فقرة ٢٧٧ ص ١٠٤ باريس ١٩٤٦) لكن الطاعن وهو يصور مدى الألام النفسية وفظاعتها حين يستعرض شريط الحادثة حالة كونه مواطناً آمناً يفاجأ بالقبض عليه وتعذيبه والصاق اتهام مشبوه به وحبسه واستمرار الحبس واستمراره ثم اعتقاله بعد انتهاء فترة الحبس ثم تلك الألوان المختلفة من التعذيب والإهانة التى يعجز شياطين الجن عن إثباتها حتى لكأنه كان يتوق أن يحشر فى سدة مع اللصوص وتجار المخدرات الذين كانوا أحسن حالاً منه ، أن مال الدنيا بأسره لا يكفى رداً لشرف الطاعن أو اشفاء لغليله . فلو كان الطاعن قد فقد كل ما يملك لكان أهون عليه مما رأى من عذاب وكل مال يهون ويعوض إلا الشرف والكرامة فإن جرحها جد أليم لأنه جرح منحوت بسكاكين فى أغوار اللاشعور ولم يكن التعويض المالى فى يوم من الأيام بلسماً لراب مثل هذه الجراح المتأصلة من الضرر الذى أصابه ، ورغم كل هذه المالبسات فإن الحكم المطعون فيه لم يتعرض إطلاقاً للضرر الأدبى لأننا لو سلّمنا بما انتهى اليه -وهو ما لا نسلم به - من أنه يطمئن لشهادة الشهود فكان يتعين عليه وهو تحت بصره اعتراف صريح من المطعون ضده بواقعة الاعتقال أن يرتب على ذلك - المسئولية ويتصدى للضرر الأدبى مادام الخطأ ثابتاً ثبوتاً لم ينكره الحكم فإننا ما تنكب هذا السبيل كان مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون (راجع الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٦٨/٤/٢٤ والطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٣١ والطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٦ ق جلسة

١٩٧٠/٣/٣١ والطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧٠/١٢/٨
والطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٧١/٢/٤ والطعن رقم ٦٣٤
لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٩/٣/٢٧ رقم ١٥٩٨ لسنة ٥٢ ق جلسة
١٩٨٣/٣/٢٢ والطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٤/٤/٢٩
والطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ .

ثانياً : القصور فى التسبب :

ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره فى التسبب
والتناقض فى الأسباب من وجهين :

الوجه الأول : ان الحكم قال فى أسبابه أن أساس التعويض فى
الدعوى المستأنف حكمها هو التعذيب وهو ما يعنى وقوع التعذيب ،
ومتى كانت الجهة المطعون ضدها لم تنكر اعتقال الطاعن بل وقدمت
للمحكمة صورة من قرار الاعتقال ومن ثم فإن واقعة الاعتقال نفسها
ليست مثار جدل ويقرها الحكم الطعين لكنه حين أنزل حكم القانون
على الواقعة رفض طلب التعويض الذى هو مؤسس على حلول
الضرر بالطاعن نتيجة التعذيب وبالتالي فإنه حتى لو سلم الحكم
المطعون فيه بعدم حصول تعذيب فلا يمكنه التسليم بعدم وجود
اعتقال ولا تلازم هنا بين الاعتقال والتعذيب لأن الاعتقال فى حد ذاته
وحتى بدون تعذيب ينطوى على تعذيب نفسى ومعنوى ومن هنا فإن
أسباب الحكم المطعون فيه تكون قد تناقضت وتلك مسألة قانونية
تخضع لرقابة محكمة النقض حيث لا يجادل الطاعن فى الموضوع الذى
هو من اطلاقات المحكمة .

الوجه الثانى : ان الحكم المطعون فيه رفض الأخذ بشهادة شهود
الطاعن وركن الى تسبب يتجاهل قيمة الشهادة فجاء قاصر البيان
قصوراً يعيبه ، أية ذلك أن أحد شاهدى الطاعن قرر فى شهادته أن
الطاعن كان فى زنتانة منفردة وكان يقدم له الطعام الرديء وأنه مرض
بمرض جلدى وقال الشاهد الثانى أن الطاعن كان محل تكدير ويحرم
من الزيارات ومن الخطابات ، وقد قال الحكم المطعون فيه ان المحكمة لا

تطمئن الى اقوال هذين الشاهدين دون أن يفسر السبب رغم وضوح شهادتهما فخرج الحكم بتلك الأقوال الى غير ما تؤدي الى مراميها وأنه وإن كان من المقرر أن اقوال الشهود واستخلاص الواقع منها وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن ذلك مشروط بالألا تخرج المحكمة بتلك الأقوال الى غير ما يؤدي اليه مدلولها (الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٧٥/١١/٢٥ مجموعة المكتب الفني س ٢٦ ص ١٤٧١) وهذا الوجه لا ينحل الى جدل موضوعي وإن تلك المسألة قانونية من صميم اختصاص محكمة النقض .

بناء عليه

يطلب الطاعن نقض الحكم الاستثنائي المطعون عليه الصادر في الاستئنافين رقمي و..... والاحالة الى إحدى الدوائر الاستئنافية الأخرى للفصل مجدداً في النزاع مع الزام المطعون ضده المصروفات ومقابل الأتعاب .

وكيل الطاعن

صيغة رقم (٨)

تقرير طعن بالنقض^(١)

على حكم نهائى برفض دعوى رد قاضى

انه فى يوم مقدم من السيد الأستاذ /
الحامى عن نفسه ومحله المختار مكتبه بشارع

طعنا على حكم محكمة استئناف القاهرة الدائرة الثانية المدنية
المصادر فى استئناف حكم الرد المقيد بالجدول العمومى تحت رقم
..... لسنة ق بجلسة والقاضى منطوقه
بما يلى : حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع
برفضه وبتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المصاريف .

وكذلك عن الحكم الصادر من الدائرة مدنى كلى جنوب
القاهرة فى القضية لسنة رد كلى جنوب
القاهرة بجلسة والقاضى منطوقه بما يلى :

« حكمت المحكمة برفض طلب الرد وألزمت طالب الرد
بالمصروفات وبتفريمه مائة جنيه وبمصادرة الكفالة .

وهذا الطعن مقدم ضد كل من :

(١) السيد الأستاذ / رئيس دائرة الجنح
بمحكمة الجزئية .

(١) الطعن رقم ٣٩٩٧ لسنة ٦٠ قضائية - لا زال متداولاً .

راجع مؤلفنا - رد ومخاصمة أعضاء الهيئات القضائية - طبعة ١٩٩٩ ص ٥٦
وما بعدها .

وجدير بالذكر أن المادة ١٥٣ من قانون المرافعات قد عدلت بالقانون رقم ٢٣
لسنة ١٩٩٢ وبالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩ فأصبح الاختصاص بطلب رد أحد
قضاة المحاكم الجزئية أو الابتدائية لإحدى دوائر محكمة الاستئناف التى تقع
فى دائرة اختصاصها للمحكمة الابتدائية التى يتبعها القاضى المطلوب رده .

٢) السيد الأستاذ/ رئيس الدائرة
..... مدنى كلى جنوب القاهرة ومحل اقامتهما معلوم لجهة
عملهما .

٣) النيابة العامة .

الموضوع

١) كان الطاعن مدعياً بالحق المدنى فى اللجنة المباشرة رقم
..... جنج التى كان ينظرها المطعون ضده الأول الذى
منع الطاعن من أداء واجبه وذلك أثناء جلسة كما منعه من
المرافعة بلا سبب سوى كون المطعون ضده الأول يرفض الدفاع شفهيًا
ويصمم على ابدائه فى مذكرات رغم أن الأصل فى المواد الجنائية هو
المرافعة الشفهية ، وتمشيًا مع سياسته هذه فقد حجز الدعوى للحكم
ثم اكتشف الطاعن وجود تزوير فى محضر الجلسة حيث جرى
تسطير عبارات فوق العبارة التى أملاها الطاعن وسجلت بالمحضر
فاستخرج الطاعن صورة رسمية من المحضر وقدم طلباً برد المطعون
ضده الأول تأسيساً على الأسباب الواردة بالمرفقات بما لا محل معه
لإعادة تكرارها.

٢) أحيل طلب الرد الى الدائرة التى يرأسها المطعون ضده الثانى
حيث حضر زميل عن الطاعن وطلب أجلاً للاطلاع على التقرير المقدم
من المطعون ضده الأول والرد عليه وتقديم مستندات فرفض وحجز
القضية للحكم من أول جلسة بالنسبة للطاعن فقدم طلباً برده عن نظر
دعوى الرد وذلك للأسباب الواردة بالطلب وتحيل عليها منعاً من
التكرار .

٣) نظرت الدائرة الطلب الجديد حيث قدم الطاعن
مذكرة شارحة طلب فى ختامها محو العبارات الجارحة الواردة والتى
تنطوى على مساس بكرامة وسمعة الطاعن والتشهير به واستعداد
القضاء عليه كما طلب الطاعن ضم أوراق قضية الرد الأولى باعتبار أن
المستند المزور وهو محضر الجلسة يعتبر من مفردات الدعوى

المطروحة إلا أن هذه الدائرة الموقرة أصدرت حكمها المقتضب المشار الى منطوقه فى صدر هذه الصحيفة وهو الحكم رقم لسنة رد كلى جنوب القاهرة فاستأنفه الطاعن بالاستئناف رقم لسنة الذى قضى بالتأييد على نحو ما ورد بالمنطوق المشار اليه بصدر هذا الطعن .

وإن كان يحق للطاعن أن يطعن على هذين الحكمين بالنقض فإنه من أوجب ما تقتضى اليه الاشارة قبل ابداء اسباب الطعن أن يؤكد الطاعن على أن الالتجاء الى محكمة النقض لا يعنى اللدد فى الخصومة لأنه لا توجد أدنى خصومة أو سابق معرفة بالسيدى المطعون ضدهما كما أنه من الناحية العملية فإن الموضوع برمته أصبح من وجهة نظر المصلحة المادية البحتة غير ذى موضوع وغير ذى أثر نتيجة كون النزاع يتعلق أساساً بحق مالى لجأ الطاعن بشأنه الى القضاء فدخل رغماً عنه فى هذه الدوامه ونتج عن ذلك بلا شك بروز مصلحة أدبية تتعلق بالمساس بكرامة وسمعة الطاعن ومحاولة تجريعه من جانب المطعون ضدهما بلا سبب مفهوم وهو لا يجد الطاعن معه ثمة مناص من الالتجاء الى محكمتنا العليا التى من مبادئها نتعلم ومن أحكامها ننهل .

أسباب الطعن

أولاً : الخطأ في القانون :

ذلك أن حكم محكمة أول درجة وسايبره حكم الاستئناف قد اخطأ في تطبيق القانون حين تناول جانب المودة الى القاضى (المطلوب رده) ولم يتناول جانب العناء لطالب الرد (الطاعن) فبُنَى الحكم المطعون فيه أسبابه على أن عدم استجابة المطعون ضده الثانى لطلب تأجيل الدعوى لتقديم مستندات هو من اطلاقاته ولم يعتد بباقى أسباب الرد وأهمها ما استشعره - الطاعن من تحفز المطعون ضده الثانى وكراهيته للطاعن وقد أثبت تداعى الأحداث بعد ذلك مدى صدق الشعور الذى كان يحس به الطاعن إذ لا يمكن أن تصدر العبارات التى سطرها المطعون ضده الثانى في رده على أسباب الرد من انسان محايد بل أن العبارات كلها اهانات وتجريح لمسلك شخصى وبعبارة كل البعد عن القانون وهو ما دفع الطاعن الى طلب محوها ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يقل رايه فيما إذا كانت هذه العبارات جارحة من عدمه وبذلك فعل حكم محكمة أول درجة .

ثانياً : الإخلال بحق الدفاع والقصور فى التسبیب :

وذلك من ثلاث أوجه :

الوجه الأول : أن الطاعن كان قد طلب من المطعون ضده الثانى أجلاً للاطلاع على تقرير الرد والرد عليه ولتقديم مستندات ولكنه حجز الدعوى ولم يصرح بايداع مستندات وهى مصادرة على حق الدفاع ولا يجوز للقاضى أن يستفسر عن ماهية هذه للمستندات قبل تقديمها كما لا يجوز - منع الطاعن من الاطلاع على التقرير وإلا أصبحت قضايا الرد شكلية وصورية وهى المفروض أن تكون غير ذلك ، ومن هنا فإن محكمة الاستئناف حين ترى أن القاضى حر فى حجز الدعوى للحكم أو التأجيل بصفة مطلقة تكون قد أخطأت لأن المحكمة مقيدة بعدم الإخلال بحق الدفاع سيما وأنه دفاع جوهري .

وأما الوجه الثانى : فهو أن الطاعن حين طلب ضم المحضر

المطعون عليه بالتزوير وهو السبب في طلب الرد الأول فإن الطلب جوهرى ولا يمكن أن تنظر دعوى الرد بدونه وقد تنكبت محكمة أول درجة الطريق الصحيح وسأيرتها محكمة الاستئناف .

ومن المقرر أنه إذا كان طلب الاحالة إلى التحقيق هو الوسيلة الوحيدة لاثبات الحق فإن التمسك بها يعتبر دفاعاً جوهرياً فإذا رفضت المحكمة الاستجابة لهذا الطلب كان الحكم مشوباً بالاخلال بحق الدفاع (الطعن رقم ١٨٣٣ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٨/٦/٩) وقد طلب الطاعن اجراء تحقيق معه (أى مع الطاعن) ومع سكرتيرى الجلسات لاستظهار وجه الحق باعتبار أن ذلك هو السبيل الوحيد للوصول إلى الحقيقة ولكن محكمة أول درجة رفضت وسأيرتها في ذلك محكمة الاستئناف رغم أن هذا الطلب لا يتعارض مع ما جاء بنهاية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٧ من قانون المرافعات المستبدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ .

وأما الوجه الثالث : وهو أن الطاعن طلب محو العبارات الجارحة الواردة بالتقرير الذى رد به المطعون ضده الثانى على أسباب الرد ولم تقل محكمة أول درجة ولا محكمة الاستئناف كلمتها في هذا الدفاع الجوهرى وهو دفاع ليس طلباً لأنه يترتب على التسليم بوجود بعض العبارات الجارحة أن تكون النتيجة المنطقية وجود عداوة وهو ما يتوافر به سبب الرد . وقد استقر قضاء محكمة النقض على أنه إذا كان الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن والمستند المقدم منه ويعنى بالرد عليه مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يغير وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيباً بالقصور فى التسبيب .

(الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٨٠/١١/١٨)

مجموعة المكاتب الفنى لسنة ٣١ ص ١٩١٩)

بناءً عليه

يطلب الطاعن الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكمين المطعون عليهما والاحالة الى دائرة أخرى للفصل فيهما مجدداً .

الطاعن

صيغة رقم (٩)
صحيفة طعن بالنقض على حكم عمالى
محكمة النقض
الدائرة المدنية

انه فى يوم الموافق / / ٢٠٠١ الساعة
بسكرتارية محكمة النقض .

امامى انا رئيس سكرتارية محكمة النقض :

اودعت هذه الصحيفة تحت رقم لسنة ق من
السيد الأستاذ المحامى المقبول امام محكمة النقض بمكتبة
الكائن شارع والوكيل عن السيد/
المقيم بموجب توكيل عام رسمى رقم لسنة
..... توثيق

ضد

الممثل القانونى لشركة بمقرها بجهة

طعناً بالنقض

على الحكم الصادر من محكمة استئناف القاهرة الدائرة
عمال جلسة فى الاستئنافين المقيدين بجدولها العمومى تحت
رقمى و لسنة قضائية والقاضى منطوقه بما يلى :
اولاً : فى الاستئناف رقم لسنة بقبوله شكلاً وفى
الموضوع برفضه وتأييد لحكم المستأنف واعفت المستأنف من المصاريف
- ثانياً : وفى الاستئناف رقم لسنة بقسقوط حق
المستأنف فى الطعن بالاستئناف واعفته من المصاريف .

وكذلك على الحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية من
الدائرة عمال كلى جلسة فى الدعوى رقم لسنة

والقاضى منطوقه بما يلى : حكمت المحكمة باعتبار الدعوى كأن لم تكن والزمت المدعى بالمصاريف وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

الموضوع

تتحصل الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى أن الطاعن أقام ضد المطعون ضده الدعوى رقم لسنة.... عمال كلى جنوب القاهرة بطلب تعويض عن الفصل التعسفى من الشركة وفقاً لأحكام المادة ٦٦ من قانون العمل والمادة رقم ١٦٣ من القانون المدنى وعلى النحو المشار إليه تفصيلاً فى أصل الصحيفة بما لا محل لإعادة سرده بالاحالة إليه .

وبعد إحالة الدعوى إلى مكتب الخبراء والانتهاء من المأمورية تأجلت لكى يبدى الطرفان ملاحظتهما على التقرير وبجلسة حضر وكيل الطاعن بعد أن كان قد نودى على القضية ولكن الجلسة كانت قائمة بل واستمرت أكثر من ساعة وعبثاً حاول الطالب أثناء الدائرة عن العدول عن قرار الشطب فقام الطاعن بتجديدها لجلسة ففوجئ لدى التأشير فى الجدول بالتحديد بأن المطعون ضده جدها بعد ثلاثة أيام من الشطب وحدد لها جلسة أخرى من ولم يعلن الطاعن بذلك إعلاناً قانونياً صحيحاً كما تفصح عن ذلك الأوراق ثم حضر المطعون ضده بالجلسة المحددة وهو متأكد أن الطاعن لم يتصل علمه بها وانسحب للشطب وطلب اعتبار الدعوى كأن لم تكن .

ولما كانت الدعوى لا تزال محجوزة للحكم ولم يصدر فيها حكم لأنه كان محدداً لصدوره جلسة وكان الطاعن قد اكتشف هذه الألاعيب فقد باهر بتقديم طلب بفتح باب المرافعة أرفق به صورة من صحيفة التجديد المحدد به جلسة المعطاه له وأرفق ما يدل على التلاعب وكان القصد من فتح باب المرافعة أن تضم المحكمة التجديد من الشطب الذى قام به الطاعن إلى التجديد الذى قام به المطعون ضده إلا أن المحكمة قامت بعد أجل الحكم فعاود الطالب تقديم طلب آخر

بفتح باب المرافعة لضمان التجديدين إلا أن المحكمة أصدرت حكمها المشار إليه فاستئنفته الطاعن بالاستئنافين المشار إليهما حيث أمرت المحكمة بضمهما وأصدرت فيهما حكماً واحداً على النحو المشار إليه بصدر هذا الطعن وهو حكم جانب الصواب وخرج على المألوف وسائر خطأ جسيماً وقعت فيه محكمة أول درجة لما بدا من الأوراق من الإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون وذلك على التفصيل التالي :

أسباب الطعن

أولاً : الإخلال بحق الدفاع :

وذلك من وجهين :

الوجه الأول : من المقرر أن اغفال الحكم بحث دفاع إبداء الخصم يترتب عليه -وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بطلان الحكم إذا كان هذا الدفاع جوهرياً ومؤثراً في النتيجة التي انتهت إليها إذ يعتبر هذا الاغفال قصوراً في أسباب الحكم أيضاً (الطعن رقم ١٨٩١ سنة ٦٩ ق جلسة ٢٥/٢/٢٠٠١) وقد أثار الطاعن دفاعاً جوهرياً قد يتغير به وجه الرأي في الحكم وتركز هذا الدفاع في طلب محدد بفتح باب المرافعة يلوذ فيه الطالب بفطنة وعدالة المحكمة لظهور تلاعب واضح حتى يمكنها تدارك الأمر حيث لم يكن الحكم قد صدر بعد - صحيح أن فتح باب المرافعة من اتصالات المحكمة إلا أنه يقابل ذلك أهم واجب للقاضي وأعظم رسالة للقضاء وهي تحري العدل إذ المسألة ليست مجرد إصدار أحكام تحسب للقاضي وإنما تلمس وجه الحق ولو تكلف الأمر جلسة أو أكثر خصوصاً وأن الطاعن هو المدعى وهو صاحب مصلحة ولا يعقل من وجهة المنطق السليم أنه يريد إطالة أمد التقاضي - وقد تجلى الإخلال بحق الدفاع فيما يلي :

(١) حين يجدد المدعى عليه الدعوى من الشطب بقصد تركها للشطب فهذا واضح منه سوء النية وكان يتعين على المحكمة رد قصده السيئ عليه .

(٢) أن الثابت أن المدعى وإن كان قد أعلن في مواجهة مأمور القسم

إلا أنه لم يتسلم أى مسجل وبذلك يكون الاعلان باطلاً حيث تفصح الأوراق عن خلوها عما يضير ارسال الخطاب المسجل خلال ٢٤ ساعة لمدة شهر تقريباً .

(٢) إنه كان تحت بصر المحكمة صحيفة التجديد التى أجراها المدعى حيث أرفقها بطلب فتح باب المرافعة وكان الأولى بالمحكمة أن تؤجل الدعوى وتضم طلب التجديد لجلسة واحدة .

(٤) إن جلسة الحكم كانت ثم مد أجل الحكم لجلسة فقدم المدعى طلباً بفتح المرافعة وهنا فقد كان لدى المحكمة فسحة كبيرة من الوقت لمواجهة هذا الدفاع الجوهرى .

(٥) أشار الحكم إلى طلبى فتح باب المرافعة فى أسبابه بما يعنى أنه أحاط بهما وبما تضمناه من دفاع جوهرى .

الوجه الثانى : لم يفتن الحكم الاستئنافى إلى هذا الاخلال بحق الدفاع ذلك أنه ساير الحكم أول درجة المعيب ورغم ثبوت أن المدعى اعترض على استمرار ذات الدائرة الابتدائية فى نظر القضية بعد أن أصدرت حكمها فى التجديد الذى قام به المدعى عليه وأصرت رغم ذلك على نظر التجديد الذى أجراه المدعى مما أدى إلى صدور حكمين برقم واحد وهى سابقة قضائية لم تحدث من قبل كما أن الطاعن أشار فى الاستئنافين إلى أنه قدم شكوى ضد الدائرة الابتدائية إلى السيد رئيس المحكمة وإلى السيد مدير التفتيش القضائى ومع ذلك لم يتدارك الحكم الاستئنافى هذا الاخلال وأيد حكم محكمة أول درجة .

ثانياً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه فى تطبيق القانون من ثلاث أوجه :

الوجه الأول : بطلان الاعلان لمخالفة المادة ١٢ مرافعات ذلك أن الثابت أن اعلان المطعون ضده للطاعن بصحيفة التجديد أمام محكمة أول درجة تنطوى على الغش المفسد للتصرفات فهو وارد - كما

تفصح عن ذلك الأوراق - ألا يصل علم المدعى بالاعلان يدل على ذلك أنه إذا كان حسن النية لكان قد تريض حتى فوات مدة الستين يوماً المقررة قانوناً للتجديد ثم يقوم بالتجديد ويطلب اعتبار الدعوى كأن لم تكن أما أن يقوم بالتجديد وينسحب للشطب بعد أن تتأكد من عدم وصول الاعلان للطاعن فهذا هو سوء النية بعينه وكان يتعين على المحكمة وقد احاطها الطاعن بهذه الملابسات قبل الفصل في الدعوى أن تتدارك الأمر وترد القصد السيئ على أهله - ومن المقرر أن الاعلان بطريقة تنطوى على الغش لمنع المعلن إليه من الدفاع في الدعوى أو تفويت مواعيد الطعن في الحكم باطل ولو استوفى ظاهراً الشكل القانوني (الطعن رقم ٩ لسنة ٥٥ ق احوال شخصية جلسة ١٩٨٨/١/٢٣ لسنة ٣٩ ص ٢٧٨)، كما أن اعتبار الدعوى السابق شطبها كأن لم تكن شرطه غياب المدعى والمدعى عليه معاً عن الحضور بعد السير فيها .

(الطعن رقم ١١٢٤٧ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٢/٥/٩)

الوجه الثاني : من المقرر أن حجية الحكم التي تثبت له فور صدوره تقف بمجرد رفع الاستئناف عنه إذ في هذه الحالة يتمتع الحكم بعدم جواز نظر الدعوى الجديدة إلا إذا قضى برفض الاستئناف وفي ذلك تقول محكمة النقض أن الحكم الذي يصدر من محاكم أول درجة حجية الأمر المقضى الملزمة لطرفي الدعوى منذ صدوره إلا أنها حجية مؤقتة تقف بمجرد رفع استئناف عنه وتظل موقوفة إلى أن يقضى في الاستئناف فإذا تأيدت عادت للحكم حجية وإذا ألغى زالت عنه هذه الحجية (الطعن رقم ٩٧٥ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢٠) والثابت أن محكمة أول درجة كانت تحت بصرها دليل استئناف الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن إذا فضلاً عن ثبوت ذلك من المفردات وهو الاستئناف رقم ٣٦ لسنة ١١٧ ق جلسة ٢٠٠٠/٤/٢٠ وتأجل إلى ٢٠٠٠/٧/١٩ أمام الدائرة (٢٠) العمالية ولا زال متداولاً وقد تأثر على الحكم من قلم الكتاب بأنه أجرى استئنافه فإن المدعى أثبت ذلك بمحضر الجلسة بل أنه أثبت أنه قام بتقديم شكوى إلى التفتيش القضائي ضد العضو الذي أصدر الحكم الخاطي وطلب إحالة القضية إلى دائرة أخرى لوجود مناع يوجب التنحي لكن محكمة أول درجة مضت في نظر الدعوى وقضت بقضائه

المعييب الذى ترتب عليه وجود سابقة قضائية بالغة الغرابة ويندر حدوثها تتمثل فى وجود حكمين فى قضية تحمل رقماً واحداً ووجود منطوقين لحكم فى نزاع واحد مع ما يكتنفها من تنافس ولم يظن الحكم الاستثنائى المطعون فيه لهذه الملابس بل سائر محكمة أول درجة فيما وقعت فيه من خطأ .

الوجه الثالث : الحكم على الطاعن بالمصروفات يخالف ما جاء بقانون العمل من اعفاء العامل من المصروفات فى كافة مراحل التقاضى ولا تترخص المحكمة فى الحكم بالمصروفات على العامل إذا خسر وقد وقع الحكم الابتدائى فى هذا الخطأ وسأيره الحكم الاستثنائى المطعون فيه التكرار ويضيف أنه وإن كان الحكم الاستثنائى قد تدارك الخطأ فى القانون فيما يتعلق بالقضاء على المدعى بالمصروفات رغم أنه معفى منها بحكم القانون فإن ذلك يدل على تهاتر حكم أول درجة وعدم التمييز والعجلة .

وجه آخر للخطأ فى القانون : ذلك أن الحكم الاستثنائى حين قضى فى الاستئناف رقم بتأييد الحكم المستأنف فقد شابه العوار من حيث الاخلال بحق الدفاع بالوجهين السابقين والخطأ فى القانون من الثلاث أوجه سألته الذكر - وحين قضى فى الاستئناف رقم لسنة بسقوط حق المستأنف فقد اعتبر أن ميعاد الاستئناف عشرة أيام فى حين أنه وقد أتيحت دعوى الموضوع بصحيفة مبتدأة فإن ميعاد الاستئناف يكون أربعين يوماً طبقاً للقواعد العامة .

بناء عليه

نطلب نقض الحكم الاستثنائى المطعون فيه الصادر بجلسة فى الاستئناف رقمى و لسنة ق الصادر من الدائرة عمال وكذا الحكم الابتدائى المطعون فيه الصادر بجلسة فى الدعوى رقم لسنة عمال كلى جنوب القاهرة الصادر من الدائرة العمالية مع إلزام المطعون ضده المصروفات على جميع الدرجات .

وكيل الطاعن

صيغة رقم (١٠)

مذكرة من مطعون ضده فى طعن تجارى
مرفوع من شريكين طاعنين عن حكم قضى
بأحقية المطعون ضده فى ادارة الشركة
محكمة النقض

الدائرة المدنية والتجارية

مذكرة بدفاع (١)

السيد/..... مطعون عليه

ضد

(١).....

طاعنين (٢).....

فى الطعن رقم..... لسنة.....ق
المودع قلم كتاب محكمة النقض بتاريخ.....
والمعلن للمطعون ضده فى.....

(موضوع الطعن - نزاع على حق الإدارة فى شركة تجارية)

الوقائع

تتحصل الوقائع فى أن الطاعنين أقاما ضد المطعون عليه دعويين
بصحيفة واحدة قيدت برقم تجارى كلى طلبا فى الدعوى
الأولى الحكم ببطلان عقد الشركة المؤرخ المنصوص فيه على أن
تكون الإدارة للمطعون عليه وطلبا فى الدعوى الثانية ندب خبير

(١) الطعن رقم ١٠٨٩ لسنة ٥٩ق.

لتصفية الحساب بين الشركاء عن المدة من حتى تاريخ الحساب
وبتاريخ أصدرت المحكمة حكماً تمهيدياً قضى فى مادة تجارية
برفض الدفع المبدئى من المدعى عليه بسقوط حق المدعيين فى إقامة
الدعوى بمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ العقد ، وقبل الفصل
فى الموضوع بإحالة الدعوى للتحقيق ليثبت المدعيان بكافة طرق الإثبات
أن تدليساً وقع عليهما من المدعى عليه حملهما على توقيع عقد تعديل
الشركة المؤرخ وأن هذا التدليس هو الذى دفعهما الى توقيع
العقد وصرحت للمدعى عليه نفى ذلك بذات الطرق .

وبتاريخ حكمت المحكمة فى الدعوى الأولى فى مادة
تجارية ببطالان عقد الشركة المؤرخ المنصوص فيه على أن تكون
الإدارة للمدعى عليه والزمته المصاريف وخمسة جنيهاً تعاقباً للمحاماة
وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بشرط تقديم الكفالة .

كما حكمت فى الدعوى المتعلقة بموضوع الحساب بنذب خبير
لتصفية الحساب وبيان مستحقات كل شريك ، استأنف المطعون عليه
الحكم بالاستئناف رقمى و تجارى وقضت
المحكمة بتاريخ بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع
باستجواب الخصوم وجاء بأسباب حكم الاستجواب أن الدعوى الصابر
فيها الحكم المستأنف هى فى حقيقتها - إن صح الادعاء - دعوى تزوير
أصلية بطلب بطلان العقد المطعون عليه ، وتنفيذ حكم الاستجواب
بمسئال طرفى الخصومة فيما ورد بأسبابه ، وبجلسة حكمت
المحكمة وقبل الفصل فى موضوع الاستئناف بإحالة الدعوى الى
التحقيق ليثبت المستأنف بطرق الإثبات القانونية كافة أن العقد موضوع
النزاع تم تحريره بناء على طلب المستأنف عليهما وموافقة المستأنف
بعد أن دب الخلاف بين المستأنف عليهما بشأن أيهما هو الذى ينضم
الى المستأنف فى إدارة المنشأة ولينفى المستأنف عليهما ذلك بذات
الطرق .

وبتاريخ حكمت المحكمة فى موضوع الاستئناف بالغاء
الحكم المستأنف ويرفض الدعوى والزمته المستأنف عليهما المصاريف

على الدرجتين وعشرة جنيهاً أتعاباً للمحاماة ، وأسست المحكمة قضاها على خلو الدعوى من الدليل على وقوع الغش أو التزوير .

طعن الطاعنان على الحكم بطريق النقض واستعرضا الوقائع فى صحيفة الطعن بصورة مبسرة تعمدا فيها اغفال بعض الحقائق وانتهيا الى طلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه حتى يفصل فى موضوع الطعن وأصلياً نقض الحكم المطعون فيه وبعدم جواز نظر الاستئنافين و تجارى واحتياطياً بإحالة الدعوى الى دائرة أخرى من دوائر محكمة الاستئناف للفصل فيه مجدداً مع إلزام المطعون ضده المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

الدفاع

من حيث أن الطعن أقيم على سببين ينعى الطاعنان بأولهما على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وفى تأويله ويقولان فى بيان ذلك أن دعوتهما أمام محكمة أول درجة أقيمت بطلين أولهما الحكم ببطلان عقد الشركة الذى يتمسك به المطعون عليه وثانيهما ندب خبير لفحص حسابات الشركة وتصفية أنصبة الشركاء فيها وأن المحكمة قضت فى الطلب الأول ببطلان عقد الشركة وفى الطلب الثانى بنذب خبير لتصفية الحساب وأنه كان يتعين على محكمة الاستئناف حين عرض عليها النزاع أن تقضى بعدم جواز الاستئناف تطبيقاً للمادة ٢١٢ مرافعات لأن الحكم المستأنف لم تنته به الخصومة كلها .

وحيث أن هذا النعى مردود ذلك أن محكمة أول درجة حين قضت ببطلان عقد الشركة شملت قضاها بالتنفيذ المعجل بشرط الكفالة ومن ثم يكون هذا الحكم من الأحكام المستثناة من القاعدة العامة الواردة بالمادة ٢١٢ سالف الذكر ولا يقدح فى ذلك القول بأنه ليس من أحكام الالتزام لأن ذلك يشكل قيداً على النصوص ويخصصه بغير مخصص ، فمتى كان الحكم قابلاً للتنفيذ الجبرى أو مشمولاً بالتنفيذ المعجل فلا سبيل الى تعليق حكم القانون على مسلك الصادر لصالحه الحكم إذ

يترتب على اعلانه بعد سداد الكفالة أنه يمتنع على المحكوم ضده - المطعون عليه - الانفراد بإدارة الشركة وأن يكون بوسع الطاعنين أن يتخذوا إجراءات تعديل بيانات القيد بالسجل التجارى وعلى الأخص ذلك البيان الجوهرى المتعلق بمن له حق الإدارة وما يترتب على ذلك من بطلان تصرفات المطعون ضده كمدير منفرد وتلك جميعاً هي نتائج النفاذ للمعجل ومحصلته .

وقد استقر قضاء النقض على أنه يجوز الطعن فى الأحكام القابلة للتنفيذ الجبرى ولو لم تكن منهية للخصومة وشرط ذلك أن يكون الحكم صالحاً للتنفيذ بموجبه اعمالاً للقواعد العامة أو بمقتضى قواعد النفاذ المعجل (طعن ٥٥٩ س ٤٦ ق جلسة ٢٤/٥/٧٩ ص ٨٧٦ من موسوعة الشريعتى ج ٦) ، ومن جهة أخرى فإن الأحكام الصادرة فى المواد التجارية مشمولة بالنفاذ المعجل بقوة القانون أمثالاً لنص المادة ٢٨٩ مرافعات ، ومقتضى ذلك أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة واجب النفاذ طبقاً للقواعد العامة ، ولا يغير من هذا الوصف دفع الكفالة توطئاً للتنفيذ أو عدم دفعها انتظاراً لصيرورة الحكم نهائياً ، ولنضرب لذلك مثلاً بمن يصدر له حكم نهائى فى الدعوى فيطعن خصمه عليه بالنقض ويؤثر المحكوم له التريص ريثما يفصل فى طعن النقض ومع ذلك فإن هذا الحكم فى صحيح القانون هو حكم واجب النفاذ وإن لم يبادر صاحبه بتنفيذه .

والبادئ من سائر أوراق الطعن أن المطعون عليه قد وجهت اليه صحيفة دعوى بها دعويان الأولى ابطال عقد يسمح له بالانفراد بإدارة الشركة فى حين أن الدعوى الثانية التى تضمنتها الصحيفة كانت عن المحاسبة بين الشركاء ولم يكن هناك ثمة رابطة بين الدعويتين لأنه سواء كان المطعون عليه مديراً له حق التوقيع منفرداً أو كان له هذا الحق مشتركاً مع آخر فإن محاسبة الشركاء واجبة ولا تتوقف على صحة أو بطلان البند الخاص بالإدارة (وهو البند الوحيد المختلف عليه) وتعتبر الخصومة فى دعوى البطلان منتهية تماماً وتكون دعوى الحساب هى وحدها المتعلقة على مصير المحاسبة ، وقد جرى قضاء النقض أن

الحكم القطعى المنهى للخصومة هو ذلك الذى يضع حداً للنزاع فى جملة أو فى جزء منه أو فى مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التى أصدرته (طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٦٦ ق جلسة ١٩/٣/٧١ ص ٢٦٢ ، مجموعة المكتب الفنى سنة ٢٢م) ، فحكم محكمة أول درجة قد أنهى الخصومة الأصلية بقضائه القطعى ببطلان عقد الشركة وهو الطلب الجوهرى الذى تغياً الطاعنان تحقيقه من إقامتهما الدعوى كما أن الواقعة التى استمدا منها حقهما فى التداعى ولم يكن دفاعهما يدور طوال مراحل النزاع على درجتين سوى حول هذا الموضوع إذ لم يكن الحساب مقصوداً لذاته ولا يتوقف الفصل فيه على الفصل فى صحة أو بطلان عقد الشركة من حيث أن كلا الطاعنين والمطعون عليه شركاء متضامنين لم يجدد أى منهم هذه الصفة أو ينكرها على خصمه ومن ثم فإن موضوع الحساب لا يؤثر فى الخصومة الأصلية بطلان العقد ولا يتأثر بها ، وإذ ترسمت محكمة الاستئناف هذا المسلك فإنها تكون قد أعملت صحيح القانون ولا يكون قضائها الذى انتهت إليه قد حاد عن الصواب . وأما عن حكم النقض الذى استبدل به الطاعنان فى محاولة لقياس وقائع النزاع فيه على وقائع الطعن المائل ، فهو فضلاً عن كونه قياساً مع الفارق فإنه قد صدر فى خصوصية حكم ليس من الأحكام المستثناة بالمادة ٢١٢ مراقعات بينما الحكم فى الطعن المائل من الأحكام المستثناة على ما سلف البيان .

وأما عن السبب الثانى للطعن فإن الطاعنين ينعيان به على الحكم المطعون فيه قصوره وغموضه وإبهامه وفى ذلك قالا أنهما فى دعواهما أمام محكمة أول درجة تمسكا بصورة أخرى من عقد تعديل الشركة وأن الحكم المطعون فيه لم يقل كلمته فى هذا المستند الهام مما يدل على أنه لم يطلع عليه أو يمحصه التمهيص الواجب .

وحيث أن هذا النعى مردود بكونه يتناول مسألة تتعلق بالواقع فى الدعوى مما لا شأن لمحكمة النقض به ولا يجوز إثارتها أمامها ، لأن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبّع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالاً مادامت الحقيقة التى استخلصتها فيها الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفها (نقض ٤٣٠

س٤٤ق جلسة ١/٣/١٩٨٠ من موسوعة الشريبينى ج٧،
نقض ٤٠٧ س٣٦ق جلسة ٢٧/٤/٧١ ص ٥٧٤ من مجموعة المكتب
الفنى للسنة ٢٢ العند الثانى) ، فلذا بيّن الحكم فى ديباجته وقائع
الدعوى وطلبات الخصوم فيها كما قرر فى أسبابه أنه يأخذ بأسباب
الحكم التمهيدى الصادر فى الدعوى المبين فيه بالتفصيل كل وقائعها
وطلبات الخصوم وأوجه دفاعهم فذلك كاف لرد ما يعترض به عليه من
جهة عدم توضيحه وقائع النزاع ايضاحاً كافياً وعدم ذكره طلبات
الخصوم وعدم بيان جوهر دفاعهم (طعن رقم ١ س٥ق جلسة
٣١/١٠/١٩٣٥ مجموعة القواعد فى ٢٥ سنة الصادرة عن المكتب الفنى
ج١ قاعدة ١٠ صفحة ٥٤٤) ، فلذا استعرضت المحكمة فى حكمها
مستندات الخصوم ورجحت من ذلك ما اطمأنت الى ترجيحه ثم قضت
فى الدعوى على حاصل فهم الواقع فيها فذلك كاف لاعتبار حكمها
محمولاً على أسباب كافية منتجة له (نقض ٦٨ س٤ق جلسة
٢١/٢/٣٦ قاعدة ١٥ ص ٥٤٥ المرجع السابق) ، ولا يعيب الحكم أنه لم
يذكر نصوص المستندات مادامت هذه المستندات كانت تحت بصر
المحكمة ومبيّنة فى مذكرات الخصوم (طعن ٢٠٢ س١٩ق جلسة
١٥/١١/٥١ قاعدة ٢١ ص ٥٤٦ المرجع السابق) ، ومتى أسست
المحكمة حكمها على أسباب مفصلة استخلصتها من ظروف الدعوى
وملابساتها فلا يبطل هذا الحكم سكوته عن الرد على بعض المستندات
التي تمسك بها الخصوم (الطعن رقم ٣٩ س٧ق جلسة ١١/١١/٣٧
قاعدة ٥٠ ص ٥٤٨ المرجع السابق) وقد نصت المادة ٢٣٥/١ مرافعات
على أنه « لا تقبل الطلبات الجديدة فى الاستئناف وتحكم المحكمة من
تلقاء نفسها بعدم قبولها » ، والثابت من مفردات هذا الطعن والأوراق
المقدمة فيه أن الطاعنين لم يطلبوا من محكمة أول درجة الحكم بصحة
ونفاذ عقد الشركة المنصوص فيها على ازواج الادارة (المطعون عليه مع
أحد الطاعنين) ، ولم يثر الطاعنان هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف
ومن باب أولى لا تجوز آثاره أمام محكمة النقض ، فضلاً عن أن مناه
النزاع كان ينحصر حول بطلان عقد الشركة المؤرخالذى ينص
على انفراد المطعون عليه بإدارة الشركة وهو الطلب الأساسى المطروح

وإن تمسك الطاعنين بالعقد الثاني (الازدواج) كان لمجرد التدليل على وجهة نظرهما وتقدير الدليل من إطلاقا محكمة الموضوع .

عن طلب وقف التنفيذ :

وحيث أنه عن طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه فإنه قد ورد في صحيفة الطعن بصورة مجهلة ويتجلى ذلك فيما طلبه الطاعنان من وقف ما أسمياه بالأثر الإيجابي الناتج عن الحكم المطعون فيه حتى ولو كان ذلك الحكم قد انتهى الى رفض دعواهما ، فضلاً عن أنه طلب غير جدوى ويفتقد الأساس القانوني إذ أن الحكم المطعون فيه لا يحتمل الغاؤه كما لا يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتمذر تداركه ، وهي الشروط التي تطلبها المادة ٢٥١ مرافعات .

بناء عليه

يطلب المطعون ضده الحكم برفض طلب وقف التنفيذ لعدم احتمال إلغاء الحكم المطعون عليه، وكذلك رفض الطعن موضوعاً والزام الطاعنين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على جميع الدرجات^(١) .
وكيل المطعون ضده

(١) قضت المحكمة برفض الطعن .

صيغة رقم (١١)

مذكرة من مطعون ضده فى طعن بالنقض
مرفوع من الحكومة عن حكم قضى بالتعويض
للمحكوم ضده فى نطاق المسئولية التقصيرية
محكمة النقض (الدائرة المدنية)
مذكرة بأقوال

الأستاذ/..... المحامى مطعون ضده أول

ضد السيد/وزير الداخلية بصفته طاعن
فى الطعن رقم لسنة (عن حكم
استثنافى محكوم فيه بالتعويض للمطعون ضده)
المودع قلم كتاب محكمة النقض بتاريخ.....
والمعلن للمطعون ضده فى..... (١)

الوقائع

نكتفى فى شأن الوقائع بالأحالة الى ما جاء بصحيفة الطعن
وبمفردات الأحكام المطعون فيها على نحو ما جاء بصحيفة الطعن
المقدمة من هيئة قضايا الدولة .

الدفاع

من حيث أن الطعن أقيم على سببين ينمى الطاعن بأولهما على
الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق والفساد فى الاستدلال
وذلك من وجهين قال فى الوجه الأول أن الثابت من تقريرات الحكم

(١) الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٧/٦/١٩٨٥ .

الابتدائي أن التحقيقات قيدت جنحة ضد المطعون ضدهم ١ و ٢ و ٣ ومع ذلك انتهت المحكمة الى الحاق الخطأ بالمطعون ضدهما الأخيرين ورتبت على ذلك قضاءها بتوافر مسئوليتهما التقصيرية ومسئولية الطاعن كمبتوع لهما ولم تدخل في اعتبارها خطأ المطعون ضده الأول وأهملت رغم ثبوته بالأوراق .

وحيث أن هذا النعى من وجهه الأول المتعلق بالخطأ المنسوب الى المطعون ضده الأول مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن السبب في الاضرار التي أصابت للمطعون ضده الأول يرجع الى خطأ المطعون ضده الثاني ولما كان تصرف المطعون ضده الأول بفرض التسليم بما انتهت اليه النيابة من أنه أمان المطعون ضده الثاني عديم القيمة حيث اعتمد الحكم - المطعون فيه في تقرير مسئولية هذا الأخير تأسيساً على أن الضرر إنما نشأ من خطئه هو وأنه لا يوجد ثمة خطأ في جانب المطعون ضده الأول يمكن أن يستغرق خطأ المطعون ضده الثاني وإذ كان قضاء الحكم المطعون فيه على أساس خطأ المطعون ضده الثاني وحده يعتبر قضاءً سليماً على النحو المتقدم فإنه لا يؤثر في سلامته ما يثيره الطاعن بشأن خطأ المطعون ضده الأول لأن البحث في هذا الخطأ لا يغير من اعتباره مستغرقاً بخطأ المطعون ضده الثاني - ونتيجة له فلا يكون من شأنه أن يرفع عنه وعن الطاعن المسئولية أو يخففها ومن ثم يكون النعى على الحكم في هذا الوجه غير منتج .

وأما النعى بالوجه الثاني المتعلق بالخطأ المنسوب الى المطعون ضده الأول مردود ذلك أن الحكم الابتدائي الذي أحال اليه الحكم المطعون فيه بشأن موقف المطعون ضده الأول لورد بأسبابه أنه قد تبين للمحكمة من مطالعة الجنحة المنضمة رقم لسنة جنح خطأ المدعى عليهما الأول والثاني - والمطعون ضدهما الثاني والثالث وهما الضابط والجندي من تابعي الطاعن - والذي يتمثل في اعتدائهما على المدعى الذي تأيد بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق والذي يتضمن إصابة المدعى بالاصابات الواردة به كما أن المدعى عليه الثالث - العسكري - قال- بالتحقيق أن المدعى عليه الأول - الضابط - اعتدى على المدعى

فدفعه فأسقطه على الكرسي وأن قوات الأمن المركزي قد دفعوه على السلم وأحدثوا إصابته الخ - وهذا الذي انتهى اليه الحكم لا يتعارض مع الثابت بتحقيقات النيابة سواء في القيد والوصف أو في صلب التحقيق حيث قيدت الأوراق جنحة ضد تابعي الطاعن لأنهما بصفتهم موظفان عموميان ضابط وعريف شرطة - استخدمتا القسوة مع المطعون ضده الأول اعتماداً على سلطة وظيفتهما بأن ضرباه وأحدثا إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي ... وهكذا لا يكون هناك أدنى تناقض - في الحكم إذ هو تناول عبارات الضرب واستعمال القسوة على سبيل الترادف إذ المعروف أن - استعمال القسوة يشمل الضرب وغيره كما أن الضرب هو أي مساس بجسم المجنى عليه ولا شك أن اعتراف تابعي الطاعن بأنهما دفعا المطعون ضده الأول فأوقعاه على الأرض هو مساس يعد ضرباً كما يعد استعمال قسوة سيما وأن آثار الجريمة ثبتت بالتقرير الطبي بالإصابات .

ولما كان من المقرر قانوناً أن فعل الغير أو الضرر لا يرفع المسؤولية عن الأعمال الشخصية أو يخفف منها إلا إذا اعتبر هذا الفعل خطأ في ذلك وأحدث وحده الضرر أو ساهم فيه وإذا استظهر الحكم في أسباب سائفة على نحو ما تقدم في الرد على هذا الوجه الأول من السبب الأول للطعن خطأ المطعون ضدهما الثاني والثالث ولم يعيب الحكم فيما ساقه الطاعن عنه سواء في نسبته الخطأ إلى المطعون ضده الأول أو في استغراق هذا الخطأ المطعون ضده الثاني أو فيما يتعلق بتصرف المطعون ضده الأول ما يدل على أنه قد ارتكب ثمة خطأ وكانت مجادلة الطاعن بكفاية هذه القرائن التي ساقها الحكم مجادلة تتعلق بتقدير الدليل مما يستقل به قاضي الموضوع فإن الحكم المطعون فيه وقد رتب على ذلك مسؤولية الطاعن والمطعون ضده الثاني (تابعه) عن الضرر الذي لحق المطعون ضده الأول يكون قد التزم صحيح القانون وأقام قضاءه على أسباب من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها وتكفي لحمله ويكون النعى عليه من هذا الوجه بالفساد في الاستدلال نعي غير سديد .

وأما عن السبب الثاني الذي أثاره الطاعن وهو القصور في

التسبيب فقد جاء مبهمًا ومضطربًا وردد ما أثاره السبب الأول بوجهيه وذلك بعبارات مرسلة لا تعين محكمة النقض على تفهمه أو الفصل فيه .

فالتاعن بهذا السبب يكرر ما قاله حول خطأ تابعيه الذي يعتبره يسيرًا جدًا بحيث يستغرق بخطأ المطعون ضده الأول ويريد أن يقول أن محكمة أول درجة أغفلت دفاعه بشأن هذه النقطة ولم تدخل هذه الجزئية في اعتبارها عند تقدير التعويض عن الخطأ المزعوم الذي ينسب للمطعون ضده الأول مع أن أسباب الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قدرت التعويض على أساس ثبوت أركان المسؤولية التقصيرية في جانب تابعي الطاعن بما لا محل معه للمجدل في استخلاص الدليل وتقديره لأن تقدير ما إذا كان خطأ ما يجب خطأ آخر هو من مسائل الواقع المطروح في نطاق الأدلة التي تستخلصها محكمة الموضوع من ماديّات الدعوى وأوراقها - وهي غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم وأوجه دفاعهم وأن ترد على كل منها استقلالاً - مادامت الحقيقة التي استخلصتها فيها الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها (طعن ٢٩٤ ص ٣٤٤ ق جلسة ١٨/٤/٦٨ ص ٨٠١ ، ونقض ٤٣٠ س ٤٤٤ ق جلسة ١/٣/٨٠ ص ٣٤٨ ، ونقض ٤٠٧ س ٣٦٤ ق جلسة ٢٧/٤/٧١ ص ٥٧٦) ، فيلذا بيّن الحكم في أسبابه وقائع الدعوى وطلبات الخصوم فيها وأوجه دفاعهم فذلك كافٍ لرد ما يعترض عليه من جهة عدم ذكره طلبات الخصوم وعدم بيان جوهر دفاعهم (طعن رقم ١ س ٥٠٣ ق جلسة ٣١/١٠/٣٥ ، وطعن رقم ٤٠٦ س ٢٤٤ ق جلسة ٩/٥/٦٨ ص ٩٢٤) ولا يعيب الحكم أنه لم يذكر تفصيلاً دفاع الخصوم ومستنداتهم مادامت أنها كانت تحت بصر المحكمة ومبيّنة في مذكرات الخصوم (طعن ٢٠٢ س ١٩٩ ق جلسة ١٥/١١/٥١ ص ٥٤٦) كما أن توافر الدليل على الخطأ في تصرف رجل الشرطة من الأمور الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة النقض (طعن ٢٠/١٠/٥٥ س ٦٨ ص ١٣٨٠ ونقض ٢٧/٤/٦١ ص ٤٠٤ مجموعة المكتب الفني) .

عن طلب وقف التنفيذ :

ان القول بإرهاق خزينة الطاعن مادياً وإنها أحوج الى استعمال المبلغ المحكوم به فى أمورهما العامة هو قول لا يستأهل الرد لأن الدولة مليئة ولا يمكن أن يرهقها مثل التعويض الضئيل المقضى به وهو مبلغ تافه تنفقه الشرطة كل يوم فى مظاهر الزينة والنفخخة واطهار جبروتها على المواطنين كما تنفق أضعافه كل يوم فى مصروفاتها السرية التى تنفقها لمطاردة الأبرياء وإهدار الحرمان وطعن الكرامات كما تنفق أضعاف هذا المبلغ كل ساعة على السيارات التى تجوب الشوارع ليل نهار لإزعاج المواطنين وتخويقهم ولعل ما تذكره الصحف بأنواعها عن هذا الاسراف ما يجعل مثل هذا الادعاء مثيراً للسخرية ، ولم يفت محكمة أول درجة مؤيدة من محكمة الاستئناف أن تسجل دهشتها من منطق الطاعن وتابعيه حين قالت فى أسباب حكمها أن الضابط حين اعتدى على المطعون ضده الأول لم يكن يعرف شخصيته فقالت المحكمة ان هذا الأمر « يثير العجب إذ أنه وفقاً لهذا المنطق يكون الاعتداء منوطاً بشخصية المعتدى عليه فلماذا كان المعتدى عليه ذو شخصية فلا يباح الاعتداء عليه أما إذا كان المعتدى عليه مواطن عادى فيباح الاعتداء عليه وتساءلت المحكمة أى قانون يقر هذا ومن ناحية أخرى فلا يمكن القول بأن أهانة مواطن وإهدار كرامته وحبسه والاعتداء على آدميته لا يصح أن يساوى شيئاً فى نظر الطاعن لأن مثل هذا القول هو جريمة فى حق العباد وتنصل من المسؤولية ومن التزامات الحكم وكان لولى بالطاعن أن يترك عمله الى غيره أو أن يحسن اختيار تابعيه بدلاً من الاحتماء وراء الزعم بخزينة خاوية يرهقها هذا المبلغ وتناسى الطاعن أن المطعون ضده الأول استأذ فى القانون وندكتور فى الحقوق ومحامى وأن الضابط المعتدى من تلامذته سناً وعلماً وخبرة كما أن عدم ملأه المطعون ضده الثانى (الضابط) لحداته عهده بالوظيفة وصعوبة الرجوع عليه بالمبلغ المقضى به لا ينهض مبرراً لوقف التنفيذ لأنه قول يترتب عليه أن الطاعن يريد أن يقنن الفوضى وإهدار الكرامات ويحاول حماية جنده وعساكره فى كل ما

يفعلوه من إيذاء للمواطنين وهو منطق يفتح شهية أمثال هذا الضابط الى المزيد من الجبروت وينير الضوء الأخضر لتابعى الطاعن للمزيد من التعدى لإيذاء وإهدار كرامة المواطنين (١).

بناء عليه

يطلب المطعون ضده الأول الحكم برفض طلب وقف التنفيذ لعدم احتمال إلقاء الحكم المطعون فيه ولعدم استناد أسباب وقف التنفيذ على أى أساس من المنطق أو القانون كما يطلب رفض الطعن موضوعاً والزام الطاعن المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على جميع الدرجات .

المطعون ضده الأول

(١) رفضت المحكمة الطلب المستعجل وفي الموضوع رفضت الطعن برمتة .

صيغة رقم (١٢)

مذكرة من مطعون ضده بالرد فى طعن بالنقض فى حكم ايجارات محكمة النقض

مذكرة بالرد على الطعن رقم ... سنة ... ق

مقدمة من : السيد/.....

والسيد/.....

والسيدة/..... مطعون ضدهم

ضد السيد/..... طاعن

والمودعة بتاريخ

الوقائع

توجز واقعات الطعن فى أن المطعون ضدهم أقاموا الدعوى رقم لسنة ايجارات كللى جنوب الجيزة ضد المطعون ضده والمرحوم الذى اختصم ورثته فى الدعوى بعد وفاته بطلب اخلاء الأول وطرد الثانى للأسباب الواردة بأصل الصحيفة التى تميل عليها منعاً للتكرار وأثناء معايينة الخبير الذى انتدبته المحكمة تبين أن المتنازل إليه المرحوم قام بتمكين من يدعى من جزء من العين فقام المدعون بانخاله خصماً جديداً فى الدعوى بعد تصريح المحكمة ثم بجلسة أصدرت محكمة أول درجة حكماً باخلاء المطعون ضده المائل وهو قضاء جزئى بطلبات المدعين فأقاموا الاستئناف رقم ١٤٧٥٢ لسنة ١١٢ لتدارك ما لم يفصل فيه حكم أول درجة وذلك باخلاء هذا الخصم الجديد الذى اكتشف وجوده لدى معايينة الخبير كما أقام المطعون ضده استئنافاً مقابلاً برقم ١٥٢٩٥ لسنة ١١٢ ق طلب فيه إلغاء حكم الاخلاء وبعد ضم الاستئنافين حكمت المحكمة فيهما بجلسة

١٠/١٢/١٩٩٧ برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . طعن المطعون ضدهم على هذه الأحكام بالنقض بالطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٦٨ ق وذلك بطلب نقض الحكم الابتدائي المشار إليه نقضاً جزئياً فيما قضى به فى البندين سادساً وسابعاً فقط مع تأييد الحكم بالنسبة لباقي البنود وذلك على النحو المشار إليه بصحيفة الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٦٨ بما لا محل معه لاعادة تكراره حرصاً على ثمين وقت المحكمة .

طعن المطعون ضده على الحكم أيضاً بالطعن المائل رقم ٢٩٣ لسنة ٦٨ ق على سند من بعض الأسباب الواهية التى تعتبر من قبيل الجدل الموضوعى الذى لا يخضع لرقابة محكمة النقض .

الدفاع

بادئ ذى بدء نطلب ضم الطعن المائل إلى الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٦٨ ق ليصدر فيهما حكم واحد ونتمسك بكل ما جاء بصحيفة الطعن المشار إليه ونعتبره جزءاً من الدفاع فى الطعن المائل . ثم توجز بعد ذلك ملاحظاتها على الطعن المائل رقم ٢٩٣ لسنة ٦٨ ق فى النقاط التالية :

أولاً : عن الدفع بعدم الاختصاص المحلى الذى أثاره الطاعن فى صحيفة طعنه فإنه مردود أولاً بأن العبرة بحقيقة الحال وما تكشف عنه المستندات إذ الثابت أن الطاعن كان قد أُنذر المطعون ضدهم بأنه اختار موطناً مختاراً له هو مكتب محاميه بالجيزة لاعلان الأوراق عليه وهذا حقه وقد احترم المطعون ضده هذه الرغبة . وثانياً بأن الاختصاص المحلى ليس من النظام العام فلا يجوز التمسك به أمام محكمة النقض **وثالثاً :** أن ما يثيره الطاعن بهذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعى يخرج عن رقابة محكمة النقض . ولا يفوتنا أن نؤكد أنه ما كان أسهل على المطعون ضدهم الالتجاء إلى محكمة جنوب القاهرة لكنه إزاء اقرار الطاعن باختيار محل مختار له بدائرة الجيزة فلم يكن ثمة مناص من اعلائه على هذا الموطن الذى اختاره ولا ندرى ماذا يقصد الطاعن بهذا الدفع الواهى فالمحاكم كلها تطبق نفس القانون .

ثانياً : ويعنى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون فيما

يتعلق بأحكام البيع بالمرزاد العلني وهذا النعى مردوداً بما جاء بمذكرات المطعون ضدهم أمام محكمتي أول وثاني درجة وما اقتسطه الحكم المطعون فيه من تمحيص وأسباب سليمة فتحيل على كل ذلك منعا للتكرار .

ثالثاً : كما ينمى الطاعن على الحكم مخالفته القانون والخطأ في تطبيقه قولا بأن الحكم قضى باخلائه في حين إنه كان يتعين عليه متى ثبت له مخالفة المادة ٢٥ من القانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ أن يعيد الحال إلى ما كانت عليه وإذا كان الطاعن يفسر النص وفقاً لهواه فهذا شأنه أما أن النص واضح وصريح ورتب جزاء على مخالفته فهذا جدل بشأن دفاع ظاهر البطلان ولا يستحق عند الرد بأكثر مما جاء بصحيفة الطعن الجزئي رقم ٢٨٢ لسنة ٦٨ ق المقام من المطعون ضدهم وكذلك ما سطره الحكم المطعون فيه من أسباب بهذا الخصوص .

رابعاً : عن طلب وقف التنفيذ فإنه لما كان هذا الطلب لا يقوم على سند من الجّد فضلاً عن أن أسباب الطعن واهية ولا تحفز على قبوله كما تنطوي على جدل في الموضوع كما أن استمرار وضع يد الطاعن على العين يشكل غصباً لحقوق المطعون ضدهم وخطراً على مصالحهم حيث لا ينتفع بريع العين فعند تاريخ رفع الدعوى أمام محكمة أول درجة وحتى الآن لذلك فإن هذا الطلب المستعجل يكون خليقاً بالرفض .

بناءً عليه

تطلب أولاً : رفض الطلب المستعجل الخاص بوقف التنفيذ .

ثانياً : وفي موضوع الطعن المائل رقم ٢٩٣ لسنة ٦٨ ق برفضه والقضاء بالطلبات في الطعن الضار رقم ٢٨٢ لسنة ٦٨ ق . والزام الطاعن المصروفات على جميع الدرجات .

وكيل المطعون ضدهم

صيغة رقم (١٣)
طعن بالنقض فى قرار هيئة تحكيم

مواد من ١٨٦ - ١٩٠ من

قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ (١)

محكمة النقض
الدائرة العمالية (المدنية)
صحيفة طعن بالنقض

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض يوم الموافق
..... وقيدت بجدولها تحت رقم لسنة ق.

وهى مقدمة من (يذكر اسم المنظمة النقابية إذا كانت هى الطاعة
أو اسم المنشأة أو صاحب العمل إذا كان هو الطاعن) المقيم
..... ومحل المختار مكتب الأستاذ المحامى المقبول أمام محكمة
النقض بمكتبه بشارع والوكيل عنه بتوكيل

ضد

اسم المطعون ضده وعنوانه (صاحب العمل أو المنظمة النقابية)
..... وقرر أنه يطعن بالنقض على الحكم الصادر بتاريخ من
هيئة تحكيم فى القضية رقم س ق والذى قضى بـ
(يذكر منطوق حكم التحكيم المطعون عليه) .

وأنه يبنى طعنه على الوقائع والأسانيد الآتية

وقائع النزاع :

يذكر الطاعن الوقائع بایجاز شديد غير مخل .

(١) الجريدة الرسمية - العدد رقم ١٤ مكرر فى ٧/٤/٢٠٠٣ .

أسباب الطعن

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله وتفسيره :

ينمى الطاعن (أو الطاعنة) على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون من ثلاثة أوجه .

ثانياً : القصور فى التسبيب وغموض الحكم .

ثالثاً : الإخلال بحق الدفاع .

رابعاً : تناقض الأسباب .

خامساً : الخطأ فى التكييف ... الخ .

سادساً : استناد الحكم الى عرف سابق تم العدول عنه منذ زمن طويل .

سابعاً : استند الحكم الى قواعد العدالة دون الأخذ فى الاعتبار الحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة .

**صيغة رقم (١٤)
طعن بالنقض فى حكم إفلاس
صحيفة طعن بالنقض**

مواد ٥٦٥ وما بعدها من قانون التجارة ٩٩/١٧

فى الحكم الصادر من محكمة استئناف بتاريخ
..... فى الاستئناف رقم ق وفى الحكم الصادر بجلسته
..... من محكمة الابتدائية فى القضية رقم
..... لسنة إفلاس كلى .

**محكمة النقض
القلم المدنى**

أودعت هذه الصحيفة قلم كتاب محكمة النقض فى يوم
الموافق برقم من السيد الأستاذ /
المحامي المقبول أمام محكمة النقض بمكتبه بشارع بجهة
..... والوكيل عن السيد / المقيم بموجب
التوكيل رقم لسنة عام
(أو بموجب التوكيل الخاص رقم بتاريخ
المودع) ضد كل من :

١) السيد / بصفته أميناً للتفليسة والممثل لجماعة
الدائنين والمقيم

٢) السيد / (الدائن المحكوم لصالحه بإشهار الافلاس)
والمقيم

الطعن ينصب على :

الحكم الصادر من محكمة استئناف بجلسته
فى القضية رقم س والحكم الصادر من محكمة
الابتدائية بجلسته فى القضية رقم لسنة
..... افلاس كلى .

والقاضي أولهما بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف الخ (يذكر منطوق حكم الاستئناف).
والقاضي ثانيهما بإشهار إفلاس (يذكر منطوق الحكم
الابتدائي) .

الطلبات

أولاً : وبصفة مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل في
الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة من محكمة
استئناف في الاستئناف رقم القاضي بقبول
الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى
به من إشهار إفلاس على نحو ما توضح بمنطوق الحكمين
أعلاه .

ثانياً : بنقض الحكم الاستئنافي للطعون عليه الصادر في
الاستئناف رقم لسنة وكذلك الحكم الصادر من محكمة
الابتدائية في الدعوى لسنة أفلاس
كلي وفي جميع الأحوال إلزام المطعون ضده الثاني
المصروفات والأتعاب .

الموضوع

. تتحصل الوقائع في أن المطعون ضده الثاني أقام ضد الطاعن
الدعوى رقم لسنة أفلاس كلي طلب
في ختامها الحكم بإشهار إفلاس الطالب ووضع الاختتام على محل
تجارته تأسيساً على عدم الوفاء بالكمبيالة المؤرخة بمبلغ
..... في تاريخ استحقاقها وقدم سنداً لدعواه أصل الكمبيالة
وأصل بروتستو عدم الدفع الذي اعلته للطاعن وقضت المحكمة بحكمها
المشار إلى منطوقه فيما سبق فاستأنفه الطاعن بالاستئناف
رقم لسنة للأسباب الواردة بأصل الصحيفة بما لا
محل معه لإعادة تكرارها اكتفاء بالاحالة عليها ، ومحكمة الاستئناف
قضت بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف على نحو ما

جاء بالمنطوق المشار اليه فيما سبق وإذ كان الحكمان المطعون عليهما قد شابهما مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله كما أن استخلاصهما للواقع في الدعوى كان استخلاصاً غير سائغ ولا يتفق مع الثابت بالأوراق كما اعترى الحكمان قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع بالإضافة إلى أن أسبابهما جاءت قاصرة مما يستوجب نقضهما للأوجه الآتية :

أوجه الطعن

الوجه الأول : الخطأ في تطبيق القانون وتأويله :

إن حكم محكمة أول درجة لم يناقش حالة التوقف عن الدفع التي هي أحد شروط الحكم بإشهار الإفلاس وسلم بقيام هذه الحالة استناداً إلى البروتستو المصدر من المطعون ضده الثاني ولم يعين الأسباب التي استند إليها للقول بوجود توقف عن الدفع . ومن ثم أعجز محكمة النقض عن مراقبة تكييف الوقائع وإنزال حكم القانون عليها (الطعن رقم ٥٨٩ س ٣٥ ق جلسة ١٩٧٠/٤/٢٤ س ٢١ ص ٣١٨) فالتوقف عن الدفع المنصوص عليه بالمادة ٥٥٠ تجارى وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض هو الذى ينبىء عن مركز مالى مضطرب وضائقة مستحكمة . وقد لا يعتبر الدين متوقفاً عن الدفع بالمعنى السالف بيانه إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عنراً طرأ عليه مع اقتداره على الدفع وقد يكون للمنازعة في الدين من حيث صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه لسبب من أسباب الانقضاء (الطعن رقم ٢٨٠ س ٤٨ ق جلسة ١٩٨١/٣/٩ مجموعة المكاتب الفنى) .

والثابت من وقائع النزاع الذى طرح أمام محكمة أول درجة أن الطاعن وإن كان قد سلم بصحة الدين ولم يطعن على السند المقدم من المطعون ضده الثاني إلا أن الطاعن نازع في الدين حيث قدم مستندات لم يجدها المطعون ضده الثاني تفيد انقضاء الدين الثابت بالكمبيالة التي تحرر على أساسها بروتستو عدم الدفع وصدر على مقتضاها حكم الإفلاس وقد تجاهلت محكمة أول درجة هذا الدفاع الجوهرى وسابقتها محكمة الاستئناف فجاء الحكم مشوباً بالخطأ في القانون وفي تأويله وتطبيقه على الوقائع .

الوجه الثاني : القصور في التسبيب :

استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح أن يعتبر بروتستو عدم الدفع بصفة مطلقة توقفاً عن الدفع إذ لا بد أن تثبت المحكمة من أن المدين في حالة عجز عن الوفاء بدين تجاري غيرمتنازع فيه ومتى بنا هذا التوقف (الطعن رقم ٣٩٩ س٢٢ ق جلسة ٥٦/٢/٢٩ س٧ من ٤٣٤) والثابت أن هناك نزاع في الدين لم تحصه المحكمة أو تقسطه حقه فجاء حكمها قاصراً في التسبيب .

الوجه الثالث : الإخلال بحق الدفاع :

ولقد كان من بين أوجه منازعة الطاعن في الدين أنه دين مدني وليس تجارياً وقد أثار الطاعن هذا الدفاع أمام محكمة أول درجة ثم كرره أمام محكمة الاستئناف إلا أن الحكمين للطعون عليهما استندا الى قرينة كون الطاعن تاجراً وبالتالي تكون جميع ديونه تجارية الى أن يثبت العكس ، ومع التسليم بهذه القاعدة إلا أن المحكمة لم تتح للطاعن اثبات هذا العكس فصاربت على حقه في الدفاع حيث جرى قضاء محكمة النقض على أنه إذا دفع المدعي بأن الدين المطلوب اشتهار الافلاس للتوقف عن دفعه ليس ديناً تجارياً بل مدنياً ثم قضت المحكمة بالافلاس دون رد على هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى يكون قاصر التسبيب منطقياً على الإخلال بحق الدفاع (١) (الطعن رقم ١١٧ سنة ١٧ ق جلسة ١٩٤٨/٣/٤ مجموعة النقض المدني في ٢٥ عاماً ص ٢٤٣) .

عن طلب وقف التنفيذ :

لما كان في تنفيذ الحكم للطعون فيه ما يعود بالضرر الجسيم على الطاعن وهو ضرر يتعذر تداركه بما يحق معه للطاعن عملاً بحكم المادة ٢٥١ أن يطلب وقف تنفيذ الحكمين للطعون عليهما مؤقتاً مع استعداد الطاعن الى دفع الكفالة التي تأمر بها للمحكمة إذا رأت لذلك ضرورة .

(١) القاعدة أنه لا يجوز إثارة الدفع بمدنية الدين لأول مرة أمام محكمة النقض لأن المنازعة في تجارية الدين دفاع يخالطه واقع (الطعن ١٧٥ س٤٧ ق جلسة ١٩٧٩/١/٢٢ ص ٣٠ ص ٣٣) .

لهذلك (١)

الطلبات : أولاً - ويصفه مستعجلة قبول الطعن شكلاً وقبل الفصل في الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بجلسة في الاستئناف رقم والقاضي بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بإشهار إفلاس الطاعن .. الخ .

ثانياً - ينقض الحكم الاستئنافي المطعون عليه الصادر في الاستئناف رقم بجلسة وكذلك الحكم الصادر من محكمة الابتدائية في الدعوى رقم لسنة وفي جميع الأحوال الزام المطعون ضده الثاني المصروفات ومقابل الأتعاب .

وكيل الطاعن

(١) لم يضع القانون التجاري قواعد خاصة للطعن بالنقض على حكم اشهار الافلاس ومن ثم يتعين الرجوع في ذلك الى القواعد العامة في قانون المرافعات

وامهما :

أولاً : يكون الطعن بسبب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله أو إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم .

ثانياً : للدائن وللمدين ولكي ذي مصلحة (إذا كان طرفاً في خصومة الاستئناف) أن يطعن بالنقض على حكم الافلاس وكذلك للنياية العامة .

ثالثاً : لا يترتب على الطعن وقف تنفيذ الحكم ومع ذلك يجوز لمحكمة النقض أن تأمر بوقف التنفيذ مؤقتاً متى طلب منها ذلك في صحيفة الطعن وكان يخشى من التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه ويجوز أن تأمر بما تراه كفيلاً بصيانة حق المطعون عليه وينسحب الأمر الصادر بوقف تنفيذ الحكم على إجراءات التنفيذ التي اتفهما للمحكوم له بناء على الحكم المطعون فيه من تاريخ طلب وقف التنفيذ وعلى المحكمة إذا أمرت بوقف التنفيذ أن تحدد جلسة لنظر الطعن أمامها في ميعاد لا يتجاوز ستة أشهر وإحالة ملف الطعن الى النيابة لتودع مذكرة بأقوالها خلال الأجل الذي تحدده لها (مادة ٢٥١ / ٥٠ ، المعدلة بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٧) .

هذا وإذا اقتصر توجيه الطعن على طالب اشهار الافلاس فقط ولم يختصم وكيل الدائنين (أمين التفليسة) كان الطعن باطلاً (نقض ١٨٦٦/٥/٢٦ س١٧ ص ٢٤٦ أو نقض ١١/٣/٦٥ س١٦ ص ٣٠٤ المكتب الفني) ، كذلك يتعين اختصاص النيابة العامة .

الباب الثانى
طعون ومذكرات
النقض الجنائى

صيغة رقم (١٥)

محكمة النقض (الدائرة الجنائية)

مذكرة بأسباب الطعن فى الحكم رقم

لسنة.....جنح مستأنفة الصادر بجلسة.....

مقدمة من

متهم

.....

ضد

مدعى مدنى

.....(١)

(٢) النيابة العامة .

واقعات التداعى

المدعى المدنى يعمل بالشركة التى يتولى المتهم رئاسة مجلس إدارتها وهى إحدى شركات القطاع العام - وقد دأب المدعى على إرسال الشكاوى المعلومة والمجهولة ضد زملائه ورئاساته مدفوعاً بدوافع شخصية الأمر الذى أدى الى اساءة سمعة الشركة ، وفى محاولة لوضع حد لهذه الاساءة فقد أقامت الشركة ضد المدعى الجنحتين المباشرين رقمىً و..... جنح بتهمة القذف والسب والبلاغ الكاذب وبعد تداولها حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى بالنسبة للقذف والسب لإقامتها بعد فوات مدة الأشهر الثلاثة المنصوص عليها بالمادة ٣ اجراءات وحكمت فى البلاغ الكاذب ببراءة المتهم (المدعى المائل) ورفض الدعوى المدنية .

أقام المدعى بعد صدور حكم البراءة القضية رقم لسنة جنح ضد المتهم متهماً إياه بتهمة البلاغ الكاذب حيث حكم فيها بتاريخ بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لإيقاب التنفيذ وبإلزامه بأن يؤدى للمدعى المدنى (المائل) مبلغ

٥١ هـ على سبيل التعويض المؤقت وخمسة جنيهاً مقابل اتعاب المحاماة والمصروفات .

طعن المتهم على هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة
جنگ مستأنف حيث قضى فيه بجلسة بتأييد حكم أول درجة مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس .

وحيث أن هذا الحكم قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه الفساد فى الاستدلال فقد طعن عليه المتهم بالنقض بالتقرير به بتاريخ
برقم

الدفاع : أولاً : انتفاء القصد الجنائى :

من المقرر أن القصد الجنائى هو العلم بعناصر الجريمة واتجاه الإرادة إلى تحقيق هذه العناصر أو قبولها ويصدق هذا القول على القصد الجنائى فى جميع الجرائم . ولكن القانون لا يكتفى فى جريمة البلاغ الكاذب بالقصد العام إذ لا يكفى أن يكون الجانى قد أقدم على التبليغ وهو يعلم بكذب الوقائع المبلغ عنها وأن الشخص المبلغ فى حقه برئ مما نسب إليه وإنما يشترط فوق ذلك قصداً خاصاً عبّر عنه المشرع بمعبارة مع سوء القصد حتى أن محكمة النقض فى أحكامها القديمة وأيدها فى ذلك الفقه قد عبّرت عن ذلك بأنه يتعين أن تكون الواقعة المبلغ عنها مختلفة وكاذبة وتنطوى على افتراء Calomnie وهذا يعنى أن المبلغ يجب أن يكون قد أقدم على البلاغ للإضرار بمن أبلغ ضده فثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها وعلم الجانى بكذبها وانتواؤه السوء والإضرار بالمجنى عليه هو شرط توافر أركان الجريمة وليس فى قيام أحد العنصرين ما يفيد حتماً قيام الآخر ولهذا يجب أن يعنى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة ببيان القصد بعنصريه (نقض ٨ مارس ١٩٠٨ و ٢٥ أبريل ١٩٢١ و ٦ يونيو ١٩٢٧ موسوعة جندى عبد الملك ج٣ ص ١٣٦ ونقض ١٣٩٣ سنة ٤ ق جلسة ١١ يونيو ١٩٢٤ قاعدة ٢٦٨ ص ٣٥٨ مجموعة عمر ج٣ ونقض رقم ٩٠١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٧/١١/١٩٦٩ ص ١٢٦٣ - المكتب الفنى ، ونقض رقم ٩٢٨

لسنة ٤٢ في جلسة ١٩٧٢/١١/٢٠ ص ١٢٥٥ لسنة ٢٣ - المكتب
الفنى).

(١) وبتطبيق هذه القواعد المستقرة على واقعات الحكم المطعون فيه نجد أن ما ورد في أسبابه قوله : أنه لما كان الثابت من مطالعة أوراق الدعوى في الجلسة رقم (المقامة من المتهم المائل) أن الوقائع التي أسندت للمدعى بالحق المدني كاذبة وتأييد ذلك بعلم المتهم بها من خلال تدارك الخطأ في بعضها وتغاضى النيابة الادارية عن تحريك الدعوى فيها اكتفاء بتداركها الخ) راجع نهاية ص ٤ وبداية ص ٥ من أسباب الحكم المطعون فيه .

وهذا الذى قاله الحكم لا ينبىء عن توافر سوء القصد لدى المتهم أو أنه انتوى الإضرار بالمجنى عليه (الطعن رقم ١٨٣٢ لسنة ١٧ في جلسة ١٩٤٧/١٢/١٦) لأنه يجب لتوافر القصد الجنائى أن يكون المبلغ قدم التبليغ علماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها وقاصداً الإضرار بالمبلغ فى حقه فإن انعدم هذان الشقان فلا جريمة وإذن فمتى كان الحكم الصادر بالإدانة لم يتحدث عن علم المبلغ بكذب الوقائع التى بلغ عنها ولا عن قصده من التبليغ فى حق المبلغ ضده فهذا قصور فيه يستوجب نقضه.
(الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٩ في جلسة ١٩٤٠/١/٨) .

(٢) أورد الحكم المطعون فيه فى الأسباب قوله : أن المتهم قد قصد بهذا الادعاء الذى لم يقصد به سوى التكيل والإضرار بالمدعى الخ) ص ٥ من الأسباب ولا يوجد ما يفيد أنه استخلص هذا القصد من أوراق أو أصول ثابتة منتجة بل أن الثابت من مفردات الدعوى ومن المستندات المقدمة فيها أن الشكاوى التى كان قد تقدم بها المدعى المائل ضد المتهم المائل وضد الشركة حفظت بمعرفة النيابة الادارية ونياية الأموال العامة وحتى لو ثبت أن بعضها (وهى ثلاثة اتهامات من عشرين اتهاماً) كانت صادقة فإنه قد قضى ببرامته على أساس ذلك والقاعدة أنه لا يلزم بالضرورة لكل من تثبت برامته فى قضية كذب أو بلاغ كاذب أن يقيم الدعوى باتهام من أبلغ ضده بأنه أبلغ كذباً ذلك أن المستندات المقدمة

تؤكد أن المتهم المائل قد أقام دعواه المباشرة ضده المدعى المائل على أساس أوراق ومستندات حقيقية وأوراق مقدمة من المدعى نفسه وإنه فلا محل للقول بأن المتهم اختلق وقائع أو أنه قصد الإضرار بالمدعى والتنكيل به كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه سيما وأن ما انتهى إليه الحكم بالأخذ بقرار اللجنة فقط دون الإشارة إلى بقية المستندات المقدمة من المتهم والقول بأن الشركة تداركت ما جاء بالشكوى وبني نتيجة على ذلك أن هناك كيد في الاتهام - كل ذلك يؤكد الفساد في الاستدلال وعدم تمحيص ووزن الأدلة ذلك أن إصدار اللجنة لتوصيات لا يعنى بالضرورة وجود مخالفات بالشركة لأن هذه التوصيات هي رؤية شخصية لأصحابها وليست ملزمة للشركة ولا لرئيسها (المتهم) ومن ثم فإن الأخذ بها يعتبر أخذاً بالظن ومن المقرر أن الأحكام الجنائية يجب أن تبنى على اليقين لا على الظن والاحتمال ، كما أن قول الحكم أن النيابة الإدارية التفتت عما ورد بالشكوى المقدمة من المدعى المدني لقيام الشركة بتدريكها هو دليل للمتهم لا دليلاً عليه لأنه لو كانت هناك مخالفات تستأهل المساءلة لما ترددت النيابة الإدارية في تحريك الدعوى التأديبية بشأنها بل أن المستندات المقدمة بالدعوى تؤكد أن جميع الشكاوى - كان مصيرها الحفظ وهذا مفاده أن المتهم المائل حين أبلغ ضد المدعى المائل أنه يشهر بالشركة وبرئيسها فإن بلاغه كان على أساس من الأوراق ولم يكن اختلاقاً لوقائع أو تزيفاً لحقائق أو كيداً يراد به التنكيل بالمدعى وإذا كان رئيس الشركة يبتغى الاختلاق والتلفيق لما عمد إلى سلوك هذا الطريق المشروع وهو إقامة دعواه المباشرة وعرض مستنداته التي تبين المدعى فكونه قضى ببراءته فإن ذلك لا يعنى ولا يفيد أن الدعوى كانت مقامة على أساس وقائع مكذوبة ومختلفة كما ذهب الحكم المستأنف وبلا أي دليل في الأوراق .

٣) ومن المقرر في قضاء محكمة النقض أنه إذا رفعت دعوى البلاغ الكاذب بعد صدور حكم نهائي من المحكمة المختصة ببراءة المبلغ ضده فإنه لا يمنع المحكمة المطروحة أمامها تهمة البلاغ الكاذب من أن تبحث هذه التهمة طليقة من كل قيد ومن ثم فلا مساغ للنعى على الحكم

المطعون فيه استناده الى ما ثبت فى القضية التى كان حكم البراءة قائماً بها على الشك فى أدلة الثبوت وليس عدم وجود سند للاتهام أو عدم توافر قصد الاساءة (نقض ١١ ديسمبر ١٩٥٠ د/ محمود مصطفى ص ٢٣٥ وهامش ٢ شرح قانون العقوبات القسم الخاص) كما حكم بأن عجز المبلغ عن اثبات الوقائع المبلغ عنها لا يؤخذ دليلاً على كذبها . (نقض رقم ١٥٩٤ سنة ١٤١٤ ق جلسة ١٩٤٥/٥/٨ مجموعة القواعد ص ٤٨١ و ٥٨٢) .

وقد حكم بأن المحكمة التى تنظر دعوى البلاغ الكاذب لا تتقيد بأسباب قرار الحفظ الصادر من هيئة أخرى ك لجنة الكسب غير المشروع بل عليها أن تعيد تحقيق الوقائع بمعرفتها وتستوفى كل ما تراه فى التحقيق لتستخلص ما تطمئن اليه فتحكم به (الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٤/٥/١١ ص ٣٤٢ - المكتب الفنى) .

٤) ان الثابت من المستندات المقدمة أمام محكمة أول درجة وهى نفسها المستندات المقدمة فى الجلسة رقم جنح التى حكم فيها ببراءة المدعى المائل والتى على أساسها اقام جنحة البلاغ الكاذب المقضى فيها بالادانة والمؤيدة بالاستئناف محل الطعن المائل ، إن جميع هذه المستندات لا يمكن القول بثبوت كذبها أو كذب واختلاق الوقائع التى تضمنتها أو ان التهم المائل كان عالماً بكذبها ومنهياً السوء والإضرار بالمدعى المدنى ذلك لأن هذه المستندات معظمها رسمية صادرة عن جهات قضائية أو رقابية أو صادرة من المدعى نفسه مثل العريضة رقم والمقدمة إلى والموقعة منه فلا يمكن القول بأن مذكرة النيابة الانلوية أو مذكرة أو قرار النيابة العامة أو نيابة الأموال العامة بالحفظ هى مستندات مكذوبة أو من صنع المتهم خاصة وأن المدعى لم ينازع فى صحتها وكذلك لم ينازع فى صحتها الحكم نفسه المطعون عليه ومن ثم فإن القول بأن المتهم كان يعلم بكذبها أو أنه هو الذى اختلقها يكون قولاً متناقضاً مع هذه المستندات ، ومن المقرر أنه لا يكفى فى توافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجانى عالماً بكذب الوقائع التى بلغ عنها بل يجب أيضاً أن يكون قد اتقدم على

تقديم البلاغ قاصداً الإضرار بمن بلغ في حقه فإذا كان ما قاله الحكم لإثبات القصد الجنائي على المتهم هو قوله (إن سوء القصد ونية الإضرار متوافران لدى المتهم من إقدامه على التبليغ مع علمه بأن الوقائع التي بلغ عنها مكنوية ومن شأنها لو صحت أن توجب معاقبة المبلغ ضده فإنه يكون قد قصر في إثبات القصد الجنائي بشطريه ويتعين نقضه) الطعن رقم ١٢٥٥ لسنة ١٩٩٠ ق جلسة ١٩٩٩/١٢/٢٠ مجموعة القواعد) .

٥) ويبين من مطالعة حكم البراءة الصادر في القضية رقم والذي على أساسه أقيم المدعى دعواه الماثلة (المطعون عليها بهذا النقض) نجد أنه لم يتعرض لموضوع تهمة القذف لأنه قضى فيها بعدم القبول لعدم رفعها خلال الثلاثة أشهر من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة وبمرتكبها فهو إذن لم يقطع في موضوع العبارات التي نسبها المدعى في تلك الجثة (وهو المتهم الماثل) الى المتهم فيها (وهو المدعى الراهن) كما أن الحكم حين تعرّض للتهمة الثانية وهي البلاغ الكاذب رأى أنه من بين عشرين واقعة أسندتها المدعى الى المتهم أن ثلاثة منها بها بعض الصواب والباقي (الـ ١٧ واقعة) لم يقم عليها دليل ومن ثم قضى ببراءته من تهمة البلاغ الكاذب على أساس أنه يكفي أن يثبت صدق بعض الوقائع ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد تعرض بالنفي لباقي الوقائع كما أنه بالنسبة لتأسيسه لحكم البراءة فهو قد رأى أن اللجنة التي شكلت للنظر في هذه الوقائع رأت صحة ما جاء في ثلاثة منها وأنها أوصت الشركة بالعمل على تداركها - فحكم براءة المدعى الماثل إذن لم يكن على أساس أن الوقائع التي أسندت اليه كاذبة وإلا لكان الحكم قد أشار الى ذلك وإنما كان على أساس أن الواقعة التي رواها المدعى تفتقد أحد أركان الجريمة - وقد حكمت محكمة النقض بأنه إذا كان الحكم القاضي ببراءة المتهم من تهمة البلاغ الكاذب المرفوعة بها الدعوى لا ينهض دليلاً على توافر القصد الجنائي لأن مجرد تقصير المتهم في إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسرعه فيه لا يؤدي في العقل والمنطق الى ثبوت علم المتهم بكذب البلاغ ولا يدل على أنه قصد به الكيد للمبلغ

ضده والإضرار به وإنزاع الحكم الذى يدل على توافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب بتقصير المتهم فى إقامة الدليل على صحة البلاغ وتسارعه فيه يكون قد شابه قصور يبطله ويستوجب نقضه (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٥ ق جلسة ٢٢/٣/١٩٥٥ ص ٩٤١ - المكتب الفنى) .

٦) كما وأنه يؤكد انتفاء القصد الجنائى ما أرفقه المتهم بحافظة المستندات المقدمة بجلسة حيث تضمنت صورة من مذكرة هيئة الرقابة الادارية رقم والمؤرخة بشأن الرد على الشكوى المقدمة من المدعى بالحق المدنى والمقيدة برقم عرائض المكتب الفنى لنيابة الأموال العامة العليا والتي انتهت الى حفظ كافة المخالفات التى أوردتها المدعى فى الشكوى رقم للنيابة الادارية إذ قيدت هذه الشكوى بالقضية رقم وانتهت النيابة الى حفظها وكذلك أصل الخطاب المرسل من النيابة الادارية كما قيدت أيضاً هذه الشكوى بالعريضة رقم نيابة ادارية وانتهت فيها بتاريخ الى حفظ هذه العريضة اداريًا لعدم الصحة كما انتهت مذكرة هيئة الرقابة الادارية أيضاً الى أنه لا مخالفات بالشركة .

وكذلك أصل الخطاب المرسل من الوكيل العام للنيابة الادارية الى الشركة بتاريخ بأن النيابة قد حفظت العريضة المذكورة حفظاً اداريًا فى لعدم الصحة .

فكل هذه المستندات وكذلك المستندات المقدمة امام محكمة اول وثانى درجة تؤكد أن المتهم وهو رئيس مجلس ادارة شركة ويعتبر فى حكم الموظف العام حين اعتصم بمظلة القانون ولجأ الى القضاء متهمًا المدعى بالتشهير والقتل والبلاغ الكاذب فى حقه وفى حق الشركة فإنما كان يفعل ذلك بدفاع الصالح العام أولاً ثم بدافع وعلى أساس الأوراق والمستندات الرسمية - وهى ليست من صنعه فإنما كانت المحكمة التى برأته لم تتعرض أصلاً لوقائع القذف والسب والتشهير وإنما قضت فيها من حيث الشكل - بعدم القبول - كما أنها لم تقطع أو تشير فى أسباب حكم البراءة أن المتهم المائل كان يتنوى الإضرار بالمدعى وأن الوقائع

مكذوبة ومختلفة فإن إقامة الدعوى الراهنة على أساس حكم البراءة هذا لا يصح دليلاً لإدانة المتهم في تهمة البلاغ الكاذب للمحكوم فيها بإدانة للمتهم وهي أنها كما رأينا لا تقوم على اليقين وإنما على الظن الذي لا يغنى عن الحق شيئاً .

ثانياً : انتفاء عناصر الركن المادى :

من المقرر أن الركن المادى فى جريمة البلاغ الكاذب يقتضى أولاً أن تكون الواقعة المسندة تستوجب عقاب من أسندت اليه وثانياً - أن تكون هذه الواقعة كاذبة - ويعتبر هذا العنصر الثانى من عناصر الركن المادى من أهم العناصر المكوّنة للجريمة ذلك أن الواقعة المبلغ عنها إذا كانت صحيحة فلا عقاب ويكون الإبلاغ مباحاً أما إذا كانت الواقعة مختلفة فيخرج الفعل عن دائرة المباح الى دائرة التجريم ، وقد ذهب الفقه الفرنسي الى أنه إذا كان الأمر المبلغ عنه صحيحاً فلا جريمة ولا عقاب حتى إذا كان المبلغ لم يقصد ببلاغه سوى النكاية والانتقام (جارسون - مشار اليه فى موسوعة جندى عبد الملك ج ٢ رقم ٤٧ ص ١٣٠) وإذا كانت الواقعة صحيحة فلا يقوم بالبلاغ عنها جريمة ولو قدم المبلغ لتدعيمها دليلاً غير صحيح ولا يغير من هذا الحكم أن يكون فحوى هذا الدليل واقعة ، فعدم الصحة يتطلبه القانون فى الواقعة المستوجبة للعقاب التى أسندت الى المجنى عليه لا فى الدليل عليها (د/ محمود نجيب حسنى - العقوبات الخاص ص ٦٩٦) . ونظراً لأهمية هذا العنصر فقد اشترطت محكمة النقض أن يشير اليه الحكم الصادر بالادانة (وإلا كان قاصراً) لأن العبرة فى كذب البلاغ أو صحته هى حقيقة الواقع والأحكام الجنائية انما تبني على الحقائق لا على الاعتبارات المجردة (الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٥/٢/٢٦ مجموعة القواعد ج ١ ص ٩٣١) ويتطبيق هذه المبادئ على وقائع الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه نجد أن الحكم بأن المتهم بتهمة البلاغ الكاذب ولم يشير فى أسبابه الى توافر هذا العنصر الأساسى من عناصر الركن المادى فضلاً عن أنه لم يشير الى عناصر الركن المعنوى وعلى الأخص القصد الجنائى الخاص وهو قصد الاساءة والإضرار والعلم بكذب البلاغ على نحو ما

سبق أن أوضحناه تفصيلاً في البند أولاً السابق .

فبعد أن استعرض الحكم المطعون فيه واقعات التداعي قال إنه لما كان الثابت أن الوقائع التي أُسندت للمدعى بالحق المدني في الجنية رقم لسنة جنح كاذبة الخ ولا يعلم من أين جاء الحكم بهذا التأكيد وكيف قرر أن الوقائع كاذبة رغم أن المستندات التي أشار إلى بعضها في تسلسل الأسباب تؤكد عكس ذلك ثم نجد أن الحكم يستدل على هذا الكذب في الوقائع بدليل وإيه وهو علم المتهم بها من خلال تدارك الخطأ في بعضها الخ ولا يعلم أيضاً كيف يستخلص دليل الكذب من هذه الواقعة علماً بأن التدارك الذي أشار إليه الحكم كان نصابه ثلاث وقائع من عشرين واقعة وهنا يثور التساؤل ألا يكفي سبعة عشر واقعة دليلاً على صدق الاتهام هذا مع الأخذ في الاعتبار أن كلاً من المجنى عليه والمتهم يعملان في شركة قطاع عام أي أنهما في حكم من يؤديان خدمة عامة .

ومن الغريب أن الحكم المطعون فيه أشار في أسبابه إلى أركان البلاغ الكاذب ومنها أن تكون الواقعة مختلفة من أساسه وأن يكون البلاغ قد حصل بسوء قصد كما أشار إلى حكم نقض يؤكد أن مناط المسؤولية في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالماً علماً يقيناً لا يداخله أي شك في أن الواقعة المبلغ عنها كاذبة وأن المبلغ ضده برىء منها وأنه منتوًى السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه ، كما أشار إلى حكم نقض آخر يؤكد أن الاكتفاء بالشكاوى المقدمة من المبلغ ضده دون بيان مضمونها ووجه الاستدلال بها على توافر علمه بكذب الوقائع عنها وانتوائه السوء والإضرار بخصمه يهضم الحكم بالقصور ومن العجيب أن الحكم بعد أن أورد هذه المبادئ لم يطبقها على وقائع الدعوى تطبيقاً صحيحاً فجرح جنوحاً لوقعة في الخطأ في التأويل والفساد في الاستدلال إذ لو كان قد أنزل هذه الأحكام بصورة صحيحة على واقعات التداعي المطروحة لكان قد تغير وجه الحكم في الدعوى ولعل من أمثلة التهاثر أيضاً أن الدعوى من حيث الشكل بها متهمان أحدهما بصفته والثاني بشخصه ولكن الحكم صدر ضد المتهم الذي لا يعلم ما إذا كان الأول أو الثاني مع التسليم بأنهما واحد وهو المتهم المائل .

يتضح من جماع ما تقدم أن الجريمة غير متوافرة الأركان وخاصة القصد الجنائي بعنصريه .

بناء عليه

نطلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وإبراء المتهم بلا مصاريف ورفض الدعوى المدنية والزام رافعيها المصروفات ومقابل الاتعاب على جميع درجات التقاضى .

أو إحالة الأوراق الى دائرة جنح مستأنفة أخرى للحكم بطلبات الطاعن .

وكيل الطاعن (المتهم)

صيغة رقم (١٦)

محكمة النقض

الدائرة الجنائية

مذكرة تكميلية

بأسباب الطعن بالنقض فى الحكم رقم.....
لسنة جنح مستأنف الصادر بتاريخ
مقدمة من

..... طاعن

ضد

(١) النيابة العامة

(٢) مدعية بالحق المدنى

تخلص وقائع الدعوى حسبما يبين من اوراقها فى أن المدعية
بالحق المدنى قامت بتاريخ بتحريـر محضرالجنحة رقم
..... مدعية فيه قيام المتهم بسرقة مبلغ ثمانين ألف جنيه وشرحاً
لادعائها ذهبـت الى أنها من حوالى شهر ونصف تقريباً قامت بالمرور
على زياتنها من تجار اللحوم وحصلت منهم هذا المبلغ وكان معها
سائقها الخاص (المتهم) حيث تركته فى العربـة ومعه الفلوس فى شوال
ودخلت المديـح إلا أن المتهم غافلها وانصرف بالعربة والمبلغ واستطردت
قائلة أنها بحثت عنه ومع زملائها من التجار إلا أنها لم تجده حتى ظهر
المتهم فى المديـح فطالبت بالمبلغ إلا أنه رفض اعطاءها المبلغ دفعة واحدة
وأبـدى استعدادـه لسدادـه لها بواقع ألف جنيه شهرياً فرفضت هذا
العرض وقامت بتحريـر محضر الواقعة .

وتاكيداً لروايتها جاءت بشاهدى اثبات هما فى حقيقة الأمر شاهدا
نفى .

- ثم قدمت النيابة العامة المتهم للمحاكمة وفق ما جاء بقرار الاتهام من أنه في خلال شهر ٤ سنة ويدائرة قسم السيدة زينب سرق المبلغ النقدي المبيّن قدره بالأوراق والملوك للمدعوة وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات .

- بتاريخ صدر الحكم حضورياً اعتبارياً بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل والنفاذ ألخ الى ما جاء بذلك الحكم من أسباب نمطية (نموذج) حاصلها ثبوت الواقعة قبل المتهم من واقع محضر الضبط وإن المتهم لم يدفع الاتهام بأي دفع أو دفاع مقبول .

- بتاريخ صدر حكم المحكمة الاستئنافية بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه دون التعرّض لبحث أسباب الاستئناف وما أثير من دفاع بالجلسة ومذكرة الدفاع عن المتهم والمستندات المرفقة .

- وهذا الحكم والحكم الابتدائي السابق عليه هما موضوع الطعن المائل لما سبق من أسباب مودعة وللأسباب الآتية :

أسباب الطعن

السبب الأول :

بطلان الحكم المطعون فيه لخلوه من تقرير تلخيص وافٍ يشير الى وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت وبطلانه كذلك لعدم تلاوته بالجلسة .

من حيث أن المقرر عملاً بنص المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية انه يجب أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقعاً عليه منه ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الثبوت والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت ويجب تلاوة هذا التقرير وقبل ابداء رأى في الدعوى من واضع التقرير وبقية الأعضاء تسمع اقوال المستأنف والأوجه المستند اليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك باقي الخصوم ويكون للتهم آخر من يتكلم ثم تصدر المحكمة حكمها بعد اطلاعها على الأوراق .

ومن حيث أن المشرع أوجب تلاوة التقرير والتلخيص بالجلسة حتى يكفل للمام القضاة بموضوع الدعوى وماتم بها من اجراءات قبل البدء في نظرها حتى يكونوا على استعداد تام لتفهم الدعوى .

- وحيث أن المقرر أن وضع التقرير وتلاوته قبل نظر الدعوى اجراء جوهري يترتب على مخالفته بطلان الاجراءات والحكم .

(نقض ١٩٧٦/٢/٢١م مجموعة الأحكام ص ٧ رقم ٧٤ من ٢٤٧)

- ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ومثى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد خلا من تقرير تلخيص وافٍ ومشيراً الى وقائع الدعوى وظروفها والدفوع المبدأة فيها ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم والاحالة لهذا السبب .

السبب الثاني : الإخلال بحق الدفاع :

١- من حيث أن محكمة النقض قضت بأن طلب الدفاع عن المتهم

اصلياً البراءة واحتياطياً سماع شهود واعتباره بمثابة طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت المحكمة لم تنتهِ إلى القضاء بالبراءة .

(نقض رقم ١٩٧٣/٤/١ ط ١٢٥ السنة ١٤٢ س ٢٤ من ٤٥٦)

كما قضت أن المحاكمات الجنائية بحسب الأصل تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة بالجلسة في حضور المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً وهي لا تكون في حل من ذلك إلا برضاء المتهم أو المدافع عنه صراحة أو ضمناً بحيث إذا لم تفعل على الرغم من تمسك المتهم بسماعهم أمام درجات التقاضي فإنها تكون قد أخلت بمبدأ شفوية المرافعة فإذا كانت المحكمة قد التفتت عن طلب الطاعن سماع أقوال الشهود تحقيقاً لدفاعه دون أن تبرر مسلكها في الالتفات عن هذا الطلب فإن قضاءها يكون معيباً ومنطوياً على إخلال بحق الدفاع .

(نقض رقم ٨ لسنة ٨٥ ق جلسة ١٩٦٥/٥/٢٤ س ١٦ من ٥٧)

- ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت بمحضر الجلسة أمام محكمة أول درجة والمحكمة الاستئنافية أن دفاع الطاعن أثار طلب سماع الشهود كطلب احتياطي حيث أن شهادتهم في محضر الشرطة قد انصبت على واقعة مختلفة عن الواقعة المبلغ عنها إلا أن المحكمة لم تلتفت لذلك الطلب الجوهرى والجازم وأصدرت حكمها بالادانة وهو ما يعد إخلالاً بحق الدفاع مما يشوب الحكم بالبطلان ويتعين نقضه والاحالة .

٢- طرح الحكم لدفع المتهم التهمة عن نفسه بالتراخي في الإبلاغ لمدة تجاوز الشهر والنصف على حد قول المدعية بالحق المدني ولدة تقرب من أربعة أشهر على حد قول وكيلها في مذكرة دفاعه وعدم تبرير ذلك التأخير بمبرر مقبول اللهم إلا تبريرها ذلك بأنه كانت هناك محاولات للبحث عنه من قبلها وزملائها التجار بالمديح .

السبب الثالث : القصور في التسبيب :

ومن حيث أنه قضى بأن « اغفال الحكم القاضى بالادانة الاشارة الى

النص القانوني الذي حكم على المتهم بمقتضاه يجعله باطلاً ولا يفنى عن هذه الإشارة أن يكون الحكم قد ذكر المادة التي طلبت النيابة تطبيقها على التهمة المسندة الى المتهم مادام لم يقل أن هذه المادة هي التي أخذت بها المحكمة وعاقبت المتهم بمقتضاها .

(جلسة ١٩٢٩/٢/٢٧ طعن رقم ٥٠٤ سنة ١٩٢٩)

وقضى بأنه لا توجب المادة ٢١٠ من قانون الاجراءات الجنائية الإشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه إلا في حالة الحكم بالإدانة .

(الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٢٩ ق جلسة ١٩٢٩/١٢/٦ س ٢٢ ص ٧٠٧)

وقضى : أوجبت المادة ٢١٠ من ق. لم.ج أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً يتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلص منها الحكم الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة ماخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه أو يورد ما يبنىء عن إمامه بكافة جوانب الادعاء وتفصيلات البلاغ ، ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة اللهم إلا أقوال المدعية بالحق المدنى المرسله وبدون التعرّض لأقوال الشهود التي بتناقضها مع أقوال المدعية حتى يظهر وجه الحق في الدعوى واستنادها في حكمها الى أن المتهم لم يدفع التهمة بثمة دفاع أو دفع الأمر الذي ينبغي دفع المتهم ودفعه في مذكرات دفاعه على درجتى التقاضى .

- متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً ولم يشير الحكم الى النص القانوني الذي حكم على المتهم بمقتضاه مما يشوب الحكم بالقصور في التسبيب ويستوجب نقضه والاحالة .

السبب الرابع : الفساد في الاستدلال والخطأ في الاستناد :

وحيث أن المستقر فقهاً وقضاءً أنه على الرغم من التقدير المطلق لمحكمة الموضوع في إثبات الوقائع إلا أن هذا التقدير يجب أن يستمد

على نحو سليم من إجراءات التحقيق الجنائية ويتطلب ذلك أن تبني المحكمة تقديرها على أدلة مأخوذة من أوراق ملف الدعوى المبيّنة لهذه الإجراءات فإذا أخطأت المحكمة واعتمدت على دليل وطرحت آخر يظهر الواقعة وبالتالي براءة المتهم وهذا الدليل الأخير قد جاءت به المبلغ ذاتها فإن منطقها القضائي يكون معيباً ووجه العيب هو الخطأ في الاسناد .

وقد قضى

بنقض الحكم إذا كانت النتيجة التي استخلصها من الوقائع الثابتة به متنافرة مع موجب هذه الوقائع قانوناً .

(جلسة ١٩٢٢/١٢/٥ طعن رقم ٥٤ سنة ٢٣ ق)

كما قضى

أن خطأ المحكمة في نقطة من أهم نقاط الاستدلال واستنادها الى دليل بنقض ما هو ثابت رسمياً بالأوراق مما يعيب حكمها ويوجب بطلانه .

(جلسة ١٩٢٣/٥/٢٢ طعن رقم ١٦٩٢ سنة ٢٣ ق)

وحيث أنه تطبيقاً لما تقدم فقد استندت المحكمة الاستئنافية واستندت في حكمها بإدانة المتهم على أقوال المدعية المرسلة والغير مؤيدة بثمة دليل بينما طرحت أقوال شهودها والتي دارت أقوالهم حول واقعة أخرى ولم يرد بتلك الأقوال ما يؤكد اعتراف المتهم أمامهم حول استيلائه على المبلغ المدعى بسرقة .

الطلبات

من حيث أن الطعن قد تقرر به في الميعاد وأودعت مذكرة بأسبابه في الميعاد ومن محامى مقبول لدى محكمة النقض .

فلهذه الأسباب

يطلب الطاعن قبول الطعن شكلاً وفي الموضوعالحكم ببراءة المتهم بلا مصاريف ورفض الدعوى المدنية ، أو الاحالة الى دائرة جنح مستأنفة أخرى للحكم بطلبات الطاعن .

وكيل الطالب

صيغة رقم (١٧) مذكرة بأسباب الطعن بالنقض

مقدمة من الأستاذ المحامى بالنقض بصفته وكيلًا
عن الطاعن السيد الأستاذ المحامى بالنقض المقيم برقم
..... القاهرة والذى قرر بالطعن بتاريخ / / ١٩٩٦
برقم

وذلك طعنًا

على الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية (دائرة
الجنح والمخالفات للمستأنفة) فى القضية رقم لسنة
..... جنح مستأنف مدينة نصر الصادر بتاريخ
والقاضى بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد حكم
محكمة أول درجة فى القضية رقم جنح مدينة نصر والذى
قضى فيه بجلسة بتفريم الطاعن مبلغ عشرون جنيهاً
والمصروفات والزامه بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ ٥٠١ جنيه
(خمسمائة وواحد جنيه) على سبيل التعويض المؤقت .

وهذا الطعن موجه ضد

- (١) النيابة العامة .
- (٢) مدعية بالحق المدنى وعنوانها القاهرة .
ومحضرى مدينة نصر هم المختصون باعلانها .

الطلبات

بعد القضاء بقبول هذا الطعن شكلاً الحكم بنقض الحكم المطعون
فيه والاحالة للحكم فيه مجدداً من دائرة أخرى مشكل من قضاة
آخرين.

الوقائع

يملك الطاعن الشقة التى يقيم بها ويمتلك زوج المدعية شقة فى ذات العقار وبسبب امتناع الأخير عن أداء نفقات الصيانة الدورية فقد أقام ضده دعوى مطالبة ببناء على تفويض باقى الملاك للأستاذ الطاعن بذلك وقد اعتبرت المدعية أن هناك نزاعاً شخصياً بينها وزوجها من جهة وبين الطاعن من جهة أخرى ولم تظن الى أنه يؤدى واجبه ويمارس حقه فى تحصيل نفقات الصيانة المشتركة للعقار ومن هنا بدأت المتاعب والتحرش بالطاعن بمناسبة ويدون مناسبة ومن حلقات سلسلة هذا التحرش قيام المدعية وزوجها بإتلاف سيارة الطاعن عمداً بكسر زجاجها حيث تحرر المحضر اللازم وقضى فيه بإدانة زوج المذكورة ابتدائياً واستثنافياً فكان أن دبرت بليل وخططت مع زوجها للإساءة الى الطاعن باستعمال سلاح كيد النساء « إن كيدهن عظيم » فقد فكرت المدعية وتساءلت فيما بينها - إذا اتهمته بالسب والقذف فهل أنال منه كما أريد وكانت أجابتها بالنفى ، وهل إذا اتهمته بالإتلاف أو حتى بالضرب فهل يكون هذا الاتهام محققاً لغايتها وهى النيل من سمعته والتشهير به وكانت الاجابة أيضاً بالنفى - (إن فلنكن الواقعة جسيمة وخطيرة وليكن الاتهام مدبراً بإحكام فتلك هى غاية المراد - فبدات فى وضع خططها موضع التنفيذ وبلغ بها التبجح (وهى امرأة متزوجة) أن تردد ببجاعة تمسده عليها أن الطاعن دفعها للحائط وضغط على صدرها وحاول تمزيق فستانها على باب شقتها التى لا تبعد عن شقة الطاعن سوى أقل من مترين الى آخر ما فاهت به - وقديماً قيل - إذ لم تستج فإصنع ما شئت .

ولقد قدرَ الطاعن الذى رماه قدره بهذا الصنف من البشر أنه ابتلاء من الله سبحانه وتعالى وأنه بالصبر ويتحمل هذا الابتلاء سوف تنكشف الحقيقة وتزول الغمة لأن الله حق ولا بد أنه كاشف للزيف والظلم ولا بد أن تدور على الباغي الدوائر - وهكذا قامت النيابة بتحقيق الواقعة على أنها جناية هتك عرض فأمضى الظالم أياماً سعيدة فى حين أمضى المظلوم والمفتري عليه أياماً سوداً ، ذلك أن شخصية فى مثل سن المتهم ومركزه الاجتماعى (محام بالنقض مشغول بالأعمال

القانونية منذ أربعين عاماً فوق اشتغاله بالعمل العام) وقام بتربية ابنائه أحسن تربية دينية وخلقية فممنهم المهندسة ومنهم من يشغل منصب وكيل النائب العام فضلاً عن أن زوجته من أرومة صالحة وتشغل منصب مهندسة وكيل وزارة ، فكيف يمثل هذه الأسرة أن يتدنّى ربها وعائلها إلى هذه الأفعال الذكراء التي أسندتها إليه تلك التي تقول الأوراق أنها مجنى عليها في الوقت الذي يعجز الشيطان عن سلوك مسلكها تخطيطاً وتنفيذاً وتخجل الفضليات عن ترديد ما رددته في الأوراق .

ولعل ما جاء بالأوراق يفسح عن كيدية هذا الاتهام وذلك باد على الأخص فيما قالت تلك المرأة في محاولة تبريرها للقبلة التي نسبتها للطاعن زوراً وبهتاناً أن هناك خلافات بينه وبين زوجها على الرغم من أن المدعية لم تقل طوال مراحل التحقيق سواء أمام الشرطة أو أمام النيابة أن الطاعن تعدى عليها بالضرب إلا أن ذهنها تفتق عن خاطرمؤداه أنه ربما لا تتمكن من اثبات واقعة هتك العرض ولذلك على سبيل الاحتياط المشهور فليكن هناك دليل آخر مصطنع عن واقعة أخرى ملققة هي واقعة تعدى بالضرب وفي سبيل ذلك قدمت ورقة توصف بأنها تقرير طبي مع أنها لا هي تقرير ولا هو طبي وإنما هي أوراق لا يعزب على إنسانة في خلق الشاكية ومسلكها أن تحصل عليها وبمنتهى اليسر حالة كون هذه الأوراق في متناول أي نموذجي أوعامل بالمستشفى وقد سطرت فيها أن هناك خدوشاً بأعلى الصدر مع أنها قالت أن المتهم ضغط على صدرها ولا ندري كيف يؤدي الضغط على الصدر إلى خدوش بأعلى الصدر !!!

بعد ذلك قدمت النيابة الطاعن للمحاكمة بالمادة ١/٢٤٢ عقوبات وقضت محكمة أول درجة بالإدانة وهي الغرامة عشرون جميعاً دون تسبیب وسایرتها فی ذلك محكمة الجنح المستأنفة دون تمحیص - وكلا الحكمین الابتدائی والاستثنائی - وقع فی الخطأ فی تطبیق القانون والقصور فی التسبیب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع وذلك على التفصيل التالي .

أسباب الطعن

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه خطؤه فى تطبيق القانون والقصور فى التسبيب والاخلاق بحق الدفاع وذلك على النحو التالى :

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

وذلك من وجهين :

الوجه الأول : ان حكم اول درجة القاضى بإدانة المتهم بالغرامة الذى أيدته فيه الحكم الاستثنائى (المطعون عليهما) ذهباً فى تكيف الواقعة على أنها ضرب بالمادة ٢٤٢/١ عقوبات استناداً الى الأقوال المتضاربة من المجنى عليها سواء فى محضر جمع الاستدلالات أم أمام النيابة حيث ثبت من التحقيقات أنها لم تزعم أن المتهم ضربها أو أنه أراد إيذاء الأذى أو المساس بجسمها وإنما كانت أقوالها تدور حول خلافات سابقة بينها وزوجها وبين ملاك العقار الذى تقطن فيه وأن أحد الأشخاص بخلاف الطاعن هو الذى قذف فى حقها وسبها سباً علنياً ومع ذلك فقد اصطنعت دليلاً من السهل على أى مواطن الحصول عليه وهو الشهادة المطبوعة التى يحتفظ كل تمورجى أو عامل استقبال بالمستشفى بالملفات منها ملء بياناتها عند اللزوم ولن يدفع ثم تسطير الاسم الذى يرغب المجنى عليه الصورى أن يسطره ولا يمكن لمثل هذه الأوراق أن تعد دليلاً وحيداً فى مجال الادانة خصوصاً إذا كانت الواقعة المدعاة منسوبة الى أستاذ فى القانون باشر مهنة المحاماة أكثر من أربعين سنة ووصل بعلمه وخبرته وكفائته الى أرفع الدرجات فضلاً عن سمو مركزه الاجتماعى وما عرّف عنه من خلق وتمسك بالدين وهى قرائن لا ترشح البتة الى ارتكاب أى جريمة مهما كانت نافهة فعاً بالنا وقد رماه قدره بامرأة لم تستح أن تدعى أنه أمسك صدرها وحاول تمزيق جلبابها على سلم العمارة، فهذا التقرير كان يتعين إهداره وعدم الالتفات اليه استناداً الى هذه القرائن وإلى العلم العام الذى يقوم مقام القانون ذلك أنه لا يخفى على فطنة أى قاض أن يتحسس وجه الصواب فى الوقائع المعروضة عليه مهما كانت مدبجة أو مدبلجة ولقد كانت

الوقائع المطروحة غير ثابت منها بالدليل القولى المتمثل فى أقوال المجنى عليها أن هناك شمة تعد وقع عليها وإنما كانت روايتها تدور حول محاولة هتك عرضها ، وحتى لو فرض أن التقرير الطبى سليم مائة فى المائة (وهو ما لا نسلم به) فمن ذا الذى قال أن المتهم هو محدث هذه الخدوش فى صدر المجنى عليها ، فأين هى رابطة السببية بين محدث الاصابة وبين الورقة الثابت بها هذه الاصابة الا يستطيع أى إنسان أن يجرح نفسه خصوصاً إذا كانت الجروح فى مستوى الخدوش الثابتة بالتقرير وهى من السهل افتعالها سواء من المجنى عليه أو أى شخص من طرفه - إذن لا بد أن يثبت أن محدث الاصابة الثابتة بالتقرير هو نفسه المتهم المائل ولا توجد أية أقوال أو قرائن ترشح لمثل ذلك ومن ثم كان يتعين على المحكمة وهى تنزل حكم القانون على الواقعة أن تستبعد هذا التقرير وحينئذ لن يكون فى الأوراق أى دليل للإدانة أما وإنها لم تفعل فإنها تكون قد طبقت القانون تطبيقاً غير صحيح بما يعجز محكمة النقض عن إمكان مراقبة صحة التطبيق .

الوجه الثانى : أن الحكم المطعون فيه (الابتدائى والاستئنافى) قال فى الحيثية الوحيدة التى ذكرها أن التهمة ثابتة من أقوال المجنى عليها والتقرير الطبى وأقوال الشهود - وهو فى ذلك يخالف الثابت بالأوراق مخالفة تنطوى على الخطأ الواضح فى تطبيق القانون - فبالنسبة لأقوال المجنى عليها فالثابت أنها لم تدع أن المتهم ضربها وبالنسبة للتقرير الطبى فلا يوجد ما يدل على أن الاصابة كانت بفعل المتهم إذ لا يكفى أن يذكر اسم المتهم على لسان المجنى عليه حتى يمكن التسليم بصحة الاتهام . وأما بالنسبة للشهود فإن الشاهدين اللذين سئلا قاما بنفى الاتهام عن المتهم نفياً قاطعاً بل وقررا أن المجنى عليها كاذبة فى ادعاءاتها وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه حين يبنى قضاؤه على أساس ما جاء بأقوال الشهود وهى أقوال تنفى الاتهام يكون قد خالف القانون وخالف الثابت فى الأوراق فى أن واحد .

ثانياً : القصور فى التسبيب :

وذلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : استند الحكم المطعون فيه الى التقرير الطبى

(المصطنع) والذي جاء فيه أنه توجد خدوش بأعلى الصدر وهذا التقرير يفرض صحته يقول أن الخدوش بأعلى الصدر وإننا طالعنا التحقيقات نجد ان المدعية قالت في محضر الشرطة أن المتهم أمسكها من صدرها ثم قالت في نفس المحضر أنه وضع يده على صدرها وكررت ذلك في الاجابة على سؤال تال ثم عادت وقالت في نهاية المحضر أنه أمسك صدرها وفي تحقيق النيابة قالت أنها كانت نازلة تشتري عيش فينو الساعة الحادية عشرة مساء وكان المتهم طالع فشتمها ثم أمسك الايشارب من الدبوس وقطعه وأمسكها من صدرها ودفعها ناحية الحائط ثم قالت - هو أول ما شفتني على السلم شتمنى وضغط على جسمي وزقنى على الحائط ثم كررت هو شتمنى وشد الايشارب وقطع الدبوس ومسك صدرى وزقنى على الحائط وكمان ضغط على جسمه وحاول يقطع الفستان وحين سألتها السيد وكيل النيابة عن قصد المتهم فقالت في صراحة وفجور هو قصده هتك عرضى والإتيان بأفعال منافية للأداب معى .

إذن فالواضح من جماع هذه الأقوال التي لخصتها المجنى عليها الجانية في أنه كان قصده هتك عرضى - فهي إذن تهمة جاهزة وملقنة وملفقة هكذا يقول السياق وهكذا يحكم المنطق .

ولو ألقينا نظرة فاحصة على هذه الأقوال يتضح أنه حتى مع التصوير السقيم للواقعة من جانب المجنى عليها الجانية فإن إمساك الصدر والضغط على الصدر بجسمه وإلحاق أو الزنق في الحائط - كل ذلك لا يؤدي إلى خدوش فإمساك الثدي بعنف إن صح يؤدي إلى كدمات في الثدي وليس بأعلى الصدر كما أن الضغط على الثدي أو الصدر باليد أو بالجسم لا يؤدي إلى أية آثار وهكذا نجد أن التقرير يتنافى مع العقل والمنطق ومع التصوير الخائب للواقعة ومع مجريات الأمور العادية فضلاً عن أنه يناقض أقوال المجنى عليها الجانية بل إن دليل البراءة تفصح عنه الاجابة الجلية التي قالتها في ردها عن قصد المتهم من هذه الأفعال لأنه يريد هتك عرضها والإتيان معها بأفعال منافية للأداب .

وقد يُقال أن جميع ما سبق ذكره ما هو إلا مسألة واقع ووقائع يستخلص منها قاضى الموضوع ما يَكُون به عقيدته بلا رقابة عليه من محكمة النقض ولكن ذلك مردود بأنه وإن كان مسألة واقع إلا أنه من المقرر فى مجال الحكم الصادر بالإدانة أنه يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٥/٤/٦ س ٢٦ ص ٣٠٤ والطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/٢/٢٥ س ٢٦ ص ٣٠١) .

ولو كان قاضى الحكم قد طالع هذه الأقوال عن بصر وبصيرة فى ضوء قرائن الحال وأقوال الشهود لكان قد انتهى الى أن هذه المجنى عليها الجانية لا تتفياً سوى الكيد والايقاع والتشهير وأن روايتها برمتها لا يقرها واقع ولا عقل ولا منطق ولكن حينئذ قد قضى بالبراءة حتى ولو غاب المتهم عن المثل !!!

الوجه الثانى : القاعدة أن عبء الاثبات فى المواد الجنائية يقع على عاتق سلطة الاتهام وهى النيابة العامة التى يتعين عليها أن تثبت توافر جميع العناصر المكونة للجريمة بما فى ذلك القصد الجنائى فإذا أنكر المتهم الركن المادى فلا يطالب بإقامة أى دليل على إنكاره إذ أن من حقه رفض الدفاع عن نفسه وهو غير مكلف بإثبات أوجه الدفاع التى يثيرها لأن النيابة هى الملزمة بإثبات الجريمة بأركانها ولأن الصفة الاجتماعية للدعوى الجنائية تلزم القاضى بأن يأخذ من تلقاء نفسه بأوجه الدفاع التى يراها فى مصلحة المتهم ولو لم يتمسك بها كما أن الشك يجب أن يفسر لمصلحة المتهم (جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية ج ١ ص ١٠٥) والثابت من الأوراق أن الحكم المطعون فيه (الابتدائى والاستئنافى) اكتفى فى مجال الإدانة بما جاء بأقوال الشاكية والتقارير الطبى وأضاف على غير الحقيقة والواقع أن هذه الأقوال أيدها أيضاً الشهود مع أن الشهود شهدوا بعكس ذلك تماماً ولا يوجد ما يدل على أن شاهداً واحداً يؤيد رواية المجنى عليها كما أن الثابت أن أقوال المجنى

عليها متناقضة ومتهاترة ومن ثم فإذا استند إليها الحكم كدليل إدانة يكون قاصراً قصوراً يعيبه وهذا القصور تتماهى به الحيثية الوحيدة للإدانة بحيث لا يبقى ما يمكن حمل الحكم عليه من دليل واضح فى الأدق .

الوجه الثالث : من المقرر أن المراد بالتسبيب المعتبر فى حكم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية هو تحرير الأسانيد والحجج المبنى عليها والمنتجة هى له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان جلى ومفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به (الطعن رقم ٢٤٤٩ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٩ لسنة ٣٦ ص ١١٣٨) .

كما أن من المقرر أن للحكمة ملزمة بالتحديث فى حكمها عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها (الطعن رقم ٣٢٨٦ لسنة ٥٥ق جلسة ١٩٨٥/١٠/٣١ ص ٣٦) ومن المقرر كذلك أن القانون لا يشترط فى الأدلة التى تقام عليها الأحكام أن تكون مباشرة أى شاهدة بذاتها ومن غير واسطة على الحقيقة المطلوب اثباتها بل يكفى أن يكون من شأنها أن تؤدى الى تلك الحقيقة بعملية منطقية تجريئها المحكمة (نقض ٢٨ ماسو ١٩٤٥ الجندول العشرى لمجلة المحاماة -٤١ - ١٩٥٠ ص ١٥٣ رقم ٩٥١) .

وبتطبيق هذه المبادئ المستقرة على وقائع الحكم الطعين نجد أنه لم يكشف عن سبب الادانة أو مضمون ومؤدى الدليل الذى استند اليه اكتفاء بالعبارة التقليدية التى تقول أن التهمة ثابتة من أقوال المجنى عليها والتقارير الطبى - وقد رأينا أن أقوال المجنى عليها متضاربة بل ان واقعة الضرب لم تطرح أصلاً من جانبها خلال مراحل التحقيق ولكنها من خلف النيابة العامة والتى لا يكفى أن تسند الاتهام دون أن تدلل عليه خصوصاً وأن أقوال الشهود (الذين قال الحكم أنهم أيدوا الواقعة) قد نفوا الاتهام وعلى هذا فإن الاتهام لم يقم على أساس وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه لم يقم على دعامة واحدة أو دليل قاطع يؤيد الادانة .

ثالثاً : الإخلال بحق الدفاع :

وذلك من وجهين :

الوجه الأول : من المقرر أن تمسك المتهم بنفى التهمة وتقديمه مستندات تظاهر ذلك يعد دفاعاً جوهرياً وأنه يتعين على المحكمة أن تورد في حكمها ما يدل على أنها واجهت عناصر الدعوى وألقت بها على وجه يفصح عن أنها فطنت إليها ورازت بينها ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي بالادانة لأسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعن إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وتحقيق الدليل فيها ولو أنه عنى ببحثه وتمحيصه وفحص المستندات التي ارتكز عليها بلوغاً إلى غاية الأمر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ولكنه إذ أسقطه جملة ولم يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة أحاطت به وأقسطته حقه فإنه يكون مشوباً بالقصور بما يبطله ويوجب نقضه (الطعن رقم ٤٦٨٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٦/٦ س ٣٦ ص ٦٧٣ ، والطعن رقم ٩٥ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/٣/٧) .

والثابت أن الطاعن قدّم حافظتيّ مستندات أمام محكمة أول درجة وأنه تمسك أمام محكمة ثانية درجة بهذه المستندات وفحواها ومضمونها وما تنتجه كنيل تسانده قرائن الحال وواقع الأمر ومع ذلك فلا توجد في أسباب الحكم المطعون فيه (ابتدائياً واستئنافياً) أية إشارة أو دلالة على أن المحكمة قد أحاطت بهذه المستندات وأقسطتها حقها من البحث والتمحيص ولا يكفي أن يسطر في محضر الجلسة أن المتهم حضر وقدم حافظة مستندات لأن تقديم المستندات ليس عبثاً أو إضاعة لوقت المحكمة بل إن تقديمها يكون في معرض انتقال عبء الإثبات وجوباً ونفيّاً وبالتالي فإن اغفال الحكم لهذه الدلالة الثابتة (ومعظمها قبل اختلاق الواقعة محل الاتهام الراهن) خصوصاً مع إتاحة الفرصة لدفاع المدعية وقبول مراقبته أمام محكمة الجنح المستأنفة بل وقبول مذكرة مقدمة منه رغم بطلان ذلك حالة كونه قد قضى له بطلباته فلا يجوز له الحضور أو التكلم في الدعوى الجنائية بل وإثبات طلبات جديدة تتعلق بالدعوى الجنائية- نقول أنه في الوقت الذي أفسحت فيه المحكمة

صدرها لمن لا يجوز له أصلاً الحضور وقبلت مذكرة ممن لا يجوز له أساساً أن يتقدم بها وفي نفس الوقت التفتت عن مستندات جوهرية تشكل دفاعاً جوهرياً للمتهم فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم .

الوجه الثاني : من المقرر أن العبرة هي بالطلبات الختامية - وإن بمطالبة أوراق الدعوى يتبين أن الطاعن قدم مذكرة أمام محكمة الجنيح المستأنفة بجلسة الحكم تمسك فيها بطلب أصلي هو البراءة وطلب احتياطي وهو سماع ومناقشة الجني عليها (كشاهدة) واستدعاء شهود الواقعة لمناقشتهم وسماعهم بمعرفة المحكمة وقد قضى الحكم بتأييد حكم أول درجة القاضي بالإدانة دون أن يليى للطاعن هذا الطلب مع أنه طلب جازم تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته إلى البراءة وقد استقرت على ذلك أحكام محكمة النقض حيث قضى بأن على المحكمة إجابة طلب الدفاع سماع الشهود ولو لم يذكر في قائمة شهود الاتهام سواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم وأن عدم إجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد على هذا الطلب رغم اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى يعيب الحكم لأن حق المحكمة في ابداء رأيها في الشهادة لا يكون إلا بعد سماعها (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٦ س ٣٦ ص ١٠٤٥) وإذا طلب الدفاع في ختام مرافعته البراءة أصلياً واحتياطياً سماع شاهد أو إجراء تحقيق معين فإن هذا الطلب يعد طلباً جازماً تلتزم المحكمة بإجابته أو إجراء تحقيق معين إذا لم تنته إلى البراءة وإلا كان حكمها قاصراً لاخلاله بحق الدفاع (الطعن رقم ١٩١٦ س ٥٥ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/١٢ س ٣٦ ص ١١٠٦) .

بناءً عليه

يطلب الطاعن القضاء بالطلبات .

وكيل الطاعن

الباب الثالث
طعون ومذكرات
المحكمة الإدارية العليا

صيغة رقم (١٨)

تقرير بالطعن على حكم صادر بشأن قرار إدارى بنزع الملكية للمنفعة العامة

أنه فى يوم للموافق الساعة أمامى
أنا رئيس السكرتارية القضائى بالحكمة الانبارية العليا حضر الأستاذ
..... المحامى بالنقض والانبارية العليا بصفتة وكيلاً عن
السيد / بموجب توكيل مودع .

وقرر

أنه يطعن على حكم محكمة القضاء الانبارى الصادر بجلسة
..... من الدائرة فى القضية رقم لسنة
..... والقاضى منطوقه بما يلى : « حكمت المحكمة بقبول
الدعوى شكلاً وفى الموضوع برفضها والزام الطاعن المصروفات ومبلغ
..... مقابل أتعاب المحاماة .

والطعن موجه ضد

- ١) السيد/ رئيس مجلس الوزراء بصفتة .
 - ٢) السيد/ محافظ القاهرة بصفتة
- ويعلنان بهيئة قضايا الدولة بجهة

الموضوع

بموجب عقد ايجار مؤرخ أجر الطالب المقار رقم
..... الكائن بجهة لمديرية للتربية والتعليم التابعة
للمطعون ضده الأول والمبنى عبارة عن ثلاث طوابق تجاوره قطعة أرض
فضاء ولكن الطالب فوجيء بقرار صادر بتاريخ من المطعون
ضده الأول بالاستيلاء على المبنى تمهيداً لنزع ملكيته للمنفعة العامة .
تحت زعم أن الطالب يريد انهاء عقد الايجار وتشريد التلاميذ وقد أقام
الطالب الدعوى رقم لسنة أمام محكمة القضاء

الادارى بطلب الغاء القرار المطعون فيه ويصفة مستعجلة بوقف تنفيذه.

وإثناء تداول الدعوى أصدر المطعون ضده الثانى القرار رقم باعتبار العقار من مشروعات المنفعة العامة فعبد الطالب طلباته بإدخال المطعون ضده الثانى والطعن على القرار الجديد بنزع الملكية للمنفعة العامة ، إلا أن محكمة القضاء الادارى أصدرت حكمها برفض الدعوى على النحو المشار اليه بالمنطوق - وهو حكم ينطوى على الخطأ فى تطبيق القانون والفساد فى الاستدلال مما يحقق معه للطالب الطعن عليه .

أسباب الطعن

أولاً : ان قرار الاستيلاء الصائر من المطعون ضده الأول لم يكن له مبرر وإنما كان مبنياً على الظن والتخمين قولاً بأن الطالب يزعم اخلاء المدرسة وانهاء عقد الايجار كما أن قرار المطعون ضده الثانى باعتبار المشروع من أعمال المنفعة العامة لا يسانده أى واقع أو قانون وتنتفى معه العلة من تقرير صفة النفع العام والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر طالما أن الغرض الذى تهدف اليه الجهة الادارية متحقق فعلاً بطريق التعاقد بالايجار خاصة وأن ما تزعمه الجهة الادارية من أن الطالب أنذرهما بالاخلاء مما يؤدى الى تشريد التلاميذ أمر لم يقم عليه دليل فى الأوراق .

ثانياً : ان الثابت أن الجهة الادارية امتنعت عن سداد الأجرة القانونية والزيادات المقررة وذلك فى المدة من الى مما اضطر الطاعن الى رفع دعوى اخلاء لهذا السبب وحصل على حكم نهائى مؤيد استئنافياً ومع أن القانون يجيز فى قضايا الاخلاء لعدم سداد الأجرة أن يقوم المستأجر بسداد الأجرة المتأخرة والفوائد والمصاريف وبالتالي توى الاخلاء إلا أن الجهة الادارية لم تسدد حتى الآن وهو غصب للحقوق والملكية الطاعن ومن المقرر أنه لا يجوز لجهة الادارة أن تلجأ الى اصدار القرارات الادارية أو تنفيذها بالطريق المباشر تحايلاً وتهريباً من تنفيذ أحكام قضائية ضدها وإلا فإنها تكون بذلك قد قصدت الى تعطيل تنفيذ حكم القضاء حالما يرغب الطاعن فى ذلك

(إدارية عليا - النائبة الأولى - جلسة ٢٧/١١/١٩٩٤ فى الطعن رقم ٣٨٣١ لسنة ٢٥ ق) .

ثالثاً : انه وإن كانت الجهة الادارية تتمتع بسلطة تقديرية فى اختيار موقع العقار الذى تقرر نزع ملكيته للمنفعة العامة إلا أن ذلك مقيد بتوضي المصلحة العامة وعدم اساءة استعمال السلطة كما أن حق الملكية الخاصة من الحقوق الفردية الأساسية التى حرصت الدساتير المصرية المتعاقبة على النص على حمايتها وعلى أن الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز نزعها للمنفعة العامة إلا بالضوابط والأصول التى فرضها القانون وأهمها تعويض المالك وقد خرج القرار الطعين على هذه القواعد إذ أن جهة الادارية تنتفع بملك الطالب وتمتنع عن سداده مقابل هذا الانتفاع وهو تقيين للغصب والظلم .

رابعاً : ان المشرع وقد أجاز فى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ المعدل نزع الملكية للمنفعة العامة فقد حرص على أن يحيطها بسياس من الاجراءات القانونية الجوهرية التى تكفل تحقيق الغرض من نزع الملكية بحسبان أن ذلك طريقاً استثنائياً لا يجوز اللجوء اليه إلا حيث لا يوجد سواه لتحقيق الغرض المشروع بحيث إذا أمكن تحقيق الغرض بالطرق المعتادة ايجاراً أو شراء فإن تلك الطرق تكون هى الأولى بالاتباع فنزع الملكية والحالة هذه تملية الضرورة وهى تقدر بقدرها .

وحيث أنه يبين من جماع ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد جانه الصواب فلهذه الأسباب ومع حفظ حق الطاعن فى الرد نطلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء مجدداً بإلغاء القرار الادارى الصادر من المطعون ضدهما والزائهما المصروفات ومقابل الأتعاب .

صيغة رقم (١٩) المحكمة الادارية العليا تقرير طعن فى حكم صادر من محكمة تأديبية عليا

انه فى يوم الموافق الساعة

حضر أمامى أنا مراقب شئون المحكمة الادارية العليا الأستاذ
..... المحامى والوكيل عن السيدة / بتوكيل رقم

وقد رأنه يطعن نيابة عنها فى الحكم الصادر بجلسة من
المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم فى القضية رقم لسنة
..... ق والقاضى منطوقه بما يلى : « حكمت المحكمة بمجازاة كل من
..... و..... بخمسة عشرة أيام من راتب كل منهما وبمجازاة.....
بخصم أجر خمسة عشر يوماً من راتبها ويسقط الدعوى التأديبية
ضد المتهمه الرابعة وبعدم جواز نظر الدعوى ضد المتهمين الخامسة
والسادس والسابعة والثامن والتاسعة لسابقة مجازاتهم عن المخالفة التى
نسبت اليهم وببراءة كل من المتهمين العاشرة والحادى عشر
..... والثانية عشر »

ضد

النيابة الادارية بصفتها وتعلن بهيئة قضايا الدولة .

الوقائع

١- بتاريخ أوصت النيابة الادارية بإحالة الطاعنة للمحاكمة
التأديبية بتهمة قيامها بعمل أبحاث اجتماعية لثلاث طالبات أثبتت فيها
استحقاقهم للتحويل من المدارس الخاصة الى مدرسة الثانوية
للبنات مما أدى الى إلحاقهن بتلك المدرسة الأخيرة رغم عدم مطابقة تلك
الحالات للقواعد المقررة بالقرار الوزارى رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٨ للنظم
للتحويل من المدارس الخاصة بمصروفات الى المدارس الرسمية .

وبمراجعة القضية والتحقيقات بإدارة الدعوى التأديبية تبين وجود قصور في التحقيق فطلبت إدارة الدعوى التأديبية إعادتها إلى النيابة الإدارية التي حققت وقائعها وذلك لاستيفاء هذا القصور .

ب- ويتأريخ أودعت النيابة الإدارية قلم كتاب المحكمة التأديبية تقرير اتهام الطاعة والذي جاء فيه أنه بوصفها قامت خلال العامين الدراسيين بإجراء أبحاث اجتماعية للمطالبات وانتهت خطأ إلى استحقاقهن للتحويل من المدارس الخاصة إلى مدرسة الثانوية بنات مما أدى إلى إلحاقهن بها بالمخالفة للقواعد المقررة بالقرار الوزاري رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٨ بشأن قواعد تحويل الطلاب من المدارس الخاصة بمصروفات إلى المدارس الأميرية ، واعتبرت النيابة الإدارية أن هذا المسلك الذي نسبته للطاعة ينطوي على خروج على مقتضى الواجب وطلبت عقابها بمواد الاتهام .

جـ - ويعد أن تداولت القضية بالجلسات أصدرت المحكمة التأديبية حكمها المشار إلى منطوقه فيما سبق وهو حكم مشوب بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع .

أسباب الطعن

السبب الأول : الخطأ فى تطبيق القانون :

تنعى الطاعنة على الحكم الطعين خطأ فى تطبيق القانون من ثلاثة

أوجه :

الوجه الأول : انه بالنسبة للمتهمين من الخامسة الى التاسعة أخذ الحكم للطعون فيه بالدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة مجازاتهم عن المخالفة المنسوبة اليهم بتقرير الاتهام من الجهة الادارية وبناء على ذات التحقيق (صفحة ٩ مقطع ٣ من الأسباب) بينما لم يأخذ بهذا النظر بالنسبة للطاعنة رغم أنها جوزيت بجزاء مقنع تحصن قانوناً بفوات ميعاد السحب إذ الثابت من المستند رقم (١) للمقدم بمحافظة الطاعنة بجلسة انه قد صدر قرار الجهة الادارية المؤرخ بنقلها الى جهة ابنى وهى مدرسة وذلك فى أعقاب تحقيق النيابة وقبل الاحالة للمحاكمة التأديبية (راجع مستند ٢ للمقدم بنفس الجلسة) ولا يقدر فى ذلك القول بأن النقل ليس من بين العقوبات التأديبية الواردة فى القانون لأن ذلك مردود بما استقرت عليه أحكام المحكمة الادارية العليا من أنه إذا صدر القرار المتضمن نقل الموظف استناداً الى التحقيق الذى قامت به النيابة الادارية فإن ذلك لا يدع مجالاً للشك فى أن مصدر القرار ما قصد به إلا توقيع جزاء على وجه يغنى معه القرار الطعين فى هذا الشق وإن كان فى ظاهره نقلاً مكانياً إلا انه ستر فى الواقع جزاء تأديبياً ليس من بين الجزاءات التى نص عليها القانون (ادارية عليا ، الطعن رقم ٨٨٤ لسنة ١٩ ق بجلسة ١٩٧٨/٣/١٨ ، ادارية عليا ، الطعن رقم ٦١٩ لسنة ٢٠ ق بجلسة ١٩٧٩/٥/٢٠) ، كما تالت محكمتنا العليا ان من الصور الصارخة للجزاء التأديبى المقتضى أن تتبين المحكمة من ظروف الأحوال وملابساتها ان نية الإدارة قد اتجهت الى عقاب العامل متى صدر قرار النقل المكانى بسبب تصرف نسب اليه فيه لخلاله بواجبات وظيفته (ادارية عليا ، الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ١٩ ق بجلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ والطعون ارقام ٥١٨

لسنة ١٩٩٠ ق جلسة ٨٤/١٢/٧ ، ٥٩ لسنة ١٧ ق جلسة ٧٦/٥/٢٩ ، ٧٢٠ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٨٠/٢/٢ ، منازعات القضاء التأديبي للدكتور أحمد محمود جمعه ص ١١٨ و ١١٩ ، طبعة ديسمبر ١٩٨٤ ، منشأة المعارف .

ومن هذا يبين أن المحكمة حين أنزلت حكم القانون على الوقائع لم تركز في إدانة الطاعنة الى دليل سائق بل والتفتت عن الدليل المقتنع الثابت بالأوراق وهو صدور نقل الطاعنة نفاذاً لتوصية النيابة الانبارية التي جاء نصها : «.... ونقلهن من المدرسة الى أماكن أخرى مع مراعاة عدم تجميعهن مرة أخرى في عمل واحد ، بما يوحى بأن المتهمات يشكلن عصابة يتعين تشديتها .

(راجع المستند رقم (٢) وتظلم الطاعنة للسيد مفوض الدولة مستندان رقما ٤ و ٥) .

الوجه الثاني : ذهب الحكم للمطعون فيه الى أن الطاعنة خرجت على مقتضى واجب الدقة في أداء العمل والأمانة في البحث والعرض على الجهات المختصة باتخاذ القرار ورتب على ذلك نتيجة وهي صدور قرار بقبول التحويل من المدارس الخاصة الى مدرسة أميرية بالمخالفة لأحكام القرار الوزاري رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٨ وانتهى الى ادانتها تأسيساً على أنه ما كان يكفي أن تعتمد الطاعنة في بحثها على ما قدم اليها من مستندات بل كان يتعين عليها أن تتحرى مدى صدق تلك المستندات وجديتها للوصول الى الحقيقة والقيام بزيارات ميدانية الى أسر الطالبات للوقوف على صحة ما جاء بطلبات أولياء أمورهن ، ووجه الخطأ في القانون أن القرار الوزاري المشار اليه حدد وسيلة اثبات الكارثة التي تحمل بأسرة الطالبة والتي تستدعي تحويلها من خاص الى اميري وهذه الوسيلة إما أن تكون بشهادات رسمية دالة على ذلك أو ببحث اجتماعي أي أن الشهادة تغني عن البحث ولا يجتمع الاثنان إذ لا إلزام على الاختصاصية الاجتماعية بعمل بحث اجتماعي ميداني وزيارة أسر الطالبات كما يريد الحكم أن يلزمها بذلك وإنما حسبها من أداء عملها أن يكون الرأي الذي تعرضه على مجلس إدارة المدرسة مستمداً من أوراق

ومستندات رسمية وهو الحاصل في جميع الحالات التي بحثتها وهكذا يكون الحكم الطعين قد أخطأ في تطبيق القانون حين انتهى الى ضرورة اثبات الكارثة بالأمرين معاً ، المستندات الرسمية والبحث الاجتماعي الميداني ولو أمكن التسليم بهذا الفهم الخاطئ لتفسير القرار الوزاري لانتهينا الى ضرورة محاكمة أى موظف يقبل ورقة رسمية يثبت فيها بعد أنها غير مطابقة للحقيقة وتلك نتيجة غير مسلمة إذ من المقرر أن أى مستند رسمي حجة لصاحبه وضد صاحبه وأن مقدمه مسئول عن أى خطأ أو مخالفة للحقيقة يكون قد تضمنها هذا المستند.

الوجه الثالث : حينما أخذ الحكم الطعين بالدفع بعدم جواز

محاكمة المتهمين من الخامسة الى التاسعة بوصفهم أعضاء مجلس ادارة المدرسة لسبق مجازاتهم عن ذات الواقعة أسس قضاءه على أسباب تؤدي عقلاً وقانوناً الى ثبوت خطئهم واقتناع المحكمة بإدانتهم بحيث أنه لو لم يكونوا قد جوزوا من الجهة الادارية لكان الحكم سيدينهم على ما يفهم من تسلسل الأسباب ، ومع ذلك قضى الحكم ببراه المتهمين من العاشرة الى الثانية عشرة (وهم من أعضاء مجلس ادارة المدرسة) تأسيساً على أن مفاد نصوص القرار الوزاري سالف الذكر أن دور مجلس ادارة المدرسة ينحصر في تطبيق بعض بنود القرار تنتفي معه مسئوليته ووجه الخطأ أنه كان يتعين على الحكم أن يقضى ببراه الجميع من الرابعة الى الأخيرة بوصفهم يشكلون مجلس ادارة المدرسة ولا يغير من ذلك توقيع الجزاء على بعضهم دون البعض الآخر لأن العبرة بالنتيجة وهي أن الثابت من أسباب الحكم أن مجلس الادارة أدين بعضه بجزاء من الجهة الادارية ويرى بعضه بالحكم المطعون فيه بينما المخالفة المنسوبة للجميع واحدة وهو خطأ واضح في تطبيق القانون لا يقدح فيه القول بأنه لا مصلحة للطاعة في هذا الوجه من الخطأ في القانون على اعتبار أنه لا يغير من مركزها في شيء إدانة كل أعضاء مجلس ادارة المدرسة أو تبرئتهم كلهم أو ادانة بعضهم وتبرئة البعض ، فذلك مردود بأن هذا الوجه من الطعن يوضح مدى ما جنع اليه الحكم في فهم القانون وتفسيره .

السبب الثاني : الفساد فى الاستدلال :

استدل الحكم الطعين فى إدانته للطاعة على أقوال مبتسرة فجاءت أسبابه مضطربة أوقعت فى فساد الاستدلال ، أية ذلك أن السيدة/ مفتشة التربية الاجتماعية بالادارة التعليمية حين سئلت عن مدى مسئولية الطاعة فى بحث الحالات الثلاثة التى نسبت اليها النيابة الخطأ فى بحثها أجابت فى قول صريح وواضح أن بحث حالتين منها كان سليماً تماماً ومطابقاً لأحكام القرار الوزارى وقالت بشأن الحالة الثالثة الخاصة بالطالبة انه وإن كانت المستندات التى تحدد دخل الأسرة سليمة إلا أن دور الطاعة يتحصر فى مجرد العرض بالرأى وهو عرض يترخص مجلس ادارة المدرسة فى قبوله أو رفضه بلا معقب عليه بوصفه هو المسئول الأول والأخير عن التحويل وفى هذه الشهادة نفى قاطع لمسئولية الطاعة وهو ما أبدته أيضاً السيدة/ مفتشة التربية الاجتماعية ، أما مديرة التعليم الثانوى فرغم أن مفردات القضية تكشف بجلاء عن وجود خصومة بينها وبين الطاعة مما جعل أقوالها غير منزهة عن الصالح العام فإنها مع ذلك قالت ان مدير الادارة كلفها بفحص حالة هذه الطالبة وأنه تبين لها من الفحص ان الذى قام بالبحث هو الطاعة أى أن مديرة التعليم الثانوى لم تقل أكثر من مجرد تحديد لمن قام ببحث هذه الحالة خصوصاً وأنها لا صلة لها بعمل الاختصاصيات فى المدارس وهى غير محيطة بهذا العمل من الناحية الفنية (راجع صفحة ٥ من الأسهاب) .

السبب الثالث : القصور فى التسبيب :

وبيان ذلك أن الحكم الطعين حين تعرض للشهادة التى أدلت بها مفتشة التربية الاجتماعية - والتى أكدت فيها اخلاء مسئولية الطاعة - جنح جنوباً أوقعه فى القصور حيث قرر بلا دليل أن مجلس ادارة المدرسة غير مسئول وإن عرض الطاعة لم يكن أميناً وعزا عدم الأمانة الى كون الطاعة اكتفت بالمستندات المقدمة لها دون أن تتحرى مدى صدقها ومطابقتها للحقيقة مع أن النيابة الادارية نفسها لم

تعرض لهذه النقطة وإنما أكدت النية أنه لا توجد تعليمات محددة بشأن بحث حالات الطالبات بل أن النية أصدرت توصية لوضع مثل هذه التعليمات حتى لا تترك المسألة للاجتهاد وحتى يمكن مساملة الموظف عن نذب محدد وواضح من خلال التعليمات كما أن المفتشة أكدت عند استيفاء التحقيق أن هذه التعليمات قد صدرت فعلاً في أعقاب توصية النية الإدارية ولم يتعرض الحكم لهذه الوقائع الجوهرية التي ترتبط بالتكليف من حيث الادانة أو البراءة ولو كانت المحكمة التي أصدرت الحكم قد تعرضت لهذا القصور لكان قد تغير وجه الرأي في الدعوى .

السبب الرابع : الإخلال بحق الدفاع :

قدمت الطاعة مستندات تؤكد عدم مسئوليتها كما قدمت مستندات أخرى تفيد أنها قد نقلت إلى وظيفة أدنى وأن هذا النقل عقوبة وأنها تظلمت منه بالطريق القانوني كما دفعت بعدم جواز مآكمتها لسبق مجازاتها بجزء النقل المقنع وعلى ما جرى به قضاء المحكمة الإدارية العليا ، إلا أن الحكم قد التفت عن هذا الدفاع ولم يقسقه حقه ولم يناقش مستندات الطاعة فجاء مشوباً بالإخلال بحق الدفاع .

السبب الخامس : الغلو في الجزاء :

الأصل أن يقوم تقرير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب الإداري وعلى أنه إذا كان للسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك فإن مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو ومن صورة هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا (الطعن رقم ٨/١٧٤ (١٩٦٦/٢/٢٦) ١١-٥٦-٤٥١ ، والطعن رقم ١٧٦ - ١٠ (١١/٢٥/٦٧) ١٣-١٨ - ١١) ، والطعن رقم ١١/١٤١ و ١٢/٢٩٧ (١٩٦٧/٣/٤) ١٢-٧٨ -

٧٢٣ مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية وبتطبيق هذه المبادئ على الحكم الطعين نجد ان الطاعنة بالخصم عشرة ايام من مرتبتها بما يترتب عليه هذا الجزاء من آثار بالغة السوء بالنسبة لوضعها كموظفة بالدرجة الأولى وهو ما يقطع عليها سبيل الترقى حتى من الناحية الأدبية لتقلد الوظائف القيادية رغم أنها منذ تعيينها فى عام ١٩٦٠ وحتى الآن لم يوقع عليها أى جزاء أو توجه الى عملها ثمة مطالب أو ملاحظات وكانت كل تقاريرها ممتازة وحتى بالنسبة لوقائع الدعوى الراهنة فإنه لو سلمنا بوقوع خطأ من الطاعنة فقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك ان النيابة الادارية قد اتهمتها بالخطأ فى ثلاث حالات برائتها المحكمة من اثنتين منها لسلامة بحثهما فلا تبقى بعد ذلك إلا حالة واحدة وهى مخالفة هيئة لا تستدعى هذا الجزاء القاسى بل ولم تكن تستدعى أصلاً الاحالة للمحاكمة التأديبية بما يحمله ذلك من صدى و آثار ، هذا إذا سلمنا جدلاً بمسئولية الطاعنة عن هذه الحالة ، ولا شك ان هذا الوجه من الطعن لا يتعلق بالوقائع وإنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقانون لأن التناسب بين الذنب والجزاء يخضع لرقابة المحكمة الادارية العليا .

بناءً عليه

ترجو الطاعنة تحديد اقرب جلسة أمام دائرة فحص الطعون لكى تسمع المعلن اليها (النيابة الادارية) الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع اصلية ، عدم جواز محاكمة الطاعنة لسبق مجازاتها بجزاء مقنع تحمض قانوناً بفوات ميعاد السحب ، واحتياطياً إلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مجازاة الطاعنة بالخصم عشرة ايام من راتبها وبرائتها من التهمة المسندة اليها بلا مصاريف .

وبما تقدم تحرر هذا التقرير بالطعن وتوقع عليه منا ومن السيد الأستاذ المحامى بالنقض والادارية العليا والوكيل عن الطاعنة بالتوكيل سالف الذكر .

وقيد الطعن برقم لسنة ق.عليا .

وكيل الطاعنة

صيغة رقم (٢٠)
تقرير بالطعن على قرار لجنة شئون الأحزاب
برفض قيام حزب (١)

انه فى يوم الموافق الساعة صباحاً
حضر امامى أنا رئيس السكرتارية القضائي بالمحكمة الادارية
العليا السيد الأستاذ للحامى المقبول للمرافعة امام محكمتى
النقض والادارية العليا وذلك بصفته وكيلأ عن السيد
بموجب توكيل خاص مودع .

وقرر

انه يطعن بصفته على القرار الصادر من لجنة شئون الأحزاب
السياسية الصادر بتاريخ بالاعتراض على انشاء حزب
..... المقدم طلب تأسيسه من السيد/ بصفته وكيلأ عن
طالبى التأسيس .

ويوجه الطاعن طعنه ضد

لجنة شئون الأحزاب السياسية ويمثلها قانوناً رئيسها وتعلن
بهينة قضايا الدولة بشارع احمد عرابى عمارات الأوقاف ميدان سفنكس
المهندسين قسم العجوزة .

رئيس السكرتارية

وكيل الطاعن

بالمحكمة الادارية العليا

.....

الحامى بالنقض

(١) وهو حزب مصر ٢٠٠٠ الذى ووفق عليه

المحكمة الادارية العليا

الدائرة الأولى

تقرير طعن

على قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية

الصادر بجلسة

والقاضي بالاعتراض على تأسيس حزب « » مقدم من
الأستاذ/ المحامي بالنقض والادارية العليا بمكتبه
بصفته وكيلًا عن وكيل مؤسسى الحزب السيد/ المقيم
..... بموجب توكيل عام مودع .

ضد

لجنة شئون الأحزاب السياسية .

الموضوع

١) بتاريخ تقدم الطاعن الى السيد رئيس مجلس الشورى
بصفته رئيساً للجنة الأحزاب السياسية بطلب بصفته وكيلًا عن
المؤسسين لحزب جديد باسم « » للموافقة على تأسيس هذا
الحزب ورافق الطاعن بطلبه برنامج الحزب ولائحة نظامه الأساسى
وتوكيلات عن (عضو) من المؤسسين من بينهم فئات
و..... من العمال والفلاحين وذلك طبقاً للمادتين ٧ و ٨ من القانون
رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية المعدل بالقانون رقم ٢٢١
لسنة ١٩٩٤ .

٢) ورد برنامج الحزب المطلوب تأسيسه فى سبعة أبواب تضمن
الباب الأول دور القيادات والهيئة التنفيذية فاقترح أن يكون منصب رئيس
الجمهورية بالاقتراح السرى المباشر وأن يكون الترشيح لهذا المنصب
لأى مواطن تنطبق عليه الشروط التى يحددها الدستور ويقدم الحطلب

الى رئيس الهيئة التشريعية ويكون المرشح الحاصل على أكثر من خمسين في المائة من الأصوات هو الرئيس المنتخب وإلا فيعيد الانتخاب بين المرشحين الحاصلين على أعلى نسبة من الأصوات ويقوم الرئيس الجديد فور انتخابه بتجميد عضويته إذا كان منتمياً لحزب من الأحزاب وذلك طوال فترة الرئاسة حتى يكون رئيساً لجميع المصريين ولا يجوز تجديد الرئاسة إلا لفترة واحدة تالية وينفس الطريقة ويقوم الرئيس الجديد بتعيين نائبين له خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توليه منصبه يكون أحدهما مختصاً بالشئون الداخلية والآخر مختصاً بالشئون الخارجية والتعاون الدولي ولا بد أن يعرض اسم المرشحين لمنصبى نائب الرئيس على مجلس الشيوخ لقرارهما بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات وإلا فإن رئيس الجمهورية يرشح البديل (ص ١٠ و ١١ من البرنامج) .

ومن القيادات التنفيذية المدرجة بالباب الأول من برنامج الحزب منصب المحافظ ويتم بالاقتراع السرى المباشر من أبناء المحافظة وأن يكون المرشح من أبناء المحافظة ومقيم بها اقامة دائمة ويجرى انتخابه بنفس الطريقة التى ينتخب بها رئيس الجمهورية (ص ٥ من البرنامج) ورؤساء مجالس الأحياء ومجالس القرى ومجالس المدن والمراكز ومجلس المحافظة ويتم انتخاب أعضاء هذه المجالس بالاقتراع السرى والمباشر من أبناء المحافظة أو المركز أو المدينة أو القرية أو الحى وقد اقترح برنامج الحزب بالنسبة لجميع هذه القيادات الشعبية والتنفيذية أن يكون من يرشح لها مقيماً اقامة دائمة بالمكان الذى يمثل الجماهير المقيمين به سواء كان محافظة أو مدينة أو قرية وذلك حتى يتسنى حسن أداء الخدمة ويكون الممثل للإقليم معاشياً لمشاكل ومتطلبات هذا الإقليم ولديه نفس الاحساس والأمال والتطلعات التى يستشعرها أبناء الإقليم .

وأضاف الباب الأول من البرنامج طريقة اختيار رؤساء المؤسسات القومية المتخصصة وشيخ الأزهر وعمداء الكليات ورؤساء الجامعات

ورئيس المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ورئيس اتحاد المستثمرين ورئيس المحكمة الدستورية العليا فاقترح أن تكون جميع هذه المناصب بالانتخاب من القواعد الجماهيرية التي تمثلها هذه القيادات (ص ٧ و ٨ من البرنامج) واقترح البرنامج بالنسبة لبعض المناصب على سبيل التحديد التي لا يتجاوز عددها أحد عضو منصباً أن تعرض على مجلس الشيوخ لأخذ موافقته بنسبة ٧٥ ٪ على الأقل من عدد أصواته نظراً لحساسية وخطورة وأهمية هذه المناصب (ص ٨ و ٩ من البرنامج) . واستطرد برنامج الحزب على نحو ما هو موضح تفصيلاً في الباب الأول في عرض تصورات ومقترحاته حول تشكيل الحكومة وذلك بأن يتولى رئيس الجمهورية بعد انتخابه تكليف الحزب الحاصل على الأغلبية في انتخابات مجلس النواب بتشكيل الوزارة على أن يتم عرض أسماء المرشحين لوزارتى الخارجية والدفاع على مجلس الشيوخ لأخذ موافقته بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل كما يجب عرض أسماء المرشحين للمناصب المشار إليها فيما سبق على نفس المجلس للحصول على موافقته بذات الأغلبية المذكورة ، وبالنسبة لجهاز الشرطة فقد اقترح البرنامج نظاماً متميزاً ومتطوراً يقوم على مبدأ عدم ربط نشاط هذا الجهاز بسياسة الوزير على اعتبار أن هذا المنصب دائم التغيير ومن الخطر أن تتغير السياسات الأمنية بتغير الأشخاص سيما وأن جهاز الشرطة لا بد أن يكون هدفه أمن الوطن وكذلك أمن المواطن ولا يتأتى تنفيذ هذا التصور إلا إذا كان جهاز الشرطة يتمتع بالاستقلالية الكاملة (س ١٣ و ١٤) .

ولخطورة وأهمية أجهزة الاعلام فقد عرض البرنامج تصوّره في أن تكون الإذاعة والتلفزيون مؤسسة عامة مستقلة تدار بواسطة مجلس منتخب بالاقتراع السرى المباشر من بين العاملين بالجهازين كما أطلق حرية للمواطنين في إصدار الصحف والمجلات بشرط التزامها بالقيم والمبادئ الدينية والاجتماعية والتقاليد والأخلاق والعرف وكذا الالتزام بالمبادئ الأساسية التي تقوم عليها سياسة الدولة (ص ١٥) .

وقد أورد الباب الأول من البرنامج مبادئ ومقترحات متميزة وجديدة بشأن إعادة التقسيم الإدارى لمحافظة الجمهورية وذلك بتقسيم الجمهورية الى وحدات إدارية (محافظات) بحيث يكون لكل محافظة امتداد طبيعى إما شرقاً - شرق فرع دمياط والنيل) وإما غرباً (غرب فرع رشيد والنيل) وبذلك نضمن الحفاظ على الرقعة الزراعية وخفض أسعار اراضى المياني مما يؤدي لعلاج أزمة الاسكان ويساعد على زيادة معدلات التنمية العمرانية ومد شبكات الطرق الجديدة وإقامة مشروعات صناعية ومشروعات بيئية مما يؤدي الى زيادة دخل الأفراد وبالتالي زيادة الدخل القومي (ص ١٥ و ١٦) .

٣) وتناول الباب الثانى من البرنامج المؤسسات القومية المتخصصة وقد روعى فيه التميز حيث دمج النشاطات التى تتولى مباشرة أعمال ومسئوليات مرتبطة أو متماثلة فجعلها تدرج تحت مؤسسة واحدة ايماناً من الحزب بأن تماثل النشاط أو تعدده أو تكراره يؤدي الى تشتيت الجهود وعرقلة التنفيذ وإعاقة التطور ولذلك فإن البرنامج حصر هذه المؤسسات القومية المتخصصة فى تسع مؤسسات على النحو الموضح تفصيلاً بصفحات ١٧ و ١٨ و ١٩ بما لا محل معه لإعادة سردها وتكرارها اكتفاء بالاحالة عليها .

٤) خص الباب الثالث للهيئة التشريعية وتتألف من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، والأول يختار أعضاؤه بالاقتراع السرى المباشر بواسطة المقيدين بجدول الانتخاب فى كل دائرة انتخابية ومن بين المرشحين الذى تتوافر فيهم الشروط المقررة قانوناً وتجرى تحت إشراف رجال القضاء يعاونهم أعضاء منتخبين عن كل من مجالس الأحياء والقرى . والمجلس الثانى وهو مجلس الشيوخ أنيط به مسئولية الموافقة على مشروعات القوانين والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويتشكل مجلس الشيوخ من جميع المحافظين ورؤساء الجامعات ونقباء النقابات المهنية ورؤساء النقابات العامة العمالية ورؤساء الأحزاب القائمة ورؤساء المؤسسات القومية المتخصصة

ورئيس المؤسسة العامة للأناعة والتليفزيون وشيخ الأزهر ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس اتحاد المستثمرين وعضو منتخب عن العمال والفلاحين من كل محافظة ويضاف الى هؤلاء بحكم مناصبهم القيادات العليا والتفنيذية التى تتولى الاشراف على الأجهزة الحساسة والمهمة فى الدولة والسابق ذكره فى البند رقم (١) من هذه العريضة .

وهكذا يتضح أن تصوّر برنامج الحزب فى خصوص المجالس التشريعية تصوّر بالغ التميز لأنه حشد فى مجلس الشيوخ جميع من جاءوا أصلاً بالانتخاب فضلاً عن الالتزام بنسبة الـ ٥٠٪ من العمال والفلاحين الى جانب أولئك الذين يعتبرون أعضاء فى هذا المجلس بحكم وظائفهم وهذا ما يعد قمة التطبيق الديمقراطي الذى تسير عليه أرقى النظم الدستورية فى العالم .

واختتم الباب الثالث تصوّره بالنسبة للأحزاب السياسية فأخذ بمبدأ إطلاق حرية تكوين الأحزاب لىون الاعتدال بالقيود المفروضة حالياً بمقتضى قانون الأحزاب مانام أن بإمكان مجلس الشيوخ على النحو المقترح وقف نشاط الحزب الذى يقوم على أساس مخالف للمبادئ والمقومات العامة التى يقررها الدستور .

٥) وعقد الباب الرابع للقضايا الاجتماعية وأهمها التعليم ومكافحة الأمية والزراعة واستصلاح الأراضى والثروة الحيوانية والسمكية والتجارة والصناعة والصحة والعلاج والعمالة الحرفية وقد أورد هذا الباب مقترحات متميزة يكفى أن نشير بإيجاز الى أهمها تاركين الاحالة على تفاصيلها وفقاً لما جاء بالبرنامج :

١- ربط التعليم باحتياجات المجتمع وهو ما يتطلب تغيير سياسة القبول بالتعليم العالى والجامعى وفتح الطريق أمام التدريب المهنى والحرفى والارتفاع بمستوى البحث العلمى لمواكبة متطلبات التطور التقنى والتكنولوجيا والقضاء نهائياً على رهبة الثانوية العامة والاهتمام بالمعلم وتدريبه وتحسين مستواه العلمى والمادى حتى تصبح المدارس

مراكز لصنع رجال ونساء المستقبل (راجع البرنامج من ص ٢٢-٢٥) .

ب- التزام الشركات والمؤسسات ومراكز الانتاج ووحدات الحكومة بمحو أمية العاملين بها خلال برنامج زمنى محدد وتكريس دور العبادة من مساجد وكنائس للمساهمة فى هذا العمل واعتباره واجباً قومياً كالخدمة العسكرية وتخصيص برامج فى الاناعة والتليفزيون لإنجاح خطة محو الأمية التى تحدد لها فترة زمنية معينة (ص ٢٦ من البرنامج) .

ج - وضع السياسات والوسائل الكفيلة لاستصلاح الأراضى وزراعتها وتوسيع الرقعة الزراعية وتنمية المحاصيل وتطويرها وإسخال التكنولوجيا العلمية فى هذا المجال وذلك عن طريق المؤسسة القومية للزراعة والمياه واستصلاح الأراضى والتى تعاونها هيئات ولجان فى كل محافظة وكل قرية على مستوى الجمهورية (ص ٢٧) وكذلك تنمية الثروة السمكية وإنشاء المصانع الصغيرة لتنظيف وتعبئة وتعليب الأسماك ونقلها فى الداخل وتصديرها للخارج مع ما تدره من عملات أجنبية تحتاج اليها الدولة والاهتمام بأعمال الري والصرف والثروة الحيوانية فى المناطق الزراعية والصحراوية حتى يتحقق الاكتفاء الذاتى من حيث انتاج اللحوم ولكى تكون فى متناول محدودى الدخل من ٢٨ من البرنامج) .

د- الاهتمام بالتجارة الداخلية والخارجية وهو ما يقتضى إطلاق حرية التجارة وإعادة النظر فى الرسوم الجمركية ورسوم الانتاج وضرب الاحتكارات والحد من المضاربة والاهتمام بالتعاونيات وتنميتها وتطويرها ومراقبة الأسواق فى الداخل بما يحقق حداً أدنى من الاستقرار الاقتصادى (ص ٢٩) .

هـ - الاهتمام بتشجيع القطاع الخاص الصناعى وإنشاء المدارس الصناعية المتخصصة والاهتمام بتدريب العمال فى مختلف القطاعات

الصناعية ومراقبة المؤسسات الصناعية بما يحول دون تحولها الى مراكز احتكار للسوق وتوفير قطع الغيار لمصانع القطاع الخاص دون مغالاة فى الرسوم والضرائب وتشجيع الاستثمار فى هذا القطاع .

و- الاهتمام بالبيئة والعمل على محاربة كل ما يساعد أو يساهم فى التلوث والعمل على التوسع فى انشاء المناطق الخضراء والحدائق فى المدن ووضع خطة للمصانع التى تتسبب فى تلوث الهواء أو الماء لاتخاذ الوسائل العلمية الكفيلة بالقضاء على التلوث وتصريف النفايات فى أماكن محددة بما لا يضر بالإنسان أو الحيوان وفقاً للبرنامج الذى تقررها مراكز البحث العلمى ووزارة البيئة (ص ٢١) .

ز- توفير العلاج والأدوية لجماهير الشعب بأسر الطرق وإقل التكاليف ونبذ سياسة التمييز فى العلاج (علاج شعبى - علاج اقتصادى - علاج استثمارى ... الخ) حيث يؤدى الى آثار ضارة بالمجتمع كما يساعد على تعميق الطبقية بين أفراد الشعب وفى هذا المجال يقترح البرنامج أن يكون العلاج مجاناً بجميع المستشفيات الحكومية بأسعار رمزية فى متناول كافة وتحديث وتطوير المستشفيات وتزويدها بالأجهزة الطبية الحديثة والمتطورة والاهتمام بتدريب الأطباء وتمسين مستواهم المادى والتقنى والأخذ بنظام البطاقة الصحية لجميع أبناء الشعب وتخفيض أسعار الأدوية وإلغاء الرسوم والضرائب على الأدوية التى تنتج محلياً حتى ينخفض سعرها وحظر الاستثمار فى مجال الصحة والعلاج بمعنى أنه يجب إلغاء ما يسمى بالمستشفيات والعيادات الاستثمارية حيث أثبتت التجربة العملية أن أضرارها فاقت مزاياها إذا سلمنا بأن لها مزايا (ص ٢٢-٢٤ من البرنامج) .

ح- الاهتمام بالعمالة الحرفية كالعمار والسباكة والكهرباء والحداة والنجارة وغيرها وذلك بتخصيص ورش متكاملة تابعة لمراكز التدريب المهنى فى مختلف القرى والمدن يعمل بها خريجو هذه المراكز لفترات محددة وكذلك تشجيع شباب الحرفيين على إقامة المشروعات

المشتركة ودعمها بالخبرة والقروض بدون فوائد (ص ٢٤ و ٢٥ من البرنامج) .

٦) وأقر الباب الخامس للوحدة العربية وفي هذا يرى برنامج الحزب دعم الصلات بين التنظيمات الشعبية والاتحادات والنقابات في جميع البلاد العربية وتبادل المعلومات والزيارات والاسراع في انشاء السوق العربية المشتركة والغاء القيود على الأشخاص والسلع عبر البلاد العربية وتشكيل لجان عربية متخصصة بالنسبة للأنشطة الاقتصادية والثقافية والعلمية في الدول العربية والاسراع في انشاء محكمة العدل العربية لحل الخلافات بين الدول العربية والنهوض باللغة العربية ومحاربة المحاولات المفرضة التي ترمى الى النيل منها أو طمسها أو مسخها والعمل على جعلها لغة أساسية في المؤتمرات العربية والدولية (ص ٣٦ و ٣٧) .

٧) وكرس الباب السادس للسياسة الخارجية التي يجب أن تقوم على أساس دعم استقلال وسيادة القرار المصري والحرية في استخدام القروض والاعانات الأجنبية والتعامل مع جميع الدول على أساس مبدأ المعاملة بالمثل وتبنى المطالبة بمنع وقف التجارب النووية وتدمير السلاح النووي والتخلص من أسلحة الدمار الشامل ودعم السلام وذلك بتشجيع ممارسات منظمة الأمم المتحدة في هذا الخصوص ونبذ سياسة التفرقة العنصرية (ص ٢٨ من البرنامج) .

٨) وعالج الباب السابع والأخير بعض النقاط الختامية مثل كفالة حق الاضراب والتظاهر السلمي المنظم الذي يقصد به التعبير عن الرأي وذلك وفقاً للضوابط التي يقرها القانون وكذلك تنظيم اجراء الانتخابات في النقابات المهنية والعمالية بما يكفل تداول القيادات بحيث لا تبقى القيادة مدى الحياة أو لفترات طويلة وأن يكون للأحزاب السياسية حقوق متساوية في العمل الجماهيري (ص ٣٩ من البرنامج) .

٩) ويعد أن تناولت لجنة شئون الأحزاب (المطعون في قرارها) الطلب ويعد أن اطلعت على المستندات المقدمة من الطاعن أرسلت له اخطاراً برقم في بالثول أمام اللجنة لاستيضاح بعض النقاط فتوجه الطاعن بتاريخ بناء على هذا الاستدعاء حيث أبدى ربه على كل ما اثارته اللجنة من نقاط تحتاج للتوضيح .

١٠) ثم فوجيء الطاعن باخطاره بالكتاب رقم في بقرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب ، وأرفق مع خطاب الاعتراض أسبابه وهي في جملتها أسباب واهية تنطوى على عبارات مرسلة ومطاطة بحيث تصلح أن تشكل اعتراضاً على أى برنامج لأى حزب حالة كونها بعيدة عن التسبيب السليم الذى يتعين أن يستند الى الوقائع والمستندات وأصول ومبادئ القانون وهو ما يحق معه للطاعن أن يطعن عليه بهذا الطعن للأسباب التالية :

أسباب الطعن

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

أولاً : عدم دستورية المادتين ٤ و ٨ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية والمعدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ لمخالفتهما للمادة ٥ من الدستور التى جرى نصها على أن : يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية .

والمادة ٨ من الدستور التى تنص على أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

والمادة ٣٠ من الدستور التى تنص على أن الملكية العامة هى ملكية الشعب وتؤكد بالدعم المستمر للقطاع العام ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية .

والمادة ٤٠ من الدستور التى تنص على أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

والمادة ٦٥ من الدستور التى تنص على أن تخضع الدولة للقانون ، واستقلال القضاء وحصانته ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات .

والمادة ٦٨ من الدستور التى تنص على أن التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء الى قاضيه الطبيعى وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء .

والمادة ١٧٢ من الدستور التى تنص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

وتندرج بعض النصوص السابقة تحت أبواب المقومات الاجتماعية والخلقية والاقتصادية الأساسية للمجتمع وهى المقومات التى أشارت إليها المادة الخامسة من الدستور كما يندرج بعضها الآخر تحت باب الحريات والحقوق والواجبات العامة والسلطة القضائية .

وتتجلى أوجه تعارض مواد قانون الأحزاب سالف الذكر مع نصوص الدستور المشار إليها من الأوجه التالية :

الوجه الأول : إن المادة الخامسة من الدستور قررت أن النظام السياسى فى الدولة يقوم على أساس تعدد الأحزاب وهذا التعدد مشروط بأن يكون فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المنصوص عليها فى ذات الدستور .

وقد حددت المادة الثانية من قانون الأحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الغرض من انشاء الأحزاب وهو تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن وإن ذلك (طبقاً لما جاء بمعجز المادة) لا يتأتى إلا بالمشاركة فى مسئوليات الحكم ، بمعنى أن مبدأ تداول السلطة من المبادئ المسلم بها .

وهنا يثور التساؤل هل نظام الحكم الراهن يؤمن حقيقة بتطبيق هذا المبدأ أم أنه مجرد حبر على ورق ؟

ولسوف نفترض حسن النية فى القائمين على شئون الحكم الذين ينتمون الى الحزب الوطنى ونقول أنهم مسلمون ويؤمنون بمبدأ تداول السلطة - لكن للأسف نجد أن الواقع والممارسة العملية يثبتان عكس ذلك - فحكومة الحزب الوطنى تضع قيوداً غير دستورية بالغة الغرابة على حرية تكوين الأحزاب .

الوجه الثانى : تنص المادة ٤ ثانياً من قانون الأحزاب سالف

الإشارة على أن من بين الشروط تميّز برنامج الحزب وسياساته وأساليبه في تحقيق برنامجه تميّزاً ظاهراً عن الأحزاب الأخرى ، وهذه العبارة تفتح الباب واسعاً أمام لجنة الأحزاب لرفض تأسيس أى حزب لأنها لم تحدد المقصود بالتمييز ولم تبين ضوابطه وعناصره حتى لا يمكن حمل أى برنامج على هذه العبارة المطاطة ، كما أن التميّز غالباً ما يظهر عند التطبيق وليس قبله وفي ذلك مصادرة مسبقة على أى فكر بحجة أنه غير متميّز .

الوجه الثالث : أن هذا الشرط لا داعى له على الإطلاق سيما وأن لجنة شئون الأحزاب السياسية تنفرد وحدها بالموافقة أو عدم الموافقة أى أنها هي التي تحدد البرنامج المتميز والبرنامج غير المتميّز وهذه اللجنة بحكم تكوينها يغلب عليها الطابع الحزبى ومن هنا فلا ينتظر منها أن تتصرف فى الموضوع تصرف القضاة كما وأن الطعن على قرارات اللجنة أمام المحكمة الإدارية العليا وبالتشكيل الذى فرضه قانون الأحزاب يخالف نص المادة ٥ من الدستور ويهدر مبدأ الطعن فى القرارات على درجتين ويفوّت إحدى درجات التقاضى على طالبى التأسيس لأن النص الرامح يعتبر هذه اللجان بمثابة جهة قضائية مع أنها مؤلفة من أعضاء بحكم مناصبهم وهم من أعضاء السلطة التنفيذية فى حكومة الحزب الوطنى أى أنهم يعملون فى إطار توجيهات الحزب كما أن رئيس اللجنة معيّن من جانب رئيس الدولة بصفته رئيس الحزب ، أما باقى الأعضاء فهم من أعضاء الحزب وبالتالي لا يرقى من لجنة مشكلة على هذا النحو أن تسمح بقيام حزب يناضل من أجل الوصول للحكم وهو ما يجعل مبدأ تداول السلطة حبراً على ورق .

الوجه الرابع : أن الحماية القضائية لتأسيس الأحزاب مهددة بمقتضى هذا النص المخالف للدستور ذلك أن المفروض أن تكون الأحزاب السياسية من حيث التأسيس فى حِمى القاضى الطبيعى ابتداء وهو مجلس الدولة ييسر رقابته على القرارات المتعلقة بها بنفس الضوابط والمعايير التى ييسر بها رقابته على سائر القرارات الإدارية ،

ولا يقدح في ذلك ما أوردته المادة ٨ من قانون الأحزاب من جعل قرارات الطعن في الاعتراض على تأسيس الحزب من اختصاص الدائرة الأولى برئاسة السيد المستشار رئيس مجلس الدولة فهذه المادة بدورها مخالفة للدستور بل ومخالفة لأبسط القواعد القانونية المعمول بها أية ذلك أن النص اعتبر عدم رد اللجنة خلال الأجل المضروب في المادة بمثابة رفض واعتراض ثم عاد وقرر أن هذا الاعتراض لا بد أن يكون مسبباً ثم صادر النص على سلطات مجلس الدولة الأصلية ولم يكتف بسلب طالب التأسيس من إحدى درجات التقاضي بل أو كل نظر الطعن في الاعتراض إلى محكمة خاصة نصفها بالضبط من مستشاري المحكمة الإدارية العليا ونصفها الآخر من أعضاء مجلس الشعب (الذي عدل فيما بعد ليكونوا من الشخصيات العامة) وهذا التشكيل غريب وعجيب وأغرب ما فيه اتهام لمستشاري المحكمة الإدارية العليا بالعجز وعدم الدراية في وزن صحة قرار إداري يصدر بالاعتراض على قيام حزب ذلك أن مستشاري المحكمة الإدارية العليا يستطيعون وحدهم دون معونة أعضاء من الشخصيات العامة أو من مجلس الشعب أن يقوموا بإرساء مبادئ القانون الإداري كله وأن يعملوا قواعد الرقابة الإدارية على سائر القرارات الإدارية في الدولة - ولكن قانون الأحزاب افترض فيهم هذا العجز وعدم القدرة على وزن قرار إداري واحد لا يستطيعون بكل علمهم وخبرتهم في تطبيق مبادئ القانون العام أن يزنوه وأن يقدروه إلا إذا انضم إليهم عدد مماثل لهم تماماً من أعضاء مجلس الشعب أو الشخصيات العامة الذين هم من الحزب الوطني الحاكم الغير مؤمن لا بتداول السلطة ولا بمنافسة أي حزب آخر له .

ولسوف تكون الهيئة الجديدة ساعتئذ فريقان - فريق القضاة يتبارى في الحجج والأسانيد القانونية أمام فريق مجلس الذين يدافعون بطبيعة الحال عن وجهة نظرهم الذي تمثله وجهة نظر اللجنة المطعون على قرارها وتستمر المباراة إلى أن يصدر رئيس مجلس الدولة ومستشاروه على موقفهم فيرجح الجانب الذي منه الرئيس وهو أمر غريب وعجيب لا نجد ما يقابله في فرنسا أو ألمانيا مثلاً ففي فرنسا

يضعون الأمر كله فى حمى القضاء فلا يجلس فى محكمة الأحزاب أحد غير قضاتها سواء القضاء العادى أو مجلس الدولة وفى ألمانيا ليس هناك ترخيص سابق على الإطلاق وإنشاء الأحزاب السياسية حر ، ولا ندرى كيف سمح المشرع لنفسه فى قانون الأحزاب أن يتهم مستشارى أعلى هيئة قضائية فى البلاد فى القضاء الإدارى - بالعجز وعدم القدرة فضم اليهم من يعينهم على حسن وزن الأمور وحسن تقدير عناصر القرار الإدارى وإننا نعتقد بون تردد أن هذا الأمر يجب أن يترك للقواعد العامة فى الرقابة على أعمال الإدارة فتختص به محكمة القضاء الإدارى ثم يطمئن فى حكمها طبقاً للقواعد العامة لدى المحكمة الإدارية العليا فحرية الأحزاب يجب أن توضع أولاً وأخيراً فى حمى القضاء (الدكتور . مصطفى أبو زيد فهمى ، الدستور المصرى ، الطبعة التاسعة ١٩٩٦ ، ص ٢٣٢) .

الوجه الخامس : انه طبقاً للمادة ٢٩/ب والمادة ٣٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا فإن الطاعن يدفع بعدم دستورية المادتين ٤ و ٨ من قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالقانونين ٨٠/١٤٤ و ٢٢١/١٩٩٤ لمخالفتهما للنصوص الدستورية سائلة الإشارة إذ أن المادة (٥) من الدستور تقرر أن قيام الأحزاب يكون فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع ومن هذه المقومات ما نصت عليه المادة ٨ من الدستور من كفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين والمادة ٤٠ من الدستور التى تنص على أن للمواطنين لدى القانون سواء فى الحقوق والواجبات .

وجه المخالفة أن المادتين ٤ و ٨ من قانون الأحزاب تهدران مبدأ تكافؤ الفرص فى الوصول الى الحكم بالطرق الدستورية المشروعة عن طريق تكوين الأحزاب وتهدران مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات العامة لأنهما تعطيان كل الحقوق لأعضاء الحزب الذى يتولى السلطة وتذكر هذه الحقوق على من سواه بل إن الحزب الوطنى نفسه

وحكومته وأجهزته التنفيذية داسوا على المبادئ المقررة بالمادة ٣٠
باعتناق سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام الذي قرر الدستور أنه
يقود التقدم .

كما أن المادة ٦٥ من الدستور تنص على استقلال القضاء وتؤكد
أن الاستقلال والحصانة ضمانان أساسيان لحماية الحقوق والحريات
كما أن المادة ٦٨ من الدستور تنص على مبدأ حق كل مواطن في
الالتجاء الى قاضيه الطبيعي وعلى حظر تحصين أي قرار أو عمل إداري
من رقابة القضاء ، وأما المادة ١٧٢ من الدستور فتتص على استقلال
مجلس الدولة واختصاصه وحده بالفصل في المنازعات الإدارية .

ووجه المخالفة أن المادة ٨ من قانون الأحزاب السياسية قد أهدرت
هذه المبادئ الدستورية بما تضمنته من ادخال عنصر غير قضائي
يشارك أعلى جهة قضائية في البلاد ، وإذا كانت مشاركة نفر من غير
القضاة ضرورة في بعض الحالات فالمنطق ومبادئ العدل والقانون
توجب أن يكون هؤلاء الأعضاء قلة وليس لهم صوت معدود عند
المداولة في الحكم باعتبار أنهم مجرد معاونين من الناحية الفنية التي
يتطلبها فحص النزاع بحسب طبيعته وملابساته أما أن يشترط قانون
الأحزاب في المادة ٨ منه أن يكون عدد غير القضاة مساوياً تماماً لعدد
مستشاري المحكمة فهو الذي يشكل مخالفة عجيبة وصارخة للمبادئ
الدستورية المنصوص عليها في المواد سالفة الذكر خصوصاً وأن هؤلاء
الأعضاء من غير القضاة لهم صوت معدود عند نظر النزاع ولهم
كلمتهم في صدور الحكم وكلهم من الحزب الوطني الحاكم وهو اهدار
لواجب الحياد أيضاً لأنه إذا كان القاضي لا يحكم إلا بسلطان القانون
ووفقاً لما يمليه ضميره وليس لأحد أو سلطة أن تتدخل في شئونه وإلا
اعتبر ذلك جريمة مؤثمة جنائياً فإن أعضاء المحكمة من رجال الحزب
الذين هم من الشخصيات العامة يتلقون الأوامر من الحزب ولا يمكن أن
يكونوا قضاة محايدين أو يتمتعون بأي قدر من العدل في وزن مثل
هذه الأمور ، أضف الى ذلك أن الأصل هو أن ينظر للنزاع أمام القاضي
الطبيعي وهو في النزاع الراهن محاكم مجلس الدولة دون سواءها إذ كان

هناك استثناء على هذا الأصل فلا بد أن يقدر يقدره ولا يجرى التوسع فيه بحيث يصبح الاستثناء هو القاعدة وهو الحاصل فعلاً وعملاً على نحو ما تقضى به المادة الثامنة من قانون الأحزاب السياسية.

ثانياً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ذهب القرار المطعون فيه الى أن الحزب الذى يطلب الطاعن تأسيسه غير جدير بالانضمام الى حلبة النضال السياسى مع باقى الأحزاب القائمة بحسبان أنه لا تتوافر فيه الشروط التى تتطلبها المادة الثانية والبند ثانياً من المادة الرابعة من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية وهذا القرار خطأ تطبيق القانون من وجهين :

الوجه الأول : إن المادة ٢ من قانون الأحزاب بعد أن عرفت المقصود بالحزب قررت أن الغاية من إنشاء أى حزب المشاركة فى مسئوليات الحكم وإن وسيلته فى ذلك العمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وجه الخطأ فى تطبيق هذا النص أنه رغم أن الطاعن تقدم ببرنامج الحزب ولائحته الداخلية وتضمن البرنامج سبع أبواب مفصلة تناولت رؤيته فى مجال الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وذلك فى بنود واضحة سبقت الإشارة الى موجزها فى وقائع وموضوع الطعن المائل إلا أن اللجنة المطعون فى قرارها نصبت نفسها وصياً على أفكار وتصورات اصحاب الحزب الذين يمثلهم وينوب عنهم الطاعن فقامت بتقييم هذه الأفكار والرؤى وانتهت الى أنها من قبيل المستحيلات فصارت على جهود المخلصين الذى يبتغون الادلاء بدلهم فى شئون بلدهم وهكذا كان رائد اللجنة احتكار الحزب الأورحد وهو حزب الحكومة للعمل ولتولى السلطة الى ما شاء الله من منطلق عدم الايمان بمبدأ تداول السلطة الذى أورده المشرع فى عجز المادة الثانية والمستفاد من عبارة « المشاركة فى مسئوليات الحكم » وليس من حق اللجنة المطعون فى قرارها ولا من مسئولياتها المحددة بالمادتين ٨ و

سوى التأكيد فقط من انطباق شروط التأسيس الواردة فى البنود أولاً الى
تاسعاً من المادة الرابعة والتأكد من الاجراءات والشروط المبينة بالمادة
الخامسة من ذات القانون هذا فضلاً عن أن القول فى أحد أسباب
الرفض أن برنامج الحزب عرض بخصوص نظام الحكم الى قواعد
مخالفة للدستور ومشوية بالغموض هذا القول لا يستند الى دليل فى
الأوراق أو فى برنامج الحزب وكان الأولى بالقرار المطعون فيه بدلاً من
ذكر هذه العبارة المرسلة أن يوضح أوجه المخالفات فى برنامج الحزب مع
المبادئ والنصوص الدستورية التى يزعم أنه خالفها - كما أن الغموض
فى برنامج الحزب - رغم أنه برنامج بادرى الوضوح - قد يكون نتيجة
عدم فهم اللجنة أو تفهمها للبرنامج لأن الغموض مسألة نسبية وكان
يتعين تحديد أوجه الغموض بدلاً من اطلاق القول بلا دليل بل وعلى
خلاف الثابت بالبرنامج ثبوتاً لا يكتنفه أبهى لبس أو ابهام بحيث لا
يعزب على أى منصف أن يتفهم مراميه .

الوجه الثانى : أن المادة ٤ بند ثانياً اشترطت تميز برنامج الحزب
وسياساته وأساليبه فى تحقيق برنامجهِ المقترح وأن يكون هذا التمييز
ظاهراً عن الأحزاب الأخرى . وأنه وإن كان هناك قصور تشريعى كما
أسلفنا الإشارة من حيث عدم تحديد ضوابط ومعايير التمييز الظاهراً إلا
أنه مع ذلك لا يشترط أن يكون التمييز فى كل شأن من الشئون
السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية لأن التمييز أو
التفاير المطلق فى كل هذه النواحي من ضروب المحال خصوصاً وأن
الأحزاب جميعها محكومة بمبادئ أساسية يقوم عليها المجتمع بما لا
محل معه لاختراع مبادئ جديدة حتى يقال أن هناك تمييزاً ظاهراً ومن
هنا فإنه يكفى أن يكون برنامج الحزب متميزاً فى بعض الشئون ولو
فى شأن واحد حتى ولو تماثل مع برامج أحزاب أخرى أو كاد والقول
بغير ذلك يشكل تعسفاً وافتئاتاً على حقوق المواطنين بحيث يستحيل
قيام التعددية الحزبية فى الاطار الديمقراطي السليم وهو ما يجعل مبدأ
تداول السلطة مجرد كلام مسطر فى القوانين لا يساوى المداد الذى
سطر به .

ثالثاً : القصور فى التسبب والفساد فى الفهم والاستدلال :

وقد جاءت أسباب الرفض قاصرة وشابها الفساد فى تفهم البرنامج مما جرّها الى الفساد فى الاستدلال وذلك من الأوجه التالية :

الوجه الأول : جاء فى أسباب الرفض أن ما ورد ببرنامج الحزب فى الأبواب الثلاثة الأولى والخاصة بالقيادات والهيئات التنفيذية والمؤسسات القومية المتخصصة والهيئة التشريعية ينطوى على تناقض مع المبادئ الدستورية المستقرة ويشوبه الخلل والقصور والغموض ويحمل بين جنباته ما يفقده كيانه كبرنامج لحزب سياسى وذلك لأن البناء الذى يقوم عليه البرنامج ينطوى على اختلال خطير للسلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح السلطة الأخيرة لأن جعل تعيين القيادات التى تلى رئيس الجمهورية رهيناً بموافقة متشددة من جانب مجلس الشيوخ بالإضافة الى جعل معظم القيادات غير قابلة للعزل أمر يعنى من همينة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية (ص ١٠ و ١١ من أسباب الرفض) .

وهذا القول مردود بما هو ثابت فى بنود البرنامج من تقرير كافة السلطات والصلاحيات للسلطة التنفيذية غاية ما هناك أن البرنامج اقترح دمج بعض الجهات التنفيذية التى تتولى أعمالاً مرتبطة وذلك لتفادى التكرار فى الجهود والنشاطات كما أن اعتناق فكر الحزب لبدا الانتخاب الحر المباشر بالنسبة للوظائف أو الأعمال فى جهات معينة هو توسيع لمساحة الديمقراطية ومن الأمور التى تحسب لبرنامج الحزب بل أنها تؤكد تميزه فى هذا المجال عن غيره من الأحزاب القائمة بما فيها الحزب الوطنى الحاكم كما أن التشدد فى تعيين بعض القيادات الذين يشغلون مراكز هامة وحساسة يجب ألا يفهم أو يفسر على طريقة « ويل للمصلين » إذ أنه بإعمال بنود البرنامج كاملة يتبين أنه أخذ مبداً موافقة مجلس الشيوخ بالأغلبية المقترحة على التعيين فإذا لم تتوافر النسبة كان لمن له سلطة التعيين سواء رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو غيرهما أن يرشح للتعينين بدلاء وهذا الحق لا ترد عليه أية قيود بمعنى أنه يستطيع أن يعرض ما يعن له من أسماء مهما كان عددها بحيث يحظى بالتعيين فى النهاية من يكونون محلاً

لثقة مجلس الشيوخ الذي يعتبر بتشكيله المقترح خير ميزان للاختيار الأمثل نظراً لما يحظى به من كفاءات وخبرات في مختلف القطاعات.

الوجه الثاني : وجاء في البند ثانياً من قرار الاعتراض أن البرنامج جمل من بعض القيادات العليا مركز قوة نتيجة عدم قابليتهم للعزل وهذا القول مردود بأن هذه الضمانة مرهونة بمدة الخدمة بمعنى أن عدم القابلية للعزل تسرى في أثناء مدة خدمتهم وطبيعى أنهم يخضعون للقانون من حيث بلوغ السن القانونية والتقاعد ، كما وأن مجلس الشيوخ من سلطاته أن يحاسب هؤلاء حتى مع وجود ضمانة عدم القابلية للعزل وفي هذا ما يحول دون أن يتحولوا الى دولة داخل الدولة كما قال - بغير حق - القرار المطعون فيه (ص ١١ من ثانياً) .

الوجه الثالث : وجاء في البند ثالثاً والبند رابعاً من أسباب الاعتراض أن البرنامج يجعل تولى بعض المناصب بطريق الاقتراع السرى المباشر مع أنها مناصب تنفيذية مثل رئيس الاذاعة والتليفزيون كما أن البرنامج يدمج وزارة الداخلية مع وزارات أخرى في وزارة واحدة لا يعطيها أى مسمى (ص ١٢) وهذا القول مردود بأنه لا يعيب المناصب التنفيذية أن تكون بالانتخاب بل أن ذلك يعد من أرقى النظم تطوراً ويرسئ الى اكبر حد المبادئ الديمقراطية ويعتبر البرنامج في هذه الخصوصية متميزاً وهو ما يدحض قالة أنه غير متميز كما أن الحاصل عملاً في النظم الديمقراطية العريقة أن منصب المحافظ بالانتخاب وكذلك منصب رئيس المدينة ورئيس القرية والعمدة وهكذا فإن البرنامج في هذا الخصوص فضلاً عن تميزه فهو لا يخالف المبادئ الدستورية التى يقوم عليها نظام الحكم لأنه لم يطالب بإلغاء هذه الوظائف بل جعلها بالانتخاب فإنما ما وجه هذا التصور الذى يراه الحزب في برنامج المطروح بالرفض من جانب اللجنة فإنها تكون قد فقدت مصداقيتها من حيث المطالبة بالتميز الظاهر في البرنامج ، وأما بخصوص ما يقترحه البرنامج من حيث استقلال جهاز الشرطة فإنه لم يطالب بإلغاء منصب وزير الداخلية بل جعل هذا المنصب سياسياً بمعنى أن المخطط والبرامج المراد تنفيذها في مجال الأمن الداخلى لا

يجب أن تتعرض الى هزات أو تعديلات فى القرارات التى يمكن أن تعوق تحقيقها وذلك بحسب تغيير منصب الوزراء الذى هو منصب قابل بطبيعته للتغيير ومن هنا فإن اقتراح وجود قائد عام من رجال الشرطة المحترفين ممن لاشان لهم بالسياسة والدخول فى متاهاتها يحقق هذه الغاية وهو تصور بدوره يعتبر بالغ التميز لأنه يريد جعل هذا الجهاز فى خدمة الأمن الداخلى (أمن الوطن والمواطن) دون أن يصرفه عن هذا الهدف أى اعتبار آخر ودون أن يؤثر تغيير منصب شخص الوزير فى تحقيق أغراض الجهاز وكفاءته وفقاً للخطط الموضوعة خصوصاً إذا كانت من الخطط طويلة الأجل أو متوسطة المدى .

الوجه الرابع : ومن مظاهر قصور التسبيب أيضاً ما ورد بالبند خامساً من مذكرة الاعتراض من أن برنامج الحزب يجعل دور الوزير فى الحكومة قاصراً على تنفيذ السياسات العامة فهذا القول مردود بأن البرنامج يعطى الوزير كافة الصلاحيات والمهام لاقتراح ما يراه لتطوير الخدمات التى تقوم بها وزارته ومناقشتها مع المؤسسات القومية المتخصصة (راجع ص ١٢ وص ١٧ من برنامج الحزب) وهكذا نجد أن هذه المؤسسات القومية هى جهات معاونة تشد أزر الوزير وتساعد فى تنفيذ سياسة الوزراء فهى لا تضع قيوداً على سلطات الوزير كما تصوره القرار المطعون فيه .

الوجه الخامس : وجاء فى البند سادساً من مذكرة الاعتراض أن تشكيل المؤسسات القومية المتخصصة والدور الذى تؤديه (على نحو ما جاء بالبرنامج المقترح) أمور تتسم بالغموض وتندثر بالخطورة وتهدد أركان الدولة بدكتاتورية تلك المؤسسات وخلق صراعات تندثر بالخطر فضلاً عن عدم امكان مساهمة هذه المؤسسات أمام أية جهة تشريعية أو تنفيذية (ص ١٣ و ١٤) وهذا الكلام ينطوى على مغالطات واضحة ذلك أن هذه المؤسسات القومية المتخصصة تعتبر وفقاً للبرنامج جزءاً من نظام الحكم وتوسيعاً لقاعدة الديمقراطية وهو ما تنعاه اللجنة على البرنامج فتعتبر توسيع قاعدة الانتخاب فى هذه المؤسسات مما يندثر بالخطر متجاهلة أنه لا يوجد أوسع من قواعد الانتخاب الخاصة بأعضاء

مجلس الشعب ولم يقل أحد أن ذلك عيب في النظام النيابي بل إن الأصل أنه كلما اتسعت قاعدة الانتخاب كلما زادت مساحة الديمقراطية وهو الهدف المنشود أو على الأقل الهدف المطلوب السعي إليه . كذلك فإن دمج نشاطات بعض المؤسسات التي تتولى أعمالاً مرتبطة وتجمعها بعض أوجه الشبه لا يعتبر عيباً في البرنامج بل أنه تميّز ينفرد به عن سائر الأحزاب أضف إلى ذلك أن البرنامج يضع الخطوط العريضة لتصوّره في مختلف المجالات ومن الطبيعي أن تنفيذ تفاصيل هذه التصورات سوف يوكل إلى اللجان والوحدات القانونية والفنية المتخصصة .

الوجه السادس : وجاء في أسباب الاعتراض أن لمجلس الشيوخ دوراً فضفاضاً جد خطير إذ بالإضافة إلى ضرورة موافقته على القوانين والتصديق على الاتفاقيات فإنه صاحب السلطة في إحالة أي مسئول للتحقيق أو عزله وفي الموافقة على التعيين في بعض المناصب وفي إيقاف نشاط أي حزب سياسي يهدد الوحدة الوطنية وفيعدم السماح باصدار أي صحيفة وفي ذلك تدخل في أعمال السلطة التنفيذية وفي حرية الصحافة والأحزاب وافتئات على السلطة القضائية .

ومن الغريب أن يكون من بين أسباب الاعتراض مثل هذه الانتقادات التي يوصم بها النظام وحزبه الوطني فما أكثر الأنوار الفضفاضة الممنوحة حالياً لأجهزة وجهات معينة كالمدعى الاشتراكي والمجلس الأعلى للصحافة ورئيس الجمهورية بل ولجنة شئون الأحزاب ذاتها وغيرهم وهو ما يشكل خرقاً للدستور وتداخلاً بين أعمال السلطات الثلاثة وعلى سبيل المثال - ليس فرض عد من الشخصيات أو من أعضاء مجلس الشعب مساوٍ لعدد مستشاري المحكمة الإدارية العليا في تشكيل الهيئة التي تنظر في الاعتراضات على تكوين الأحزاب من قبيل الافتئات على أعمال السلطة القضائية ؟ ألا يعتبر تدخل المدعى الاشتراكي وفرض قيود على تكوين الأحزاب وفرض القيود على إصدار الصحف وفرض القيود على الصحفيين والكتاب تحت التهديد بالعقاب الجنائي الصارم من قبيل الأنوار الفضفاضة

والامتثالات على الحقوق والحريات ؟ والا تعتبر القيود والتحريرات التي تفرض عند تعيين بعض المسؤولين في أجهزة الدولة من السلطات المطلقة للجهاز الحاكم وجهاز الحزب الوطني ؟

إن تصور البرنامج بشأن تشكيل مجلس الشيوخ يقطع السبيل أمام هذه الملاحظات والانتقادات ذلك أن من بين أعضائه بحكم وظائفهم من يشغلون أعلى السلطات الرقابية في الدولة كالدعوى العام ورئيس المخابرات ورئيس المحكمة الدستورية العليا وغيرهم هذا فضلاً عن القاعدة العريضة الشعبية والتنفيذية التي يجرى تمثيلها في هذا المجلس وهو إذا كان من حقه إحالة أي مسئول للتحقيق أو وقف نشاط جريدة أو اتخاذ إجراء ما فإن ذلك بطبيعة الحال يتم تحت الإشراف القضائي وبمعرفة القاضي الطبيعي وفقاً للتفصيلات التي ينظمها قانون أنشائه وهي تفصيلات من غير المعقول أن ترد في برنامج الحزب الذي يهتم بالمبادئ والخطوط العريضة تاركاً تفاصيلها للجان المختصة ، ومن الملاحظ أن تقرير الاعتراض انتقد في أحد أسبابه ما ورد في البرنامج من أن بعض المسؤولين غير قابلين للعزل وسجل على البرنامج هذا العيب الذي يؤدي إلى دكتاتورية هؤلاء الأشخاص وتحولهم إلى مركز قوة وإلى دولة في داخل الدولة (راجع ما جاء بالوجه الثاني - القصور في التسبب) ومع ذلك عاد تقرير الاعتراض ونعى على البرنامج أنه يمنح مجلس الشورى حق عزل أي مسئول - وهكذا يتضح أن التقرير ذاته جاء متعارضاً ومتناقضاً في التسبب الأمر الذي يصمه بالقصور .

الوجه السابع : وأخيراً أشار تقرير الاعتراض إلى ملاحظاته وانتقاداته حول برنامج الحزب المقترح فيما يتعلق بالتعليم (ص ١٥ و ١٦) وقضية الأمية (ص ١٧) والزراعة واستصلاح الأراضي والثروة الحيوانية والسمكية (ص ١٨) والتجارة (ص ١٩ و ٢٠ و ٢١) والصناعة (ص ٢١ و ٢٢) والبيئة (ص ٢٢ و ٢٤ و ٢٥) والصحة والعلاج (ص ٢٥ و ٢٦) والعمالة الحرفية (ص ٢٧ - ٣٢) ويمكن إجمال جميع ملاحظات تقرير الاعتراض بالنسبة لهذه النشاطات في عبارة واحدة

فهو أراد أن يقول أنه ليس في الامكان أحسن مما كان - فقد انبرى التقرير لسرد أمجاد النظام وتعداد الجهود الخارقة للحزب الوطني الحاكم ، فالدولة لم تكلو جهداً في عمل كذا وكذا بما يفهم منه أنه لا يبقى لأى حزب ما يفعله وأن الأمور أصبحت تمام التمام وهو ما يجعل برنامج الحزب المقترح في كثير مما يطالب به جزءاً من برنامج الحزب الوطني وبالتالي فهو لم يأت بجديد يتميز به الأمر الذي انتهى بها الى الاعتراض ورفض قيام الحزب .

والواقع أننا لو سائرنا هذا المنطق لما كان ثمة داع لو حاجة للتعددية الحزبية وهو ما يعود بنا الى نظام الحزب الأوحد والقرار الأوحد وبالتالي تصبح التعددية وتداول السلطة والديمقراطية والحريات مجرد شعارات جوفاء يجرى ترديدتها للاستهلاك المحلي والدولي الأمر الذى يبعث على الخنوع واليأس والاحباط .

بناء عليه

فلهذه الأسباب - ومع حفظ حق الطاعن في الرد على ما قد يثار من اعتراضات أو ملاحظات أخرى - يطلب الطاعن تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطعن والحكم بما يلى :

أولاً : قبول الطعن شكلاً .

وفي الموضوع : أصلياً - قبول الدفع بعدم دستورية المادتين ٤ و ٨ من قانون الأحزاب السياسية الصادر بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقانونين ١٤٤ لسنة ١٩٨٠ و ٢٢١ لسنة ١٩٩٤ لمخالفتهما لنصوص المواد ٥ و ٨ و ٤٠ و ٦٥ و ٦٨ و ١٧٢ من الدستور.

واحتياطياً : إلغاء قرار لجنة الأحزاب السياسية للطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار،

ولزام الحكومة المصروفات ومقابل الأتعاب ،

مع حفظ حقوق الطاعن الأخرى بسائر ضروبها .

صيغة رقم (٢١)
المحكمة الادارية العليا
الدائرة (....) فحص طعون
مذكرة بدفاع

السيد/..... وآخر مطعون ضدهم

ضد السيد/..... وزير بصفته طاعن

في الطعن رقم لسنة ق (١) المحجوز لحكم لجلسة

الوقائع

منعاً من التكرار وتوفيراً لثمين وقت المحكمة الموقرة نحيل بشأن الوقائع على ما جاء بالحكم المطعون فيه وصحيفة الطعن وتقرير السيد المفوض - وقد حيزت الدعوى للحكم لجلسة ١٩٩٨/٤/١٥ مع التصريح بمذكرات عشرة أسابيع .

الدفاع

يوجز المطعون ضدهما دفاعهما في النقاط التالية :

أولاً : إن الثابت من الأوراق إنه بتاريخ وأثناء التدريب على أعمال الاحتفال بنصر أكتوبر بمقر الكلية الحربية بالقاهرة إن المطعون ضده الثاني (الطالب بالكلية الحربية) سابقاً لم يكن واقفاً بطابور العرض وإن الضابط المشرف تصور أنه أخل بالنظام وبالتالي أصدر قراراً متسرعاً بإحالة المطعون ضده الثاني إلى المحاكمة العسكرية التي انتهت بفصله قوياً بأنه خرج على قواعد الانضباط المقررة بالكليات العسكرية وهكذا نجد أن تداعى الأحداث لم يكن وليد خطأ من جانب

(١) الطعن رقم ٤١٢٢ سنة ٤٢ ق ابلرة عليا المقام من وزارة الدفاع ضد الطاعنين الذين حكم لصالحهما في أول درجة (محكمة القضاء الاداري) وقد تأيد الحكم وأخذت المحكمة الانبارية العليا بهذا الدفاع ورفضت طعن الحكومة بجلسة ١٩٩٨/٤/١٥ .

الطالب المطعون ضده الثاني الأمر الذي يجعل قرار فصله متسرعاً هو الآخر وباطلاً مع ما يترتب على هذا البطالان من آثار أهمها المطالبة الغير مشروعة بالمبالغ موضوع الطعن - وقد تناول الحكم المطعون فيه هذه الجزئية على النحو الذي يتفق مع احكام القانون بما لا محل معه للقول بأن الحكم خالف القانون وأخطأ في تأويله على النحو الوارد بصحيفة الطعن .

ثانياً : إن الثابت من الأوراق أن هناك شهادات طبية ليست من صنع المطعون ضده الثاني وإنما صدرت من الجهات الطبية العسكرية تشهد فيها بحالة الطالب النفسية وما كان يعتريه من اكتئاب وهكذا فقد شهد شاهد من أهلها بما لا محل معه لتجريح هذه الشهادات أو عدم الربط بين ما وردت به من تقرير عن حالة الطالب وبين ما انتهى إليه الموضوع بالملابسات التي طرحت على المحكمة وأتسطنتها حقها من الفحص والتحريض فجاء الحكم متمشياً مع القانون وهو ما يناقض ما زعمته الطاعنة في صحيفة الطعن من أنه صدر مشوياً بعبث مخالفة القانون .

ثالثاً : إن الثابت من مفردات الطعن إن محاكمة الطالب التي انتهت بفصله لم تراعى فيها ما تنص عليه المادة ١٠ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٥ في شأن النظام الأساسي للكلليات العسكرية إذ الثابت أن الطالب (المطعون ضده الثاني) لم يمثل أمام مجلس التأديب ولم تسمع أقواله أو يحقق دفاعه كما أن تشكيل المجلس كان باطلاً ومن ثم يكون القرار الصادر بفصله باطلاً ولا تصححه موافقة وزير الدفاع وبالتالي يكون ما تترتب على باطل فهو باطل وتكون المطالبة موضوع الطعن غير قائمة على سند من القانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ تترسم هذا النظر قد صائب صحيح القانون ويكون الطعن برمته قائم على غير أساس خليفاً بالرفض . وثمة ملاحظة لا يفوت الدفاع أن يذكرها تتعلق بالأساس الذي تقوم عليه مثل هذه المطالبات إذ من المعلوم أن أي طالب يخضرب في الحياة العسكرية يبذل جهوداً مضمّنية في التدريبات ويعتمد حياة اجتماعية لم يالفها من قبل فهو يأكل بميعاد وينام بميعاد ويذاكر

بمعياد ويحرم من التواجد بين نويه واصدقائه فترات كبيرة فضلاً عن أنه يدفع للكلية مصروفات دراسية فكأنه يكون قد تكبد مشقة مادية ومعنوية تفوق المبالغ التي يقال إنها فرضت عليه فهو لم يكن نزيلاً في فندق حتى يدفع نفقات وإنما كما ذكرنا يكون قد بذل من الجهود والمتاعب ما يجعل هناك توازناً عادلاً بحيث إذا بادرت الكلية بالمطالبة بما أنفقته تكون هذه المطالبة قائمة على غير أساس من الواقع الانساني والاجتماعي فضلاً عن ما ثبت من أن المطالبة تفتقد ايضاً الأساس القانوني .

بناء عليه

نصمم على رفض الطعن شكلاً وموضوعاً والزام الطاعنة
المصروفات على الدرجتين .

وكيل المطعون ضدهم

الباب الرابع
صيغ الطعون أمام المحكمة
الدستورية العليا

صيغة رقم (٢٢)
المحكمة الدستورية العليا
الأمانة العامة
صحيفة طعن بعدم الدستورية^(١)

انه فى يوم الموافق الساعة

امامى انا الامين

أودعت هذه الصحيفة برقم من الأستاذ الدكتور على عوض
حسن الحامى المقبول أمام محكمة النقض ، بمكتبه بشارع خيرت نمرة
٢٢ بالسيدة زينب بالقاهرة .

ضد

(١) السيد / رئيس الجمهورية بصفته .

(٢) السيد / رئيس الوزراء بصفته .

(٣) السيد / وزير العدل بصفته .

(٤) السيد/ رئيس مجلس الشعب بصفته .

(٥) السيد / جمال عبد الفتاح رفاعى المقيم ٤٨ ش الخلفاوى بشبرا
قسم الساحل وقرر انه يطعن بعدم دستورية نص المادة الأولى مكرراً
من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية
والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية والمضافة بمقتضى المادة الأولى
من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض احكام القانون المشار اليه
فيما تضمنته من فرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة يعادل
نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة فى جميع الأحوال ويكون له
حكمها وتؤول حصيلته الى صندوق الخدمات الصحية

(١) الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٨ قضائية - دستورية لازال متداولاً بالمفوضين . ولا
ندرى سبباً لتأخر الفصل فيه رغم أن هناك طعوناً فى تواريخ تالية نظرت وصدرت
فيها احكام !!.

والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية - وذلك لمخالفتها لنصوص المواد ٣٨ و ٤٠ و ٦٨ من الدستور ، وذلك على التفصيل الآتى :

الموضوع

صدر لصالح الطاعن بصفته ولياً طبيعياً على ولده أحمد على عوض حكم من محكمة جنوب القاهرة الابتدائية فى القضية رقم ٤١١٧ لسنة ١٩٩١ مبنى على صحة ونفاذ عقد بيع شقة محرر بين الطاعن والمطعون ضده الأخير ، ورغم أن الطاعن لم يسع الى الحصول على صورة رسمية من هذا الحكم إلا أنه فوجئ بقلم المطالبة بالحكمة المذكورة يعلنه بمطالبتين عن هذا الحكم اولاهما بمبلغ ١١٦٠ ج والثانية بمبلغ ٥٨٠ ج قيل أنها فرق رسوم ، وبالإطلاع على السند القانونى للمطالبة الثانية ذات مبلغ الـ ٥٨٠ ج تبين للطاعن أنها تستند الى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية والمعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ ، وإذ كان النص القانونى أساس المطالبة وهو الفقرة الأولى من المادة (١) مكرراً المضافة الى القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ قد جرى نصها : يفرض رسم خاص أمام المحاكم يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة فى جميع الأحوال تؤول حصيلته الى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية .

وقد تظلم الطاعن من هذا الشق من المطالبة حيث حمل تظلمه نفس رقم القضية الصابر فيها حكم الصحة والنفاذ ، وعند تداول التظلم أمام محكمة جنوب القاهرة الابتدائية وبجلسة ١٩٩٦/١٠/٢٦ دفع الطاعن بعدم استورية نص المادة (١) مكرراً من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ المشار اليه والتي أضيفت لقانون إنشاء الصندوق الرقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ وذلك تأسيساً على مخالفة هذا النص للمواد ٣٨ و ٤٠ و ٦٨ من الدستور والتي جرت نصوصها على التوالى :

مادة ٣٨ : يقوم النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية .

مادة ٤٠ : المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

مادة ٦٨ : التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الالتجاء الى قاضيه الطبيعي وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

وحيث أنه بذات الجلسة التي دفع فيها الطاعن بعدم الدستورية قدم مذكرة موجزة تشرح الدفع ، وإذ قدرت محكمة الموضوع جدية الدفع فقد أصدرت قرارها بجلسة ١٩٩٦/١١/٣٠ بإعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ١٩٩٧/١/٢٥ لاتخاذ اجراءات الطعن بعدم دستورية المادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ من قبل المظالم فاقام الطاعن الدعوى الماثلة .

أسباب الطعن

بادئ ذي بدء ، وقبل الدخول في تفاصيل شكل الطعن من حيث الميعاد والمصلحة ، وقبل الدخول في الموضوع فإن الطاعن لا يقوته أن يؤكد أن هذا الطعن ينصب على مخاصمة نص في القانون يزعم الطاعن أنه يخالف نصوصاً ثابتة في الدستور وهذا أمر منبت الصلة تماماً بطوائف المستفيدين من هذا النص وهم السادة أعضاء الهيئات القضائية الموقرة وأسرههم ، إذ لم يدر بخلد الطاعن أن يستكثر أى مال زهيداً كان أم كثيراً يتمثل في رسوم اضافية تقررت حتى ولو كانت تتجاوز نصف الرسوم المقررة أصلاً ، فتلك الهيئات تفتدى بالأرواح وتستترخص في سبيل دعمها الأموال باعتبارها منارات الحرية وسدنة العدل ومصابيح النور التي لن تخبو مهما انلهم الظلام فرجالها هم حراس الحرية وحفظة الحقوق وملأذ التمساء والمظلومين من ضحايا عسف وجور السلطات وهو ما يحفز على أن تكون الدولة أولى برعايتهم وأسرههم صحياً واجتماعياً من خلال مواردها التي لا تنضب فلا تستكثر عليهم اثراء صنائيق رعايتهم سيما وإنها تنفق أموالاً طائلة ذات اليمين وذات الشمال على أجهزة أخرى لا تقدم لأبناء الشعب عشر

معشار ما يقدمه القضاة ، وحسبنا في ذلك الإشارة الى ما يتفق في بذخ يصل في بعض الأحيان الى حد السفه على ما يسمى بأجهزة الاعلام والسياحة وغيرها وما يتفق من اموال طائلة على الأمن الداخلي تكريساً لحماية النظام وهي جميعاً من المظاهر التي لاتخفى على أحد.

على أن الطاعن لا يبتغى أن تحل المحكمة الدستورية العليا نفسها محل السلطة التنفيذية في مجال اعمال سلطتها التقديرية في الانفاق ، فهذا ليس من شأن الطاعن ولا هو من اختصاص المحكمة الدستورية ، ولكن في نطاق رقابتها على مدى دستورية النصوص فإن حسبها أن تهدر النص إذا كان مخالفاً للدستور مهما توتب على إهداره من نتائج ثم يبقى على الدولة بعد ذلك أن تتحمل مسئوليتها في تدبير الموارد اللازمة من ميزانيتها وليس من الأفراد الذين يلوذون بمظلة القضاء بدافع العوز وليس بباعث الترف .

أولاً : عن ميعاد الطعن والمصلحة :

انه لما كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا قد نصت في الفقرة (ب) على أنه إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر دعوى أمام إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورات المحكمة أو الهيئة أن الدفع جدي أجلت نظر الدعوى وحددت لمن أثار الدفع ميعاداً لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن وحيث أن الثابت أن الطاعن قد أثار الدفع بجلسة ٢٦/١٠/١٩٩٦ وأصدرت المحكمة قرارها في ٢٠/١١/١٩٩٦ بالتصريح برفع الدعوى الدستورية وكان التقرير بهذا الطعن قد حصل في الميعاد المقرر بالمادة ٢٩ فقرة (ب) سالفة الإشارة وتضمنت صحيفة الطعن بيان النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته والنصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وأوجه المخالفة عملاً بالمادة ٣٠ من قانون المحكمة الدستورية العليا ومن ثم فإن الطعن يكون مقبولاً شكلاً وحيث أن المصلحة الشخصية المباشرة - وهي شرط لقبول الدعوى الدستورية منوطاً أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية

وذلك بأن يكون الحكم فى المسألة الدستورية مؤثراً فى الفصل فى الطلبات الموضوعية المرتبطة بها والمطروحة على محكمة الموضوع (القضية رقم ١٣ لسنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٢/١٩٩٥ - الجريدة الرسمية العدد الثانى فى ١٢ يناير ١٩٩٥ ص ١٥١) ، وكان النزاع الموضوعى فى الخصومة الماثلة يقوم على حق المدعى فى الامتناع عن سداد قيمة المطالبة المستندة الى النص التشريعى المطعون عليه فإن مصلحة الطاعن الشخصية لا تمتد إلا الى الفقرة الأولى من المادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المضافة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ (راجع القضية رقم ١٦ سنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٤/١٩٩٥ - الجريدة الرسمية العدد ٦ فى ٩ فبراير ١٩٩٥ ص ٤٧٤) وفى ضوء ما سلف فإن مصلحة الطاعن تكون قائمة فى هذا الطعن مما يجعله من حيث الشكل حرياً بالقبول .

أسباب الطعن

(١) تنص المادة ٢٨ من الدستور على أن النظام الضريبى يقوم على العدالة الاجتماعية ، ومن المقرر أن فلسفة الضريبة تقوم على أساس ما يكتسبه الفرد من مال ومنفعة وما يعود عليه من دخل وريح ، وإذا كان الفقهاء قد ابتدعوا ما يسمى بالرسوم قولاً بأن أدائها هو مقابل خدمات فما كان ذلك إلا تكريساً لرغبة الحكام منذ عهد محمد على وحتى الآن فى زيادة موارد الدولة فى غير قناعة أو اكتفاء بما يجبى من ضرائب ، ومع ذلك فقد استقرت هذه المفاهيم وتلك الفلسفة فى فرض الرسوم واضحت واقعة تصعب المجادلة فيه أو الفكاك منه وإن كان فرض الرسم مقابل الخدمة لا يسانده أساس من عدل أو منطق .

على أن الطاعن لا يجادل فى سداد الرسوم القضائية رغم وهن الأساس الذى تقوم عليه ومن هنا فإن المطالبة الأولى بمبلغ الـ ١١٦٠ ج التى تمثل باقى الرسوم القضائية المقررة على العين الصانر بشأنها حكم الصحة والنفاد لصالح الطاعن لم تكن محل جدل وإنما كانت محل تحفظ فى اجراء الحساب ليس إلا ، وهو ما حدا بالطاعن الى أن يطلب من محكمة الموضوع الأمر بنديب خبير لفحص الحساب بالنسبة لهذه المطالبة ، أما الدفع بعدم الدستورية الذى اثاره الطاعن فهو منصب على

المطالبة الثانية ذات الـ ٥٨٠ ج والتي أساسها النص المطعون بعدم دستوريته ، ووجه المخالفة أن الأصل في العدالة أنها تؤدي مجاناً ، ومع كون الرسوم التي أسماها المشرع مصروفات الدعوى لا تستند الى أساس كما ذكرنا فإنها كافية ويمكن تبريرها بمبررات قد يساندها المنطق كعدم المبالغة في مقدارها وكسبب للحد من ولوج القضاء إلا لمن كان جاداً في دعواه حتى لا يضيع وقت المحاكم أو تشتغل بدعاوى تافهة أو كيدية إذا ما أطلق حق التقاضي وأضحى مجاناً ومن هنا فإن تحميل المتقاضى الجاد بنصف هذه الرسوم في كل القضايا وأمام كافة المحاكم بمقتضى النص المطعون بعدم دستوريته يخل بلا شك بالعدالة التي جعلها الدستور في المادة ٢٨ منه أساساً لفرض أية أعباء .

٢) تنص المادة ٤٠ من الدستور على أن المواطنين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة - وصور التمييز التي تناقض مبدأ المساواة أمام القانون وإن تعذر حصرها إلا أن قوامها كل تفرقة أو تقييد أو تفضيل أو استبعاد ينال بصورة تحكمية من الحقوق التي كفلها الدستور أو القانون وذلك سواء بإنكار أصل وجودها أو من خلال تقييد آثارها بما يحول دون مباشرتها على قدم المساواة الكاملة بين المؤهلين قانوناً للانتفاع بها Equality before the law requires an absence of discriminatory treatment except for those in different circumstances (القضية رقم ٩ لسنة ١٦ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٨/٥ الجريدة الرسمية العدد ٣٣ في ١٧ أغسطس ١٩٩٥ ص ١٩٣١ ، والقضية رقم ١٤ لسنة ١٧ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٩/١٤ الجريدة العدد ٣٧ في ١٤ سبتمبر ١٩٩٥ ص ٢٣٤٠) ومن المقرر أن هذا المبدأ مستقر في جميع الدساتير السابقة بدءاً بدستور ١٩٢٣ وانتهاءً بالدستور الحالي ، ولا شك أن أعمال النص التشريعي المطعون بعدم دستوريته تختل فيه اعتبارات العدالة والمساواة بين الأفراد ، لية ذلك أنه خص جهات القضاء بميزة مالية حرم منها أجهزة أخرى في الدولة بل وحرّم أجهزة معاونة لجهات القضاء نفسه فنناقض بذلك مبدأ المساواة أمام القانون وهو مبدأ يفترض وجود علاقة منطقية بين أساس التمييز والنتيجة التي رتبها المشرع عليه وليس ثمة دليل على وجود هذه العلاقة في النص المطعون

فيه ذلك أن القضاة ليسوا وحدهم الذين يسهمون بجهودهم في مرفق العدالة وإنما يشاركونهم أفراد الأجهزة المعاونة كالخبراء والمحضرين والكتاب وأمناء السر والمحكمين وغيرهم ، يؤكد ذلك ما جاء بصدر المادة المطعون عليها من التزام الدولة بتخصيص الموارد اللازمة للصندوق وما تؤكدته المذكرة الإيضاحية من أن الطوائف الأخرى قد كفلت لأفرادها المنتفعين اليها هذه الرعاية الطبية مثل الجيش والشرطة والعاملين بالقطاع العام، ومن المعلوم أن هذه الأجهزة التي أشارت اليها المذكرة الإيضاحية تقوم بتمويل صناديقها من اشتراكات أعضائها مضافاً اليها معونة من الدولة وليس من حصيلة رسوم تؤدي على الخدمات التي تقوم بها، وإذا كان ما يدفعه طالب الخدمة في مرافق كالشرطة أو القوات المسلحة من رسوم تتمثل في طوابع دمغة عادية وأخرى مهنية فهي تكاليف تافهة لا تشكل عبئاً على طالب الخدمة كما أنها في نفس الوقت لا تشكل بحال حصيلة صناديق الرعاية للعاملين بتلك المرافق ولا تعد مصدراً لتمويل هذه الصناديق مثلما هو الحال بالنسبة لصناديق الهيئات القضائية الذي يفرض النص المطعون فيه على المتقاضين نصف الرسوم الأصلية المقررة والتي قد تصل في بعض الدعاوى إلى آلاف الجنيهات ، وحتى لو جاز تبرير تحمل هذه الرسوم لصالح طوائف القضاء العادي المحكومة بقانون السلطة القضائية وطوائف مجلس الدولة المحكومة بقانونه فإنه لا يوجد تبرير منطقي لأن تخصص نسبة من حصيلة هذه الرسوم لأعضاء النيابة الإدارية أو أعضاء هيئة قضايا الدولة ، وبالإضافة إلى ذلك فإنه بمطالعة تقرير اللجنة التشريعية عن الاقتراح بمشروع القانون ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المقدم في ٢٦ مايو ١٩٧٥ نجد أن الصندوق كان مخصصاً من الأساس للقضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة إمتثالاً للمادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية والمادة ١١١ من قانون مجلس الدولة ولكن رؤى مد هذه الرعاية لإدارة قضايا الحكومة والنيابة الإدارية ثم صدر نص المادة الأولى من القانون رقم ٣٦ / ١٩٧٥ بإنشاء الصندوق لتمويل وكفالة الخدمات الصحية والاجتماعية للأعضاء الحاليين والسابقين للهيئات القضائية الأربعة (القضاء والنيابة العامة ، مجلس الدولة ، إدارة قضايا الحكومة ، النيابة الإدارية) وتشمل الخدمات الصحية والاجتماعية أيضاً أسر أعضاء

هذه الهيئات ، وبذلك يكون النص المطعون فيه قد أوجد ما يشبه نظام التأمين الاجتماعى على أعضاء الهيئات القضائية جميعاً وأسرههم سواء منهم من كانوا فى الخدمة أو انتهت خدمتهم ، وكان الأولى أن يكون مصدر هذا التمويل هو الدولة من مواردها كما تردد ذلك أكثر من مرة فى صلب القانون أو فى المذكرة الايضاحية أو فى تقرير اللجنة التشريعية وبذلك فقد اختص النص المطعون فيه هذه الرسوم لصالح تلك الهيئات واختصها بتحصيلها التى تؤول مباشرة إليها فلا تدخل خزانة الدولة أو تقع ضمن مواردها ليمتنع استخدامها فى مجابهة نفقاتها العامة ولتكون فى حقيقتها معونة مالية رصدتها الدولة لهذه الهيئات لا عن طريق الضوابط التى فرضها الدستور ولكن من خلال قيام هذه الرسوم بدور يخرجها من مجال وظائفها ويفقدها مقوماتها لينحل عدماً .

كذلك من مظاهر الاختلال وعدم المساواة أن من شأن تطبيق النص المطعون فيه تمييز طائفة من العاملين فى الدولة على غيرهم من الطوائف من حيث الانفراد بميزات مالية وكذلك تمييز طائفة من أفراد المجتمع على غيرهم من حيث تحمل أعباء مالية وهو ما ينتهى الى أن من يلود بمظلة القضاء وصولاً الى حقه يكون أسوأ حالاً ممن لا يطرق باب القضاء بل إن من يقوم بتسجيل عقده فى الشهر العقارى يكون أفضل وضعاً ممن يلج باب اقامة الدعوى بطلب صحة ونفاذ العقد ذلك أن الأول لا يلتزم بأكثر من سداد الرسم المقرر فى حين أن الثانى يتحمل بالإضافة الى ذلك بنصف هذه الرسوم نفاذاً لحكم النص المطعون عليه ، وفى نطاق النزاع الموضوعى المطروح لو كان الطاعن قد لجأ ابتداء الى تسجيل العقد بأمورية الشهر العقارى لما كان قد التزم سوى بقيمة المطالبة الأولى وهى ١١٦٠ ج المحسوبة نسبياً على أساس قانون الرسوم القضائية وهنا تكون المطالبة الثانية قد أدخلت خلال النص المساند لها بالمبدأ الدستورى المقرر بالمادة ٤٠ سالف الذكر .

ومن نافلة القول أن الدولة تلتزم بالانفاق على مرفق القضاء ودعم السادة أعضائه بما تراه كفىلاً لأداء العمل القضائى على أكمل وجه دون تحميل طائفة بعينها من الناس وهم المتقاضون بنسبة من الرسوم

توازي نصف ما هو مقرر أصلاً لأداء الخدمة التي هي في حقيقتها خدمة عدل وليست من قبيل الوجاهة أو الترف ، والقول بغير ذلك يفتح الباب أمام أية جهة تؤدي خدمات للمواطنين بأن تفرض رسوماً إضافية بقوانين مخالفة للدستور وهو ما ينتهي أيضاً إلى إهدار تكافؤ الفرص والعدالة في توزيع الأعباء هذا إلى جانب الإخلال بالمساواة في الحقوق والواجبات ، ولا يقدح في ذلك القول بأنه كان بوسع الطاعن أن يتجنب الالتزام بهذا الرسم لو أنه لجأ مباشرة إلى التسجيل بالشهر العقاري لحماية ملكيته ذلك أن مصادرة حرية الفرد في اختيار الطريق الأفضل وفق تقديره يناقض الحرية الشخصية التي اعتبرها الدستور حقاً طبيعياً لا يقبل التنازل .

٢) تنص المادة ٦٨ من الدستور على أن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين.

وحيث أن تنظيم العدالة وإدارتها إدارة فعالة مسألة وثيقة الصلة بالحرية وحقوق الحقوق على اختلافها وقد كفل الدستور للسلطة القضائية استقلالها وجعل هذا الاستقلال عامساً من التدخل في أعمالها أو التأثير فيها أو تعريفها أو الإخلال بمقوماتها باعتبار أن القرار النهائي في شأن حقوق المتخاصمين وحررياتهم عائد إليها ترد عنهم العدوان وتقدم لمن يلود بها الترضية القضائية التي يكفلها الدستور أو القانون أو كلاهما لا يثنى عن ذلك أحد ليظل واجبها مقيداً دوماً بأن تفصل فيما يعرض عليها من انزعة وفقاً لمعايير موضوعية لا يداخلها باطل ولا يعتريها بهتان وبما يرد عنها كل تدخل في شئونها سواء كان ذلك بالوعد أو الوعيد بالاغراء أو الارغام ، ترغيباً أو ترهيباً بطريق مباشر أو غير مباشر ليكون قول كل قاضي فصلاً فيما يختص به ولضمان أن تصدر الأحكام القضائية جميعها وفقاً لقواعد يكون انصافها وحيدتها كافلاً للحماية الكاملة لحقوق المتقاضين (القضية رقم ١٤ لسنة ١٧ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٩/٢ - الجريدة الرسمية العدد ٣٧ في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٩٥ ص ٢٣٣٦) وهو ما يعنى أن الرجال الذي صدقوا ما عاهدوا الله عليه والذين يقع على كاهلهم إقامة العدل بين الناس لا ينبغي أن تنخر الدولة وسعاً إزاء رعايتهم دون الارتكان على حصيلة مال يجبي من المتقاضين قد يبعث على الاحساس

باسهامهم بنصيب من المعونة أو المساعدة المالية وهو ما يربأ به القضاء ويتنزه عنه ، كما أنه في مجال أعمال نص المادة ٦٨ من الدستور فإن محكمتنا العليا قد استقرت في قضائها على أنه لا ينبغي إرهاب حق التقاضي بمواثيق منافية لطبيعته وإلا عد ذلك عملاً مخالفاً للدستور (القضية رقم ٣٩ لسنة ١٥ قضائية دستورية جلسة ١٩٩٥/٢/٤ ، الجريدة العدد ٩ في ٩٥/٣/٦) ، فلا يجوز أن يتدخل المشرع ليعطل أو يرهق حق التقاضي ولا أن يتذرع اعتسافاً بضرورة دعم مرفق القضاء لكي يجنح إلى فرض المزيد من الأعباء على من يتغيا الاحتماء بمظلته نوباً عن حقه بل يتعين أن يكون تنظيم هذا الحق غير مناقض لجوهره وفي الحدود التي يكون فيها منصفاً ومبرراً.

وحيث إن نطاق الطعن بعدم الدستورية يتحدد بنطاق الدفع ، الذي أبداه المدعي أمام محكمة الموضوع وكان هذا الدفع يتعلق بالمادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ المضافة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٥ فإن موضوع الدعوى الماثلة يتحدد بالفصل في مدى دستورية الفقرة الأولى من تلك المادة الأولى مكرر دون التعرض لمقررتها الثانية حيث لا مصلحة للطاعن في ذلك فضلاً عن أن الفقرة الثانية تخرج عن نطاق الدفع بعدم الدستورية المثار أمام محكمة الموضوع .

بناءً عليه

نطلب الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بعدم دستورية نص المادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية والمضافة بالمادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ فيما تضمنته من فرض رسم خاص أمام المحاكم ومجلس الدولة يعادل نصف الرسوم القضائية الأصلية المقررة في جميع الأحوال ويكون له حكمها وتؤول حصيلته إلى صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية ، مع إلزام الحكومة بالمصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

ملحوظة :

علمنا أن هناك طعنًا مشابهًا تمامًا للطعن الماثل إلا أنه لم يؤصل

تأصيلاً سليماً وقد علمنا أنه قد صدر فيه حكم فتقدمنا بالطلب التالي :

السيد الأستاذ المستشار

رئيس المحكمة الدستورية العليا

السيد الأستاذ المستشار

رئيس هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا

تحية طيبة وبعد

مقدمة د/ على عوض حسن الحامى بالنقض بمكتبه ٣٣ شارع

خيرت بلاطوغلى :

الموضوع

اقام الطالب الدوى رقم ١٥٤ لسنة ١٨ قضائية دستورية طعنًا بعدم الدستورية على نص المادة الأولى مكرراً من القانون رقم ٣٦ لسنة ٧٥ بإنشاء صندوق للخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية وأسرهـم والمضافة بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٥ .

وقد تم بحث الطعن بالمفوضين برئاسة نائبة الأستاذ المستشار وذلك منذ حوالى ثلاث سنوات ، وظل الطالب يتردد على المحكمة للسؤال عما تم فى الطعن وكان يجاب فى كل مرة بأنه لم ينظر بعد .
وقد علم الطالب بأن هناك طعنًا مماثلاً برقم ١٥٢ لسنة ٢٠ قضائية (وهو لاحق على طعن الطالب بأكثر من سنتين) قد نظر وصدر فيه بجلسة ٢٠٠٠/٦/٣ برفضه ، ولا زال الطالب حتى الآن لا يعلم مصير طعنه .

لذلك

ارجو التفضل بالأمر باعطاء الطالب شهادة رسمية تفيد ما تم فى الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٨ قضائية دستورية سواء اكان لا يزال متداولاً أو كان قد فصل فيه أو غير ذلك ومستعد لسداد الرسم .
والسلام عليكم ورحمة الله ،،

مقدمة

تحريراً فى ٢٦/١٢/٢٠٠١

صيغة رقم (٢٣) طلب تنازع أمام المحكمة العليا

السيد الأستاذ المستشار

رئيس المحكمة الدستورية العليا

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم المقيم ومحله المختار مكتب
وكيله الأستاذ المحامى المقبول أمام المحكمة الدستورية العليا
بتوكيل مودع أصله مع هذا الطلب .

ضد

(١) السيد / رئيس الجمهورية بصفته .

(٢) السيد / رئيس الوزراء بصفته .

(٣) السيد / وزير العدل بصفته .

الموضوع

طلب الفصل فى النزاع القائم بين حكمين نهائيين متناقضين
صادر أحدهما من القضاء المدنى والآخر من القضاء الانارى عن
موضوع واحد وذلك تأسيساً على نص البند ثالثاً من المادة ٢٥ من
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا
والتي تنص على أن المحكمة تختص دون غيرها بالفصل فى النزاع الذى
يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من أية
جهة من جهات القضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائى والآخر من جهة
أخرى منها .

والطالب يرفق صورة رسمية من الحكمين النهائيين اللذين وقع
فى شأنهما التناقض وذلك عملاً بالمادتين ٣٢ و ٣٤ من قانون المحكمة
الدستورية العليا سالف الإشارة (١) .

(١) إذا لم يرفق بالطلب صورة الحكمين كان غير مقبول (مادة ٣٤ من قانون -

الوقائع

(١) الطالب يعمل بشركة وهى من شركات قطاع الأعمال العام (التابعة) وقد تقلد فى وظائفه حتى وصل الى منصب مدير عام بتاريخ وقد صدر قرار بتاريخ من العضو المنتخب بالشركة وصدق عليه رئيس مجلس ادارتها قضى بمجازاته بالخصم شهر من مرتبه مع تحميله بمبلغ قيمة عجز عن اشياء لم تكن بعهدة الطالب علماً بأن الشركة كانت قد ابلغت النيابة الادارية حيث حفظت التحقيق لعدم وجود شبهة اذانة أو خروج على مقتضى الواجب الوظيفى .

أقام الطالب الدعوى رقم لسنة عمال كلى جنوب القاهرة بطلب بطلان قرار رئيس الشركة نظراً لعدم مراعاته قواعد واجراءات التأديب فضلاً عن سبق تهرئة النيابة الادارية له - وبعد تداول القضية امام المحكمة العمالية قضت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى ولم تحملها الى القضاء الادارى أو لى جهة اخرى عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

(٢) طعن الطالب على هذا الحكم بالاستئناف رقم لسنة على أساس الخطأ فى تطبيق المادة ١١٠ مرافعات لأنه كان يتعين على المحكمة الاحالة إلا أن محكمة الاستئناف قضت بجلسة بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بتأييد الحكم المستأنف .

(٣) أقام الطالب دعواه أمام محكمة القضاء الادارى (دائرة الجزاءات) وأحالتها للمفوضين التى انتهت تقريرها الى عدم اختصاص القضاء الادارى بنظر الدعوى وبعد أن حجزت المحكمة القضية للحكم قضت فيها بما انتهى اليه رأى هيئة المفوضين أى بعدم اختصاصها بنظرها ولم تطبق هى الأخرى نص المادة ١١٠ مرافعات فطعن الطالب على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا بالطعن رقم حيث قضت دائرة فحص الطعون برفضه بجلسة

- المحكمة الدستورية العليا) .

أسباب الطلب

أولاً : حين لجأ الطالب ابتداء الى القضاء العمالى المدنى فقد بنى دعواه على أساس ان المادة الخامسة من قانون اصدار القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام نصت على أنه « مع عدم الاخلال بما ورد فى شأنه نص خاص فى هذا القانون أو فى القانون المرافق لا يسرى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ على العاملين بالشركاء الخاضعة لأحكام القانون المرافق وذلك اعتباراً من تاريخ العمل باللوائح المشار إليها - ولم تصدر لائحة الشركة نفاذاً لهذا القانون كما لم يشر القانون الى قواعد خاصة بالتأنيب حتى تاريخ توقيع الجزاء كما أن المادة ٤٤ فقرة أخيرة من قانون قطاع الأعمال العام نصت على أن: « وتسرى فى شأن واجبات العاملين بالشركات التابعة والتحقيق معهم وتأديبهم أحكام الفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ .

وأنة فى ضوء ذلك فإن النزاع تحكمه نصوص المواد من ٥٨ الى ٧٠ من قانون العمل رقم ١٣٧ / ١٩٨١ فهى التى تسرى دون سواها ويترتب على ذلك بطلان الجزاء لعدم مراعاة ما أوجبهته المادة ٦٠ من قانون العمل والقرار الوزارى المنفذ لها - كما أن الشق الآخر من الجزاء وهو تحميل الطالب بالمبلغ الذى قيل أن عجز فى عهده (على غير الواقع والحقيقة) هو فى حقيقته جزاء أخر تحكمه المادة ٦٨ من قانون العمل إذا سلمنا بمؤاخذة الطالب عن فقد ممتلكات مملوكة لرب العمل.

ثانياً : ورغم وضوح اختصاص القضاء العمالى بنظر النزاع إلا أن محكمة العمال قضت بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى تأسيساً على أن الطالب يخضع فى تأديبه ومجازاته للقواعد المقررة فى القانون العام وليس فى قانون العمل بحسبانه يتقلد وظيفة مدير عام وقد التبس على المحكمة أن هناك فارق فى المعاملة من حيث التأنيب بين العاملين بالشركات التابعة والعاملين بالشركات القابضة فهذه الطوائف

الأخيرة هي التي تخضع للنظام المقرر في قانون مجلس الدولة وحتى لو كان ذلك هو ما انتهت اليه المحكمة فكان يتعين عليها إحالة القضية الى محكمة القضاء الادارى عملاً بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

ثالثاً : حين نظرت محكمة القضاء الادارى القضية بينت أسباب عدم اختصاصها على أساس المادة ٨١ من قانون العاملين بالقطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ التى تقضى بعدم جواز توقيع جزاء على عامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه واستندت الى حكم المحكمة الادارية العليا الذى قرر أنه لا يفنى عن مواجهة العامل بالمخالفة مجرد القول بأنها ثابتة ثبوتاً مادياً ذلك أن الحكم على ثبوت المخالفة وانتفاؤها مردهما ما يسفر عنه التحقيق الذى يبدأ بتوجيه التهمة للعامل وسؤاله عنها وتحقيق دفاعه فهذه كلها عناصر جوهرية يكون الجزاء بدونها باطلاً لمخالفته لصحيح القانون .

وبعد أن انتهت محكمة القضاء الادارى الى هذا النظر فقد كان يتعين عليها ألا تقضى بعدم الاختصاص فقط بل كان ينبغى إحالة القضية الى المحكمة التأديبية المختصة وهى فرع من فروع محاكم مجلس الدولة وبذلك تكون قد أزالَت شبهة التنازع فى الاختصاص وحسمت النزاع إلا أنها لم تفعل .

وحيث أنه إزاء هذا التنازع السلبي وكان من حق الطالب طبقاً للمادة ٢/٢٥ من قانون المحكمة الدستورية العليا أن يلجأ الى هذه المحكمة وصولاً لتحديد جهة القضاء المختصة بنظر النزاع .

بضام عليه

يطلب الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب ابتغاء الفصل فى النزاع القائم بين الحكامين النهائيين للمتناقضين الصادر أحدهما من القضاء المدنى والآخر من القضاء الادارى ويشأن موضوع واحد على نحو ما جاء تفصيلاً بأسباب الطلب .

مع إلزام الحكومة المصروفات ومقابل الأتعاب .

وكيل الطالب

الباب الخامس

طعون ومذكرات

القضاء الإداري

صيغة رقم (٢٤)
محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة
دائرة منازعات الأفراد والهيئات
طعن على قرار إدارى بالاستيلاء على عقار

السيد المستشار رئيس محكمة القضاء الإدارى

تحية طيبة ... وبعد ،

مقدمه لسيادتكم/ عن نفسه وبصفته وكيلاً عن
أشقائه وشقيقاته والمقيم بشارع
..... رقم والمتخذ له محلاً مختاراً مكتب
الأستاذ/ المحامى بالقاهرة .

ضد (١)

(١) السيد/ محافظ القاهرة بصفته

(٢) السيد/ رئيس جامعة الأزهر بصفته

طعنًا بالالغاء على قرار محافظ القاهرة رقم لسنة الصادر
بتاريخ

والذى ينص على الاستيلاء على ثلاثة أرباع قطعة الأرض الكائنة
..... وتسليمها لمستشفى لبناء بعض المرافق اللازمة
للمستشفى وذلك لمدة ثلاثة سنوات تمهيداً لنزع ملكيتها للمنفعة العامة
مع إيداع مبلغ عشرين ألف جنيه كمقابل انتفاع - يخصص لأصحاب
هذه الأرض على أن ينشر القرار بالوقائع الرسمية ويعمل به من تاريخ
صدوره .

(١) القضية رقم ١١٨٥ لسنة ٤١ ق .

الموضوع

يمتلك الطالب عن نفسه ويصفته بالميراث قطعة الأرض الكائنة
..... والمسجلة برقم لسنة والمحددة الحدود
والمعالم طبقاً لمعد الملكية .

ولما كانت هذه الأرض متاخمة لمستشفى الجامعى التابع
لجامعة الأزهر فقد فوجيء الطالب بقيام بعض العاملين بالمستشفى
ومنهم مدير الشؤون الانبارية والمالية ومدير المستشفى بهدم السور الذى
شيده الطالب للفصل بين ملكه وأرض المستشفى كما قاموا باتلاف
مواد البناء المملوكة للطالب وهدم كل ما على أرض الطالب من منشآت
وبلغت الخسارة التى لحقت بتملكات الطالب حوالى مائة ألف جنيه .

وإزاء هذه التصرفات أبلغ الطالب الجهات المسئولة لدفع هذا التعدى
الصارخ على ملكه وأصدرت النيابة ثم قاضى الحيازة قرارات لوقف
الاعتداء إلا أن المسئولين بالمستشفى المذكور ضربوا عرض الحائط بهذه
القرارات فلجأ الطالب للسيد المستشار المحامى العام الأول لتمكينه بالقوة
الجبرية من ممارسة مكنات حق الملك من استعمال واستغلال وتصرف
والأمر بإزالة كافة الاشغالات التى أقامتها إدارة المستشفى بموافقة
وتعليمات المطعون ضده الثانى فى أرض الطالب بالمخالفة لأحكام
القانون .

إلا أن الطالب فوجيء بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٣ بقيام إدارة المستشفى
بدق خرسانات مسلحة فى أرض الطالب تمهيداً للبناء فيها استناداً على
قرار جائر صدر من المطعون ضده الأول بتاريخ يقضى
بالاستيلاء على هذه الأرض لمدة ثلاث سنوات تمهيداً لنزع ملكيتها
للمنفعة العامة أى أن القرار الذى أصدره المحافظ أعطى للمسئولين
بالمستشفى الضوء الأخضر للاستمرار فى تصرفاتهم غير
المشروعة .

ولما كان هذا القرار صدر ممن لا يملك إصداره وأعطى حقاً لمن لا
يستحق فإن الطالب يطعن عليه بالالفاء ويطلب بصفة مستعجلة وقف
تنفيذه .

أسباب الإلغاء

أولاً : القاعدة إنه إذا أُوجب القانون أن تستهدف الإدارة غرضاً معيناً ومحددًا في إصدار قراراتها فإن مؤدى ذلك أن يكون المشرع قد خصص هدفًا معينًا ومحددًا جعله نطاقًا للعمل الإداري وفي هذه الحالة يتعين على الإدارة أن تتغيا هذا الهدف الخاص الذى عينه القانون فإذا تجاوزت هذه الغاية إلى غاية أخرى ولو كانت تستهدف فى الظاهر تحقيق الصالح العام تكون قد تنكبت السبيل وحادت عن جادة الصواب ويكون قرارها مشوبًا بعيب الانحراف بالسلطة وبالتالي خليقًا - بالإلغاء .

ويتطبق هذه القاعدة على القرار الطعين يتضح أن المادة الأولى منه تقضى بالاستيلاء على أرض الطالب لمدة ثلاث سنوات تمهيدًا لنزع ملكيتها للمنفعة العامة ولا يملك المحافظ إصدار قرار بالاستيلاء على ملك الغير تحسبًا لنزع ملكيته مستقبلاً لأن معنى ذلك أن نزع الملكية سيقع لا محالة وأن المسألة باتت مسألة وقت وهو ما يكشف عن الخروج على القانون الذى يتطلب توافر شروطًا وضوابط معينة فى نزع الملكية للمنفعة العامة ، كما يفصح عن أن جهة الإدارة قد قدرت وحددت المنفعة العامة وقررت بناء على ذلك نزع ملكية الطالب .

ولم يستند القرار الطعون فيه إلى نص قانونى بل أنه بسلبه ملكية الطالب (التي يحميها الدستور والقانون) قد انحدر إلى مجرد الفعل المادى المعدوم الأثر قانوناً مما يجرده من صفته الإدارية ويحيله إلى مجرد عمل منحدر إلى حد اللأوجود الذى يجعل تنفيذه مجرد اعتداء مادى Voie de fait .

ثانيًا : حدد القرار الطعين الأرض للمستولى عليها وهى تقريباً ثلاثة أرياع أرض الطالب ، ولما كانت جملة مساحة أرض الطالب حوالى ١٧٢ متر مربع فمعنى ذلك أنه قد ترك له جزءاً مساحته حوالى أربعين متراً مربعاً وهنا يبدو مدى الضرر الذى أصاب الطالب من جراء هذا القرار الجائر ، فالأربعين متراً لا تصلح للانتفاع بها فى أى شئ فكان القرار

المطعون عليه قد ضاعف من الضرر بالنسبة للطالب كما تضاعفت في ثناياه المخالفات الصارخة للقانون ، فلم يقصد من صدره سوى الإضرار بالطالب ولا يراد به تحقيق أى نفع لرفق عام ويتوافر سوء النية في إصداره والمخالفة الصارخة للقواعد المقررة بالقانون لنزع الملكية للمنفعة العامة .

وإذا كان الغرض من الاستيلاء تمهيداً لنزع الملكية هو تحقيق منفعة عامة للمستشفى وذلك لبناء مكان استقبال أو جراخ أو أى شىء فإن أولى بالمستشفى أن تسترد الأرض المملوكة لها والمجاورة لمبناها من الجهة الخلفية وهى مساحتها أكثر من ألف مترمربع وقد تركتها للأهالى للبناء وهكذا تركت ملكها واستولت على ملك الآخرين وهو وضع بالغ الشذوذ ويثير العديد من علامات الاستفهام .

ثالثاً : القاعدة أن الإدارة مقيّدة فى تصرفاتها بمبدأ الشرعية وهو يتطلب أن يكون القرار الإدارى قد بنى على سبب صحيح أى قام على حالة واقعية أو قانونية صحيحة تعمل الإدارة على إصدار قرارها ، ووظيفة قضاء الالغاء أن يتحقق من توافر الوقائع التى بنى عليها القرار أو عدم توافرها ثم التثبت من أن هذه الوقائع هى التى جعلها القانون سبباً لإصدار القرار فهو يراقب الوقائع المادية والتكييف القانونى لهذه الوقائع .

وإذا نظرنا الى وقائع الدعوى فى ضوء هذه المبادئ نجد أن القرار الطعين كان سببه عقاب الطاعن لأنه تجاسر وأبلغ الشرطة والنيابة ضد إدارة المستشفى حين قامت بهدم السور الفاصل بين المستشفى وبين أرضه وحين استولت على ما عليها وأتلفت المنشآت التى أقامها الطالب على أرضه كما أن القرار يعاقب الطالب لأنه تجرأ وحاول أن يستعمل ملكه بالبناء فى أرضه . والدليل على أنه لا يوجد أى سبب مشروع للقرار المطعون فيه سوى عقاب الطالب (وهو سبب غير مشروع) أن المستشفى أو الجامعة أو المحافظة لم تفكر فى الاستيلاء طيلة ثلاثين

عاماً مضت مع ملاحظة أن البلاد مرت في هذه الفترة بسلسلة من الأزمات في مجال الإسكان والبناء ومع ذلك لم تكن فكرة الاستيلاء أو نزح الملكية للمنفعة العامة مطروحة أو واردة على الإطلاق وإنما جاء الاستيلاء مباشرة في أعقاب شروع الطاعن في دق الخرسانات المسلحة في أرضه وتشوين مواد البناء تمهيداً للبناء فيها وما أعقب ذلك من قيام المستشفى بهدم السور واحتلال الأرض ثم محاولة إضفاء الشرعية على هذا الاحتلال بإصدار قرار الاستيلاء الطمئین ثم محاولة خلع المشروعية على الاستيلاء بأنه تمهيد لنزع الملكية للمنفعة العامة .

وما أسهل على الإدارة أن تضفي الشكل القانوني على القرار الجائر والغير مشروع الذي تصدره وذلك كالعرض على لجنة كذا أو أخذ موافقة كذا أو الاستناد إلى قانون كذا أو غير ذلك من الإجراءات الشكلية ، ولكن يبقى بعد ذلك أن القرار يخفى وراءه هدفاً لا يمت للمصالح العام بأدنى صلة بل أنه يخرج عن المصلحة العامة .

رابعاً : فإنه لما كان من المبادئ الدستورية المقررة حماية الملكية الخاصة فإنه إذا أهدرت هذه الحقوق بمقتضى قرار إداري بالغ العوار فإن هذا القرار يكون مشوباً بالانحراف عن السنن السوي في ممارسة سلطة إصداره وهو ما يجعله حريكاً بالالغاء وحيث أن عدم المشروعية التي يتسم بها القرار الطمئین من ظاهره تحفز على احتمال الغائه كما يتوافر ركن الجدية في الطلب المستعجل وكذلك ركن الخطر المبرر للاستعجال نظراً لما يترتب على تنفيذ القرار من آثار ونتائج يتعذر تداركها سيما مع ما تقوم به إدارة المستشفى استناداً إلى هذا القرار بهدم باقي منشآت الطالب المقامة على أرضه والشروع في بناء منشآت أخرى لتقنين الغصب والأمر الواقع مما يعد معه طلب وقف التنفيذ خليقاً بالإجابة .

بناء عليه

فلهذه الأسباب ولما قد يرى الطالب إضافته من أسباب أخرى ،
نطلب :

أولاً : بصفة مستعجلة الحكم بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه لحين الفصل في دعوى الإلغاء (١) .

ثانياً : وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

ثالثاً : الزام الجهة الادارية المصروفات ومقابل الأتعاب

لذا نرجو تحديد أقرب جلسة لنظر النزاع .

وكيل الطالب

(١) حكم في الطلب المستعجل بوقف التنفيذ ثم حكم موضوعياً بإلغاء القرار .

صيغة رقم (٢٥)
ظعن ادارى على قرار سلبى من
مجلس المراجعة بشأن العوائد
(الضريبة العقارية)

السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس
الدولة

تحية طيبة وبعد ،

مقدمة لسيادتكم الأستاذ / المحامى بالنقض بمكتبه
بشارع

ضد

(١) السيد/ محافظ القاهرة بصفته وموطنه هيئة قضايا الدولة
(٢) السيد/ رئيس مأمورية إيرادات جنوب القاهرة بصفته
الشخصية والوظيفية ومقر عمله بشارع خيرت رقم ٤٥ بلاطوغلى قسم
السيدة زينب ؛
ظعنًا على القرار السلبى بعدم اخطار الطالب رسميًا
بقرار مجلس المراجعة .

الموضوع

فى غمضون عام ١٩٩٠ اشترى الطالب بصفته ولياً على نجله
القاصر شقة مساحتها ٥٦ مترًا مربعًا بالدور الرابع (وهو دور تعلية)
بالمقار رقم بشارع ومنذ شرائها والطالب يباشر فيها عمله
كمكتب للمحاماة ، ويتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٠ تلقى الطالب اخطارًا من ادارة
مباحث التهريب الضريبى يفيد أن المطعون ضده الثانى يطالبه بمبلغ
٢٧٠٩ ج على أساس ٢٧١ ج فى السنة كضريبة عقارية ، وبالرجوع إلى
المباحث والمطعون ضده الثانى تبين عدم وجود أية أوراق تفيد أن الجهة
الادارية اتبعت الاجراءات التى أوجبها القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ للمعدل
، وازاء هذه الاجراءات الجزافية موضوع المطالبة فقد أقام الطالب دعوى
برائة ذمة أمام القضاء المدينى العادى ولا زالت متتولة .

وحيث أنه من المقرر أن المشرع قد حظر النص في القوانين على
تحصيل أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء تأسيساً على المادة ٦٨
من الدستور) (الطعن رقم ٢٩٨٤ من ٢٩ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨٧
مجموعة المكتب الفنى للمحكمة الادارية العليا السنة ٣٢ قضائية ج
ص ١٢١٥) .

ولما كانت ادارة الفتوى بمجلس الدولة قد أصدرت فتوى مؤداها أن
الضريبة العقارية تحدد فى حالات السكن الادارى بواقع ١٠٪ من القيمة
الايجارية السنوية وليس ٤٠٪ وكان البادى من مسلك الجهة الادارية انها
لم تسلك الطريق الذى رسعه القانون (الفتوى رقم ١٠١٦/١/٤ مرفقة
بالمستندات) كما أن الثابت أن الجهة الادارية لم تخطر الطالب بأى ربط
ولا بأى قرار لمجلس المراجعة وبالتالي يحق له أن يطعن على هذا القرار
السلبى ، إذ من المقرر أن القرار السلبى بالامتناع لا يتقيد بموعد الطعن
حيث استقرت أحكام للمحكمة الادارية العليا على أن عدم عرض الطلب
على الجهة المختصة عليها فى المادة ١٥٧ من قانون التأمين الاجتماعى
لتصدر قرارها بشأنه يعتبر قراراً سلبياً بالامتناع اتخذته الجهة الادارية
بمنع العرض على لجنة المنازعات وهو قرار سلبى لا يتقيد الطعن عليه
بميعاد الستين يوماً (الطعن رقم ١٨٧٣ سنة ٢٩ ق جلسة ٧/٢/١٩٨٧ ،
مجموعة المكتب الفنى للمحكمة الادارية العليا ج ١ ص ٧٧٧ السنة ٣٢
القضائية) .

وحيث أنه قياساً على ذلك فإن عدم اتخاذ الجهة الادارية اجراءات
الربط والاعلان والعرض على مجلس المراجعة وهى اجراءات أوجبها
القانون يعد اجراء وقراراً سلبياً يفتح به ميعاد الطعن سيما وأن الطالب
لم يخطر رسمياً حتى الآن .

بناء عليه

أرجو بعد الاطلاع على هذا الطعن والمستندات المرفقة به التفضل
بتحديد جلسة لنظره للحكم بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بإلغاء
القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من اثار والزام الجهة الادارية
المصرفات .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

إعلان

إنه فى يوم

كطلب الأستاذ المحامى بالتنقضى بمكتبه

انا المحضر بمحكمة انتقلت إلى كل من :

(١) السيد / محافظ القاهرة بصفته ويعلمن بهيئة قضايا الدولة
متخاطباً مع .

(٢) السيد / رئيس مأمورية ايرادات جنوب القاهرة بصفته
الشخصية والوظيفية ويعلمن بجهة عمله بشارع خيرت رقم ٤٥
بلاطوغلى قسم السيدة زينب متخاطباً مع

وأعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة
وكلفتها الحضور أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بشارع
عصام الدالى بالجيزة دائرة الغاء بجلستها العلنية التى ستعقد
ابتداء من الساعة التاسعة وما بعدها من صباح يوم الموافق
..... لسماعهما الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى الموضوع بالغاء
القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية
المصروفات .

مع حفظ حقوق الطالب الأخرى بسائر ضروبها .
ولأجل العلم .

صيغة رقم (٢٦)

طعن ادارى على قرار مجلس المراجعة برفض التظلم من تقدير ضريبة عقارية

السيد الأستاذ المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى

تحية طيبة وبعد

مقدمة لسيادتكم الدكتور/..... المقيم بالقاهرة والمتخذ له محلاً
مختاراً فى خصوص هذه الدعوى مكتب الأستاذ المحامى
بالنقض .

ضد

- (١) السيد/ محافظ القاهرة بصفته ويعلن بهيئة قضايا الدولة
- (٢) السيد / رئيس مأمورية إيرادات وسط القاهرة بصفته
الشخصية والوظيفية بمقر عمله
- (٣) السيد الطبيب بعيادته برقم بشارع
طعناً على قرار مجلس المراجعة الصادر بتاريخ
والفاغس منطوقه برفض تظلم الطالب وتأييد ربط المأمورية
مع مصادرة التأمين

الموضوع

بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٩٨/٤/١ اشترى الطالب من اتحاد
ملاك الحلمية الجديدة الشقة رقم ١٠١ بالنور الأول بالعقار الكائن
بشارع رقم وجاء بالبند الثانى من العقد أنها وحدة ادارية
(مستند رقم ١) .

ولما كان الطالب والد الطبيبة السيدة/..... اخصائية أمراض
النساء والتوليد ، وهى فى نفس الوقت زوجة المطعون ضده الثالث وهو
أيضاً طبيب أطفال ، فقد حرر لهما الطالب باسميهما عقد إيجار بتاريخ
١٩٩٨/٦/١٥ كإيجار لعيادة طبية بأجرة شهرية قدرها ستون جنيهاً
(مستند رقم ٢) أى أن العين منذ شرائها ومنذ الانتفاع بهما كانت وحدة

ادارية غير سكنية ، وقد باشر المطعون ضده الثالث وزوجته نشاطهما من ٢٠٠١/٧/١ (مستند رقم ٣) .

وفى بداية عام ٢٠٠١ تلقى المطعون ضده الثالث اخطاراً من المطعون ضده الثانى جاء فيه أنه تم ربط عوائد وما أسماه بمتأخرات وغرامات بلغت جملتها ٣١٩٧,٤٠٠ ج عن سنوات سابقة على شراء الشقة بل وعلى انشاء العقار عموماً .

ولما كان المطعون ضده الثالث صاحب مصلحة فقد تظلم رسمياً فى ٢٠٠١/٢/٤ من هذا التقدير غير القانونى إلا أنه فوجئ باخطار آخر مؤرخ ٢٠٠١/١١/١٣ صادر من مجلس للمراجعة برفض التظلم دون ابداء الأسباب أو الرد على ما أثاره فى التظلم .

وحيث أن من المقرر أن الجهة الادارية مقيدة فى تصرفاتها بمبدأ الشرعية وهو يتطلب أن يكون القرار الادارى قد بنى على سبب صحيح أى قام على حالة واقعية أو قانونية صحيحة تحمل الادارة على اصدار قرارها ، ووظيفة قضاء الالغاء أن يتحقق من توافر الوقائع التى بنى عليها القرار أو عدم توافرها للثبوت من أن هذه الوقائع هى التى جعلها القانون سبباً لاصدار القرار فهو يراقب الوقائع المادية والتكييف القانونى لهذه الوقائع .

وإذا نظرنا إلى وقائع الدعوى الرامنة فى ضوء هذه المبادئ نجد أن القرار المطعون فيه قد صدر بدون تسبب فى عبارة مقتضبة تقول «رفض التظلم وتأييد قرار المأمورية ومصادرة التأمين» ، والقرار بهذه المثابة يعجز القضاء عن صحة مراقبة المشروعية وعدم الانصراف بالسلطة وبالتالي يكون قراراً باطلاً خليفاً بالالغاء .

وإذا كان الثابت بالأوراق ومستندات الدعوى أن الشقة التى اشتراها الطالب وأباح للمطعون ضده الثالث وزوجته الانتفاع بها كعمادة طبية - هذه الشقة كانت مشتراه اسامياً على أنها ترخيص سكن ادارى ، وكانت ادارة الفتوى بمجلس الدولة قد أصدرت فتواها بأن الضريبة العقارية تحدد فى حالات السكن الادارى بواقع ١٠٪ من القيمة الايجارية السنوية وليس ٤٠٪ كما جاء بالتقدير المطعون فيه وبالتالي يكون القرار الطعين رغم ما به من عوار قد خالف القانون (فتوى رقم

١٠١٦/١/٤ مستند رقم ٤) .

وحيث أنه في ضوء ما سبق وكان من حق الطالب الطعن بالالغاء
على القرار المطعون فيه .

بناء عليه

نرجو - بعد الاطلاع على هذه الصحيفة والمستندات المرفقة بها -
التفضل بالأمر بتحديد أجنزب جلسة لنظر هذا الطعن للحكم بقبوله
شكلاً وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك
من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات .

وكيل الطاعن

إعلان

إنه في يوم كطلب الدكتور/ المتخذ له محلاً
مختاراً في خصوص هذه الدعوى مكتب الأستاذ المحامي
بالنقض بشارع

أنا المحضر بمحكمة انتقلت إلى كل من :

(١) السيد/ محافظ القاهرة بصفته ويعلن بهيئة قضائيا الدولة
متخاطباً مع

(٢) السيد/ رئيس مأمورية إيرادات وسط القاهرة ويعلن بجهة
عمله بشارع قدرى بالسيدة زينب متخاطباً مع .

(٣) السيد/ طبيب أطفال ويعلن بعيادته شقة ١٠١ بالدور
الأول بالعقار رقم متخاطباً مع وأعلنت كل واحد من المعلن إليهم
بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة القضاء
الادارى بمجلس الدولة بالجيزة الدائرة الغاء بجلستها العلنية
التي ستعقد صباح يوم الموافق لسماعهم الحكم
بقبول هذا الطعن شكلاً وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه مع ما
يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية المصروفات مع حفظ سائر
حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٢٧) طعن فى قرار سلبى بعدم منح الجنسية

السيد المستشار رئيس محكمة القضاء الانارى بمجلس الدولة
دائرة منازعات الأفراد والهيئات
تحية طيبة وبعد ،

مقدمه / والمقيم بشارع قسم
ومحله المختار مكتب الأستاذ /

ضد

- ١) السيد/ وزير الداخلية بصفته الممثل القانونى لمصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .
- ٢) السيد/ اللواء مدير عام مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية .

الموضوع

بتاريخ ١٩٩١/٥/٥ اخطرت مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية الطالب بما يفيد أنه فلسطينى الجنسية بحجة أن شهادة ميلاده صادرة من إدارة الحاكم العام لقطاع غزة بتاريخ ٦٦/١/١١ ومقيّدة تحت رقم مسلسل بسجل هذه الادارة ورقمها المطبوع وأن الثابت فيها أنه مولود فى فى مدينة يافا .

ولما كان الطالب مصرى الجنسية حيث أن والده متوطن فى مصر قبل ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ واشتغل بالأعمال التجارية بها بالاسكندرية وأنجب ثلاثة اولاد وجميعهم مصريون ومنهم الطالب كما أن شهادة ميلاد والد الطالب صادرة من مصلحة الضرائب العقارية (وهى المختصة بالواقعات المقيّدة قبل اول يناير ١٩٦٢) برقم مسلسل مطبوع مجموعة رقم ١١ صادرة فى ثابت فيها أن والد الطالب المدعو مولود بالمعمورة بالاسكندرية فى ١٩/٣/١٩٠٢ وثابت

فيها اسم الوالدين (أى جد الطالب وجدته لأبيه) أنهما يتمتعان بالجنسية المصرية كما استدعى الطالب وأخوته لأداء الخدمة العسكرية والوطنية كما حارب والد الطالب فى صفوف الجيش المصرى إبان الحرب العالمية الثانية وحرب فلسطين مما يقطع بأن الدولة عاملت الطالب ووالده وأجداده باعتبارهم مصريين منذ ولادتهم لاستقرار إقامتهم فى مصر .

وحيث أنه وعملاً بنص المادة (٢) من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية يكون مصرياً من ولد لأب مصرى - وكان الثابت أن أب الطالب وأب أبيه (أى جده) مصريين وهو ما يتوافر به شروط اكتساب الجنسية المصرية ولا يقدح فى ذلك أن يكون الطالب مولوداً خارج الأراضى المصرية سواء فى فلسطين أو غيرها كما لا ينال من ذلك أن الأب توفى بالخارج أو غير ذلك من الوقائع المادية التى لا تؤثر بطبيعة الحال فى حق الطالب فى التمتع بالجنسية المصرية مع ما يترتب على ذلك من آثار سيما وأن الطالب له محل إقامة دائم فى القاهرة ويمارس نشاطاً اقتصادياً فى تصنيع وبيع الملابس الجاهزة .

وحيث أنه وعملاً بنص المادة ١٠ فقرة سابعاً من قانون مجلس الدولة تختص محكمة القضاء الإدارى دون غيرها بدعاوى الجنسية وإزاء رفض السيد وزير الداخلية بصفته منح الجنسية للطالب .

بناءً عليه

يطلب الطالب تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطلب والحكم بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار المصلحة المدعى عليها الثانية باعتبار المدعى فلسطينى الجنسية ووقف تنفيذ القرار السلبى بعدم منحه الجنسية المصرية .

وفى الموضوع باعتبار الطالب وأولاده متمتعين بالجنسية المصرية مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المدعى عليهما المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة .

تحريراً فى ١٩٩٢/١/٢

مقدمه

صيغة رقم (٢٨)

طعن فى قرار ادارى صادر بتخطى موظف فى الترقية

السيد المستشار رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة

دائرة منازعات الأفراد والهيئات

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه لسيادتكم/ موجه أول المواد التجارية بالادارة
التعليمية بوسط الاسكندرية بالدرجة الأولى المالية التخصصية ومقيم
بشارع..... ومحل المختار مكتب الأستاذ/ المحامى
.....

ضد

١) السيد/ وزير التربية والتعليم بصفته ويعلمن بهيئة قضايا الدولة
بمبنى مجمع التحرير تبع قسم قصر النيل بالقاهرة متخاطباً مع
.....

٢) السيد/ محافظ الاسكندرية بصفته ويعلمن بجهة قضايا الدولة
بالاسكندرية .

الموضوع

طعن بالالغاء على القرار رقم الصادر بتاريخ فيما
تضمنه من تعيين السيد/ بوظيفة وكيل مديرية للتعليم
الفنى بالاسكندرية واحقية الطالب فى شغل هذه الوظيفة .

الوقائع

١- الطالب حاصل على بكالوريوس تجارة سنة ١٩٥٢ ودبلوم
الدراسات العليا سنة ١٩٥٢ ومعيّن من ١/١٠/١٩٥٢ وتقلد منذ تعيينه
حتى الآن وظائف قيادية منها مدرس أول بقنا وطنطا ورشيد بالمدارس
الثانوية التجارية ووكيل مدرسة ثانوية تجارية بالزقازيق وناظر مدرسة

ثانوية تجارية بأسوان ومفتش عام بالاسكندرية والبحيرة وكفر الشيخ
ومطروح .

٢- منذ والطالب يشغل وظيفة موجه أول المواد التجارية
على مستوى الجمهورية وذلك بموجب القرار الصادر من المعلن اليه رقم
..... لسنة ولازال يمارس عمله على اكمل وجه .

٣- خلت وظيفة وكيل مديرية للتعليم الفني بالاسكندرية ورغم أن
الطالب تتوافر فيه شروط شغلها إلا أنه فوجيء بالقرار رقم
بتاريخ أسند هذه الوظيفة للسيد/ نقلاً من كفر الزيات
وهو خريج عام ١٩٥٤ أى أنه أحدث من الطالب من حيث التخرج
والأقدمية والخبرة حيث تخرج عام ١٩٥٤ وعين بعد الطالب بأكثر من
سنتين كما يبين من ملفات الخدمة .

٤- لم يستند قرار تخطي الطالب على أى أساس من الواقع أو
القانون بل قنن الظلم والاستثناء والمحاباة على حساب المصلحة العامة
وعلى حساب الحق الثابت للطلاب الذى تنظم من هذا الوضع بانذار على
يد محضر مؤرخ إلا أن الوزارة لم تستجب لمنطق العدل أو حكم
القانون .

٥- قدم الطالب التظلم الإدارى من القرار المطعون فيه بتاريخ
وهو تظلم فى الميعاد القانونى ولم ترد عليه الوزارة خلال الستين يوماً
المحددة قانوناً مما يحق معه للطالب فى خلال الستين يوماً التالية أن
يطعن بالالغاء على القرار المشار الى منطوقه فيما سبق ومن ثم تكون
دعوى الالغاء مقبولة شكلاً .

الأسانيد القانونية

أولاً : القرار المطعون فيه صدر خالياً من التسييب والقاعدة أن القرار
الإدارى إذا لم يكن مسبباً كان محلاً للطعن عليه لأن المشرع لم يشترط
ضرورة تسببيه إلا لكى يمكن القضاء من مراقبة أعمال الإدارة ومراقبة
تطبيق صحيح القانون ولا يكفى أن تذكر الإدارة عبارة لصالح العمل
قولاً بأن هذه العبارة كافية للتسبيب لأن صالح العمل لا يمكن أن يكون

مشجبتاً تعلق عليه الإدارة اهماهما فتتخطى الأكفأ والأقدم وتعيّن للوظيفة الأحدث والأقل خبرة إذ يجب أن تكون أسباب القرار وعلى ما جرى عليه قضاء المحكمة الإدارية العليا مستمدة من أصول ثابتة بالملفات والأوراق وهو ما لم يحصل في خصوصية القرار المطعون فيه وبذلك يكون القرار قد انحرف عن السنن السوى وتنكب السبيل.

ثانياً : بالمقارنة بين حالة الطالب وحالة زميله المعين بمقتضى القرار المطعون فيه نجد أن الطالب حاصل على شهادات أعلى ومدة خدمته أكثر وجميع تقاريره بدرجة ممتاز وتقلد العديد من الوظائف الرئاسية والقيادية بنجاح ولم توقع عليه أية جزاءات طوال فترة خدمته وهكذا يبين من الأوراق أنه لا يوجد ثمة ما يدعو الى تخطى الطالب وعليه يكون القرار المطعون فيه قد خرج على روح القانون وغايته وأهدافه بحيث اضحى محققاً لأغراض ومآرب بعيدة عن الصالح العام وسيان أن يكون القرار قد صدر بناء على بيانات خاطئة أو كان مستمداً من بيانات نكروها أعوان سيئو النية أو كان قد تمسح بالصالح العام على خلاف الواقع وبالتالي يكون مشوباً بأساءة استعمال السلطة .

ثالثاً : أن سلطة الجهة الإدارية في الترقية مقيدة بخوابط في القانون ليس من بينها المجاملة وتستقل الإدارة بالمفاضلة بين الموظفين عند اجراء الترقية مستهدية في سبيل ذلك بما يتحلى به الموظف من مزايا وبما له من كفاية واستعداد مادام قرارها مبرراً من عيب الانحراف بالسلطة (القضية رقم ١١٨٢ لسنة قضائية ٢٢ أبريل ١٩٦١ مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الادارية العليا المكتب الفني السنة السادسة ص ٨٨٨) ويتضح من الأوراق أنه لا يوجد مبرر قانوني لتخطى الطالب حالة كونه يستحق شغل الوظيفة وتتوافر فيه شروطها ، ولا يقدح في ذلك التحدي بأن القرار المطعون فيه لم يتضمن ترقية مالية ، وإنما هو في حقيقته ترقية انبية لأن مثل هذا القول فضلاً عن مجافاته للمنطق مبرود بأنه يترتب على استمرار هذا الوضع الشاذ الناتج عن القرار الانارى المطعون فيه أن يكون الطالب مرموساً من الناحية العملية لمن هو أحدث منه كما لا يشفع في ذلك أن الطالب

يحصل على مرتب اكبر من مرتب من تخطاه أو كون الاثنين فى درجة مالية واحدة لأن مصدر الحق فى المرتب وأساسه منبت الصلة بالأساس الذى يقوم عليه اصدار القرار والمراكز القانونية التى نشأت عنه ويكفى ما يرتبه القرار من آثار نفسية سيئة تقتل الحافز وتبعث على الاحباط وتثير الأحقاد نتيجة إهدار مبدأ تكافؤ الفرصة والعدالة .

رابعاً : القرار المطعون فيه فضلاً عما يرتبه من أضرار أدبية بالطالب فإنه عملاً وواقعاً يرتب كذلك أضراراً مادية تتمثل فيما يحصل عليه شاغل الوظيفة من مزايا مادية وكسب مالى نتيجة توليه بعض الأعمال ورئاسته لبعض اللجان بحكم وظيفته القيادية التى حجبته عنه بلا أدنى مبرر مشروع حيث تقضى اللوائح بحصول شاغل هذه الوظيفة بحكم عمله على نصيب مقدر فى مشروعات رأس المال بالمدارس الفنية الصناعية وتنسيق التعليم التجارى وبرامج فئات الطلبة والمحاضرات بالمدارس الفنية ومراكز التدريب للمهن ورئاسة اللجان وتمثيل المحافظة بالنسبة لأقسام التعليم الفنى والمعسكرات ومكافآت فصول الخدمات والخدمات التجارية ورئاسة لجان المناقصات وغير ذلك من الأنشطة التى يشغلها بحكم عمله من يشغل تلك الوظيفة الرئاسية التى حيل بين الطالب وبينها بمقتضى القرار المطعون فيه .

خامساً : أن زملاء الطالب الذين عينوا معه فى نفس التاريخ وهو ١٩٥٢/١٠/١ قد تقلدوا وظائف رئاسية كذلك التى يطالب بها الطالب ومنهم على سبيل المثال السيد/ مدير عام شرق الاسكندرية ورقى فى بلدياته الاسكندرية والسيد/ وكيل مديرية من سنتين ورقى فى بلدياته طنطا والسيد/ وكيل مديرية من سنتين ورقى فى بلدياته طنطا .

والسيد/ وكيل ادارة المنتزة من سنتين ورقى فى بلدياته الاسكندرية .

والسيد/ وكيل مديرية من سنتين ورقى فى بلدياته للنصورة .

والسيد/ وكيل مديرية منذ سنتين ورقى بإدارة التدريب فى بلدياته الاسكندرية .

وعلى هذا يكون من حق الطالب أن يرقى بالأقدمية المطلقة في وظيفة وكيل مديرية للتعليم الفني بالاسكندرية وهي الوظيفة التي خلت أخيراً وذلك أسوة بزملائه وهو ما تفرضه قواعد المساواة إذ لا يجوز للجهة الادارية أن تكيل بكيلين في مجال الترقية .

بناء عليه

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التي سيبيدها الطالب في جلسات المرافعة فإنه يطلب الحكم بإلغاء القرار المطعون عليه وما يترتب على ذلك من آثار مع إلزام المطعون ضدهما المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

اعلان

أنه في يوم

بناء على طلب السيد/..... المقيم بشارع
ومحله المختار مكتب المحامي

أنا المحضر بمحكمة قصر النيل الجزئية انتقلت الى :

السيد/ وزير التربية والتعليم بصفته ويعلن بإدارة قضايا الحكومة
متخاطباً مع

وأعلنته بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة
القضاء الادارى بمجلس الدولة الكائن مقرها بشارع عصام الدالى رقم ٢
بالجيزة أمام دائرة وذلك بجلستها العلنية التي ستعقد
بمشيئة الله ابتداء من الساعة التاسعة صباح يوم الموافق
لكي يسمح الحكم بإلغاء القرار الموضح بصدر هذه الصحيفة وما يترتب
على ذلك من آثار مع إلزامه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مع حفظ
كافة حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم

صيغة رقم (٢٩)

طعن آخر على قرار ادارى بالتخطى فى الترقية

السيد الأستاذ المستشار

رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه لسيادتكم/ الطبيب بالإدارة المركزية لصحة
الحيوان ، (الإدارة العامة للوقاية) بالدرجة الثالثة التخصصية ومقيم
بشارع..... ومحله المختار مكتب الأستاذ/ المحامى
.....

ضد

(١) السيد/الدكتور وزير الزراعة والأمن الغذائى بصفته .

(٢) السيد/ رئيس الإدارة المركزية لشئون التنمية الإدارية بوزارة
الزراعة بصفته .

الموضوع

طعن بالالغاء على القرار الإدارى رقم لسنة
الصادر بتاريخ فيما تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية الى
وظيفة الدرجة الثانية مع ما يترتب على ذلك من آثار ، وبصفة مستعجلة
بايقاف تنفيذه .

الوقائع

الطالب حاصل على بكالوريوس طب الحيوان وجراحته دور يناير
١٩٧١ والتحق بالعمل بالوزارة فى ١/٩/١٩٧١ وظل يتدرج فى
الوظائف حتى حصل على الدرجة الثالثة بالمجموعة النوعية لوظائف
الطب البيطرى .

وبتاريخ ١٢/٥/١٩٨٢ أصدر المتظلم ضده الثاني القرار الإداري المطعون عليه رقم سنة ٨٢ نص في مادته الأولى على ترقية المادة المذكورين فيه بالمجموعة النوعية لوظائف الطب البيطري من الدرجة الثالثة إلى الوظائف للمبينة قرين كل منهم بالدرجة الثانية بذات المجموعة .

ولما كان الطالب يسبق في الأقدمية العاملين السبعة الآخرين في القرار ومع ذلك لم يرق الطالب وإنما تخطاه القرار دون سبب مشروع وقد سلك الطالب سبيل التظلم الإداري من القرار فقدم تظلماً إلى المعلن إليه الأول قيد برقم بتاريخ ولم يرد المعلن إليهما على التظلم مما يحق معه للطالب أن يلجأ إلى القضاء للذود عن حقوقه المهدرة .

أسباب الطعن وأسائده

أولاً : ان سلطة الجهة الإدارية في الترقية ليست مطلقة وإنما يحدها ما نص عليه القانون من ضوابط وشروط يتعين مراعاتها بحيث إذا خولفت هذه القواعد أصبح القرار الإداري صادراً بلا سند من القانون خليفاً بالالفاء ، والبادئ من القرار للطعون فيه أنه تخطى بلا سبب الطالب في الترقية بينما رقى في ذات القرار من هم أحدث منه وهم العاملون من المسلسل ١٥ إلى ٢١ ، ولم تستطع الجهة الإدارية أن تبرر هذا التخطي أو تعزوه إلى ضوابط مستمدة من القانون كما لم تركز إلى ثمة أوراق بملف خدمة الطاعن تبرر هذا التخطي .

ثانياً : ان المشرع في المادة ٣٢ من القانون ٧٨/٤٧ جعل الترقية بالاختيار إلى وظائف الدرجة الأولى وما فوقها بالاختيار مع الاستثناء في ذلك بما يبيده الرؤساء وبما ورد بملفات خدمة المرشحين من عناصر الامتياز بينما تكون الترقية إلى الوظائف الأخرى بالاختيار في حدود النسب الواردة بالجدول الملحق بالقانون وبالنسبة لكل سنة مالية على حدة على أن يبدأ بالجزء المخصص للترقية بالأقدمية .

ومقتضى هذه الأحكام أن الطاعن يستحق الترقية تلقائياً لانطباق شروطها عليه لأنه يستحقها بالأقدمية المطلقة ولا محل لتخطيه لترقية الأحدث منه أو لترقية أصحاب الاختيار لأن الجهة الإدارية تكون بهذا التخطي قد أهدرت حقاً ثابتاً للطالب .

ثالثاً : الطاعن حاصل على بكالوريوس الطب البيطري في يناير ٧١ وعين في نفس العام ومع ذلك فقد رقى بالقرار المطعون فيه بعض الأطباء من خريجي عام ٧٢ ومنهم من التحق بالخدمة في نفس السنة ومنهم من التحق عام ٧٣ وهكذا فإن القرار المطعون فيه لم يخرج على القانون فحسب بل وأهدر قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص بين الطاعن وزملائه .

بخاء عليه

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التي سيبديها الطالب في جلسات المرافعة يطلب الحكم بما يلي :

أولاً : بصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية إلى وظيفة الدرجة الثانية (١) .

ثانياً : وفي الموضوع بإلغاء هذا القرار فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية للدرجة الثانية مع ما يترتب على ذلك من آثار .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .

(١) ليس للطالب المستعمل في مثل هذه الدعوى أثر سوى الحدث على نظر الموضوع بسرعة حيث جرى العمل على نظر هذا النوع من الدعاوى بما حوته من طلبات موضوعية ومستعجلة في كل واحد .

اعلان

انه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم بشارع
والمتخذ له محلاً مختاراً مكتب الأستاذ المحامى
.....

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت الى
كل من :

١) السيد / الدكتور وزير الزراعة والري الغذائى بصفته ويعلم
بهيئة قضايا الدولة مخاطباً مع

٢) السيد / رئيس الادارة المركزية لشئون التنمية الادارية بوزارة
الزراعة بصفته ويعلم بهيئة قضايا الدولة متخاطباً مع

واعلنت كل واحد بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور
امام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة الكائن مقرها بشارع عصام
الدالى نمرة ٢ بالجيزة امام الدائرة .

وذلك بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة
التاسعة صباح يوم الموافق لى يسمى
الحكم بقبول الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ القرار
الطعون فيه والموضح بصدر الصحيفة وفى الموضوع بالفائى فيما
تضمنه من تخطى الطالب فى الترقية الى الدرجة الثانية مع ما يترتب
على ذلك من آثار مع الزام المعلن اليهما بالمصروفات ومقابل اتعاب
المحاماة .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى .
ولأجل العلم .

صيغة رقم (٣٠) طعن بالالغاء على قرار صادر بالاستيلاء على أرض

السيد الأستاذ المستشار

رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه لسيادتكم المقيمة بشارع رقم
..... قسم والمتخذة لها محلاً مختاراً مكتب
الأستاذ..... المحامى بشارع

تطعن بالالغاء على قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم
..... الصادر بتاريخ

والذى نص على ما يلى :

مادة ١ : يستولى فوراً بمحافظة القاهرة على أرض المخزن المملوك
للسيد/ والتابع لشركة مطاحن جنوب القاهرة .

مادة ٢ : تسلم أرض المخزن المستولى عليها بموجب المادة السابقة
الى شركة مطاحن جنوب القاهرة .

مادة ٣ : كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات
الواردة بالمادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بشئون التموين .

مادة ٤ : على السيد رئيس الادارة المركزية للشئون القانونية تنفيذ
هذا القرار .

وقد أبلغ هذا القرار الى الطاعة بتاريخ

الموضوع

تمتلك الطالبة قطعة الأرض الكائنة بشارع رقم

..... قسم والبالغ مساحتها ١٤٠٣ مترًا مربعًا
والمحددة بالحدود الآتية : الحد البحري : شارع عمر والحد الشرقي
شارع الفسطاط والحد القبلي شارع والحد الغربي شارع
..... وكانت هذه الأرض المشهورة باسم « الشونة » مؤجرة
كمخزن للمرحوم وانتقلت الإجارة الى مؤسسة مطاحن
جنوب القاهرة في أعقاب التأميم عام ١٩٦٢ ومنذ ذلك التاريخ والمؤسسة
تقوم بسداد الأجرة للطالبة بوصفها من ورثة المرحوم
وبتاريخ ١٩٨٢/٧/١٠ فوجئت الطالبة بوجود مقال وبعض العمال
يقومون بهدم السور وعلمت الطالبة منه أنه سيقوم بعد انتهاء الهدم
ببناء بعض المباني على هذه المساحة المؤجرة كمخزن مسور فلجأت
الطالبة الى شرطة لاثبات الحالة تمهيداً لرفع دعوى
مستعجلة بوقف الهدم والبناء وقيدت الواقعة برقم ٤٠٧٢ سنة ٨٢
ادارى

وبتاريخ ١٩٨٢/٨/٣ طلبت المؤسسة من شرطة
رسمياً معاودتها في البناء والتنبيه على الطالبة باستلام الانقراض ثم
فوجئت بصور قراروزير التموين والتجارة الداخلية السابق ذكره
والمطعون عليه بالالغاء للأسباب الآتية :

أسباب الالغاء

لأولاً : القاعدة أنه إذا لوجب القانون أن تستهدف الإدارة غرضاً معيناً
ومحديداً في إصدار قراراتها فمؤدى ذلك أن يكون الشارع قد خصص
هذفاً معيناً ومحديداً جعله نطاقاً للعمل الإداري في هذه الحالة يتمين
على الإدارة أن تتفيا هذا الهدف الخاص الذى عينه القانون فإذا جاوزت
هذه الغاية الى غاية أخرى ولو كانت تستهدف تحقيق الصالح العام في
ذاته كان قرارها مشوياً بعيب الانحراف بالسلطة ويكون بالتالى خليفاً
بالالغاء .

ويطبق هذه القاعدة على القرار للمطعون عليه يتضح أن المادة
الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

قد حدد الهدف من جواز الاستيلاء على أموال الأشخاص بأن يكون من شأن هذا الاستيلاء ضمان تمويل البلاد وتحقيق العدالة في التوزيع ويتضح من اقرار مؤسسة المطاحن في مكاتبات رسمية عديدة انها تستأجر ارض النزاع كمخزن لتخزين مخلفاتها ، ولا شك أن تخزين المخلفات لا يتصل بضمان التمويل أو يرتبط بعدالة التوزيع .

ثانياً : القاعدة ان الادارة مقيّدة في تصرفاتها بمبدأ الشرعية وهو يتطلب أن يكون القرار الادارى قد بنى على سبب صحيح أى قام على حالة واقعية أو قانونية صحيحة تحمل الادارة على اصدار قرارها بوظيفة قضاء الالغاء أن يتحقق من توافر الوقائع التى بنى عليها القرار أو عدم توافرها للثبوت من أن هذه الوقائع هى التى جعلها القانون سبباً لاصدار القرار فهو يراقب الوقائع المادية والتكييف القانونى لهذه الوقائع وإذا نظرنا الى وقائع الدعوى الراهنة فى ضوء هذه المبادئ نجد أن القرار المطعون فيه كان سببه عقاب الطاعة حين تجاسرت وأبلغت الشرطة ضد الما قول الذى أحضرته مؤسسة المطاحن لهدم سور المخزن والشروع فى البناء على الأرض المملوكة لها توصلأ لرفع دعوى اثبات حالة للرجوع على المؤسسة بالتعويض واخلاؤها من الأرض نتيجة اخلالها بعقد الايجار والدليل على أنه لا يوجد سبب مشروع للقرار المطعون فيه سوى عقاب الطالبة (وهو سبب غير مشروع) ان المؤسسة لم تفكر فى موضوع الاستيلاء طيلة عشرين عاماً مضت كانت تقوم فيها بالوفاء بالأجرة بصورة عادية مع ملاحظة ان البلاد مرت خلال تلك الفترة بأزمات اقتصادية وتمويلية وظروف حرب كانت ربما تبرر آنذاك الاستيلاء ، ومع ذلك لم تكن فكرة الاستيلاء مطروحة على الاطلاق وإنما جاء الاستيلاء مباشرة فى أعقاب شروع الطاعة فى اتخاذ الاجراءات التى يعلوها القانون ضد مؤسسة المطاحن حين هدمت سور المخزن .

ثالثاً : ما أسهل على الادارة ان تفسى الشكل القانونى على القرار الجائر والغير مشروع الذى تصدره وذلك كالمعرض على لجنة التمويل

العليا أو موافقة الوزير أو غير ذلك من الاجراءات الشكلية ولكن يبقى بعد ذلك أن القرار يخفى وراءه أهدافاً لا تمت للمصالح العام بأدنى صلة وإن كانت في الظاهر تتصل بالمصلحة العامة ومن المبادئ الدستورية المقررة والتي أكدها القانون هو حماية حقوق الملكية الخاصة فإذا ما أهدرت هذه الحقوق بمقتضى قرار إداري متككب السبيل كان هذا القرار مشوياً بالانحراف عن السنن السوى في ممارسة السلطة وهو ما يجعله حرياً بالالغاء .

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التي سوف تبديها الطاعة في جلسات المرافعة نطلب :

أولاً : بصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار المطعون عليه لحين الفصل في دعوى الالغاء (١) .

ثانياً : وفي الموضوع الغاء القرار المطعون فيه وما يترتب على ذلك من الآثار مع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطاعة في التعويض في جميع الأحوال .

(١) قضت المحكمة بوقف تنفيذ القرار ثم قضت في الموضوع بالغاء .

اعلان

انه فى يوم

بناء على طلب السيدة/ المقيمة بشارع
ومحلها المختار مكتب الأستاذ المحامى بشارع
.....

انا المحضر بمحكمة قد انتقلت وأعلنت
كلأ من :

١) السيد/وزير التموين والتجارة الداخلية بصفته ويعلمن بهيئة
قضايا الدولة مخاطباً مع

٢) السيد/ رئيس مجلس ادارة مؤسسة مطاحن جنوب القاهرة
بصفته مخاطباً مع

بناء عليه

انا المحضر سالف الذكر قد اعلنت وكلفت كل واحد من المعلن
اليهما الحضور أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة الكائن
مقرها بشارع عصام الدالى نمرة ٢ بالجيزة أمام الدائرة
وذلك بجلستها العلنية التى ستعقد ابتداء من الساعة الثامنة صباح يوم
..... الموافق / / ١٩٨٢ لى يسمعا الحكم بوقف تنفيذ القرار
الطعون عليه (بصفة مستعجلة) والموضح بصدر الصحيفة وفى
الموضوع بالفائه وما يترتب على ذلك من الآثار مع حفظ حقوق الطالبة
فى التمويض فى كل الأحوال .
ولأجل العلم .

صيغة رقم (٣١) طعن على قرار سلبى بعدم تسليم موظف عمله

السيد الأستاذ المستشار/ رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس
الدولة.

تحية طيبة وبعد ،

مقدمة لسيادتكم الطبيب/ المقيم ومحلة المختار
مكتب الأستاذ المحامى بالنقض شارع

ضد

(١) السيد/ مدير عام المنطقة الطبية بجهة بصفته بمقر
المنطقة بجهة

(٢) السيد/ مدير شئون العاملين بالمنطقة الطبية بصفته بنفس
العنوان .

(٣) السيد/ وكيل وزارة الصحة لمديرية الشئون الطبية بالقاهرة
بصفته بمقر المديرية بالعتبة قسم الموسيقى .

(٤) السيد/ محافظ القاهرة بصفته (هيئة قضايا الدولة) .

الموضوع

الطالب يعمل بوظيفة طبيب أطفال مقيم بمستشفى التابع
للمعلن إليه الثالث وكان قد حصل على أجازة دراسية بدون مرتب من
أبريل ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨/٨/١٩ حيث تقدم بعد انتهاء الأجازة باقرار
استلام العمل بمنطقة الطبية التى يتبعها المستشفى
التي كان يعمل بها قبل القيام بالأجازة إلا أن المسئولين رفضوا تسليمه
العمل ثم علم شفاهة بتاريخ ١٩٩٨/٩/٢ أنه نقل للعمل

بمستشفى الخاضعة لاشراف المعلن إليه الأول .

وحيث أن المادة ٥٩ من قانون العاملين المدنيين بالدولة تقضى بأن المعار فى إجازة خاصة يعود إلى وظيفته الأصلية التى كان يشغلها قبل الأجازة أو يظل فى وظيفته هذه بصفة شخصية فقد تقدم الطالب بتاريخ ١٩٩٨/٩/٨ بتظلم إلى السيد وزير الصحة والسيد المعلن إليهما الثالث والرابع وقيد التظلم تحت رقم ٥٥٧٧ بمكتب المعلن إليه الثالث الذى لم يرد على الطالب الأمر الذى دفعه إلى تقديم استقالة مسببة بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٥ سلمت لمكتب السيد الدكتور وزير الصحة تحت رقم ٢/٦٣٩٢ فى التاريخ المشار إليه وبدلاً من فحص التظلم أو تحقيق أسباب الاستقالة فوجئ الطالب بخطاب رقم ٣١٥ فى ١٩٩٨/١٢/٨ صادر من المعلن إليهما الأول والثانى تسلمه الطالب بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٧ يزعمان فيه أنه قد انقطع عن العمل بعد انتهاء الأجازة بدون مرتب اعتباراً من مايو ١٩٩٨ حتى تاريخه وأن هذا يخالف المادة ٩٨ من القانون رقم ٧٨/٤٧ بشأن العاملين المدنيين بالدولة وأضاف الخطاب أن هذا الانقطاع عن العمل للفصل من الخدمة وانتهى إلى طلب سرعة حضور الطالب لاستلام العمل لدى المعلن إليه الأول .

وحيث أن ما جاء بخطاب المعلن إليهما الأول والثانى لا أساس له من الحقيقة أو القانون حيث أن الطالب لم يمتنع عن استلام عمله بل أن الجهة الادارية المختصة هى التى منعت الطالب من هذا الاستلام كما أدت تصرفاتها غير المشروعة إلى اكراه الطالب على التقدم بالاستقالة مرغماً نذكر أسباباً ووقائع دفعته لهذه الاستقالة كان الأحرى أن تقوم الجهة الادارية بتحقيقها وفق ما يفرضه عليها القانون ولائحة العاملين المدنيين بالدولة .

وحيث أن حق الطالب واضح ولا يحتاج إلى بيان وهو أن يعود استلام عمله بذات المكان الذى كان يشغله قبل الأجازة طبقاً لنصوص القانون سائلة الإشارة وكانت الجهة الادارية قد ضريت عرض الحائط بهذا الطلب المشروع ورغم علمها بملاساته وبأن الطالب لا يمانع إطلاقاً فى العودة لاستلام عمله ولكن الجهة الادارية تحاول أن تصور أن

الامتناع من جانب الطالب الأمر الذى لم يعد معه أمامه ثمة مناص
من الالتجاء إلى القضاء بطلب إلغاء القرار السلبى بعدم تسليم الطالب
عمله بجهة عمله الأصلية والزامها بذلك طبقاً لأحكام القانون .

بناء عليه

فلهذه الأسباب ولأسباب التى قد يرى الطالب ابداءها فى جلسات
المرافعة أرجو التفضل بالتخية بتحديد أقرب جلسة لنظر الموضوع
للحكم بإلغاء القرار السلبى من الجهة الادارية بعدم تمكين الطالب من
العودة لعمله الأصلي والزامها بتسليمه العمل بمستشفى دار السلام
العام التابع لمنطقة مصر القديمة الطبية وذلك منذ تاريخ انتهاء الأجازة
وهو ١٩٩٨/٨/١٩ مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام الجهة الادارية
المصروفات ومقابل الأتعاب .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى .

والسلام عليكم ورحمة الله ،

وكيل الطالب ،

إعلان

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد / المقيم شارع
..... ومحل المختار مكتب الأستاذ الدكتور/ المحامى
بالنقض

أنا المحضر بمحكمة انتقلت فى تاريخه إلى
كل من :

(١) السيد/ مدير عام المنطقة الطبية بجهة بصفته
ويعلن بمقر المنطقة بجهة متخاطباً مع :

(٢) السيد/ مدير شئون العاملين بالمنطقة الطبية بصفته ويعلن
بنفس العنوان متخاطباً مع :

(٣) السيد/ وكيل وزارة الصحة لمديرية الشئون الطبية بالقاهرة
بصفته ويعلن بمقر المديرية بالمعتبة قسم الموسيقى متخاطباً مع :

(٤) السيد/ محافظ القاهرة بصفته ويعلن بهيئة قضايا الدولة
متخاطباً مع :

وأعلنت كل واحد بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام
محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة الدائرة الكائنة
..... بجلستها العلنية التى ستعقد صباح يوم
الموافق لسماعهم الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى
الموضوع بالفاء القرار السلبي بعدم تسليم الطالب عمله بعد انتهاء
أجازته الدراسية وأبداء رغبته العودة فى والزامهم بتمكين
الطالب من استلام عمله بمستشفى دار السلام العام التابع لمنطقة مصر
القديمة الطبية مع ما يترتب على ذلك من آثار والزامهم بالمصروفات
ومقابل الأتعاب .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم ،

صيغة رقم (٣٢) طعن على قرار ادارى تعسفى بشأن الترشيح لنقابة عمالية مع طلب مستعجل بوقف تنفيذ

السيد الأستاذ المستشار

رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة تحية طيبة وبعد .

مقدمة لسيادتكم المقيم

ومحله المختار مكتب الأستاذ المحامى

ضد

١- السيد / وزير القوى العاملة والهجرة بصفتة ويعلمن هيئة
قضايا الدولة .

١- السيد/ رئيس اتحاد عام عمال مصر بصفتة ويعلمن ٩٠ شارع
الجللاء مقر الاتحاد .

٢- السيد/ رئيس النقابة العامة للعاملين بصفتة ويعلمن ٩٠ شارع
الجللاء .

الموضوع

الطالب عضو باللجنة النقابية للعاملين بالصناعات عن
الدورة النقابية ٢٠١/٩٦ وحين فتح باب الترشيح وأراد أن يرشح نفسه
لنفس اللجنة النقابية فقد فوجئ بصنود القرارات أرقام ١٤٤ و ١٤٨
و ١٤٩ لسنة ٢٠٠١ من المطعون ضده الأول بشأن تنظيم العملية
الانتخابية ووضع شروط واجراءات خاصة بالمرشحين .

ويخصى القرار الأول بتشكيل لجنة مشتركة لتنظيم تشكيلات
المنظمات النقابية وأناط بهذه اللجنة وضع التعليمات والنماذج المتعلقة

بالترشيع والانتخاب وقد نص القرار على أن تشكل اللجنة المشار إليها برئاسة المطعون ضده الثاني وعضوية المطعون ضده الثالث وأعضاء آخرين جميعهم من الموظفين التابعين للمطعون ضده الأول وبعضهم يتبع المطعون ضده الثاني كما نص القرارات رقما ١٤٨ و ١٤٩ المطعون عليهما على فرض شروط وإجراءات تحكمية لم ترد بالقانون .

وحيث أن القرارات المطعون عليها مخالفة للقانون وأحكام المحكمة الدستورية العليا ذلك أن تشكيل اللجنة بوضعها الراهن وفقاً لهذه القرارات مؤداه سيطرة الجهة الإدارية على نشاط النقابات العمالية والتحكم في اختيار أعضاء هذه المنظمات حتى تسير في ركابها وتأتمر بأوامرها على حساب جماهير العمال وتعتنق سياسة النفاق وإطلاق البخور لو أد مطالب العمال تحقيقاً لمصلحة المستغلين والإنتهازيين وفي ذلك ضرب للحرية النقابية في مقتل ، ومن جهة أخرى يريد المطعون ضده الثاني وهو على رأس الهرم النقابي أن يفرض سطوته على المنظمات النقابية بحيث تدين له بالولاء التام ولا يعقل من حيث العقل والمنطق أن يخرج التابع الذي أتى بمشيئة المطعون عليهم على ولى النعم وينحاز إلى مطالب العمال العادلة وبالتالي تصبح النقابات وأجهات أشبه بالديكور لا تتحقق الأهداف التي يتقياها القانون والدستور .

ومن المقرر أن حق الترشيح وحق الانتخاب حقان مترابطان يتبادلان التأثير فيما بينهما فلا يجوز أن تفرض على مباشرة أيهما قيود يكون من شأنها المساس بمضمونها مما يعوق ممارستها بصورة جدية وفعالة وذلك ضماناً لحق المواطنين في اختيار ممثلينهم وهذان الحقان لازمين لزوماً حتمياً لأعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً (دستوية عليا - حكم رقم ١١ لسنة ١٣٢٢ ق جلسة ٩٨/٧/٧ ولا شك أن اشتراط الشهادة من النقابة العامة إنما يفرض قيداً على حرية الترشيح .

ولا شك أن اشتراط تقديم الشهادة للنصوص عليها في القرار المطعون فيها والتي اشترطت أن تصدرها النقابة العامة إنما يفرض قيداً تحكمياً غير وارد بالقانون وهو يصادر على حرية الترشيح حتى يصبح

الأمر طوعاً لمشيئة النقابة العامة والاتحاد العام فتبعد من تشاء وتمنع من تشاء وفقاً لأموائها ومصالحها الذاتية تحقيقاً لسياسة «خذت وهات» .

كما أن من المقرر أن حق المرشحين في الفوز بعضوية المجالس التي كفل الدستور والقانون صفتها التمثيلية ، لا ينفصل عن حق الناخبين في الادلاء بأصواتهم لاختيار من يثقون فيه من بينهم إذ هما حقان مرتبطان يتبادلان التأثير فيما بينهما ولا يجوز بالتالي أن تفرض على مباشرة أيهما قيود ... (حكم الدستورية سالف الذكر) .

وبخلاف عما تقدم إن تشكيل اللجان وفقاً للقرارات المطعون عليها وتحديد اختصاصها بهذه الصورة الغير شرعية يؤدي إلى نتيجة غير سليمة وهي أن يكون الخصم هو الحكم في نفس الوقت وبالتالي يهدد مبدأ الحياد اللازم توافره في العملية الانتخابية فالمطعون ضدهما الثاني والثالث من المرشحين ولهما مصلحة أكيدة في اختيار من يدينون لهم بالولاء حتى يضمنوا استمرار التربع في مناصبهم إلى ما شاء الله رغم إرادة الناخبين وجماهير العمال وقد استقرت مبادئ للحكمة الإدارية العليا على أنه من المبادئ المقررة التي تعلّمها العدالة وتقتضيها تحقيق الضمانات الأساسية التي توحى المشرع توفيرها عند النظر في أمر معين أو لجنة يعينها . فحتى يصح عملها أنه يشترط توافر الحيادة حتى يحصل الاطمئنان إلى عدالته وتجرده عن الميل والتأثر ويسلم رأيه وهو يشترك في هذه اللجنة أو المجالس فيصدر عن بيته مبرراً من شوائب الميل أو مظنة التحيز .. (إدارية عليا - طعن ١٨٢ س ٢٥ جلسة ١٠/٥/١٩٨١) . وبالإضافة لذلك فإن بعض أعضاء اللجنة تابعين للمطعون ضده الأول فهم موظفون يتلقون الأوامر من رئيسهم وبالتالي فإن حيادهم مفقود وانحيازهم إلى جانب الجهة الانلرية لا يحتاج إلى بيان وقد جاء بحكم المحكمة الدستورية العليا في الحكم رقم ١١ لسنة ١٢ ق ١ وحيث أن الدستور نص في المادة ٦٢ منه على أن للمواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأي في الاستفتاء وفقاً لأحكام القانون ومفاد ذلك أن حق الترشيح وحق الانتخاب حقان مترابطان يتبادلان التأثير فيما بينهما فلا يجوز أن

تفرض على مباشرة أيهما قيود يكون من شأنها المساس بمضمونها مما يعوق ممارستها بصورة جدية وفعالة . ١٠٠ .

لما كان ذلك وكانت القرارات الإدارية المطعون عليها قد جاءت مخالفة للقانون والدستور على نحو ما سبق بما تتضمنه من قرض قيود تحكمية وغير مشروعة على قبول أوراق الترشيح وفرض وصاية إدارية على المنظمات النقابية والحجر على آراء العمال وإرادتهم ، وكان اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري ينعقد في مثل وقائع الطعن المائل بحساباته يتناول وقائع تسبق عملية الأداء بالأصوات (راجع الطعن رقم ٣٦١ لسنة ٣٦ ق جلسة ٩٣/٦/٢٧ إدارية عليا) وحيث أنه عن الطلب المستعجل بوقف تنفيذ هذه القرارات المطعون فيها إلى أن يفصل في موضوع الطعن فإنه لما كان من شأنه تنفيذ هذه القرارات وقوع ضرر بالطاعن يتعذر تداركه لرفض اللجنة قبول أوراق الترشيح لعدم استيفاء المستندات الغير شرعية التي قررتها اللجنة المشرفة على الانتخابات إبعاداً لخصومها وإن لها مصلحة في ذلك الإبعاد لأن طلب شهادة من النقابة العامة وهذه لن تستخرج ورفضت النقابة العامة إعطائها بالخالف للقانون - مما دعا بعض الطاعنين إلى تحرير محضر في قسم الأزيكية بذلك - كما أن الانتخابات محدد لها يوم كما أن إجراء الانتخابات في موعدها وحسبما نص القرار رقم ١٤٩ لسنة ٢٠٠١ سيحول بين الطاعن وبين دخول الانتخابات وذلك لعدم قبول أوراق ترشيحه على النحو التحكيمي السابق ومن ثم تنوافر الجدية والاستعجال في الطلب المستعجل بما يحفز على الاستجابة له .

بناء عليه

يطلب الطاعن تحديد أقرب جلسة لنظر هذا الطعن للحكم :

أولاً - بصفة مستعجلة : بقبول الطعن شكلاً وبوقف تنفيذ القرارات أرقام ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ لسنة ٢٠٠١ المطعون فيها الصادرة من المطعون ضده الأول وما يترتب على ذلك من آثار أهمها وقف إجراء الانتخابات في موعدها مع الأمر بتنفيذ الحكم بمسودته ودون إعلان .

ثانياً : وفي الموضوع : بإلغاء القرارات أرقام ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٤٩ لسنة ٢٠٠١ الصادرة من المطعون ضده الأول مع ما يترتب على ذلك من إثار قانونية ومادية على أن يكون تكوين اللجنة المشرفة من رجال القضاء المحايدين وفي جميع الأحوال بالزام الجهة الادارية المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة .

وكيل الطاعن

صيغة رقم (٣٣)

طعن بطلب الغاء قرار سلبي صادر من نقابة المحامين

السيد الأستاذ المستشار

رئيس محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ،

مقدمه الأستاذ الدكتور على عوض حسن الحامى بالنقض ومحلله
المختار مكتبه بشارع خيرت رقم ٣٣ بلاطوغلى قسم السيدة زينب .

ضمد (١)

(١) السيد الأستاذ/ نقيب النقابة العامة للمحامين بصفته

(٢) السيد الأستاذ / نقيب النقابة الفرعية للمحامين بالقاهرة
بصفته .

« طعننا بالالفاء على القرار السلبي بعدم التصديق على توقيع
الطاعن على عقد بيع مؤرخ ٩٣/٣/٢٦ وعدم اعطائه صورة رسمية من
قرار لجنة تقدير الأتعاب رقم ٣٤٣ الصادر بتاريخ ٩٣/٢/٢٢ رغم
انذارهما على يد محضر بتاريخ ٩٣/٤/١٨ ، وبصفة مستعجلة إيقاف
تنفيذه حتى يقضى فى دعوى الفاء » .

(١) الدعوى ٥٣٩٧ لسنة ٤٧ ق - لازالت متعلولة .

وجدير بالذكر أن تقدير الإثبات حالياً أصبح من اختصاص القضاء المدني
الهادى بدعوى يرفعها الحامى بالطريق المعتاد يكلف فيها خصمه (مركله
المتنوع عن سداد الأتعاب) بالحضور وترفع الدعوى أمام المحكمة الجزئية
الواقع فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه إذا كان مبلغ الأتعاب المطلوبة
يقل عن عشرة آلاف جنيه وترفع إلى المحكمة الابتدائية المختصة إذا كانت
الأتعاب تزيد على عشرة آلاف جنيه - ولم يعد لمجلس نقابات المحامين الفرعية
أى اختصاص فى تقدير الأتعاب بعد أن حكم بعدم دستورية المادة ٨٤ من
قانون المحاماة (القضية رقم ١٥٣ لسنة ١٩ قضائية دستورية جلسة
١٩٩٩/٦/٥) .

الموضوع

بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٦ تقدم الطاعن للانتقابة الفرعية التي يمثلها قانوناً المطعون ضده الثانى بطلب التصديق على توقيعه على عقد بيع سيارته لنجله القاصر أحمد على عوض فرفض التصديق فلجأ الطالب الى المطعون ضده الأول فرفض بدوره وقد برر الاثنان هذا الرفض بأن التصديق على توقيع المحامى على العقد يتطلب سداد رسم نسبى وتاريخ ٩٣/٣/٩ طلب الطاعن من المطعون ضده الثانى اعطائه صورة رسمية من أمر تقدير الأتعاب رقم ٢٤٣ الصادر فى ٩٣/٢/٢٢ فطلب رسوماً قدرها ٤٨٦٠ ج فلجأ الطاعن الى المطعون ضده الأول الذى أيد ضرورة تحصيل رسم نسبى وقد عجز الاثنان عن الإفصاح عن السند القانونى لهذه الرسوم .

وحيث أن امتناع المطعون ضدهما عن تلبية طلبات الطاعن - وهى طلبات تستند الى القانون ومن صميم حقه - ومن ثم فإن هذا الامتناع يشكل قراراً سلبياً يحق للطالب أن يطعن عليه ابتغاء الغائه وبصفة مستعجلة وقف تنفيذه .

أسباب الطعن

أولاً : نصت المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ المعدل بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ على أنه لا يجوز تسجيل العقود التي تبلغ قيمتها خمسة آلاف جنيه فأكثر أو التصديق والتأشير عليها بأى إجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق أو أمام الهيئة العامة للاستثمار وغيرها إلا إذا كانت موقعاً عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل ومصدقاً على توقيعه من النقابة الفرعية المختصة بصفته ودرجة قيده .

ولما كان العقد الذى اعده الطالب لنجله تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه فإنه يتعين توقيعه من الطاعن حتى يتسنى تسجيله ، ولما كان التصديق على التوقيع من جانب النقابة إن هو إلا إجراء مادى ينحصر فى أداء خدمة مهنية للعضو الذى ينتمى للنقابة ويسدد الاشتراكات فلا شأن للنقابة بمضمون العقد ولا يوجد أساس لفرض رسم نسبى لصالح النقابة بدون قانون بحجة التأسى بالشهر العقارى وهى حجة تقوم على قياس فاسد ذلك أن الشهر العقارى فضلاً عن أنه يحصل الرسوم استناداً الى قانون وهى مورد من موارد الدولة فإنه أيضاً ينشئ أو يعدل المراكز القانونية فى نقل الملكية الى المشتري الذى سدد الرسم ، أما النقابة فتقوم بإجراء مادى يثبت حالة واقعية تتحصل فى أن الذى وقع على العقد محام مقيد بجداولها فلا محل لاستثناء رسوم على هذه الخدمة المهنية التى انشئت النقابة من أجل أداء مثيلتها ولا يوجد فى القانون سوى التزام المحامى بوضع دفعة محاماة (طوابع) قدرها خمسة جنيهات على العقد أما أن تشارك النقابة فى الحصول على نسبة من قيمة مبلغ العقد فهذا هو الابتزاز بعينه خصوصاً وأنه لا يستند الى قانون أو لائحة كما أن مكاتب الشهر العقارى لا تستنزل الرسوم لعدم اعترافها بها .

ثانياً : قضت المادة ٨٤ من قانون المحاماة سالف الذكر بحق المحامى الذى يحدث خلافاً بينه وبين موكله أن يلجأ الى مجلس النقابة الفرعية يطلب لتقدير اتعابه فى حالة عدم وجود اتفاق مكتوب مع

الموكل ولم تشترط المادة سداد أية رسوم عند تقديم الطلب أو رسوم عند إعطاء صورة رسمية من الأمر الصادر بالتقدير ، بل انه ورد في عجز المادة أن الصيغة التنفيذية توضع على المحضر الذي يحرر بالإنابة وذلك بغير رسوم ، كما أن الفقرة الأخيرة من المادة ٨٥ من ذات القانون نصت على أن قرارات التقدير النهائي للأتعاب توضع عليها الصيغة التنفيذية بتحصيل دمغة محاماة باللصق قدرها خمسة جنيهات فقط وحظرت المادة ١٨٦ تحصيل نقود من المحامين على طلبات تقدير الأتعاب .

وفي ضوء ما سلف فإنه لا يحق لأى من النقابيتين العامة أو الفرعية تحصيل أية نقود تحت أى مسمى سواء عند تقديم طلبات تقدير الأتعاب أو عند طلب صور رسمية من القرارات الصادرة فيها وبالتالي يكون إصرار المطعون ضدهما على تحصيل رسوم غير مستند الى أساس ويكون قرارهما السلبي بالامتناع قائمًا بدوره على غير أساس من القانون .

ثالثًا : لم يرد في القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرسوم القضائية ما يساند المطعون ضدهما في تحصيل رسوم سواء على طلبات تقدير الأتعاب والقرارات الصادرة فيها أو على التصديق على توقيعات المحامين على العقود ، وكل ما جاء بشأن هذا الموضوع ينحصر فيما ورد بالمادة ٥٨ فقرة أولى المعدلة بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٤ بفرض رسم نسبى قدره ١٪ على المبالغ التى صدر بها أمر تقدير أتعاب المحامى ضد موكله إذا لم تتجاوز المبلغ ٢٥٠ جنيهًا فإن تجاوزتها فرض رسم قدره ٢٪ على الزيادة ، وهذا النص أصبح معطلًا بصدر قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ٦٨ الذى نص فى المادة ١٧٩ منه عل حكم مفاير وبالتالي فقد أصبح نص قانون الرسوم منسوخًا بصدر قانون المحاماة ثم أصبح النص ملغيًا تبعًا لالغاء قانون المحاماة وحلول القانون رقم ٨٣/١٧ محله إذ لا يوجد بهذا القانون الأخير نص شبيه بالنص المنسوخ أو النص الملغى ، مع كل ذلك ، فلو سلمنا حتى من قبيل الجدل - وهو ما لا نقره - أن حكم النص الملغى أو المنسوخ مازال ساريًا فإنه بحساب الرسوم على أساسها

فإنها لا تتعدى المائتى جنيه وليس هذا المبلغ الفلكى الذى طوّل الطاعن به وهو ٤٨٦٠ ج مع احتمال أن تحكم محكمة الاستئناف بأقل من هذا المبلغ ، كل ذلك يتعلق بموضوع تقدير الأتعاب ، أما موضوع التصديق على التوقيع فإنه لا يوجد نص قانونى بشأنه ، وهكذا نجد أن الأساس القانونى لفرض رسوم منعدم فى قوانين الرسوم والمحاماة والمرافعات سواء بالنسبة لطلبات تقدير الأتعاب والقرارات الصادرة فيها أو بالنسبة لتصديق النقابة على توقيع المحامى على العقد الذى تزيد قيمته على نصاب معين .

وأخيراً : إن البادئ من القرار السلبى الطعين أنه لا يتغيا تحقيق مصلحة عامة وإنما يهدف المطعون ضدهما من ورائه الى تحقيق مصالح ذاتية خاصة من وراء إبتزاز أموال المحامين بلا سند من القانون وذلك لمواجهة السفه فى الانفاق والاسراف الترفى لتحقيق أمجاد شخصية ، فالثابت أن هناك فى كلتا النقابتين اختلاسات مالية وسوء انفاق بلغ حد إهدار المال الذى تتعلق به حقوق الأراذل واليتامى وقد جرت محاولات مستميتة طيلة السنوات السبع الماضية للتعنت على هذه الاختلاسات والمخالفات المالية وحماية مرتكبيها الذين أهدروا ميزانية النقابة فى تحقيق أغراض انانية أهمها استمرارهم فى مراكزهم رغم أنف جموع المحامين ولا يزال السفه فى الانفاق قائماً فى النقابتين حتى الآن ولا زالت الأغراض الشخصية هى الدافع الأساسى فى الانفاق وإرهاق ميزانية النقابتين مما يحمل على الظن بأن إيجاد موارد للنقابة ولو بطرق غير مشروعة أصبح أمراً ضرورياً فكان هذا الإبتزاز فيما يسمى بتحصيل رسوم مع أن استمرار هذا الوضع يشكل جريمة جنائية وهى جناية الغدر المعاقب عليها بالمواد ١١٥ وما بعدها من قانون العقوبات .

عن الطلب المستعجل :

فإنه لما كان من شأن أثار القرار السلبى المطعون فيه هو حرمان الطالب من حق بالغ الأهمية وهو حقه فى الحصول على أتعابه من الموكل الذى يرفض سدائها ولا يستطيع الطاعن أن يتخذ أى إجراء قانونى ضد الموكل الممتنع نظراً لتعنت المطعون ضدهما بعدم إعطائه

صورة رسمية من قرار تقدير الأتعاب كما أن الامتناع عن التصديق على عقد حرره الطالب بصفته الشخصية ولنفسه بصفته ولياً طبيعياً على ولده والإصرار على طلب رسوم ودمغة محاماة هو قمة الابتزاز والجهل بأحكام القانون وهذا الموقف يشكل خطراً على حقوق الطالب يبرر الاستعجال خاصة وأن الجدية متوافرة في الطلب المستعجل على النحو الثابت بالأوراق والمؤيد بنصوص القانون .

بناءً عليه

فلهذه الأسباب ولما قد يرى الطاعن ابداءه من أسباب أخرى بجلسات المرافعة أرجو التفضل بتحديد أقرب جلسة لنظر النزاع والحكم بما يلي :

أولاً : قبول الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة وقف تنفيذ القرار السلبي المطعون فيه لمين الفصل في دعوى الإلغاء .

ثانياً : وفي الموضوع بإلغاء القرار المطعون فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار والزام المطعون ضدهما المصروفات .

والسلام عليكم ورحمة الله ،

تحريراً في ١٥/٥/١٩٩٣

مقدمه

د/ على عوض الحامي

اعلان

انه فى يوم بناء على طلب الطاعن المقيم بالعنوان عاليه أنا
..... المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت وأعلنت كلاً من :
(١) السيد الأستاذ / أحمد محمد الخواجه المحامى بصفته نقيب
المحاميين ويعلن بالنقابة العامة ١٤٩ شاع رمسيس قسم قصر النيل
متخاطباً مع

(٢) السيد الأستاذ / عبد العزيز محمد أبو الفتوح المحامى بصفته
نقيب النقابة الفرعية للمحاميين بالقاهرة ويعلن بمقرها بدار القضاء
العالى مخاطباً مع وأعلنت كل واحد منهما بصورة من هذه
الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة
داثرة منازعات الأفراد والهيئات الكائن مقرها بشارع عصام
الدالى بالجيزة بجلستها المنعقدة صباح يوم الموافق
لسماعهما الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وبصفة مستعجلة بوقف
تنفيذ القرار المطعون فيه الموضح بصدر الصحيفة وفى الموضوع بالغاء
هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار والزامهما المصروفات - مع
حفظ حقوق الطالب فى التمييز عن الأضرار التى أصابته .

ولأجل العلم ،

صيغة رقم (٣٤)
طعن إداري يتضمن شكاً مستعجلاً
بشأن الاعتراض على تسجيل براءة اختراع
مادتان ٣٧ و ٣٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢
بشأن حماية الملكية الفكرية (١)

السيد الأستاذ المستشار/

رئيس محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم ومهنته ومقيم
..... ومحل المختار مكتب الأستاذ / المحامي
.....

ضد

السيد/ مدير ادارة براءات الاختراع باكاديمية البحث العلمي
والتكنولوجيا بصفته .

الموضوع

بتاريخ تقدم الطالب للمعلن اليه بطلب على النموذج
المخصص لذلك طبقاً للمادة ٢٨ من القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ بشأن
حماية الملكية الفكرية ، وقد أبدى الطالب في طلبه الاعتراض على براءة
الاختراع المقدمة من شركة والمقيدة بسجل البراءات وذلك

(١) منشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٢ مكرر الصادر في (٢) يونيو سنة ٢٠٠٢
وهذا التعديل خاص بالمادتين ١٣ و ١٤ المتعلقتين بالرسوم وأرفق بالقانون
جدول بتعديل شرائح الرسوم .

للأسباب التي ذكرها في الطلب إلا أن المعلن اليه رفض اعتراض الطالب بتاريخ وحيث أنه يحق للطالب أن يطعن في هذا القرار وتفصل المحكمة في هذا الطعن على وجه الاستعجال .

بناء عليه

أرجو تحديد أقرب جلسة لنظر الموضوع .

صيغة رقم (٣٥)
طعن بالالغاء على قرار اللجنة القضائية
بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى
بالاستيلاء على أرض زراعية

مادة ٣٧ مكرراً (أ) من المرسوم بقانون ١٧٨ / ١٩٥٢
والمادة ١٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢
والمادة الأولى من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢
بشأن الغاء موانع التقاضى

السيد/ المستشار رئيس محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة

تحية طيبة وبعد ..

مقدمه لسيادتكم المقيم ومحلله
المختار مكتب الأستاذ / المحامى بـ

ضد

- (١) السيد/ رئيس الهيئة العامة للإصلاح الزراعى بصفته .
- (٢) السيد / وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى بصفته .

الموضوع

طعن بالالغاء على القرار الصادر بتاريخ .. / .. / ... من المطعون
ضده الأول والمصدق عليه من المطعون ضده الثانى والذي يقضى
بالاستيلاء على مساحة الأرض للملوكة للطالب (أو .. الموجودة فى
حيازته) والموضح بيانها وحدودها بالقرار ويصفه مستعجلة
وقف تنفيذه حتى يحكم فى دعوى الإلغاء .

وقائع النزاع

الطالب يستأجر مساحة من الأرض لزراعية قدرها
بموجب عقود ايجار مؤرخة ويتأريخ ألت اليه مساحة

من الأرض قدرها بالميراث عن ولا تزيد جملة مساحة الأرض المؤجرة والأرض المملوكة للطالب عن القدر المسموح به قانوناً وبعبارة أخرى فإن الطالب يحوز أرضاً زراعية في حدود القدر المسموح به قانوناً للأسرة وهو إلا أن الطالب فوجيء بتاريخ .../.../... بإخطاره بقرار الاستيلاء على مساحة قدرها من الأرض من جانب الهيئة المطعون ضدها الأولى فتتظلم الطالب الى اللجنة القضائية في الميعاد المنصوص عليه بالماد ٢٧ مكرراً (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ / ١٩٥٢ إلا أنها رفضت التظلم دون أن تؤسس الرفض على أسباب قانونية ودون أن تفحص مستندات الطالب وتفند أوجه دفاعه وقد صدق المطعون ضده الثاني على القرار ومن ثم لم يعد أمام الطالب ثمة بد من اللجوء الى القضاء الإداري للطعن على هذا القرار ابتغاء الغائه ... ولا يقدح في ذلك ما جاء بعجز المادة ٢٧ مكرراً (١) سالفه الإشارة من أن اللجنة القضائية تفصل في التظلم وإن قرارها يكون نهائياً وغير قابل لأي طعن بعد اعتماده من المطعون ضدها الأولى والتصديق عليه من المطعون ضده الثاني .. ذلك أنه بصور القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ ، بشأن إلغاء موانع التقاضي في القوانين ومن بينها هذا النص الذي يصادر على حق الطالب في الطعن ومن ثم فإن دعوى الإلغاء تكون مقبولة إذ لا يوجد قرار إداري بمنأى عن رقابة القضاء كما أن شروط المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة متوافرة في وقائع هذا الطعن .

بناء عليه

نطلب الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار الطعين واعتباره كأن لم يكن مع ما يترتب على ذلك من آثار وبصفة مستحجلة إيقاف تنفيذه ريثما يفصل في دعوى الإلغاء حيث أن الطلب يتوافر فيه ركن الجدية من شأن هذا التنفيذ وقوع أضرار بالطالب يتعذر تدارك آثارها مع إلزام المطعون ضدهما المصروفات ومقابل الأتعاب .

لماذا

نرجو تحديد اقرب جلسة لنظر هذا الطعن .

والسلام عليكم ورحمة الله ..

مقدمه

تحريراً في .. / .. / ...

صيغة رقم (٣٦)
محكمة القضاء الإداري
دائرة الترقيات والجزاءات
مذكرة بدفاع

مدعى

السيد المهندس /

ضد

مدعى عليها

وزارة الزراعة

فى القضية رقم ١٠٤٤ س ٣٩ ق جلسة ٨٧/٦/٤
الوقائع

موضوع هذه القضية الطعن بالالغاء على القرار الإداري رقم لسنة فيما تضمنه من سحب القرار الإداري رقم لسنة الصادر بتاريخ والذي قضى بتعيين المدعى مديراً لإدارة التقاوى بالاسكندرية ، وكذا الطعن بالالغاء على القرار الإداري رقم لسنة المترتب على القرار رقم المشار اليه والذي بمقتضاه تم ندب موظف آخر للعمل كمدير لإدارة التقاوى بدلاً من الطالب .

ونرجو أن نحيل بشأن الوقائع تفصيلاً على ما جاء بأصل الصحيفة والمذكرة المقدمة من المدعى والمستندات المشار إليها فيهما وذلك منعا من التكرار .

ونضيف أنه بعد أن تداولت القضية بالمفوضين أودع السيد المفوض تقريره الذي انتهى فيه الى عدم أحقية المدعى والى طلب قبول الطعن بشقيه شكلاً ورفضه موضوعاً ، وهذا الذي انتهى اليه التقرير ينطوى على خطأ فى فهم الوقائع الذي قاد الى الخطأ فى استخلاص الرأى القانونى وذلك على التفصيل الآتى :

الدفاع

أولاً : رغم وضوح القرار الإدارى المطعون عليه فإن تقرير المفوض تجاوز عن الوقائع الثابتة وقال بالحرف الواحد « من حيث أن التكييف القانونى الصحيح لهذا الطلب هو إلغاء قرار وزارة الزراعة رقم لسنة ، والذي تضمن سحب قرار رئيس الإدارة المركزية لشئون التقاوى رقم لسنة ، والذي هو فى حقيقته يعتبر نذب المدعى فى وظيفة مدير إدارة التقاوى الخ » ووجه الخطأ أن القرار رقم لسنة ليس فى حقيقته (كما قال التقرير) قراراً بالنذب وإنما جاء صريحاً فى أنه قرار تعيين (راجع المستند رقم ١) ، إذ نص البند الأول منه على أن يعين السادة الموضحة أسماؤهم فيما يلى مديراً لإدارة التقاوى بالجهات الموجهة قرين كل منهم وجاء ترتيب المدعى تحت مسلسل رقم (١) بالقرار ، كما أن ديباجة القرار نفسه تدل على التعيين وليس للنذب ، وقد تجاهل تقرير المفوض هذه الحقيقة المؤكدة بالمستندات وركن إلى تفسير خاطئ غير مستمد من الأوراق حين قال أن القرار هو فى تكييفه قرار نذب ولا نرى على أى أساس كان هذا التفسير المناقض لصريح المستندات والذي أدى به إلى الجنوح نحو نتائج خاطئة على النحو الذى انتهى إليه .

ثانياً : سرد التقرير وقائع على لسان المدعى على خلاف الواقع فقال أن الطاعن يؤسس لحقيقته فى الوظيفة على أساس قرار نذبه رقم ٢١٤ لسنة ١٩٨٤ مع أن الطاعن لم يقل ذلك إطلاقاً فى صحيفة الدعوى ولا فى حوافظ المستندات المرفقة بها ولا فى المنكرات بل أن الطاعن أكد على أنه يتمسك بالقرار الصحيح رقم ٨٤/٢١٤ الصادر بتعيينه مديراً لإدارة التقاوى وإلغاء القرار الطعين رقم ٧٠٢ لسنة ١٩٨٤ القاضى بالسحب وهكذا يكون التقرير أتى بوقائع خارج مفردات الدعوى بناء على علم خاطئ بالقانون وفهم خاطئ للوقائع .

ثالثاً : تعرض التقرير لواقعة بعيدة عن نطاق الدعوى وغير منتجة فى النزاع حين قرر أن المدعى سبق له أن رقى لوظيفة الدرجة الأولى وأن القرار ٢١٤ لسنة ١٩٨٤ الصادر بتعيينه مديراً لإدارة التقاوى يتعلق

بوظيفة اشرافية وليس ترقية بدرجة مالية ثم أقحم ترقية المدعى الصابرة سنة ١٩٨٢ ولا ندري سبباً لذلك فموضوع الدعوى ليس تخطياً فى الترقية أو تقريراً لاستحقاق درجة مالية وإنما الموضوع ينحصر فى طلب الغاء قرار صدر بسحب قرار إدارى صحيح صادر بتعيين المدعى فى وظيفة مدير إدارة التقاوى فسواء كانت هذه الوظيفة اشرافية أو غير اشرافية فإن موضوع الترقية للدرجة الأولى الذى تم منذ ثلاث سنوات سابقة على قرار التعيين فى هذه الوظيفة لا يمت بصلة للنزاع الماثل ومن ثم فإنه يبدو غريباً ومثيراً للدهشة ما قاله المفوض من أن المدعى لا يجحد أنه رقى للدرجة الأولى عام ١٩٨٢ وهنا يبين بجلاء مدى الفهم الخاطى وعدم الالم بالوقائع واللبس الذى وقع فيه التقرير حتى من حيث الوقائع الثابتة والمستمدة من أصولها فى الأوراق .

رابعاً : رجع التقرير بالمادة ٥٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٨٧ الخاصة بسلطة الجهاز الإدارى فى النذب ، وهذا أمر طبيعى أن يستطرد التقرير فى الخطأ مادام أنه فهم ابتداء أننا بصدد قرار نذب وما كان يسوغ التحدى بهذه المادة فى وقائع هذا النزاع لو أنه اطلع على المستندات وقام بتحصيها إذ لو كان قد فعل لكان قد تغير بالقطع وجه الرأى .

ومن هذه المستندات القاطعة التى أغفلها التقرير المستندات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ التى تنطق بأن القرار المسحوب هو قرار بالتعيين وليس بالنذب .

خامساً : القرار الصادر بالتعيين (وهو القرار المسحوب رقم ٢١٤) صدر ممن يملكه وفى حدود اختصاصه وقد صدر صحيحاً مستوفياً لشرائطه القانونية كافة فهو إذن قرار إدارى صحيح وقد استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على أن القرار الصحيح انشأ مركزاً قانونياً للمدعى ولا جدوى من البحث فى أن المدعى رقى فى عام ٨٢ لأن هذا ليس موضوع القضية بل مناط البحث فى الدعوى الراهنة هو وجود قرار إدارى صحيح صادر بتعيين المدعى ثم سحب هذا القرار بدون مبرر أو مسوغ قانونى وكل ما يتصل بموضوع الترقية للدرجة الأولى أن الإدارة حددت شروطاً لشغل وظيفة مدير إدارة التقاوى بالاسكندرية

ومن بين هذه الشروط أن يكون المرشح لها حاصلاً على الدرجة الأولى باعتبارها وظيفة إشرافية أي أن الترقية التي تمت منذ عام ٨٢ إن هي إلا شرط من شروط شغل الوظيفة ولا محل للزج بها كما قال التقرير للتوصل إلى إهدار القرار الصحيح ولا يرد على ذلك بأن الجهة التي أصدرت قرار السحب هي الجهة الإدارية العليا لأن سحب القرار الصحيح غير جائز حتى ولو كان من الجهة الرئاسية العليا مادام القرار الصحيح كما قلنا صدر مستوفياً لأركانه وشرطه القانونية سيما وأنه قد انشأ مركزاً ادبياً للمدعى ومن شأن سحبه المساس بهذا المركز والاساءة إلى المدعى مما يستوجب التعويض .

ومتى استبان أن تقرير المفوض قد تنكب جادة الصواب وحاد عن الوقائع الثابتة بالمستندات وركن إلى وقائع غير منتجة وأخرى مستمدة من علم خاص خاطئ فلا غرو بعد ذلك أن يأتي الرأي على الوجه الذي انتهى إليه وما ترتب على ذلك بالضرورة من الوقوع في نفس الأخطاء بالنسبة للشق الثاني من الدعوى إذ القاعدة أن الفهم الخاطئ يؤدي بالضرورة إلى نتائج خاطئة وتسلسل في الأخطاء .

فلهذه الأسباب ولما تراه عدالة المحكمة من علم لوهر وفكر أريج ونظر ثاقب وتمحيص أدق لدلول مستندات الدعوى ووقائعها .

بناءً عليه

يصمم المدعى على الطلبات .

وكيل المدعى

الباب السادس
صيغ الاستئناف
وإلتماس إعادة النظر

صيغة رقم (٣٧) استئناف دعوى حساب ضد إحدى شركات المحمول

أنه فى يوم الموافق الساعة
بناء على طلب الأستاذ / المقيم ، ومحل المختار مكتب
أنا محضر محكمة الجزئية
انتقلت فى تاريخه إلى محل إقامة :
١- السيد / الممثل القانونى لشركة ويعلن
بمقرها - مخاطباً مع :
٢- السيد / الممثل القانونى للشركة المصرية للاتصالات بصفته -
ويعلن - بمقرها بشارع رمسيس بالقاهرة - مخاطباً مع :
وأعلنتهما بالاستئناف الآتى :

عن الحكم الصادر من الدائرة مدنى كلى جنوب القاهرة
بجلسة فى الدعوى الأصلية رقم لسنة جنوب
القاهرة والدعوى الفرعية المرتبطة بها والقاضى منطوقه بما يلى :
« حكمت المحكمة أولاً فى الدعوى الأصلية (١) برفض توجيه اليمين
الحاسمة (٢) بإنهاء الدعوى والزمّت المدعى بالمصروفات وخمسة
وسبعين جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . ثانياً : فى الدعوى الفرعية بالزام
المدعى عليه بأن يؤدى للمدعى بصفته مبلغ جنيه والفوائد
بواقع ٧٪ من تاريخ المطالبة القضائية وحتى تاريخ السداد والزمته
المصروفات وخمسة وسبعين جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

الموضوع

(١) أقام المدعى دعوى الحساب رقم جنوب القاهرة ضد المعلن
إليه الأول فى مواجهة الثانى طلب فيها نذب مكتب خبراء وزارة العدل
كى يعهد إلى أحد خبراء المختصين بالانتقال إلى مقر الشركة للإطلاع

على الأوراق والمستندات والسجلات الخاصة بخط التليفون المحمول رقم ، وخط التليفون المحمول رقم لبيان بدء تشغيل كل منهما وإسم صاحبه وعدد المكالمات التى أجريت فى الأول عن المدة من تاريخ تشغيله حتى وبالنسبة للخط الثانى عن المدة من بدء تشغيله حتى وبيان المبالغ المدفوعة من الطالب منذ الاشتراك وحتى التاريخ المشار إليه وعدد المكالمات وأرقامها وتواريخها وعددها وإثباتها وأساس المطالبة الأخيرة وجملة ما سدده المدعى وإجراء الحساب طبقاً للعقد وشروط الإمتياز والإطلاع على الأوراق وسماع ما عسى أن يطلب سماعه من الشهود وبالجمله اتخاذ كل ما يعتبر ضرورياً فى كشف وجه الحق لتحديد الحساب على الوجه الصحيح وصولاً لبيان ما إذا كان الطالب مدينًا للشركة أم العكس مع إضافة المصروفات ومقابل الأتعاب على عاتق الشركة . وقدم المدعى المستندات اللازمة للفصل فى الدعوى .

(٢) وبجلسة أصدرت المحكمة بهيئة مغايرة تمهيدياً بندب مكتب خبراء وزارة العدل بجنوب القاهرة ليندب بدوره أحد خبرائه المختصين تكن مهمته الإطلاع على أوراق الدعوى وما عسى أن يقدمه الخصوم من مستندات والإنتقال إلى الشركة المدعى عليها والإطلاع على المستندات والسجلات الخاصة بخط التليفون الخاص بالمدعى ورقمه وتاريخ التعاقد عليه وتشغيله والمكالمات التى أجريت عليه من بدء التشغيل وحتى مطالته وعما إذا كان المدعى قد قام بسدادها من عدمه وبالجمله تحقيق جميع عناصر الدعوى وللخبير فى سبيل أداء المأمورية الإنتقال إلى أية جهة حكومية أو غير حكومية والإطلاع على ما عسى أن يكون لديها من مستندات تفيد فى كشف وجه الحق وسؤال من يرى سؤاله دون حلف يمين .

(٣) باشر الخبير المأمورية - مع التحفظ على مسلكه على نحو ما سيرد بالأسباب ثم أودع تقريره الذى انتهى فيه إلى أن التليفون الخاص بالمدعى وهو رقم بدلاً من رقم ، وأن تاريخ التعاقد هو وأن تاريخ تشغيل التليفون الخاص بالمدعى هو وأن

إجمالي المكالمات التي تمت على هذا التليفون من بدء تاريخ التشغيل وحتى تاريخ المطالبة في هو مكاملة وطبقاً لما قدمته الشركة من مستندات فإن ذمة المبدعى مشغولة بمبلغ جنيه للشركة المدعى عليها الأولى حيث أن المدعى لم يقدم ما يفيد سداد له لذلك المبلغ محل المطالبة .

(٤) بجلسة قدم المدعى طلباً عارضاً وهو الحكم بحسبة مستعجلة وقبل الفصل في موضوع دعوى الحساب بإلزام المدعى عليه الأول بأن يعيد الحرارة إلى التليفون المحمول رقم حتى يفصل في دعوى الحساب ، كما قدم المدعى عليه الأول بجلسة دعوى فرعية طلب فيها إلزم المدعى بأداء مبلغ والفوائد الاتفاقية بواقع ٧٪ من تاريخ الاستحقاق وإلزامه بمبلغ عشرة آلاف جنيه كتعويض عن الأضرار التي أصابت الشركة نتيجة عدم سداد الفواتير في مواعيدها .

(٥) بجلسة قدم المدعى مذكرة أهم ما جاء فيها أن الشركة المدعى عليها وهي الطرف الأقوى في عقد الإنعان قامت بقطع الحرارة عن التليفون في أعقاب رفع الدعوى وهو ما دعا إلى تقدم المدعى بالطلب العارض تحسباً لما توقع حدوثه وحدث بالفعل حيث أن للمدعى في هذا الطلب العارض سجل على الشركة قيامها بقطع الحرارة في ومع ذلك ظلت تطالب بقيمة الاشتراك الشهري وهو حتى منتصف عام ولم يظن الخبير إلى ذلك مما دعا المدعى - وفي ذات المذكرة المقدمة بجلسة إلى الاعتراض على التقرير على نحو ما هو مسطر بتلك المذكرة وما سيرد في أسباب الاستئناف وحين لم يجد المدعى ثمة دليل قاطع نتيجة جنوح الخبير والحكمة أيضاً نحو التسليم بالمستندات المقدمة من الشركة - وكلها مسطرة بلغة أجنبية - أراد المدعى أن يركن إلى ذمة المدعى عليه الأول فطلب في المذكرة أصلياً توجيه اليمين الحاسمة إليه بالصيغة الواردة بها وإحتياطياً إعادة المأمورية لمكتب الخبراء لتدارك العوار الذي شاب التقرير .

(٦) وبهيئة مغايرة أخرى أعادت المحكمة بجلسة المأمورية لمكتب الخبراء لينتدب بدوره ذات الخبير السابق في الدعوى لمباشرة

للمأمورية المنوه عنها بالحكم التمهيدى السابق صدوره من المحكمة بتاريخ وبذات الصلاحيات والأمانة الواردة فى ذلك الحكم وعلى ضوء ما أورده المدعى فى مذكرة اعتراضاته على تقرير الخبير المودع أوراق الدعوى والمقدمة بجلسة

(٧) ومع أن المدعى كان فى طلبه الاحتياطى المسطر بالمذكرة المقدمة فى قد طلب إعادة المأمورية إلى ذات الخبير لتدارك النقص الوارد بالتقرير باعتبار أن الإعادة لذات الخبير مسألة عادية وجل من لا يخطئ .. مع كل ذلك فإن المدعى فوجئ بأن الخبير حين أعيدت إليه المأمورية يتنمر للمدعى ويتعامل معه بطريقة عدائية لدرجة أنه اكتفى بجلسة واحدة للمناقشة دون أن ينفذ ما طلبه المدعى من الانتقال للشركة المدعى عليها الأولى والشركة المدعى عليها الثانية ومطابقة كارت التليفون - وهو عبارة عن كمبيوتر مصغر - مع كمبيوتر الشركة وغير ذلك من الملاحظات وأرسل تقريره إلى المحكمة ولم يُخطر المدعى بجلسة إيداع التقرير .

(٨) كانت الدعوى مؤجلة لجلسة للتقرير وبذلك الجلسة فوجئ المدعى بحجزها للحكم بجلسة ويسؤال أمين السر عما إذا كان قلم الكتاب قد أعلن الخصوم بإيداع التقرير نفي ذلك وقرر أن عضو الدائرة المنوط به كتابة الأسباب قد تسلم ملف القضية وبالتالي لم يكن تحت بصر الطالب ما تم من ملابسات أو ربما الأعيب من جانب الشركة بالتواطؤ مع آخرين وعلى ذلك قدم المدعى بتاريخ طلباً بفتح باب المرافعة جاء فيه أن الدعوى حين أعيدت لنفس الخبير لإستيفاء التقرير وحدد جلسة للطرفين وقدم المدعى مستندات هامة وأبدى أكثر من خمسة عشرة ملاحظة أهمها أن الشركة المدعى عليها الأولى احتسبت الإشتراك الشهرى لمدة سبعة أشهر رغم قطع الحرارة وأن الخبير بعد أن قدم تقريره التكميلى للمحكمة فوجئ المدعى بحجز الدعوى للحكم دون تمكينه من الإطلاع مما يعتبر إخلالاً بحق الدفاع ، وانتهى المدعى إلى طلب فتح باب المرافعة متمسكاً بالطلب الأصلى وهو

توجيه اليمين الحاسمة إلى الممثل القانوني للشركة المدعى عليها الأولى .

(٩) لم يشر الحكم للطعون فيه إلى طلب فتح باب المرافعة واكتفى في عبارة مقتضبة بالقول بأن الخبر لم ير صحة الاعتراضات المقدمة من المدعى وصمم على ما جاء بتقريره السابق - ومن الغريب أن الحكم ومحضر الجلسة الأخيرة (والتي كانت الدعوى فيها مؤجلة للتقرير) تبين إثبات حضور الشركة المدعى عليها الأولى رغم أن الدعوى حين تكون مؤجلة للتقرير فإن الخصوم لا يحضرون إلا بعد إعلانهم بإيداع التقرير وهنا تثور علامات الإستفهام - كيف نما إلى علم الشركة بأن التقرير أودع ولماذا لم يعلن المدعى به وعلى أي أساس تحجز الدعوى للحكم دون تمكين المدعى من الإطلاع على التقرير !!!، وحيث أن الحكم المستأنف قد أدخل إخلالاً جسيماً بحق الدفاع وأخطأ في تطبيق القانون فضلاً عن قصوره المعيب وهو ما يحق معه للطالب استئنائه للأسباب التالية :

أسباب الاستئناف

أولاً : الإخلال بحق الدفاع وذلك من ثلاث أوجه :

الوجه الأول : من المقرر في أصول وقواعد الإثبات أن تقرير الخبر ما هو إلا دليل من أدلة الدعوى وبالتالي فلا يجوز للمحكمة أن تأخذ به دون أن يناقشه الخصم سيما إذا كان هذا الخصم هو طالب إجراء الحساب عن طريق أهل الخبرة ولا يكفي أن يكون المدعى قد اطلع على التقرير الأول الذي سطره الخبر المنتدب بحيث تترخص المحكمة في أن تمنع المدعى من الإطلاع على التقارير التكميلية الصادرة عن ذات الخبر وإلا كانت إعادة المأمورية لتدارك العوار الذي شاب التقرير الأول من قبيل العبث والمفروض أن المحكمة تتنزه عن العبث وإذا كان التقرير الأول بحالته قد اتنع للمحكمة (وكانت بهيئة مغايرة) وكانت قد قضت في الدعوى وفق ما جاء به أما وقد أعادت المأمورية لتدارك النقص في ضوء ما قدمه المدعى من اعتراضات فإنه يؤكد جدية المطاعن التي أثيرت

بخصوص التقرير الأول وبالتالي كان يتعين على الهيئة التي أصدرت الحكم أن تلتزم بالخط الذي سارت عليه الدائرة بهيئتين سابقتين أما وهي لم تفعل ولم تمكن المدعى من الاطلاع على التقرير التكميلي فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويؤكد ذلك أيضا أنها لم تلتفت إلى الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة لهذا الغرض .

الوجه الثاني : قدم المدعى إلى الخبير خمسة عشر اعتراضاً كان من أهمها وضرورتها - اعتراضين أولهما فحص مسألة مطالبة المدعى باشتراك ومكالمات عن ثمانية أشهر ثبت فيها باعتراف الشركة نفسها أن الحرارة كانت مقطوعة عن التليفون و ثانيهما أن المدعى طلب من الخبير أن يقدم «كارت» التليفون للمحمول وجهاز التليفون نفسه إلى الشركة لكي يطابق عدد المكالمات على ما هو وارد بالحاسب الألى بالشركة لأن التليفون المحمول أى تليفون محمول - هو عبارة عن جهاز حاسب آلى مصغر وإن أى مدة تصدر منه تسجل فى ذاكرة الجهاز ولا يمكن إزالتها وبالتالي يسهل استحضارها وهي تحدد المدد التى تكلم فيها الجهاز جملة وتفصيلاً وفى بعض الأجهزة تحدد أيضاً تواريخها وهنا يسهل المطابقة - إلا أن الخبير لم يستوعب هذا الكلام ورفض الانتقال للشركة - كما قدم المدعى كشوفاً تثبت عدد وتاريخ والأرقام الصادرة من الجهاز الخاص به على مدار الفترة التى يجرى بشأنها الفحص ولكن الخبير رفضها لأنها مكتوبة بخط اليد وباللغة العربية فى حين أن كشوف الشركة مكتوبة باللغة اللاتينية وبالكمبيوتر ، أى أن الخبير يأخذ بكشوف الشركة كأنها منزلة ولا يأخذ بكشوف المدعى ولا ندرى لذلك سبباً فإذا كانت القاعدة أنه لا يجوز للشخص أن يصطنع دليلاً لنفسه فكان يتعين إهدار الكشوف المقدمة من الشركة لأنها دليل من صنعها مادام يريد إهدار الكشوف المقدمة من المدعى ولا يمكن لأحد أن يزعم أن أجهزة الشركة لا تخطئ أو أنها منزهة عن ابتزاز المشتركين لا شئ إلا لكونها شركة كبرى ذات إمكانات هائلة وتستطيع توكيل مائة محام للدفاع عن أخطائها وإهمالها لأن كسب مواطن لقضية ضدها يفتح الباب أمام الكثيرين ممن يقعون

فريسة لاستغلال هذه الشركات التي تتعامل بعقود إنعمان تسطر فيها ما تشاء من شروط حتى ولو كانت مخالفة للدستور تحت مسمى الفوائد الاتفاقية .

الوجه الثالث : أن المدعى عليه الأول قدم مستندات عبارة عن كشوف من صنعه وجميعها باللغة الأجنبية وبها إشارات ورموز لم يفهمها لا المدعى ولا الخبير ولا ندري كيف تأخذ للحكمة بهذه الكشوف وهي تحت بصرها تنطوى على أرقام ورموز غير مفهومة وعلى أي أساس يمكن التمويل عليها بينما ينص قانون السلطة القضائية على أن تكون المرافعات والمستندات باللغة العربية (الطعن رقم ٦٢١٦ لسنة ٦٥ ق جلسة ٢٠٠٢/٢/١١) وقد قدمت الشركة الترجمة العربية لبعض هذه الكشوف وهي بدورها ترجمة لرموز وإشارات وأرقام مكررة وغير مفهومة وهذه الترجمة العربية لم تعتمد من جهة رسمية هذا فضلاً عن أن الشركة اكتفت بترجمة الكشوف ولم تترجم غالبيتها وقد أثار المدعى هذا الدفاع في المذكرة المقدمة بـجلسة وكذلك كانت من أهم الإعتراضات على تقرير الخبير ومع ذلك لم يتناولها الخبير في تقريره التكميلي بل عمد إلى التسليم بما سبق أن انتهى إليه في تقريره السابق لدرجة أنه قلب الحقائق وأضاف إفتراضات من عنده ومن ذلك :

١- في صفحة ٥ من التقرير التكميلي زعم أن المدعى وافق على الكشوف المقدمة من الشركة وهذا لم يحدث على الإطلاق بدليل اعتراض المدعى عليها أكثر من مرة وفي أكثر من محضر .

ب- زعم أن الشركة قدمت ترجمة للكشوف في حين أنها لم تقدم سوى ترجمة لورقة بها الحساب الإجمالي .

ج- رداً على ما قاله المدعى من أن الكشوف تحتوى على رموز غير مفهومة قال أن هذه الرموز يعرفها كل من يتعامل بالمحمول !!

د- ورداً على ما أثاره المدعى من أن كثيراً من الأرقام لم يطلبها المدعى ولا يعرف أصحابها ، فقد رد على ذلك بعبارة بالغة الغرابة حين

قال ان المدعى ضابط شرطة ومن الممكن ان تكون هناك بعض المكالمات التي يجريها الآخرون من تليفونه .

هـ - وقال ان الكشوف من حق الشركة وحدها بما يعنى أنه لمهما تناولت من أخطاء أو زيادات حتى ولو من قبيل السهو فإن المشترك لا بد من وجهة نظر الخبير أن يتحملها .

**ثانياً : الخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى التسبب
والفساد فى الإستدلال :**
وذلك من ثلاث أوجه :

الوجه الأول : ان المدعى طلب بصفة أصلية توجيه اليمين الحاسمة إلى الممثل القانونى للشركة المدعى عليها الأولى باعتبار أن المدعى لم يعد يملك إلا الاحتكام لذمة خصمه بعد أن عجز الخبير عن كشف وجه الحق فى إجراء الحساب حالة كونه يسلم تسليمًا مطلقًا بالكشوف غير الملهمة التى قدمتها له الشركة للمدعى عليها الأولى ومن المقرر أن ذنب خبير فى الدعوى وإيداع تقريره لا يمنع من توجيه اليمين (الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٤/١٩٦٢) ويجوز توجيه اليمين الحاسمة حتى بعد طرق لوجه الإثبات الأخرى السنهورى - ٢٤ ص ٧١٥) - ويجوز توجيهها فى أية حالة كانت عليها الدعوى (الطعن رقم ١٤٠٩ س ٥١ ق جلسة ٢٩/٥/١٩٨٨) ، ولا يوجد فى القانون ما يمنع من توجيه اليمين إلى الشخص الاعتبارى ويكون توجيهها حينئذ للممثل القانونى لهذا الشخص فى حدود نيابته عنه (الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ٢٩/١١/١٩٨٢) .

والبادئ من مفردات الدعوى أن شروط توجيه اليمين متوافرة ذلك أن النزاع مدنى وأن الواقعة القانونية التى يترتب عليها حسم النزاع منصبة على إدعاء الشركة أن لها مبالغ فى ذمة المدعى ، وهى موجهة للشركة المدعى عليها الأولى فقط باعتبارها الخصم الحقيقى فيجوز توجيه اليمين لمن يؤثر فيه له أو عليه الحلف أو النكول (المستشار أحمد نشأت - رسالة الإثبات ص ٨١ وما بعدها) ، والمدعى ليس متعسفًا فى

طلب توجيه اليمين بعد أن استبان له إصرار الشركة على تقديم دليل من صنعها حددت فيه مبالغ غير حقيقية عن إتصالات لم تحدث وأرقام لا يعرفها المدعى مع توافر سوء الخدمة وإنقطاع الحرارة المتكرر وسقوط الشبكة لغترات بلغت إحداها ثلاثة أسابيع ونشرت بالصحف على النحو الثابت بالمستندات المقدمة من المدعى وهكذا لم يكن أمام المدعى إزاء هذه الملابسات سوى الإلتجاء إلى هذا الطريق فى الإثبات لحسم النزاع له أو عليه ، وقد ذكر الحكم المطعون فيه ضمن أسبابه أن اليمين الحاسمة ملك للخصم يتعين على القاضى أن يجيبه إلى طلبه متى توافرت شروطها إلا إذا بان له أنها كيدية وأن الخصم يتعسف فى توجيهها فى هذه الحالة يمتنع القاضى عن توجيهها ، كما إذا كانت الواقعة المراد إثباتها غير محتملة الصديق أو كذبتها المستندات أو كانت غير منتجة أو أن القصد من توجيه اليمين استغلال ورع الخصم وتدينه أو التشهير به .

ومما يبعث على الدهشة أن الحكم المطعون فيه بعد أن استعرض هذه الأمثلة التى نقلها عن حكم صادر من محكمة النقض انتهى إلى أن طلب توجيه اليمين كيدى واستقى هذا الكيد من التعويل على تقرير الخبير كدليل وحيد فى الدعوى وهذا التقرير الذى استند إلى كشوف حساب من صنع الخصم اعتبرها الحكم مستنداً يقينياً وأورد لفظ «يقينى» وهو ما لم يعهد فى الأحكام حيث أن اليقين لابد أن يتولد عن أدلة لا يساورها أى شك فكان الحكم إن بنى أسبابه فى الدعويين الأصلية والفرعية على تقرير الخبير فقط على ما به من مثالب مردداً القالة التى أصبحت ظاهرة فى الأحكام وهى أن المحكمة تطمئن إلى تقرير الخبير وتأخذ به محمولاً على أسبابه وتجعله جزءاً من أسبابها !!

وإذا كانت المستندات التى اعتمد عليها الخبير والتى اعتنقها الحكم وقضى على أساسها برفض توجيه اليمين ، عبارة عن أوراق عرفية يجحد المدعى وهى من صنع الخصم فقدم المدعى كشوفاً مضادة لم يعتمدها الخبير ولم يشر إليها الحكم - إذا كانت كذلك فكيف يقال أن

المدعى يؤكد للمدعى عليه الأول بطلب توجيه اليمين وذلك بعد أن استغلقت عليه طرق الإثبات - فلا المحكمة مقتنعة بالكشوف المقدمة من الموعى ولا الخبير مقتنع بمطابقة كمبيوتر التليفون على كمبيوتر الشركة فهل بعد ذلك يكون المدعى متعسفاً أو يؤكد المدعى عليه الذى لا يعدو أن يكون مواطناً عادياً ، فهو تاجر يستثمر أمواله شأن أولئك الذين ظهروا فى العقدين الأخيرين من رجال المال ومنحتهم الدولة إمتياز بعض المرافق بمقتضى عقود إنعان أصبحوا بموجبها طبقة مميزة تتعالى عن توجيه اليمين بل وتتعالى عن الحساب .

الوجه الثانى : رغم أن المدعى قدم طلباً عارضاً على نحو ما هو ثابت بالقائع ومفردات الدعوى إلا أن الحكم لم يلتفت إليه أو يتناوله بأى حيثية بل أنه قبل الدعوى الفرعية المقامة من المدعى عليه الأول بطلب تعويض عما أسماه من أضرار أصابت الشركة نتيجة عدم سداد الفواتير فى مواعييدها والمستفاد مما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه أنه قضى ضمناً بالتعويض حيث قال بالحرف الواحد « وحيث أنه عن طلب التعويض المبدى من الشركة فإن المحكمة ترى أن فى إلزام المدعى بالفوائد ما يكفى لتعويض الشركة عما لحق بها من أضرار » وهكذا اعتبر الحكم أن مجرد التأخير فى سداد الفواتير الظالمة خطأ يوجب التعويض ضارباً عرض الحائط بنصوص القانون وأحكام محكمة النقض والتي اضطرت على أن من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يسأل ولا يمكن نسبة خطأ إليه .

والثابت أن المدعى هو الذى أقام دعوى الحساب لما اتضح له من مطالبات من جانب الشركة لا تقابلها خدمة وبالتالي فإن المدعى وهو يناضل عن حقوقه ويلج باب القضاء يكون قد استعمل حقه المشروع بما لا محل معه لطلب التعويض .

ومن جهة أخرى فإن الفائدة التى وردت فى العقد وهو عقد إنعان بلا أدنى شك تعتبر فائدة ربوية مخالفة للدستور الذى ينص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع - والمدعى لم يقترض من الشركة حتى يمكن تحميله بفوائد تعتبر ضرباً من ضروب

الإبتزاز يضاف إلى الصور الأخرى المتمثلة في احتساب اشتراكات شهرية قدرها مضافاً إليها ضريبة ١٦ ٪ عن مدة كانت الشركة قد قطعت فيها الحرارة عن التليفون .

الوجه الثالث : أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير قائلاً أنه غير ملزم بالرد إستقلاً على المطاعن الموجهة إليه مادامت أن المحكمة قد أخذت به محمولاً على أسبابه لأن في أخذها به ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنته التقرير وهذا الذي سطره الحكم في أسبابه يؤكد عدم فهم الواقع في الدعوى ذلك أن المدعى لم يطلب من المحكمة الرد على المطاعن الموجهة للتقرير وإنما وصفه بأنه تقرير قاصر لأنه أغفل بحث نقاط بالغة الأهمية في دعوى الحساب ومن هذا القبيل :

(١) أن التعاقد تم في على خط رقم وثبت في الأوراق أن هذا الرقم معطى لمشارك آخر قبل ذلك التاريخ يدعى ومع ذلك طولب المدعى بفاتورة عن المدة من حتى بمبلغ وسددها المدعى رغم أن الثابت في المستندات أن هذا الرقم كان باسم مشترك آخر .

(٢) أعطت الشركة للمدعى رقم آخر في وهو والمفروض أن فترة الحساب طبقاً للحكم التمهيدى تكون من حتى لكن الخبير أضاف مدداً أخرى كانت فيها الحرارة مقطوعة عن التليفون منذ باعتراف الشركة نفسها ولو سلمنا بأن الحرارة مقطوعة من ذلك التاريخ فعلى أى أساس يحتسب الخبير هذه المدة من وهى مدة غير داخلية في نطاق الدعوى أصلاً وكانت الشركة قد فسخت العقد بإرادتها مما دعا المدعى إلى تقديم الطلب الفرعى .

(٣) الثابت من قصاصات الصحف المحلية ومعظمها من الصحف القومية أن الشبكة إنهارت في مدد متفاوتة من بينها المدة من إلى ومن إلى ومن إلى إلى إلى

والمفروض هنا أن الشركة تكون قد أخلت بشروط أداء الخدمة لكنها رغم ذلك تطالب بالإشتراك عن هذه الفترة وعن الفترات التي كانت فيها الحرارة مقطوعة بل وتطالب أيضاً بتعويض !!

(٤) جحد المدعى الكشف العرفية المقدمة من الشركة باللغة الأجنبية وقرر أنه لا يفهم في هذه الرموز المسطرة بها وثبت أن الخبير بدوره لم يفهمها ولكنه كان يكتب ما تلمح عليه الشركة حتى أنه حين انتقل لم يطلع على أى سجلات أو أوراق كما جاء في الحكم التمهيدى بل اكتفى بكتابة ما يملئ عليه واعتمده كحقيقة غير قابلة للنقاش .

(٥) لم يتم الخبير بإجراء تجارب على سبيل العينة للأرقام المكررة بصورة كبيرة والتي ينكر الطالب معرفته لها كما رفض سماع شهود ورفض الانتقال إلى شركة الاتصالات حيث أن القرار الجمهورى رقم ٩٨/١٠١ بإنشاء مرفق الاتصالات أوكل لهذا الجهاز مسئولية مراجعة تنفيذ العقود وفحص المخالفات والشكاوى الفردية التى تقدم من المشتركين .

(٦) بعض الأرقام الواردة فى كشوف الشركة تكرر ذكرها خلال نفس اليوم والساعة والدقيقة بما مؤداه ثبوت الخلل فى الإتصال وسوء الخدمة لأن كل مكالة تحسب على المشترك رغم أنها تنقطع بعد طلبها بثوان وذلك نتيجة سوء الخدمة وتهالك الشبكة .

(٧) أن الثابت بإعتراف الشركة أنها قطعت الحرارة فى والثابت أيضاً من الكشف المقدمة منها أنها طالبت برسوم عن أشهر و..... و..... وهى مبالغ لا تقل عن ألف جنيه حملها تقرير الخبير على المدعى بلا وجه حق .

(٨) لم يلتفت التقرير وسائره الحكم إلى الكشف المقدمة من المدعى ويثور التساؤل لماذا تقبل كشف عرفية من المدعى عليه ولا يقبل دليل يماثلها من المدعى وكلا الدليلين من صنع مقدميهما .

هذه بعض الملاحظات التى تصم تقرير الخبير بالعوار الذى يفقده قيمته كدليل لكن الحكم رأى فى كل هذه الملاحظات أنها لا تستدعى

الرد بأكثر مما جاء بتقرير الخبير بحالته .. تلك .

والمستأنف يناشد الدائرة الموقرة التى تنتظر هذا الاستئناف ويلتمس منها بحق الله وبأمانة الكلمة التى أودعها الحق فى ضمير القاضى أن تتفضل بمطالعة صفحة (٥) وما بعدها من التقرير التكميلى الذى سطره الخبير فسوف تجد أنه لو لم يكن صادراً من مكتب الخبراء لكان واقع الحال يؤكد أنه معد بمعرفة دفاع الشركة . والمستأنف يتمسك بالدفع بعدم دستورية الفوائد لمخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء التى تنهى عن الربا وتوعده من يتعامل به بحرب من الله .

ولما كان طلب توجيه اليمين يجوز إثارتها ولو أمام محكمة الاستئناف خصوصاً وأنه من الطلبات التى كانت مطروحة على محكمة أول درجة وقالت رايها فيه فإن المستأنف لا زال متمسكاً به كطلب أصلى فلما أن يحلف المدعى عليه الأول فيحسم النزاع لصالحه ويبوء بالإثم إن كان حانثاً وإما أن يرد اليمين على المدعى فيبوء هو بالآثم إن حنث وينال كلا الطرفين العقاب أو الثواب أمام العدل المطلق الذى لا يظلم مثقال نرة حين يقوم الناس لرب العالمين .

بناء عليه

فلهذه الأسباب ولما قد يبدى الطالب من أسباب أخرى بجلسات المرافعة أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة استئناف القاهرة الدائرة المدنية الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد صباح يوم الموافق لسماعها الحكم بما يلى :

قبول هذا الاستئناف شكلاً وفى الموضوع :

أولاً : فى الدعوى الأصلية : نذب ثلاث خبراء لإجراء الحساب فى ضوء ما جاء بأصل الصحيفة .

ثانياً : فى الدعوى الفرعية (١) :

أصلياً - (١) توجيه اليمين الحاسمة إلى الممثل القانونى لشركة
..... بالصيغة الآتية :

« أحنف بالله العظيم أن شركة تستحق من المدعى المبلغ
الذى أظهروه الخبير وهو عن مكالمات واشتراك خط التليفون
رقم والله على ما أقول شهيد » .

(٢) رفض طلب التعويض المشار إليه بالدعوى الفرعية .

وإحتياطياً : الدفع بعدم دستورية المادتين ٢٢٦ ، ٢٢٧ من
القانون المدنى فيما تضمنته من تقرير فائدة قانونية ٤ ٪ وفائدة اتفاقية
٧ ٪ باعتبارها ربا نهى عنه القرآن الكريم وهو مصدر أساسى للتشريع
طبقاً للمادة الثانية من الدستور ومع ما يترتب على ذلك من آثار
تنسحب على عقد الإذعان المحرر بين المدعى والمدعى عليه الأول .

ثالثاً : إلزام المستأنف ضده الأول المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة
فى الدعويين الأصلية والفرعية على درجتى التقاضى .
ولأجل العلم

(١) استجابت المحكمة لطلب توجيه اليمين بالصيغة التى حددتها الدائرة المؤقتة
التي تنتظر الاستئناف وحديث لذلك جلسة ٢٠٠٣/٦/٣٠ .

صيغة رقم (٣٨)
طعن بالاستئناف على حكم بالاخلاء
مادة ٢٢٧ مرافعات (١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/..... المقيم.....
ومحل المختار مكتب الأستاذ المحامى

انا للحضر بمحكمة..... الجزئية
انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :

السيد/..... المقيم..... متخاطباً
مع.....

وأعلنته بالاستئناف الآتى

عن الحكم الصادر بجلسة من محكمة
الابتدائية فى القضية رقم لسنة ايجارات كلى
..... والقاضى منطوق بما يلى : حكمت المحكمة
أولاً : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة
وبقبولها . ثانياً : بإخلاء المدعى عليه من عين النزاع المحرر عنها عقد
الايجار المؤرخ والمبينة بصحيفة الدعوى وتسليمها للمدعى
خالية والزمّت المدعى عليه بالمصاريف وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب
المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

الموضوع

بصحيفة معلنة للمستأنف بتاريخ أقام المستأنف ضده
(أو المعلن اليه) الدعوى رقم لسنة أمام محكمة
..... الابتدائية ضد المستأنف (الطالب) طلب فيها إخلاءه من
العين الموضحة المعالم بالصحيفة وعقد الايجار المؤرخ

(١) ميعاد الاستئناف أربعون يوماً من تاريخ الحكم الحضورى .

والزامة بتسليمها اليه خالية مما يشغلها والمصروفات والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة وقال شرحاً لدعواه أن المستأنف يمتلك وحدة سكنية بجهة بنفس المدينة وأنه تخطى عن العين المؤجرة وتركها لشخص آخر هو المدعو الذي يقيم بها حتى الآن ومن ثم يكون المستأجر (الطالب) تنازل عن الشقة أو أجرها من الباطن بدون إذن المالك (المستأنف ضده) مخالفاً بذلك المادة ١٨/ج من القانون ٨١/١٣٦، ولدى تداول القضية دفع المستأنف بانعدام صفة المستأنف ضده إذ أنه أهد ورثة العقار الكائن به شقة التداعي ولا يوجد ما يفيد اختصاصه وحده به دون باقي الورثة الذي لم يثبت أنه وكيلاً عنهم ، كما أثبت للمستأنف بالمستندات أنه كان يقيم خارج البلاد بسبب ظروف عمله وأنه لم يتخل عن شقة النزاع بل تركها لأحد أقربائه على سبيل الضيافة ويقصد مباشرتها والحافطة عليها - وبعد أن أحيلت الدعوى الى مكتب خبراء وزارة العدل وأودع الخبير المنتدب تقريره أصدرت المحكمة حكمها المشار الى منطوقه فيما سبق وهو حكم جانب المصواب وأخطأ القانون وأخل بحق الدفاع فضلاً عن قصوره في التسبب مما يحق معه للمستأنف أن يستأنفه للأسباب الآتية :

أسباب الاستئناف

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ذلك أن الحكم المطعون فيه استند فى الاخلاء الى أن المستأنف تنازل عن المكان المؤجر وتركه للغير بقصد الاستغناء عنه نهائياً وقد استدل على ذلك باعلان صحيفة الدعوى على عين التداعى وثبوت عدم وجود المستأنف فيها بما يستفاد من وجهة نظر الحكم أن العين لم يكن يقيم بها المستأنف طيلة تداول القضية - وهذا الذى انتهى اليه الحكم غير صحيح فى القانون ذلك أن ترك العين لا يمكن أن يستفاد ضمناً أو من خلال مثل هذه القرائن لأن عدم تسلم مستاجر العين الاعلان لا يعنى أنه تركها وإلا لأمكن اعتبار تسليم الاعلان بالطريق الادارى لفلق العين قرينة على تركها وعدم الاقامة فيها هذا الى جانب أن نص المادة ١٨ د من القانون رقم ١٣٦/١٩٨١ تجيز للمستأجر تأجير المكان مفروشاً أو تركه لذوى قرياه وفقاً للضوابط المقررة بالمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وفى مثل ظروف الدعوى الماثلة فإن المستأنف له حق تأجير العين نتيجة وجوده خارج البلاد وهو حق مشروع ومستمد من احكام القانون كما أن الحكم المطعون فيه لم يمحس صلة الشخص الأجنبى الذى تسلم الاعلانات بالمستأجر (المستأنف) ولم يكلف نفسه مشقة بحث علاقة الطرفين ولو كان قد فعل لكان قد تيقن أنه مجرد قريب للمستأنف سمح له بالاقامة على سبيل الضيافة لحين عودة المستأنف ولم يقل أحد أن الضيف مهما استطلت اقامته يعتبر مستأجراً أو غاصباً على نحو ما استخلصه الحكم وهو خطأ فى فهم الواقع أدى به الى الخطأ فى تأويل القانون فجاء قاصراً .

ثانياً : القصور فى التسبب :

وبيان ذلك أن محكمة اول درجة قضت بغير دليل مستمد من الأوراق لأنها حين تصدت للفصل فى النزاع استغلق عليها الأمر ووجدت أن أوراق الدعوى بحالتها غير كافية لتكوين عقيدتها فأصدرت

حكماً تمهيدياً بإحالة الدعوى الى مكتب خبراء وزارة العدل ويعد أن قدم الخبير تقريره لم تأخذ بما انتهى اليه وإنما قضت بعلمها السابق على إحالة الدعوى لمكتب الخبراء دون أن تبين في أسبابها سبب هذا العدول وهو ما يجعل الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ولا يقدح في ذلك التحدى بأن المحكمة لها مطلق الحرية في الأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه أو طرحه لأنها إذا طرحته تعين عليها بيان السبب في ذلك فهي مسألة تتعلق بوزن الدليل وهو ما تقتيد فيه المحكمة بمبدأ استمداده من الأوراق وكونه دليلاً سائفاً .

ثالثاً : الفساد في الاستدلال (١) :

وذلك أن الحكم الطعين قال في أسبابه في الصفحة الرابعة : « أن دعوى صحة التوقيع لا تعتبر سنداً للملكية وبالتالي فإن الشقة التي يحتجزها المدعى باسم زوجته بموجب هذا الحكم لا تفيد تملك الزوجة لها ... الخ » ثم انتهى الحكم الى تأسيس سبب الاخلاء على نص المادة ١٨/ج من القانون ٨١/٨٣٦ أى ترك العين والتنازل عنها للغير وهذا الذي قاله الحكم يبنى عن الاضطراب في الأسباب وتهاتها بحيث لا يستفاد منه أن المحكمة قد أصدرته عن بصر وبصيرة وتحيص للمستندات وفهم للواقع .

رابعاً : الاخلال بحق الدفاع :

ذلك أن المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد التفتت عن المستندات المقدمة من المستأنف وركنت الى أمور مفترضة لم يبين الحكم المصدر الذي استقاها منه واعتمدت على المنطق والمعقول في استخلاص الدليل فترأت أن الشخص الذي تسلم اعلان الصحيفة يستفاد منه أنه هو المقيم بشقة التداعي ولم تحص دفاع المستأنف الجوهرى الذي يثبت أن هذا الشخص كان يقيم على سبيل الضيافة ويقصد حراسة الشقة فترة غياب المستأجر المدعى عليه بالخارج ولو

(١) راجع احكام النقض المشار اليها في الصيغة السابقة .

كانت المحكمة قد فندت هذا الدفاع تمحيصاً وتحليلاً لكان قد تغير وجه
الرأى فى الدعوى .

بخاء عليه

فلهذه الأسباب وللأسباب الأخرى التى قد يبديها الطالب
(المستأنف) بجلسات المرافعة .

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه
الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة استئناف الدائرة
..... الكائن مقرها بجهة..... بجلستها التى ستعقد علناً
بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم
الموافق لسماعه الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفى
الموضوع بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى والزام المستأنف ضده
مصرفاتها ومقابل الأتعاب على درجتى التقاضى .

ولأجل العلم .

صيغة رقم (٣٩) طعن آخر بالاستئناف على حكم صادر فى حكم بالاخلاء

إنه فى يوم بناء على طلب السيد/ المقيم ومحل
المختار مكتب الأستاذ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت فى تاريخه إلى :
السيد/ بصفته وكيلًا عن والدته السيدة/ والمقيمة
مخاطبًا مع

وأعلنته بالاستئناف الآتى

عن الحكم الصادر من محكمة شمال القاهرة الابتدائية الدائرة
..... ايجارات بجلسة فى القضية رقم ايجارات كلى شمال
القاهرة والقاضى منطوقه بما يلى :حكمت المحكمة أولاً - برفض الدفع
بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى رقم
لسنة مستعجل القاهرة - ثانياً - برفض الدفع بعدم قبول
الدعوى لبطالان التكليف بالوفاء وبقبولها ثالثاً - باخلاء المدعى عليه من
العين محل التداعى المبينة بصحيفة الدعوى والعقد المؤرخ
وتسليمها خالية للمدعية - والزامه المصروفات ومبلغ عشرة جنيهاات
مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

الموضوع

أقامت المدعية الدعوى رقم لسنة أمام الدائرة
ايجارات شمال القاهرة بطلب الحكم باخلاء المدعى عليه (المستأنف) من
عين التداعى الموضحة بالأوراق على سند من امتناعه عن سداد الأجرة
عن الأشهر يناير/مارس ١٩٩٧ وبعد تداول القضية على النحو الوارد
بالمفردات قضت المحكمة بحكمها المشار إلى منطوقه بصدر هذه
الصحيفة وتأسيساً على الوقائع والأسباب التى أوردها الحكم بما لا محل

معه لاعادة تكرارها اكتفاء بالإحالة إليها - وإذا كان هذا الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب الأمر الذي يحق معه المستأنف استئنائه للأسباب التالية .

أسباب الاستئناف

أولاً : أخطأ الحكم في تطبيق القانون ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ نصت صراحة على أن يعتبر إيصال الإيداع سنداً لإبراء ذمة المستأجر من قيمة الأجرة المستحقة بالقدر المودع وقد اجتهد الحكم رغم صراحة النص إذ الثابت أن المستأنف (المدعى عليه) أودع الأجرة بمأمورية العوايد وإن المدعى (المستأنف ضده) يعلم ذلك علماً يقينياً ومن ثم فلا يعتبر المستأنف سيئ النية حتى مع افتراض أنه لم يخطر للمستأنف ضده بالإيداع لأن الغاية من الاجراء قد تحققت يؤيد ذلك ما جاء بالذاكرة الايضاحية للنص سيما وإن المشرع لم يرتب بطلان على عدم الاخطار بالإيداع ومن ثم يكون اعمال النص أولى من اماله .

ثانياً : ركن الحكم إلى قضاء محكمة النقض مشيراً إلى أن هذا القضاء مستقر في أحكامها وانتهى إلى اعتبار عدم الاخطار بكتاب موصى بطلان اجراءات الإيداع وبالتالي قضى بما قضى به تأسيساً على حكم لمحكمة النقض استقاه من مرجع مشار إليه بالأسباب مع أن هذا المرجع نفسه أورد أحكاماً أخرى لمحكمة النقض تفيد عكس ذلك ومن شأن تطبيقها على وقائع الدعوى الماثلة أن يقضى برفضها لا بالاخلاء فقد أورد السيد المستشار صاحب هذا المرجع اتجاهان متعارضان لمحكمة النقض أولهما يرى أن تعود للمستأجر عن اتخاذ اجراءات عرض وإيداع الأجرة يوجب عليه لتوقى الاخلاء أداء كافة ما تكبده المأجر من مصاريف ونفقات فعلية وثنائهما يرى عدم اعتبار الإيداع مبرراً لذمة المستأجر لوقوعه باطلاً بما يستتبع عدم صلاحيته لتوقى الاخلاء (ص ٣٠٨ و ٣٠٩ من المرجع) وقد عقب السيد المستشار صاحب المرجع (محمد خيرى أبو الليل) في صفحة ٣١٠ على هذين الاتجاهين بقوله لعل الاختلاف بين البدأين المتقدمين مرجعه الاختلاف في تفسير نص

الفقرة الخامسة من المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وإلى أن يتم إزالة هذا اللبس تشريعاً فإن إياً من المبدئين يغلب على الآخر ما لم تتصدى الهيئة العامة المختصة بمحكمة النقض لحسم هذا التعارض وإقرار أحد المبدئين والعدول عن الآخر - أو إلى أن تتوالى الأحكام مطبقة لأحدهما دون الآخر وتشير إلى أنه من خلال الوقائع التي كانت معروضة في كل من الطعنين أنه على حين كان الواضح أن المستأجر في الطعن الأول حسن النية فإن المستأجر في الطعن الأخير كان واضحاً سوء نيته وتعمده الإضرار بالمؤجر (هـ ٣١٠ مرجع المستشار أبو الليل استقى منه الحكم المستأنف) .

ثالثاً : القاعدة أن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف ومحكمة الاستئناف وهي محكمة موضوع فإنها تراقب انزال حكم القانون على الوقائع كما تصحح الخطأ في القانون إذا رأت وجهاً لذلك وبناء عليه فلو سلمنا بما انتهى إليه الحكمين من حيث بطلان إجراءات الإيداع بأمورية العوائد تأسيساً على عدم قيام المستأنف باخطار المستأنف ضدها بهذا الإيداع بكتاب موصى عليه فإنه وقد أوضحت الأوراق عن حسن نية المستأنف ولم يتضح سوء نيته أو رغبته الإضرار بالمؤجرة وأخذاً بالاتجاه المتشدد الذي ذهبت إليه محكمة النقض فإنه يمكن لمحكمة الاستئناف أن تأخذ بالاتجاه الآخر الذي من شأنه اعتبار الإيداع صحيحاً ما دام تفسير النص مختلفاً عليه ويمكن الآن وأمام محكمة الاستئناف أن يتوقى المستأنف حكم الاخلاء وذلك باستعداده للوفاء بالأجرة للمستأنف ضدها - ولو على سبيل الاحتياط بحسبان محكمة الاستئناف محكمة موضوع تطرح عليها الدعوى من جديد ويكون هذا العرض جائزاً ولا تكون للمستأنف ضدها ثمة حجة تتذرع بها قولاً بعدم علمها بالإيداع لأن جرى التناضل بشأنه أمام محكمة أول درجة ومن ثم يكون المستأنف في كلتا الحالتين قد سدّد الأجرة سواء أخذت محكمة الاستئناف باتجاه محكمة النقض المتشدد أو أخذت بالاتجاه الآخر لأن عرض الأجرة من جديد على سبيل الاحتياط ولتوقى الاخلاء

ومع وجود أجرة مودعة يبرئ ذمة المستأنف وبالتالي لا محل لاختلافه لهذا السبب .

بناء عليه

فلهذه الأسباب ولما قد يرى المستأنف إبداءه من أسباب أخرى بجلسات المرافعة أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن إليها بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة استئناف القاهرة الدائرة إيجارات الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد صباح يوم الموافق لكى تسمع الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى والزام المستأنف ضدها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على درجتى التقاضى .

ولأجل العلم ،

صيغة رقم (٤٠)
طعن بالاستئناف على حكم صادر
الاخلاء موضوعه (دكان تنازع على
ملكيته بين الورثة)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/ المقيم ومحل
المختار مكتب الأستاذين

أنا المحضر بمحكمة الساحل الجزئية

أنا المحضر بمحكمة الزيتون الجزئية

أنا المحضر بمحكمة مصر الجديدة الجزئية

انتقلت إلى تاريخه إلى حيث إقامة كل من :

ورثة المرحوم وهم :

١- متخاطباً مع

٢- متخاطباً مع

٣- متخاطباً مع

٤- متخاطباً مع

ويعلمون بمحل إقامتهم بشارع

وأعلنهم بالاستئناف الآتى

عن الحكم الصادر بجلسة من الدائرة ايجارت كلى
جنوب القاهرة فى الدعوى رقم لسنة كلى والقاضى
منطوقه بما يلى : حكمت المحكمة - أولاً - برفض كافة الدفوع المبدأة
من المدعى عليهم ثانياً - باثبات العلاقة الايجارية بين المدعين والمدعى
عليهم عن عين التناعى المبينة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى ، ثالثاً -

باخلاء المدعى عليهم من العين المؤجرة والمبينة الحدود والمعالم بصحيفة افتتاح الدعوى وتقرير التخيير وبالعقد المبرم فى والزامهم بتسليمها خالية للمدعين والزامهم بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات مقابل اعتاب الحمامة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات .

الموضوع

(١) اقام المعلن إليهم من الأول إلى الرابع الدعوى رقم سنة ايجارات كلى جنوب القاهرة طلبوا فى ختامها الحكم باثبات العلاقة الايجارية بينهم وبين كل من المستأنف والمعلن إليهم عن المحل التجارى الموضع الحدود والمعالم بأصل الصحيفة واخلاصهم منه وتسليمه إليه على سند من القول أن مورد كل من الطالب والمعلن إليهم المذكورين وهو المرحوم استأجر ذلك المحل من مورثهم لاستعماله كمحل لبيع الحلوى وأنه عقب وفاة المستأجر الأسمى استمر ورثته شاغلين للعين وأن المدعى عليه الأول « المستأنف » وهو أحد ورثة المستأجر الأسمى قام بتغيير نشاط المحل وأحدث به تعديلات جوهرية وأجرة من الباطن للتغير .

(٢) اضاف المدعون أنهم قاموا بتحرير المحضر رقم سنة انارى الجمالية بطلب اثبات حالة المحل وقرروا فى صحيفة دعواهم أن عقد الايجار غير موجود تحت يدهم وأنهم يركنون فى اثبات العلاقة الايجارية إلى القواعد العامة فى الاثبات مؤكدين أن قوانين الايجارات الاستثنائية لا تسرى على واقعة التداعى نظراً لتقديم تاريخ العلاقة الايجارية وهو عام ١٩٣٩ .

(٣) أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق حيث قرر الشاهد الأول من شاهدى المدعين وهو المدعو بأن العقار الكائن به المحل مملوك لمورث المدعين وأن والد المدعى عليه الأول (المستأنف) كان قد أجره كنشاط حلوانى إلا أنه (أى المستأنف) قام بتغيير النشاط إلى بيع البردى والأنتيكات ثم أجره من الباطن لمن يدعى وقد ردت نفس أقوال الشاهد الأول ، وقرر شاهدا المدعى عليه الأول

(المستأنف) ان الذى زعم الشاهدان أنه هو المتنازل له عن الايجار ما هو إلا عامل بالحل ومؤمن عليه ونفى شاهدا المستأنف واقعة التأجير من الباطن أو التنازل عن الايجار .

(٤) ولأن المدعى عليه الأول (المستأنف) كان وقت رفع الدعوى وتداولها يعمل ضابطاً بالقوات المسلحة (الفرقة الثانية مشاة ميكانيكى) ، لم يكن قد أعلن إعلاناً قانونياً صحيحاً فقد دفع الحاضر عنه ببطالان الاعلان وباعتبار الدعوى كأن لم تكن كما دفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وقدم مذكرات بشرح وتأسيس هذه الدفوع .

(٥) بجلسة تأجلت الدعوى لاعادة الاعلان لجلسة وبتلك الجلسة تأجلت لجلسة للقرار السابق ثم لجلسة لنفس السبب ثم لجلسة لذات السبب ثم لجلسة لاعادة اعلان المدعى عليه الأخير ثم لجلسة للاطلاع وتقديم المستندات ثم صدر حكم تهيدى بجلسة باحالة الدعوى إلى التحقيق ولم يكن المدعين قد اختصموا فى صحيفة دعوام ابتداء للمعلن إليه الأخير باعتباره وكيلاً للدائنين وطلبوا بعد تنفيذ حكم التحقيق أجلاً لادخاله ، وجلسة حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة مورث المستأنف ضدهم من إلى وهو المرحوم وتم تعجيل الدعوى لجلسة دون اخضاع وكيل الدائنين ودون سند وكالة من المستأنف ضدهم المشار إليهم (ورثة المدعى الأصلي المرحوم الذى كان وكيلاً عن باقى المدعين) وبجلسة قررت المحكمة شطب الدعوى لعدم وجود سند وكالة عن المدعين بعد التعجيل من الانقطاع .

(٦) بجلسة أصدرت المحكمة حكماً تهيدياً آخر بندب خبير لآداء المأمورية الموضحة بمنطوقه والذى نحيل عليه منعاً من التكرار ، وعلى الرغم من أن الدعوى كان قد مضى على تداولها أكثر من ١٥ سنة فإنه بعد ندب الخبير وبعد ايداع تقريره قدم المدعون صورة ضوئية لعقد ايجار مؤرخ زعموا أنه قد كان قد حرر عن

ذات العين بين مورثهم ومورث المستأنف قطعن عليه المستأنف بالانكار .

(٧) انتهى الخبير في تقريره إلى أن الحل مستغل لبيع الهدايا والعمود وأنه وحدة واحدة غير مقسمة كما زعم المدعون الذين اعترضوا على التقرير فأعيدت للمأمورية مرة أخرى لبحث ملاحظات واعتراضات المدعين حيث انتهى التقرير النهائي إلى نفس النتيجة وبعد أن أعاد الخبير ملف القضية إلى المحكمة كرر المدعى عليه الأول (المستأنف) نفس نفوذه ودفاعه وصمم على الدفع بانكار صورة العقد المؤرخ فقدم المدعون أصل العقد ثم حجزت القضية للحكم حيث أصدرت المحكمة حكمها المشار إلى منطوقه بصدر هذا الاستئناف وهو حكم جانب الصواب وأخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع على التفصيل التالي .

أسباب الاستئناف

تهديد : عن سبب الاعلان بالموطن المختار :

وقبل بيان أسباب الاستئناف تجدر الإشارة إلى سبب اعلان معظم المستأنف ضدهم بموطنهم المختار مكتب وكيلهم المحامي المعلن إليه رقم و ذلك أن من المقرر أنه إذا كان المطعون ضده هو من بدأ الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ولم يكن قد بين في صحيفة دعواه موطنه الأصلي « أو بين موطناً غير صحيح أو بينه بياناً غير كاف لاعلام ذوي الشأن بهذا الوطن اعلاماً يمكنهم من معرفته والاهتمام إليه » الطعن رقم ٢٢٧ س٤٨ ق جلسة ١٢/٥/١٩٨٠ واقتصر على بيان موطن مختار فيها فإنه يجوز للطاعن - استثناء - اعلانه بالطعن في هذا الوطن المختار (مادة ٢/٢١٢ مراقعات) ذلك أن تكليف الطاعن في هذه الحالة بالبحث عن الوطن الأصلي للمطعون ضده قد يضيع عليه ميعاد الطعن (فتحي وإلى ، قانون القضاء المدني ص ٦٩٩ وهامش ٢) ، ويؤخذ بنفس الحل إذا كان المطعون ضده لم يبين موطناً مختاراً في الصحيفة ولكنه وكل محامياً عنه إذ يعتبر متبع وفقاً للمادة

١/٧٤ موطناً مختاراً له وللطاعن اعلان الطعن فى الوطن المختار وفقاً للمادة ٢/٢١٤ مرافعات ولو علم بالوطن الأصلي للمطعون عليه من أية ورقة فى الدعوى غير صحيفتها (فتحى والى ، الموضوع السابق وبكتور أحمد أبو الوفا ، التعليق على قانون المرافعات طبعة ١٩٦٨ ، المادتين ٣١٣ و ٥٣١٤ والمستفاد من نص المادة ٢١٤ مرافعات أنه يشترط لتطبيقه ثلاثة شروط أولها أن يكون المطعون ضده هو المدعى أمام محكمة أول درجة (الطعن رقم ٨٤٦ س ٤٥ جلسة ١٩٧٨/٦/٥) وثانيهما أن يكون قد أغفل فى صحيفة دعواه بيان موطنه الأصلي (الطعن رقم ١٨٩ س ٥٠ جلسة ١٩٨١/٥/١٦) وثالثها أن يكون المحل الذى أعلن فيه الطعن قد اتخذ المطعون ضده موطناً مختاراً فى صحيفة دعواه (الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٤/٥/١٤) .

والبادئ من مفردات الدعوى ومن صحيفة افتتاحها أن المدعين عمدوا إلى اغفال محال إقامتهم وجاءت مجهلة بالصورة التى لا تبدو لأول وهلة من مطالعتها ورغم ذلك فقد بذل المستأنف جهوداً فى التحرى أوصلته إلى معرفة عناوين إقامة المستأنف ضدهم المسطرة بهذه الصحيفة الماثلة ولكن المستأنف من قبيل الاحتياط يعلنهم أيضاً على موطنهم المختار طبقاً للقانون بعد أن توافرت شروط هذا الاعلان ووفقاً لما استقر عليه قضاء محكمة النقض وإراء الشراح على النحو السابق بيانه .

بعد ذلك نوجز أسباب الاستئناف فيما يلى :

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون :

ينعى المستأنف على الحكم المطعون فيه خطاه فى تطبيق القانون وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : إن الحكم المطعون فيه باطل بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام ذلك أنه فى ١٥/١٠/٨٦ حكمت المحكمة بانقطاع سير الخصومة لوفاة وفى ٩/٣/١٩٨٨ قام ورثته (المستأنف ضدهم من ١٢ إلى ٢٩) بتعجيل الدعوى بعد الميعاد وفى ١/٤/١٩٨٨ دفع المستأنف بأن التعجيل صدر من غير ذى صفة حالة كون القائم

بالتعجيل هو محامى المتوفى (الملعن إليه رقم) وقد كانت الوكالة بالوفاة ولم يرشد عن سند وكالته عن الورثة كما أن الخصم المتوفى كان وكيلاً عن باقى المدعين سواء فى طلباتهم فى الصحيفة أو فى توكيل المحامين وقد أتاحت المحكمة للحاضر عن الورثة الفرصة لتقديم سند وكالته وفى ٨٨/٦/١ ولعدم تقديم سند الوكالة قررت المحكمة شطب الدعوى لزوال صفة الوكيل وفى ٨٨/١٠/١٩ عجلت لجلسة ٨٨/١٢/١٤ ويتلك الجلسة تأجلت لاعلان من لم يعلن وتقديم اذن الولاية على المال بالنسبة للقصر ثم تأجلت إلى ٨٩/ ٢/ ١ ثم إلى ٨٩/٢/١٥ لبيان صفة احد المدعيات وهى المستأنف ضدها رقم.....) باعتبارها شخصية مجهلة ولا زالت كذلك حتى الآن ولم يقدم المدعون أو محاميهم هذه الصفة ولا سند الوكالة بالنسبة لها وتمت الاعلانات بعد فوات المواعيد المقررة قانوناً سواء بالنسبة للتعجيل أو الاعلان ومن المقرر أن انقطاع سير الخصومة يترتب بحكم القانون على وفاة أحد الخصوم دون حاجة لصنوع حكم بذلك ودون توقف على علم الخصم الآخر بحصول الوفاة ، ويترتب على انقطاع الخصومة بطلان جميع الاجراءات التى تمت بعد حصوله فى ذلك الحكم المطعون فيه فإذا تعدد الخصوم فى جانب وقام سبب الانقطاع بالنسبة لأحدهم وكان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئية فإن الخصومة تنقطع بالنسبة للجميع ويبطل الحكم بشقيه (الطعن ٧٢٤ لسنة ٢٢ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٠ والطعن رقم ٦٤ لسنة ٤٩ق جلسة ٨٣/١/٢٥ ، وكتور أحمد أبو الوفا نظرية الدفع صفحة ٧٩٦ وما بعدها) ، كما أن الثابت من الاعلان بتصحيح شكل الدعوى المؤرخ ١٩٩٦/٤/١٣ أنه تم بناء على طلب ورثة المدعى المتوفى المدعو ومحله المختار نفس مكتب الوكيل السابق للمتوفى وقد جاء الاعلان مجهلاً وأسقطت منه عمداً أسماء بعض المدعين وكل المدعى عليهم وبذلك فقد شاب بطلان جوهرى وبالتالي ينسحب هذا البطلان على كل اجراء لاحق ، بل أن البطلان بلغ مناه على نحو ما هو ثابت بالمفردات إذ تقدم وكيل المدعين (الملعن إليه رقم ٣٠ بمذكرة بجلسة ٩٨/١/١٤ وأخرى بجلسة ١٩٩٩/٣/١٠ بدفاع وآخرين رغم

أن هذا الخصم توفي منذ عام ١٩٨٨ أى قبل تقديم المذكرتين بعشر سنوات . كما تقدم نفس الوكيل بمذكرة بدفاع (المعلن إليه رقم). فى حين أن الثابت من المفردات ومحاضر الجلسات أن هذا الخصم تنازل عن الخصومة وبالتالي فلا صفة لوكيله الذى قدم المذكرة .

ومن المقرر أن الخصومة لا تنعقد إلا بين أحياء وإلا كانت معدومة وإذا ثبت أن الخصم قد توفي قبل الاجراء فلا تنعقد الخصومة كما أنه يجب عند تجديد الدعوى من الشطب أن تجدد بذات الصفة (راجع الطعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٢/٨/ سنة ١٩٩٧ والطعن رقم ٣١٢٤ لسنة ٦٠ ق جلسة ١٦/٢/ ١٩٩٨) ، كما أن من المقرر أن بطلان الاجراءات المبني على انعدام صفة أحد الخصوم فى الدعوى من النظام العام (مادة ٣ مرافعات) المعدلة بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٩٦ ومؤدى ذلك جواز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض طالما عرضت عناصره على محكمة الموضوع (الطعن رقم ٩٣٦٣ لسنة ٦٦ ق جلسة ١١/٦/ ١٩٩٨) .

الوجه الثانى : إذ تنص المادة ٦/١٣ مرافعات على أنه فيما يتعلق بأفراد القوات المسلحة ومن فى حكمهم يسلم الاعلان بواسطة النيابة العامة إلى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة فقد أفادت بذلك اعلان ضباط الجيش يكون باستلام الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة صورة الاعلان ويكون تسليم هذه الصورة لها بواسطة النيابة العامة التى تعتبر هذه الحالة سلطة تسليم فقط مثلها مثل المحضر تماماً فإذا لم تسلم صورة الاعلان بهذه الكيفية يكون باطلاً (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤١ ق جلسة ٢٤/٢/ ١٩٧٧ والطعن رقم ٢٧٣٧ لسنة ٥٠ ق جلسة ٢٦/٢/ ١٩٨٩) وبهذا يكون القانون قد اعتبر الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة بمثابة الموطن بالنسبة لأفراد القوات المسلحة وبتسليم الصورة فى هذا الموطن يتم الاعلان وينتج اثره ويبطل الاعلان إذا تم بغير الطريق سالف الذكر (الطعن ١١٦٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١/٥/ ١٩٨٠) ، والثابت أن المدعين كانوا يعلمون بأن الدعوى عليه الأول (المستأنف) يعمل ضابطاً بالقوات المسلحة وقت رفع الدعوى وهذا

الثبوت مصدره المحضر الإداري رقم ١٣٢٨ لسنة ٨٢ إداري الجمالية وهو سابق على رفع الدعوى وبالتالي كان يتعين أن يتم الاعلان بصورة قانونية إلا أن الثابت بالأوراق أن المستأنف أعلن بصحيفة الدعوى على محل اقامته ولم يعلن كما يقضى بذلك القانون عن طريق ادارة القضاء العسكري المختصة ، ومن المقرر في قضاء محكمة النقض أن بطلان الاعلان في هذه الحالة من النظام العام ولا تصححها حضور المعلن إليه الجلسات أو تقديم دفاعه مادام الثابت أن البطلان شاب الاعلان ابتداء بعدم مراعاة القواعد الأمرة في قانون المرافعات بالنسبة لاعلان أفراد القوات المسلحة ، كما أن من المقرر أن لمحكمة النقض من تلقاء نفسها وللخصوم اثارة الأسباب المتعلقة بالنظام العام ولو لم يسبق التمسك بها أمام محكمة الموضوع أو في صحيفة الطعن متى توافرت عناصر الفصل فيها من الوقائع والأوراق التي سبق عرضها على محكمة الموضوع (الطعن رقم ٩٤ لسنة ٦٧ ق جلسة ١٩٩٩/١/٢٨) ، ومن الغريب أن الحكم هو بصدد الرد على الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن المبدى من المستأنف أمام محكمة أول درجة ذكر صراحة في أسبابه أنه لما كان البين من الأوراق أن المدعى عليه الأول قد حضر جلسات المرافعة وقام بإبداء دفاعه في الدعوى وكان الحكم باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم تكليف المدعى عليه الأول بالحضور خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداع صحيفة الدعوى قلم كتاب المحكمة جوازى للمحكمة فلها أن تقضى به أو ترفضه حسبما يترامى لها وكان البين من المدعين قاموا باعلان كافة المدعى عليهم عدا المدعى عليه الأول خلال الثلاثة أشهر وذلك لكونه ضابطاً بالقوات المسلحة آنذاك مما يتطلب معه اجراء أطول لاعلان فضلاً عن ذلك رفضه التوقيع على ذلك الاعلان مما ترى معه المحكمة القضاء برفض ذلك الطلب عملاً بالمادة ٧٠ من قانون المرافعات ، هذه العبارات التي أوردها الحكم المطعون فيه تقطع بأن المحكمة كانت تحت بصرها العلم الكامل بكون المدعى عليه الأول (المستأنف) ضابطاً بالقوات المسلحة وقت اعلانه بصحيفة الدعوى ، كما ثبت أن المدعين كان يعلمون بذلك على النحو المؤيد بالمحضر الإداري سالف الذكر وبناء عليه فإن اعلانه في موطنه يكون حتماً باطلاً حتى

ولو رفض تسلم الاعلان (نقض ٢٣ أبريل سنة ٥٩ ونقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، د/ احمد أبو الوفا التعليق على قانون المرافعات سنة ٦٨ ص ٥٥) .

الوجه الثالث : من المقرر أن الحكم بأشهار الافلاس يترتب عليه غل يد التاجر عن ادارة اموال أو التصرف فيها ويفقد أهليته في التقاضى بشأنها ويعتبر وكيل الدائنين الذى تعينه المحكمة وكيلاً عنه وعن جماعة الدائنين فى مباشرة السلطات التى خولها له القانون ويجب اختصاص وكيل الدائنين فى الدعوى أو الطعن وإلا كان باطلاً (الطعن رقم ٥٦٥٧ والطعن رقم ٦٤٩٥ لسنة ٦٦ ق جلسة ١٩٩٨/١/٥) ، وإذا كان الثابت من المستندات أن تاريخ رفع الدعوى المستأنف حكمها تالياً لصدر حكم الافلاس ولم توجه الدعوى إلى المثل القانونى لجماعة الدائنين فمن ثم تقضى المحكمة تبعاً لذلك برفض الدعوى (استئناف القاهرة جلسة ٩٢/٣/١٧ الدائرة ٢٢ ايجارات فى الاستئناف رقمى ٢٤٨٩ و ٤٧٩٦ لسنة ١٠٤ ق) ، والثابت أن وكيل الدائنين المعلن إليه الأخير لم يختصم فى الدعوى ابتداء ولم يدخل فيها إلا بعد تعجيلها من الشطب فى ١٩٨٨/٣/٩ أى بعد رفعها بست سنوات وبعد أن صدر فيها حكم تهيدى بحالتها إلى التحقيق وبالتالي تكون جميع الاجراءات قد وجهت إلى غير ذى صفة ، وإذا أغفل الحكم المطعون فيه هذا الدفاع الجوهرى فإنه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون .

الوجه الرابع : اعمال قواعد الاثبات اعمالاً خاطئاً ذلك أن المقرر فى قواعد الاثبات أن من يتمسك بالثابت أصلاً لا يكلف باثباته إما من يدعى خلاف الأصل فعليه هو عبء اثبات ما يدعيه (دكتور احمد أبو الوفا - التعليق على قانون المرافعات والاثبات سنة ٦٨ صفحة ٢٧٦) ، فالمستأنف يتمسك بالثابت أصلاً وهو استمرار وضع يده على عين التذاعى منذ عام ١٩٣٤ امتداداً لحياة المرحوم والده ثم بعد وفاته والتى لم ينزاعه أيًا من المدعين فيها ولم تكن تربطه بهم أية علاقة ايجارية كما يزعمون بدليل أنهم حين أقاموا دعواهم قرروا ابتداء أنه لا يوجد تحت

يدهم أى مستند وإنما سوف يثبتون دعواهم بالبينة فهم والحالة هذه يدعون خلاف الأصل فضلاً عن أن ملكيتهم التى يدعونها محوطة بالشكوك كما يتضح من أوراق الدعوى إننا لم يكن معهم عند رفعها أى دليل فهم باقراهم فى الصحيفة يريدون اثبات الملكية والاجارة وحدث تقسيم للعين والتنازل عنها ، بشهادة الشهود رغم أن قاعدة اثبات العلاقة الايجارية بالبينة مقررة لمصلحة المستاجر فلا يجوز للمؤجر اثبات عقد الايجار إلا بالكتابة ، وهل يعقل أن يكون تحت يد المدعين عقد ايجار أو أية أوراق تفيد الملكية ثم يتقاعسون عن تقديمها إلا بعد ٧ سنة من تداول القضية وبعد احوالها للتحقيق وبعد نذب خبير فيها ومن هنا فقد طعن المستأنف بالانكار على هذا العقد ، ومن المقرر أنه متى كان الطعن بانكار التوقيع على الورقة العرفية صريحاً وجازماً وكان القانون لم يشترط طريقاً معيناً يتعين على منكر التوقيع على المحرر العرفى اتباعه فإنه يكفى ابدأؤه صريحاً حتى تسقط عن المحرر حجيته فى الاثبات (الطعن رقم ١٥٨٥ سنة ٦٢ ق جلسة ١٩٩٨/٣/١) ، ومن جهة أخرى فإن الثابت من محاضر الجلسات أن المدعى المرحوم (ورثته هم المعلن إليهم من الأول إلى الخامسة) كان قد تنازل عن الدعوى كما تنازل عنها المدعى والمدعى (المعلن إليهما رقما ٢٧ و ٢٨) ولم يعمل الحكم المطعون فيه مقتضى هذا التنازل ، وتتجلى مخالفة الحكم لقواعد الاثبات فيما اشار إليه فى اسبابه من أن المدعى عليه الثانى فى الدعوى (وهو المستأنف ضده رقم ٣١) قد سلم للمدعين بالطلبات وذلك استناداً إلى مذكرة انابة مجهلة ومحوطة بالريبة وعلى غير المالكوف جاء فيها بالحرف الواحد : نسلم بطلبات المدعين الواردة بأصل الصحيفة والطلبات المعدلة وتلتمس حجز الدعوى للحكم ونقرر بأن المحل موضوع الدعوى يخل ضمن أصول التركة ومؤجر من الباطن لكل من مقابل ايجار شهرى لحساب المدعى عليه (المستأنف الحالى) ، ويوجد فى أعلى ورقة الانابة كلمة « جروبى » ومشطوبة ومسطر فوقها بخط اليد عبارة « » وفى نهاية ورقة الانابة عبارة « المحامى » وتحتها توقيع لا يقرأ، وهذه الورقة مرفقة بمفردات الدعوى كمستند ولا ندرى كيف أخذ

الحكم المطعون فيه بهذه التنازلات والاقراءات الواردة بهذه الورقة وعلى غير المألوف إذ أن العبارات المسطرة بها والتي أوردناها حرفياً تتضمن تنازلات واقراءات به وتطوع بشهادة تفيد أن المحل من أصول التركة وأنه مؤجر من الباطن إلى غير ما ذكر فيها .

ثانياً : الفساد فى الاستدلال :

كما ينمى المستأنف على الحكم الطعين عيب الفساد فى الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول : من المقرر أن أسباب الحكم تعتبر مشوبة بالفساد فى الاستدلال إذا انطوت على عيب يمس سلامة الاستنباط ويتحقق ذلك إذا استندت فى اقتناعها إلى أدلة غير صالحة من الناحية الموضوعية للاقتناع بها أو إلى عدم فهم العناصر الواقعية التى تثبت لديها أو وقوع تناقض بين هذه العناصر كما فى حال عدم اللزوم المنطقي للنتيجة التى انتهت إليها المحكمة بناء على تلك العناصر التى تثبت لديها (الطعن رقم ٧٥١٠ ، ٧٥١٢ لسنة ٦٥ ق جلسة ١٩٩٧/٥/٧) ولما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المستأنف أنه أقام قضاءه على دليلين تضافرا فى تكوين عقيدة المحكمة أولهما الركون إلى عقد الإيجار المؤرخ ١٩٣٩/٧/٢٠ والمقول بأنه محرر بين مورث المدعين ومورث المستأنف عن عين التداعى والذي ذكر الحكم أنه لم يطعن عليه بأى مطعن وثانيهما الاعتماد على شهادة شاهدى المدعين (رجل وامرأة) فى القول بحدوث تغيير يعين التداعى وقد أقام الحكم قضاؤه باخلاء المستأنف على أساس هاتين الدعامتين رغم وضوح الفساد فى الاستدلال بهما ، ذلك أنه بالنسبة للدعامة الأولى فإن الحكم قرر أن المدعى عليه الثانى (المستأنف) لم يطعن على العقد بأى مطعن مع أنه أنكر صورته واحتفظ بحقه فى الطعن بالتزوير على الأصل ومن المقرر أن الطعن بالتزوير جائز فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى كما أن من المقرر أن الاستئناف وفقاً لنص المادة ٢٣٢ مرافعات ينقل الدعوى إلى محكمة الدرجة الثانية بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف (الطعن رقم ٣٣٩٦ سنة ٥٩ ق

جلسة ١٧/٦/١٩٩٧) والمستأنف يصمم على الطعن بالتزوير على عقد
الايجار المؤرخ ٢٠/٧/١٩٣٩ والمقدم من المدعين بعد ١٧ سنة من تداول
الدعوى ويركان في اثبات التزوير إلى أهل الخبرة وأوراق المضاهاة
وبالتالى تسقط هذه الدعامة التى اقام عليها ألحكم قضاه سيما وأن
الثابت من أوراق الدعوى أن هذا العقد يخص عيناً أخرى غير العين التى
يشغلها المستأنف كما أن واقعة التأجير من الباطن أساس حكم الاخلاء
لم يثبت بمقتضى المعاينة التى اجراها الخبير قبل اعتراض المدعين على
تقريره وبعد الاعتراض ، أما عن الدعامة الثانية وهى الأخذ بأقوال
شاهدى المدعين رغم عدم توافر التصاب الشرعى والقانونى للشهادة
(رجل وامرأة) فإنه وإن كان للمحكمة كما جاء بمبنونات الحكم سلطة
تقدير أقوال الشاهد والأخذ بقول شاهد دون آخر وطرح شهادة والأخذ
بأخرى فإن ذلك كله مشروط بضوابط استقرت عليها أحكام محكمة
التنقض إذ لا يكفى أن يقول الحكم أنه يطمئن لشهادة الشهود بل يجب
أن يدلل عقلاً على هذا الاطمئنان ثم يوضح دلالة الشهادة على الواقعة
بحيث يستخلص منها النتيجة استخلاصاً سائفاً ولا يكون الحكم قد
قضى بغير دليل وخالف الثابت بالأوراق - فالثابت أن الشاهد الأول من
شاهدى المدعين قرر أن محل التداعى مملوك لمورث المدعين وقد أجره
والد المدعى عليه الأول (المستأنف) حال حياته وعقب وفاته استمر ورثته
فى العين إلا أن المدعى عليه الأول قام بتأجير المحل من الباطن لكل من
.....و.....ولبيع أوراق البردى والانتيكات بعد أن كان مستغلاً
كحلوانى كما أن الثابت أن الشاهدة الثانية (زوجة الأول) قالت أن المحل
كان مؤجراً لوالد المدعى عليهم إلا أنه منذ عامين من تاريخ التحقيق
اكتشفت وجود تغييرات بالمحل تحول من حلوانى إلى بازار ثم علمت
بأن المدعى عليه الأول (المستأنف) قام بتأجيره لكل منو.....
نظير اجارة قدرها ١١٠٠ ج فهذه الشهادة تنطوى على تناقض واضح
سواء بالنسبة للواقعة المشهود عليها أو بالنسبة لما رواه كل شاهد ، أية
ذلك أن الشاهد الأول يقرر أن محل التداعى مملوك لمورث المدعين الذى
أجره المورث المدعى عليه الأول (المستأنف) وعقب وفاته استمر ورثته فى
العين ، فهذه الرواية تعنى أن الشاهد عاصر مورث المستأنف منذ ستين

عاماً وهو تاريخ العقد المقدم من المدعين كما أنه عاصر وفاته وبعد وفاته وهذه الرواية على هذا النحو غير معقولة وغير منطقية يبقى ألا تكون شهادة سماعية وهو ما تؤكد شهادة زوجته الشاهد الثانية من قولها أنها علمت بأن والد المستأنف كان يستأجر من والد المدعين وعلمت بأن المستأنف قام بتأجير المحل من الباطن فضلاً عن أن أقوال الشاهدين أن المحل قد أجز من الباطن بعد حكم التحقيق بسنتين يفيد أن الدعوى قد رفعت قبل الأوان وأنه عند رفعها لم تكن واقعة التأجير من الباطن المدعاة قد حدثت كما أن الشهادة تعارض مع الثابت في تقرير الخبير الذي أكد بعدم وجود تغيير أدخل على العين ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت ابتداء بما انتهى إليه حكم التحقيق فعلا ما إن كان سبب نذب خبير ، فهذه الاحالة للخبير تقع بعدم اكتمال الدليل في وجدان المحكمة فإذا ما التفتت بعد ذلك عما انتهى إليه تقرير الخبير وقضت بما أسفر عنه حكم التحقيق لكأنت الاحالة إلى الخبير بلا هدف ، والمحكمة تتنزه عن ذلك ، فلا يبقى إذن إلا مسألة الموازنة بين الأدلة لترجيح ما هو أقوى فإذا ما أخذت المحكمة بشهادة شاهد ماجور سبق أن اعترف في المحضر الإداري بأنه لا يعرف أي من طرفي التذاعي ثم قرر بعكس ذلك في التحقيق وكذلك شهادة نصف شاهد (زوجة الأول) وشهادتها في جملتها سماعية إذا أخذت المحكمة بمثل هذه الشهادة وتركت المعاينة على الطبيعة التي أجراها الخبير المنتدب فلابد أن توضح سبب ترجيح دليل على دليل ولا تكون قد وقعت في عيب الفساد في الاستدلال ، إن من المقرر أنه وإن كان فهم الواقع في الدعوى من سلطة قاضي الموضوع متى كان استخلاصه سائفاً وله سند إلا أن تكييف المحكمة لهذا الواقع يعتبر من المسائل القانونية التي تخضع فيها لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٤ ، كما أن تقدير كفاية الأدلة يخضع أيضاً لرقابة محكمة النقض (الطعن رقم ٨٩٤ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٨) .

الوجه الثاني : إن الحكم المطعون فيه أخذ بما جاء بالمحضر الإداري رقم ١٣٣٨ سنة ١٩٨٢ حين أشار في صفحة (٥) من الأسباب

إلى أن المدعى عليه الأول (المستأنف) أقر فى هذا المحضر بأن المحل مؤجر لهم منذ أربعين سنة وإن سبب الخلافات هو محاولة المدعين زيادة القيمة الإيجارية ، وهذا المحضر نفسه ثابت به أن المستأنف كان يعمل ضابطاً بالقوات المسلحة وقت رفع الدعوى ومع ذلك لم يعلن إعلاناً قانونياً صحيحاً على نحو ما جاء تفصيلاً بالبواب الأول من أسباب الاستئناف ، كذلك جاء فى المحضر الإدارى المشار إليه على لسان شاهدى المدعين أنهما لا يعرفان طرفى التقاضى وهو ما يناقض شهادتهما أمام المحكمة حول واقعة التأجير من الباطن وتقسيم المحل وما يتناقض أيضاً مع ما انتهى إليه الخبير فى تقريره اللاحق على هذه الشهادة وهكذا أخذ الحكم بتجزئة الدليل دون أساس من الواقع أو القانون . كذلك أصبحت مفردات الدعوى عن أن الحراسة كانت قد انتهت اتفاقاً قبل رفع الدعوى ومع ذلك اختصم المدعون الحارسين القضائيين رغم أن أحدهما توقف أثناء سير الدعوى فقد أخذ الحكم بما سطر على لسانه أو نسب إليه فى ورقة الانابة من أنه يقر للمدعين بطلانهم ويعترف بأن العين تم تقسيمها وأنها تدخل ضمن مفردات التركة وهذا التهاثر فى وزن واستخلاص الدليل يفسد الحكم .

ثالثاً : القصور فى التسبيب :

إن الثابت من المفردات أن المدعى الأول توفى عام ١٩٨٨ وأنه كان قد تنازل عن الدعوى وعن الحق قبل وفاته ، ومع ذلك فهناك ورقة معلنة « وهى إعلان بإيداع تقرير الخبير » وتاريخ إعلانها ١٩٩٧/١/٢٠ ثابت بها أن هذا الخصم المتوفى قد أعلن وثابت بها محضر انتقال المحضر بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٢٠ إلى هذا الميت منذ عام ١٩٨٨ ، كما أن الثابت من المفردات تنازل بعض المدعين عن الدعوى وعن الحق وهما و ولم يجر الحكم مؤدى هذا التنازل ، والثابت أيضاً أن المدعى الأول زعم أنه عثر على عقد الإيجار المؤرخ ١٩٣٩ مع أحد الورثة وذلك بعد مضى أكثر من ١٥ سنة على تداول الدعوى ، كما أن الثابت من المستندات أن المدعو الذى زعم الشاهدان أنه هو المتنازل إليه ما هو إلا عامل بالمحل وله ملف خدمة

ورقم تأمينى وأوراق رسمية مؤشر عليها من مفتشى العمل والتأمينات والضرائب وكلها سابقة على إقامة الدعوى ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يتعرض فى أسبابه إلى هذه الأدلة الجوهرية فإنه يكون مشوباً بالقصور .

ثالثاً : الإخلال بحق الدفاع :

ونلك من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : إن الحكم المطعون فيه التفت عن الدفاع الظاهر الذى رده المستأنف حين قرر أن صورة عقد التمليك المقدمة من المدعين ما هى إلا عقد عن حصة مباعية بين طرفين من المدعين ولا تثبت به ملكية لإنها من قبل اصطناع الانسان لئلا لنفسه ، كما أن الحكم تجاهل الدفع بالانكار المبدئى من المستأنف ولم يقسطنه حقه ، ومن المقرر أن الدفع بالانكار أو الجهالة لا يحول دون الادعاء بعد ذلك بالتزوير متى كان النزاع لم يحسم بشأن المحرر (الطعن رقم ٢٤٦٦ لسنة ٦٥ فى جلسة ١٣/١١/١٩٩٧) كما أن المقرر أن قانون الاثبات قصر الحق فى اثبات تزوير المحرر على طريقين إما بطلب عارض أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بهذا المحرر فى دعوى سابقة (الطعن رقم ٣٧٤٢ سنة ٥٩ فى جلسة ٢٢/٦/١٩٩٨) والثابت من مبدونات الحكم المطعون فيه أن العقد المقدم من المدعين والمؤرخ ٢٠/٧/١٩٣٩ والذى على أساسه صدر الحكم لم يسبق الاحتجاج به فى دعوى سابقة بل أنه لم يكن موجوداً أصلاً عند رفع الدعوى ولمدة ١٧ سنة بعد رفعها وإلا كان قد قدم فى أول أو ثانى جلسة، ومن هنا فإن حق المستأنف فى الطعن عليه بالتزوير يكون قائماً أمام محكمة الاستئناف .

الوجه الثانى : آثار المدعى الأول (المستأنف) دفاعاً جوهرياً تتعلق بموقع العين محل التداعى حيث أن العقد المشار إليه قد تحدد فيه عنوان العقار والمحل بأنه ١١ شارع السكة الجديدة فى حين أن المحل الذى يمارس فيه المستأنف نشاطه ويضع يده عليه منذ أكثر من ستين سنة

امتداداً لحيازة المرحوم والده يقع ٧٨ شارع جوهر القائد قسم الجمالية ورغم اثاره هذا الدفاع فقد تجاهله الحكم المطعون فيه واعتمد عل أقوال المدعين بأن المحل عنوانه هو ١١ شارع السكة الجديدة ، ولو فرض أن المستأنف يمتلك محلين - وهو أمر جائز وفرض وارد - فأي من هذين المحليين يدعى المدعون حقوقاً عليه ، ولا يقدر في ذلك القول بأن المستأنف ليست له مصلحة في المجادلة بشأن عنوان المحل طالما أنه لن يضار بصدد حكم بإخلاء محل آخر ليس في ملكه أو حيازته ، فهنا القول ملودود بأن المستأنف يتغيا إبراز الحقيقة أمام المحكمة كما يتوقى أى تلاعب في المستقبل عند تنفيذ حكم صادر ضده على محل يقع في عنوان آخر غير محله الذي يحوزه سيما وأن ملابسات الدعوى والاعلانات وأسماء الخصوم فيها والعناوين محوطة كلها بالريب وتكشف عن التلاعب الغير مسبوق .

الوجه الثالث : بجلسة ١٩٩١/١/٩ قدم المستأنف حافظة المستندات لم تقسطها المحكمة حقها من البحث والتحصيل ، فمنها على سبيل المثال مستند رسمي يفيد تنازل بعض المدعين عن الدعوى وعن الحق فيها ولم يتم الحكم المطعون فيه بإجراء مقتضى هذا التنازل كما قدم المستأنف صوراً رسمية من أحكام قطعية تدل على التواطؤ والغش وقدم صوراً من رخصة المحل وريط العوائد والبطاقة الضريبية والملف الضريبي والملف التأميني للعامل الذي سلم الحكم بأنه مستأجر من الباطن بناء على شهادة سماعية من جانب شاهدي المدعين (وهما رجل وامرأة) ولم تقسط المحكمة هذه المستندات حقها من البحث وإلا كان قضاء النقض قد جرى على أن المحكمة غير ملزمة بالرد على كل مستند إلا أن ذلك مشروط بأن يأتي الحكم بالصورة التي تقطع بأن المحكمة قد فحصت ومحصت هذه المستندات عن بصر وبصيرة وفي ذلك نقول محكمة النقض في أحدث أحكامها ، أن من المقرر أنه وإن كان استخلاص المحكمة للدليل هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع بما له من سلطة تقدير الأدلة في الدعوى ويحدث مستنداتها واستخلاص الصحيح منها إلا أن ذلك مشروط بأن

يكون استخلاصه سائفاً مؤدياً إلى النتيجة التي انتهى إليها وإن يكون قد
عرض لكل دفاع جوهرى أبداه الخصوم فى الدعوى (الطعن رقم ٢٨٢٩
لسنة ٦٤ ق جلسة ٢٨/١/١٩٩٩) .

بناء عليه

فلهذه الأسباب ، ولما قد يبديه المستأنف من أسباب أخرى بجلسات
المرافعة أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهم
بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة استئناف
القاهرة الدائرة إيجارات الكائن مقرها بدار القضاء العالى
بشارع ٢٦ يوليو بجلستها العلنية التي ستعقد ابتداء من الساعة
التاسعة وما بعدها من صباح يوم الموافق لسماعهم
الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف
بكامل أجزائه ومشمولاته مع ما يترتب على ذلك من آثار ورفض
الدعوى والزام المستأنف ضدهم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة على
درجتي التقاضى .

مع حفظ حقوق المستأنف الأخرى بسائر ضروبها .
ولأجل العلم .

صيغة رقم (٤١)
مذكرة مقدمة من المستأنف
فى الاستئناف المشار إليه بالصيغة السابقة
محكمة استئناف القاهرة
الدائرة (.....) ايجارات
مذكرة بدفاع

السيد / مستأنف

ضد / مستأنف ضدهم

فى الاستئنافين رقمى و س ١١٦ ق

المؤجلين لجلسة ٢٠٠٠/٣/١٣

واقعات التداعى

فصلت صحيقتا الاستئناف الضام والمنضم وقائع النزاع بما لا محل معه لاعادة تكرارها اكتفاء بالاحالة إليهما وتوجز هذه الوقائع بالقدر اللازم للدفاع فى تلك المذكرة فى أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون من عدة أوجه أهمها عدم التعرض للدفع الجوهريّة - وهى من النظام العلم - التى كان قد أثارها المستأنف حيث أغفل الحكم الإشارة إليها أو التعقيب عليها ولو كان قد فعل فربما كان قد تغير وجه الرأى فى الحكم .

وفى الجلسة الأولى حضر المستأنف ضده الأول شخصياً وقرء أنه على قيد الحياة وبنع الحاضر معه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وأمرت المحكمة للموقرة بتصحيح شكل الاستئناف وتم التنفيذ .

الدفاع

أولاً : عن شكل الاستئناف :

فإنه لما كانت المادة ٢/٢١٤ من قانون المرافعات تنص على أنه « إذا كان المطعون ضده هو المدعى ولم يكن قد بين في صحيفة افتتاح الدعوى موطنه الأصلي جاز إعلانه بالطعن في موطنه المختار المبين في هذه الصحيفة والحكمة من هذا النص ترجع إلى أن تكليف الطاعن في هذه الحالة بالبحث عن للوطن الأصلي للمحكوم له قد يضيع عليه ميعاد الطعن ، ومع ذلك فإن المستأنف وعلى سبيل الاحتياط لم يكتف بالاعلان في الموطن المختار بل بذل جهوداً كبيرة للبحث عن محال إقامة المستأنف ضدهم وأعلنهم أيضاً في هذا المحال طبقاً لما هو ثابت بصحيفتي الاستئناف رغم استمرار مسلسل التلاعب من جانب الخصوم حيث تفصح الأوراق عن أن المستأنف ضدها رقم جاءت الاجابة على اعلانها بصحيفة الاستئناف انه لم يستدل على عنوانها وأعيد الاعلان فتسلمته لشخصها ، كما تفصح مفردات الدعوى عن أن صحيفة افتتاحها أغفلت عمداً محال إقامة المدعين كافة وبذلك يكون اعلانهم في موطنهم المختار صحيحاً طبقاً للقانون .

ثانياً - عن الدفع الذى أثاره الحاضر مع المستأنف ضد الأول :

فهو مردود

(١) ذلك أن هذا الدفع ليس من النظام العام وتترخص المحكمة في الالتفات عنه إذا ما ثبت لها أن المستأنف لم يقصر أو يهمل وهو ما تفصح عنه أوراق الدعوى بيقين .

(٢) إن معلومة وفاة هذا الخصم كان هو نفسه مصدرها حيث أنه أثناء تداول - الدعوى أمام محكمة أول درجة قدم مذكرة بالاعتراض على تقرير الخبير جاء في أعلاها أنها مقدمة من ورثته وهى موجودة بالمفردات وقدم المستأنف صورة منها ضمن حواظف المستندات المقدمة منه بجلسة اليوم .

(٣) أن المستأنف التزم بالشكل حيث أن حكم أول درجة أورد أسماء الخصوم ومنهم ورثة المرحوم - (للمستأنف ضده الأول) فكان التزاماً بالالتزام في صحيفة الاستئناف بما ورد في الحكم المستأنف من بيانات .

(٤) أن هذا التلاعب كان من صنع المستأنف ضده الأول ودفاعه حيث توجد بالمفردات اقرار بتنازل هذا الخصم عن الدعوى وعن الحق فيها ولكنه رغم ذلك عمد إلى التضليل والغش المفسد للتصرفات وهو ما يحفز على رد القصد السيئ إلى أهله وذلك بالالتفات عن هذا الدفع ورفضه .

ثالثاً : ندفع ببطلان اعلان المستأنف وبانعدام الخصومة :

الواقع أن هناك أكثر من سبب لانعدام الخصومة وبطلان الاجراءات نشير إليها - بإيجاز فيما يلي :

(١) أن الدعوى رفعت وصدر الحكم فيها على غير ذى أهلية حيث أن الثابت صدور الحكم رقم ٨١/٢٦١ والحكم رقم ٨٢/٢٠٩ بأشهار افلاس الشركة والشركاء المتضامنين فيها ومنهم المعلن إليهم و ويترتب على حكم اشهار الافلاس منعهم من أهلية التقاضى حيث يكون وكيل الدائنين هو صاحب الصفة وقد اقيمت دعاوى الافلاس وصدر الحكم فيها قبل رفع الدعوى .

(٢) أن المدعى عليه الثانى فى الدعوى توفى فى ٨٦/٢/٢٤ واستمر المدعون فى اعلانه حتى تاريخ حجز الدعوى للحكم رغم أن مفردات القضية تكشف عن علمهم ، بواقعة الوفاة .

(٣) حين طلبت محكمة أول درجة تصحيح شكل الدعوى فى اعقاب وفاة (مورث المستأنف ضد) لم يقدم الحاضر عن المدعين سندات الوكالة عن الورقة فقررت المحكمة شطبها ولم تجدد فى الميعاد ولم تعلن خلال الأشهر الثلاثة المقررة قانوناً وقد أثار المستأنف هذا الدفع بجلسة ١٩/١٠/١٩٨٨ .

(٤) قدم المدعى المدعو مذكرة انكر فيها صلته بالمحامى الحاضر عنه وعن باقى المدعين وقرر هذا الخصم أن المحامى المذكور حضر عنه دون سند وكاليف وأنه لم يوكله وهو ما يبطل الاجراءات ، فضلاً عن أن هذا الخصم بالذات سبق أن تنازل عن الدعوى وعن أصل الحق وأقر بأن المالك الوحيد لعين التبداعى هو النموذجى (يرجى التفضل بمطالعة مستندات المستأنف) .

(٥) أن المستأنف ضده الأول تنازل عن الدعوى قبل صدور الحكم فيها وتنازل عن الحق وتصلح مع المستأنف وهذا التنازل مرفق بالمفردات كما أرفقنا صورة أخرى منه بحوافظ المستندات المقدمة بجلسة اليوم ، وعلى ذلك فإن أعمال مقتضى هذا التنازل الا يكون له صفة أو مصلحة فى ابداء أى دفاع أو دفع فى مرحلة الاستئناف .

(٦) أن المدعى السادس فى أصل صحيفة افتتاح الدعوى وهو تنازل هو الآخر عن الدعوى وعن الحق وتنازله ثابت بمحضر جلسة ١٩٩١/١/٩ وقد أرفقنا صورة أخرى من هذا التنازل بالمستندات المقدمة من المستأنف بجلسة اليوم .

(٧) بتاريخ ١٥/١٠/٨٦ قررت المحكمة انقطاع سير الخصومة لوفاة وبتاريخ ٨٨/٣/٩ قام بعض المدعين بتعجيل الدعوى من الانقطاع وبجلسة ٨٨/٦/١ قررت المحكمة شطب الدعوى وبذلك تكون الدعوى قد عجلت من الانقطاع والشطب بعد الميعاد كما أعلنت أيضاً بعد الميعاد .

رابعاً : بطلان اعلان المستأنف لاعلانه فى موطنه رغم أنه من رجال القوات المسلحة :

أن المستأنف من أفراد القوات المسلحة وكان فى الخدمة وقت رفع الدعوى واعلانه بصحيفتها ومن الثابت أنه أعلن فى موطنه على خلاف ما يقضى به القانون من ضرورة اعلانه عن طريق القضاء العسكرى ولم يكن أى من المدعين يجهل ذلك حيث أنهم قرروا فى المحضر الادارى رقم ٨٢/١٣٢٨ الجمالية والسابق على رفع الدعوى أنه مقدم بالقوات

المسلحة ، ولا يصحح الاجراء الباطل أن يكون قد استقال من الخدمة أثناء تداول الدعوى إذ العبرة بالاعلان بصحيفة افتتاح الدعوى وبصفته وقت الاعلان (يرجى التفضل بمطالعة حافظة المستندات المقدمة بجلسة اليوم والتي تضم أكثر من مستند يقطع بعلم المدعين بأنه ضابط وبالخدمة وقت اقامة دعواهم) .

خامساً : الدفع بانعدام صفة المدعين :

ذلك أن الدعوى أقيمت ابتداء باقرار من المدعين فى الصحيفة (وهو حجة عليهم) أنه لا يوجد تحت يدهم سند ملكية أو عقد إيجار وأنهم يعمدون إلى اثبات ذلك بشهادة الشهود ، ورغم أن الاثبات بالبينة مقرر فقط لمسلحة المستأجر ، فإنهم بعد تداول الدعوى بمرحلة طويلة وبعد أن أحييت مرتين إلى مكتب الخبراء زعموا أنهم وجدوا العقد وقدموه فإذا به عن عين أخرى لا تمت بصلة إلى عين التداعى كما كشفت الملاحظات عما يلى :

(١) أن صورة العقد المقدمة من المدعين خاصة بعقار آخر ليس هو عقار النزاع ، وإن كان الحاضر مع المستأنف ضده الأول قد طلب فى جلسة الاستئناف التصريح له باستخراج شهادة من الحى أو العوائد تفيد أن شارع جوهر القائد هو نفسه شارع السكة الجديدة فإن هذا الطلب يكشف عن مغالطة يراد بها تضليل العدالة ذلك أن المستأنف لا يمارى فى تغيير اسم الشارع وإنما الاعتراض ينصب على العين نفسها حيث أن رقم العقار عين التداعى الذى يمتلكه ويحوزه المستأنف ليس هو الرقم الثابت بصورة العقد المقدمة من المدعين أمام محكمة أول درجة كما أن القيمة الايجارية وبتاريخ العقد مختلفة فى العقدين وهذا وجه المغالطة المكشوفة .

(٢) أن المستأنف يضع يده على العين خلفاً للمرحوم والده وأن هذه الحيازة ممتدة على منار أربعين سنة متصلة دون منازع ودون لبس أو خفاء ولا يوجد فى مفردات الدعوى ما يفيد عكس ذلك .

(٣) أن الخبر الذى انتدبته المحكمة انتهى فى تقريره إلى أن المحل

وحدة واحدة وغير مقسم وإن رقعة بخلاف الرقم الوارد بصورة العقد المقدمة من المدعين .

(٤) العاملون بالمحل ومكاتبات ومراسلات الضرائب والتأمينات وغيرها من الجهات والثابتة بحفاظ مستندات المستأنف تؤكد أنه يمارس نشاطه بالمحل دون تعرض طيلة الفترة منذ أن انتقل إليه حق الانتفاع من والده وحتى الآن .

سادساً : الدفع بانقضاء الخصومة بمضى المدة :

ذلك أن المرحوم توفى فى ٨٦/١٢/٢٤ ولم يقم المستأنف ضدهم بتصحيح شكل الدعوى حتى صدور الحكم فيها وقد مضت المدة المقررة للسقوط وبالتالي فإن الدفع يكون قائماً على سند من الجد خليفاً بالقبول ، هذا فضلاً عن أنه توجد ضمن مفردات الدعوى ورقة انابة « نوتة » مؤرخة لجلسة ١٩٨٥/٣/٣٠ ثابت بها أن هناك محامياً يدعى وتحت اسمه لفظ « جروبى » مشطوبة وثابت بها رقم توكيل لسنة ٨١ رسمى عام الوايلى وأنه يحضر عن ويسلم بطلبات المدعين الواردة بأصل عريضة الدعوى والطلبات المعدلة وأنه يطلب حجز الدعوى للحكم كما جاء بورقة الانابة أنه يقرر بأن المحل موضوع الدعوى مغتصب من أصول التركية ومؤجر من الباطن لكل من بايجار شهرى قدره ٢٦٠٠ ج لحساب المدعى عليه المدعو (المستأنف المائل) ولأن هذه الورقة مريبة فقد طلب المستأنف من المحكمة ضبطها وأرفاقها بالمفردات إذ لا يعقل أن يقر المدعى عليه « وهو حارس قضائى » بهذه الطريقة ويسلم بطلبات المدعين بهذه البساطة فى دعوى اخلاء ذلك ان :
(١) أن الخصم المتنازل أشهر افلاسه وليس له صفة أو حق التقاضى .

(٢) أنه بفرض التسليم بصفته كحارس قضائى له فقط حق الادارة ولا يملك التصرف .

(٣) أنه ليس حارساً مفرداً بل يشاركه آخر ولا يقبل اتخاذ اجراءات

إلا باشتراكهما معاً والمستأنف إذ يعيد أرفاق صورة من هذه الانابة المشبوهة إنما يترك لفطنة المحكمة الموقرة أن تدرك بصيرتها النافذة وخبرتها الطولى من هو صاحب المصلحة والمستفيد من تقديم هذه الانابة !!!

وفى ضوء ما تقدم كله ، ولما تراه عدالة المحكمة الموقرة من علم أوسع :

الطلبات

يصمم المستأنف على الحكم بالطلبات الواردة بصحيفتى الاستئناف محتفظاً بكافة حقوقه الأخرى من أى نوع كانت .

وكيل المستأنف

صيغة رقم (٤٢)
مذكرة فى استئناف جزئى
لحكم صادر فى دعوى ايجارية
محكمة استئناف القاهرة
الدائرة (...) ايجارات مذكرة بدفاع

السيد / وآخرين مستأنفين بالاستئناف ١٤٧٥٣ لسنة
١١٣ق ومستأنف ضدهم بالاستئناف ١٥٢٩٥ لسنة ١١٣ق .

ضد

السيد / مستأنف بالاستئناف ١٥٢٩٥ لسنة ١١٣ق
ومستأنف ضده بالاستئناف ١٤٧٥٣ لسنة ١١٣ق . المحجوز للحكم
لجلسة ١٩٩٧/١١/١ مع تقديم المذكرات بالإيداع .

واقعات التداعى

أقام المستأنف ضد المستأنف ضده وآخرين الدعوى رقم ٢٣٧ لسنة
٩١ ايجارات كلى جيزة بطلب اخلائهم من العين الموضحة بالصحيفة
تأسيساً على الأسباب الواردة فيها بما لا محل معه لاعادة تكرارها
اكْتفاءً بالاحالة بشأنها على ما جاء بصحيفة الدعوى أمام أول درجة
وصحيفة الاستئناف وقد أقام المستأنف ضده استئنافاً فرعياً بالطلبات
الواردة فيه ويعد تداول الاستئناف الضام والاستئناف المنضم تأجلت
لجلسة اليوم للمذكرات .

الدفاع

أولاً : أثار المستأنف فى الاستئناف المنضم بعض الدفوع الواهية
حيث دفع بعدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر الدعوى وهو دفع لا
يقوم على سند من الجد وقد ربت عليه محكمة أول درجة بما لا محل
معه للاضافة أما ما نقله المستأنف فى صحيفة استئنافه اشارة لبعض

طعون محكمة النقض تأييداً لهذا الدفع فإنه فضلاً عن كون هذه النقول مبتسرة ولا تمت لموضوع الدعوى بحصلة فإنه يكفي ما ذكرته محكمة أول درجة رداً على هذا الدفع بالاضافة إلى أن الأصل في الاختصاص المحلي إنه ليس من النظام العام ، ومن العجيب أن يدفع المستأنف بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لأن مثل هذا الدفع يكشف عن الدفاع الخاوى الذى لا يستند إلى الجد فمن المقرر أن الصفة أمر تتحقق منه المحكمة وإذا كانت قد أمرت بتصحيح شكل الدعوى وادخال من تكتمل بهم الصفة فإن ذلك لا يتنافى مع الواقع الذى يؤكد أن رافع الدعوى ابتداء كان يتمتع بالصفة باعتباره المالك عن نفسه وبالولاية عن ولديه القاصرين الذين بلغوا سن الرشد أثناء سير الدعوى ، وأما عن الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن فإن الثابت من الأوراق أنها بعد شطبها (وقبل التعديل بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢) قد جددت في الميعاد والمسألة مسألة تواريخ ثابتة لا تعتبر موضوع نقاش ومن ثم اتضح أن جميع الدفع لا تقوم على سند من الواقع أو القانون خليفة بالرفض .

ثانياً : إن ما ذكره المستأنف في الاستئناف المنضم بشأن خطأ المادى بأسماء الخصوم أمر لا يستأهل عناء الرد وتعتبر صحيفة استئنافه تصحيحاً لما يراه المستأنف من أخطاء مادية بفرض وجودها أما عن القول بأن هناك تناقض بين منطوق الحكم وأسبابه فهو بدوره لا يقوم على أساس لأنه لا يوجد بالحكم المستأنف تناقض يفسده أو يزيل أسبابه .

ثالثاً : جادل المستأنف في الاستئناف في مبدأ قانونى مستقر (وهو ما جاء في المادة ٢٥ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١) التى تقض ببطلان كل تعاقد أو شرط يتم بالمخالفة للمادة ٢٠ منه فينكر المستأنف على المستأنف ضده حقه في الاخطار في حالة البيع حتى ولو كان بالزاد لأن الزاد لا يمنع من دخول المؤجر فيه ولم تفرق محكمة النقض بين البيع الجبرى والبيع الاختيارى بالنسبة لحق المالك في تقاضى (٥٠٪) من قيمة البيع إن لم يرغب هو في شراء العين والثابت أنه حدث توافق بين المستأنف وبين المستأجر الذى مكته من العين ولا

يقدح في ذلك دخول مصلحة الضرائب في النزاع ما دام الثابت على وجه اليقين أن جميع الاجراءات تمت على عين المؤجر (المستأنف في الاستئناف الضام) .

وابعداً : بالنسبة لطلبات المستأنف في الاستئناف الضام فهي محددة بالصحيفة ويصمم عليها ويضيف مسألة بالغة الأهمية تتمثل في أنه لم يكن يعلم بوجود المستأنف ضده الثاني المدعو الذي لم ينكشف وجوده إلا بعد أن باشر الخبير مأموريته واستبان له وجود أن واقع النزاع كان متمثلاً في دعوى اخلاء مقامه من المالك عن نفسه ويصفته ضد المستأجر الأصلي المدعو استناداً إلى بطلان البيع الذي اجراه لأول المدعو وأثناء تداول الدعوى توفى المستأجر الأصلي واختصم ورثته وهم و و كما أنه لدى تداول الدعوى تبين وجود شخص غاصب مكته المستأجر من الباطن وهو أي أن المستأجر الأصلي ارتكب أكثر من اخلال فباع العين لآخر بالمخالفة للقانون واهدأ لحقوق المالك ثم قام هذا الآخر بالتنازل عن نصفها لثالث وهذا التصرف هو الأخير الذي لم يقطن إليه الحكم وأغفل الغاصب الجديد ولم يقل رايه في شرعية وجوده دعا إلى اخلائه ترتيباً على اخلاء من مكته من العين وهذا هو مناط الاستئناف الضام فهو في الواقع استئناف جزئي لم يقض له بكل طلباته .

بضاء عليه

يطلب المستأنف في الإستئناف الضام الرقم ١٤٧٥٣ لسنة ١١٣ق الحكم بقبوله شكلاً وفي موضوعه بالالغاء الجزئي للحكم المستأنف فيما قضى به في البند سادساً وسابعاً من المنطوق وتأنيده فيما عدا ذلك والقضاء مجدداً بفسخ عقد الايجار المؤرخ ٧٥/١/١ المحرر بين المستأنف ومورث المستأنف ضدهم من الثالثة إلى السادس والحكم باخلاء الخصم المتدخل الغاصب من عين التداعى وتسليمها كاملة وخالية وصالحة للاستعمال كما يطلب في الاستئناف المنضم الرقيم ١٥٢٩٥ لسنة ١١٣ق برفضه والزام المستأنف ضدهم المصروفات ومقابل الأتعاب على درجتي التقاضى .

وكيل المستأنف

صيغة رقم (٤٣)
طعن بالاستئناف على حكم ضريبي
القانون ١٥٧/١٩٨١

السيد الأستاذ المستشار/

رئيس محكمة استئناف دائرة الضرائب والتجارية

تحية طيبة وبعد

مقدمه لسيادتكم بصفته شريكاً في شركة التضامن
المسماة (وشركاه) وشريك متضامن بها والمقيم بجهة
..... ومحل المختار مكتب المحامي :

ضد

١) السيد / وزير المالية بصفته .

٢) السيد / مراقب عام مأمورية ضرائب بصفته .

الموضوع

(استئناف الحكم الصادر بجلسة في القضية رقم
..... لسنة ضرائب كلي والقاضي
منطوقه بما يلي : « حكمت المحكمة بهيئة تجارية » .

اولاً : بقبول الطعن شكلاً بالنسبة للطاعن الأول .

ثانياً : بعدم قبول الطعن لرفعه من غير ذي صفة بالنسبة لباقي
الطاعنين والزامهم مصروفات هذا الشق من الطعن .

ثالثاً : وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون عليه بجعل صافي
ربح الشركة في كل سنة من السنوات
و..... مبلغ سنوياً والزمّت الطاعن
المصروفات المناسبة وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

الوقائع

بتاريخ أصدرت لجنة طعن ضرائب قرارها
فى الطعن رقم لسنة فى موضوع الخلاف بين
الطاعن وبين المأمورية حول تحديد أرباح الشركة عن السنوات
..... وأعلن هذا القرار للطاعن وهو يقضى بما يلى (قررت
اللجنة قبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بتخفيض صافى ربح الطاعن
الى مبلغ عن سنة ومبلغ عن سنة
..... ومبلغ عن سنة) .

وإذ كان هذا القرار الذى انتهت اليه اللجنة مجحفاً ولا يتمشى مع
الوقائع فقد طعن عليه الطاعن بالقضية رقم
لسنة ضرائب كلى مؤسساً طعنه على أسباب
قانونية وأخرى واقعية حاصلها أن اللجنة خالفت القواعد الأساسية فى
تسبيب الأحكام وذلك طبقاً لما جاء بالمادة ٥١ من القانون رقم ١٤ لسنة
١٩٣٩ وإنها غالت مغالاة شديدة فى تقديرها للأرباح من كافة الأوجه
التي يقوم عليها نشاط المنشأة وهى منشأة تجارية تمارس نشاط تقديم
الأغذية والمشروبات للزوار وحيث قدرت اللجنة الأرباح عن وجبات
الطعام اعتبرت عدد أيام العمل ٣٦٥ يوماً فى حين أنها ١٧٦ يوماً كما
غالت فى تقدير رقم المبيعات ونسبة الربح وأن اللجنة ساءرت المأمورية
فيما ذهبت اليه من اعتبار كمية السكر الداخلة فى أعمال الكافتيريا
للمشروبات الساخنة بواقع ١٢ كيلوجراماً وبالغت فى عدد أيام العمل
ونسبة مجمل الربح وقامت بتقدير أرباح عن مشروب البيرة رغم أن
المنشأة لا تقدم الخمور لزوارها ولا يوجد لها ترخيص بذلك . وإنها
أخطأت حينما لم تستبعد أرباح عصير الفواكه مع أن هذا العنصر يدخل
ضمن مستلزمات الإنتاج ومكوناته وبالتالي لا يحقق لها إيرادات بذاته
فضلاً عن مغالاة اللجنة فى تقدير إيرادات التليفون وطرحته كثيراً من
المصروفات الثابتة بالمستندات ، ويعد أن تداولت القضية بالجلسات
ودفعت مصلحة الضرائب بعدم قبول الطعن لصيرورة الربط نهائياً

كما طلبت رفضه وتأييد قرار اللجنة والزام الطاعن المصروفات ثم أصدرت محكمة أول درجة حكمها المشار الى منطوقه فيما سبق .

وحيث أن هذا الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون كما جاء قاصراً من حيث التسبب فضلاً عن إخلاله بحق الدفاع مما يحق معه للطالب أن يطعن عليه بالاستئناف للأسباب الآتية :

أسباب الاستئناف

أولاً : الخطأ في تطبيق القانون :

أخطأت محكمة أول درجة في تطبيق نص المادة ٢/٢٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ فبعد أن تصدت للرد على الدفع بعدم القبول المبدئى من مصلحة الضرائب وانتهت الى تكليفه التكييف السليم أصدرت القواعد العامة فى النيابة فى التصرفات ، فقد نكر الحكم المطعون فيه بأى مؤدى نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أن القانون لم يفرض ضريبة الأرباح التجارية والصناعية على ما تنتجه شركات التضامن من أرباح ولكنه فرض الضريبة على كل شريك شخصياً عن مقدار نصيب فى الربح يعادل حصته فى الشركة مما مقتضاه أن الشريك فى شركات التضامن يعتبر فى مواجهة مصلحة الضرائب هو الممول وهو المسئول شخصياً عن الضريبة ومن ثم يكون على هذا الشريك أسوة بالمول الفرد أن يطعن على الربط بنفسه أو بمن ينيبه فى ذلك من الشركاء أو الغير وإلا أصبح الربط نهائياً والضريبة واجبة الأداء ، وإلى هنا فإن ما ذكره الحكم سليم لكنه حين طبق هذه القواعد على النزاع المطروح أخطأ القانون فقد ذكر أن الطاعن أقام الطعن بصفته مديراً للشركة ولم يقره بصفته نائباً عن الشريكين الآخرين المتضامنين وكان يتعين عليهم أن يطعنوا بأشخاصهم فى قرار اللجنة ومن ثم فإن أثر الطعن لا ينصرف الى باقى الشركاء المتضامنين ، ثم يتطرق الحكم المطعون فيه الى إهدار القواعد العامة حين يقول أنه لا محل للتحدى بأن هؤلاء الشركاء قد أنابوا الطاعن عنهم فى عقد الشركة

لتمثيلهم أمام القضاء ، وهذا الذى ذهب اليه الحكم مردود بما جاء بالمادة ٥٢٠ من القانون المدنى التى أجازت لكل شريك أن ينفرد بالادارة فى شركات التضامن فى حالة واحدة فقط وهى حالة ما إذا لم يكن قد اتفق على تعيين مدير لها أما إذا اتفق على ذلك فإن هذا المدير يكون هو وحده صاحب الصفة ولا يكون لأى من الشركاء أن يتدخل فى أعمال الادارة أو يشترك فيها ، ومقتضى ذلك أنه متى كان عقد الشركة قد نص على تعيين من يتولى الادارة فإنه يكون وحده الممثل القانونى لها ، والثابت بالعقد المرفق بالمفردات أن الطاعن هو وحده الممثل القانونى والمدير المسئول وهو المحاسب المنوط به إمساك حسابات الشركة والتعامل مع الضرائب ، ومتى كان الشركاء قد أنابوا شريكهم أو المدير فى اتخاذ الاجراءات مع مصلحة الضرائب فإن هذه الاجراءات يجب أن توجه الى النائب بصفته هذه وذلك سواء أكانت الشركة قائمة أو كانت فى حالة تصفية . (نقض رقم ٦٠ سنة ٢٤ ق جلسة ١٥/٨/١٩٥٨ س ٩ من ٤١٦ ، قضاء النقض التجارى للمستشار الدكتور أحمد حسنى ص ٢٩٣) (١).

هذا الى جانب أن مصلحة الضرائب تبيع للشريك المتضامن أن يطعن فى الربط بنفسه أو بمن ينفيه من الشركاء أو الغير أو بوكيله وهو تطبيق للقواعد العامة (مادة ٦٩٩ مدنى) ، ولا يسوغ لمصلحة الضرائب أن تحل ارادتها محل المتعاقدين لأن عقد الشركة هو قانون الشركاء يلزمهم ويلزم مصلحة الضرائب وماداموا قد اتفقوا على من ينوب عنهم ويمثلهم ويمثل الشركة فإن القول بأن الطاعن مدير وليس نائباً عن الشركاء قول متناقض لفظاً ومعنى إذ لا معنى لأن يكون هناك ممثل قانونى للشركة ثم ننكر عليه صفته فى النيابة عن الشركاء فى أعمال الادارة .

(١) قانن استئناف القاهرة رقم ٥٦٣ لسنة ٧٩ ق جلسة ٢٥/٤/١٩٦٣ حيث ذهب محكمة الاستئناف الى أن تمثيل الشريك المتضامن للشركة عند الطعن فى قرار اللجنة غير جائز ولا ينسحب الطعن الى باقى الشركاء المتضامين منشور فى المجموعة الرسمية التى يصدرها المكتب الفنى لمحكمة النقض العدد الثالث سبتمبر ٦٤ ص ٤٠٢ .

وليس أدل على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ القانون في هذه الجزئية من أن لجنة طعن الضرائب - ومصلحة الضرائب ممثلة فيها - لم تنكر على الطاعن صفته هذه ولم تجد حقه في النيابة عن شريكه طوال مراحل نظر النزاع أمامها بل إنها قالت بالحرف الواحد في حيثيات حكمها أن الطعن مقدم من المدير المسئول عن المنشأة وأنه أرسل النماذج الخاصة بكل شريك على حدة وبذلك يعتبر الطعن - كما قالت اللجنة - مقبولاً من الناحية الشكلية وأن مصلحة الضرائب أجازت هذا التصرف في التعليمات الصادرة منها (ص ١٦ من التقرير).

ثانياً : الفساد في الاستدلال :

أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير على ما اعتراه من عوار واعتمد عليه في قضائه رغم ما حواه من تناقضات واضحة تخالف الثابت بالأوراق ، بل أن المأمورية المكلف بها الخبير لم تؤد على الوجه الأمثل إذ لم ينتقل للمنشأة لمعاينة الواقع على الطبيعة ولم ينتقل الى مصلحة الضرائب للاطلاع على حالات المثل التي أشار اليها الطاعن في دفاعه ، وحتى لا يكون هذا السبب من أسباب الاستئناف مرسلاً فإنه تجدر الإشارة الى أوجه الفساد في الاستدلال بشيء من التفصيل في النقاط التالية :

١- ذكر الطاعن حالة مثل خاصة بالممول ملف رقم نسبة اجمالي ربح للحلويات العجائن ١٥ ٪ وذلك طبقاً لقرار لجنة طعن ضرائب القاهرة الدائرة السابعة الصادر بجلسة وطالب الطاعن الخبير بالانتقال للاطلاع على الملف طبقاً لما جاء بالحكم التمهيدى وطبقاً للمادة ١٤٨ مكرراً من قانون الاثبات ومع ذلك لم يفعل وكل هذا ثابت بمحاضر أعمال الخبير (رقم ص ١٦) .

٢- طلب الطاعن من الخبير أن يستفسر رسمياً من الجمعية التعاونية لحافظة عن البيانات الخاصة بكمية السكر المنصرفة للمنشأة فعلاً ولكنه لم يفعل مع أنه يملك من الصلاحيات ما يمكنه من ذلك إذ لا يخفى مدى ما يضاف الطاعن من صعاب إذا هو حاول

استخراج شهادة بكميات السكر المنصرفة ، والعبوة ليست بالقدر الذى يحدد للمنشأة من الخامات ولكن بما تحصل عليه فعلاً طبقاً للمستندات التى قدمت للخبير والتى طرحها ولجأ الى أسلوب ممارسة المأمورية مكتبياً وهو ما يتنافى مع الواقع .

٣- زعم تقرير الخبير أن المحل يتداول تقديم البيرة للعملاء وبناء على هذا الزعم العارى عن الأساس فقد قام بتقدير أرباح وهمية عنها مع أنه لو كان قد انتقل الى المنشأة وعاین المخزن وأماكن المشروبات لكان قد تأكد أنه لا يوجد بار بها كما لا يوجد أى نوع من أنواع البيرة أو الخمر ولكان بإمكانه سؤال عمال المحل وعماله والإطلاع على الرخصة التى لا يوجد بها تصريح بالبيرة ولا توجد فى قوائم أسعار السياحة أى إشارة لهذه المشروبات المصرمة شرعاً فضلاً عن أن القاعدة أن عبء الإثبات يقع على من يدعى خلاف الظاهر وكان لزاماً أن تثبت مصلحة الضرائب أو الخبير أن المحل يبيع البيرة وهو ما لم يحدث .

٤- طلب الطاعن من الخبير أن ينتقل الى مقر المنشأة للتأكد من مدى جودة الحلوى التى يقوم بتصنيعها ولكى تجرى أمامه تجربة عملية على صناعة الجاتوه حيث أن كل كيلو وربع سكر ينتج ما يقرب من ٧٢ قطعة جاهزة وليس ٦٠ قطعة كما قدرتها اللجنة تقديرًا تحكيمياً وسايرها الخبير فى ذلك .

ومن هذه الأمثلة التى ذكرت - ومثلها كثير فى وقائع الدعوى - فإنه يتضح أن الخبير لم يلتزم بالحكم التمهيدى الذى خرج عن مهمته واصطنع تقديرات وأرباح بغير أساس مستمد من الأوراق . والقاعدة أن محكمة الموضوع إذا اقتنعت بما جاء فى تقرير الخبير وأخذت به واكتفت بمجرد الاحالة عليه فى أسباب حكمها أصبح التقرير فى هذه الحالة جزءاً متمماً للحكم ويترتب على ذلك أن الطعن على الحكم ينسب أيضاً على الطعن على التقرير ، ومتى انتهينا الى أن تقرير الخبير قد شابه الفساد فى الاستدلال فإن الحكم المطعون فيه يكون بدوره مشوباً بذات العيب .

ثالثاً : الإخلال بحق الدفاع :

وبيان ذلك أن الحكم المطعون فيه ونتيجة لمسايرته لتقرير الخبير المشوب بالقصور قد صادر حقاً من حقوق الدفاع المقررة للطاعن وأغل الرد على مستند هام يؤكد هذا الوجه من أوجه الدفاع . فقد جاء بمحضر أعمال الخبير (رقم ٨ ص ٥) أن المنشأة حوسبت فى سنوات النزاع على أساس درجة سياحية أولى مع أنها لم تحصل على ذلك إلا اعتباراً من عام ١٩٨١ طبقاً لكتاب مديرية تمويل ادارة السلع الغذائية وقدم الطاعن هذا المستند كما هو ثابت من تقرير الخبير ، ومفاد هذا المستند أن المنشأة بالنسبة لسنوات للحاسبة لم تكن تقدم اللحوم إلا ثلاث مرات اسبوعياً وإلا تعرضت للمساءلة الجنائية طبقاً للمواد من ١٢ الى ١٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ومع ذلك فقد ذهب التقرير الى أن المنشأة تقدم اللحوم طوال أيام السنة وهو قول بالغ الغبن ويخالف الواقع والمستندات مخالفة صريحة (يراجع تقرير الخبير صفحة ١٢ وما بعدها) ، كما أن تقرير الخبير ذكر فى عبارات مرسلة إيرادات غير حقيقية من أرباح المشروبات الساخنة والبيرة والجيلاتى والحلوى الجاهزة والشيكولاته والملبس والتليفون واعتمد هذه الإيرادات تأسيساً على أن الطاعن لم يقدم حالات مثل مع أن المفروض أن مصلحة الضرائب تدعى خلاف الثابت بالمستندات وخلاف الظاهر وعليها يقع عبء اثبات ما تدعيه كذلك أهدر الحكم المطعون فيه دفاعاً جوهرياً أبداه الطاعن وهو ما يتعلق بربح المنشأة من عصير الفواكه فقد ذكر الطاعن أن العصير دخل ضمن مستلزمات انتاج بعض أصناف الحلوى والجيلاتى فهو ليس انتاجاً معداً للبيع وبالتالي لا يحقق لها أى إيراد بذاته وكان يتعين على الحكم أن يهدر تقرير الخبير فى هذه الأوجه من الإخلال بحق الدفاع خاصة وأن الطاعن قدم من المستندات ما يعتبر حجة فى الإثبات ومع ذلك فقد طرحها الخبير وتبعه فى ذلك الحكم المطعون فيه ، ومن جهة أخرى فقد جاء بتقرير الخبير (ص ٢٢) وسائره فى ذلك الحكم المستأنف ، أنه لا خلاف بين الطاعن وبين لجنة طعن الضرائب على قيمة الأصول الثابتة

وإنما الخلاف ينحصر في معدل الاستهلاك لاحتساب قسط الاستهلاك للأصول الثابتة واعترف تقرير الخبير أن الطاعن قدم المستندات التي تؤيد قيمة الأصول الثابتة وأنه راجعها وطابقها على الكشف المرفق بالملف الفردي ومع ذلك قرر الخبير أن الطاعن في هذه الخصوصية لم يقدم أي حالات مثل فأيّد معدل الاستهلاك للأصول الثابتة حسيماً قام باحتسابها على أساس مبلغ ثم رأى الالتفات عن هذا الدفاع من جانب الطاعن لعدم جديته وهكذا فقد ركن تقرير الخبير في كل نقطة من نقاط بحثه إلى العبارة التقليدية : « وحيث أن الممول لم يقدم حالة من حالات المثل ... الخ ، وبذلك أراح نفسه من المهمة المكلف بها وإلا فكيف يمكن أن يستساغ ما انتهى إليه تقرير الخبير عدم جدية الاعتراض من جانب الطاعن في الوقت الذي دار فيه هذا الاعتراض حول نقطة بالغة الأهمية وتشكل أساساً راسخاً من حق دفاعه فضلاً عن أن ما أثاره الطاعن يتمشى تماماً مع التعليمات التفسيرية رقم ٨ التي تعتبر الاستهلاكات الحقيقية من التكاليف الواجبة الخصم من الأرباح الخاضعة للضريبة وتحدد الاستهلاكات على أساس النسب التي وضعتها المصلحة للاسترشاد بها كما يجوز أن تجرى الاستهلاكات على أساس القسط الثابت أو المتناقص بالطريقة التي تتبعها المنشأة عادة .

كذلك قدم الطاعن للخبير كافة المستندات الخاصة بالمصروفات ولكنه لم يحصها التمهيم الواجب وهكذا جاء تقرير الخبير في جملته وتفصيله مخرلاً بحقوق الدفاع وأغفل المستندات وسأيرته محكمة أول درجة في ذلك فشأب حكمها القصور إذ لو كانت قد فحصت هذه المستندات وناقشت اعتراضات الطاعن وأوجه دفاعه لكان قد تغير وجه الرأي في الدعوى .

فلهذه الأسباب

وللأسباب الأخرى التي سوف يهدها الطاعن في جلسات المرافعة .

بناء عليه

يطلب الطاعن بعد تحضير هذا الطعن تحديد أقرب جلسة لنظره
وليسمع المطعون ضدهم الحكم بما يلي :

أولاً - بقبول الاستئناف شكلاً .

ثانياً - رفض الدفع المبدئى من مصلحة الضرائب بعدم قبول
الطعن بالنسبة للشريكين وبقبوله .

ثالثاً - وفى الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه واعتبار الخسارة
الإيرادية للطاعنين مبلغ عن سنة ٧٣/٧٤ ومبلغ عن
سنة ١٩٧٥/٧٤ .

رابعاً - إلزام المطعون ضدهما بالمصروفات ومقابل الأتعاب على
جميع الدرجات .

اعلان

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/ عن نفسه وبصفته
الممثل القانونى والمدير المسئول لشركة ومقيم
ومحله المختار مكتب الأستاذ /

انا المحضر بمحكمة
انتقلت فى تاريخه الى كل من :

١) السيد/ وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الضرائب
ويعلن بهيئة قضايا الدولة متخاطباً مع

٢) السيد/ مراقب عام ضرائب بصفته ويعلن بهيئة
قضايا الدولة متخاطباً مع

وأعلنت كل واحد منهما بصورة من الطعن بالاستئناف عالياً
وكلفتها الحضور أمام محكمة استئناف الدائرة
الكائنة بجهة بجلستها التى ستعقد علناً بمشينة الله ابتداء
من الساعة التاسعة من صباح يوم الموافق
لسماعهما الحكم بالطلبات الموضحة عالياً . ولأجل العلم .

صيغة رقم (٤٤)

استئناف ضد شركة بترول بصرف علاوات لعاملين لهم معاشات عسكرية

إنه فى يومبناءً على طلب السيد/ المقيم بشارع
وعلى طلب السيد/ المقيم شارع ومحلها المختار
مكتب الأستاذ المحامى بالنقض بمكتبه بشارع أنا المحضر
بمحكمة الجزئية انتقلت إلى : (١) السيد/ رئيس مجلس إدارة
شركة بترول بصفته ويعلن بمقرها بشارع متخاطباً مع :

كطلب الطالبين

وإنه فى يوم

أنا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت إلى : (٢) السيد/ رئيس
الهيئة المصرية العامة للبترول بصفته ويعلن بمقرها (٢) شارع
فلسطين بالمعادي الجديدة الشطر الرابع بالمعادي الجديدة
متخاطباً مع :

وأعلنتهما بالاستئناف الآتى (استئنافاً جزئياً) (١)

عن الحكم الصادر بجلسة فى القضية رقم لسنة
عمال جزئى القاهرة المرفوعة من المستأنفين ضد المستأنف ضدهما
والقاضى منطوقه بما يلى « حكمت المحكمة بأحقية المدعين فى صرف
العلاوات الخاصة والمنح وفقاً للضوابط التى وضعتها الشركة المدعى
عليها الأولى والمعتمدة من وزير البترول والزمّت المدعى عليه الأول
بصفته بالمناسب من المصاريف وخمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة » .
والمستأنفان يقرران بادئ ذى بدء أن هذا الاستئناف جزئى

(١) حصل العمال على حكم فى أول درجة ولكنه لم يقض لهم بكل طلباتهم
فاستؤنف جزئياً .

وينصب على الشق الثاني من المنطوق والذي وضع قيداً على صرف العلاوات والمنح التي انتهت إلى أحقية المستأنفين فيها .

وقائع النزاع

١- تخلص وقائعها التبداعي في أن المستأنفين كانوا قد أقاموا ضد المستأنف ضدتهما الدعوى رقم لسنة عمال جزئي القاهرة طلباً في ختامها الحكم بأحقيتهما في صرف العلاوات الخاصة المقررة والمنح التي منحت للعاملين من غير أصحاب المعاشات العسكرية وذلك من تاريخ إيقاف صرفها واستمرار أحقيتهما في الصرف وما يستجد من علاوات ومنح مع ما يترتب على ذلك من آثار أهمها ضم تلك العلاوات بالكامل إلى مرتباتهم الأساسية والمتغيرة والزام الشركة المستأنف ضدها الأولى بإجراء التسوية المالية وصرف مستحقات المستأنفين وإداء ما عسى أن تسفر عنه هذه التسوية من مبالغ مع اخطار إدارة التأمينات والمعاشات للقوات المسلحة بما تم صرفه للمستأنفين وشمول الحكم بالنفذ المعجل طليقاً من قيد الكفالة والزام المستأنف ضده الأولى المصروفات ومقابل الأتعاب .

٢- أسس المستأنف دعوتهما على أنهما يعملان بالشركة المستأنف ضدها الأولى منذ عام ١٩٨٥ وأن هذه الشركة من شركات القطاع الخاص ويسرى على العاملين بها أحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وأنه بتاريخ ١/٧/١٩٨٨ صدر القانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ وقرار وزيرة التأمينات الاجتماعية المنفذ له والرقم ٨٥ لسنة ١٩٨٨ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٨ وذلك بشأن منح العلاوة المقررة للعاملين بالقطاع الخاص وقدرها ١٥٪ من المرتب وذلك اعتباراً من ١/٧/١٩٨٨ واخضاعها بالكامل ضمن اشتراك الأجر المتغير .

٣- واستطرد المستأنفان قائلين أنه نفاذاً للقانون المشار إليه والقرار الوزاري المنفذ له فقد استطلعت الشركة المستأنف ضدها الأولى هيئة البترول المستأنف ضدها الثانية التي وافقت على صرف العلاوة المذكورة إلا أنه في شهر أكتوبر سنة ١٩٩٠ فوجئ المستأنفان بقطعها والامتناع عن صرفها لهما بحجة أنهما وإن كانا يعملان بالشركة

(المستأنف ضدها الأولى) إلا أنهما كانا يعملان بالقوات المسلحة ويحصلان على معاشات وإن الهيئة (المستأنف ضدها الثانية) سوف تستطلع رأي إدارة التأمينات والمعاشات العسكرية لمعرفة قيمة المعاش المنصرف لهما .

٤- ومع أن وقف صرف العلاوة لم يكن له مبرر أو سند من القانون ومع التسليم بعدم جواز تعلل المستأنف ضدهما بتعليق الصرف على ورود رأي إدارة المعاشات بالقوات المسلحة فقد أرسلت هذه الإدارة كتابها المؤرخ ١٧/٦/١٩٩٥ إلى الشركة المستأنف ضدها الأولى انتهت فيه إلى أن القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من ١/٧/١٩٩٢ لم يتضمن حظراً أو استثناء يقضى بحرمان أصحاب المعاشات العسكرية من العاملين بجهات العمل المدنية من حقهم في العلاوة وضمها لمرتباتهم .

٥- كما أكد هذا الحق حكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في القضية رقم ٣ لسنة ١٦ قضائية دستورية بتاريخ ٤/٢/١٩٩٥ والذي انتهت إلى أحقية أصحاب المعاشات العسكرية في الجمع بين المرتب والمعاش لاختلافهما في السبب والمصدر وإن الحظر على أي منهما أو جزء منه يعتبر عدواناً على الملكية الخاصة التي أحاطها الدستور بالحماية .

٦- وبناء على هذه الأيضاحات القانونية وقضاء المحكمة الدستورية العليا فقد أقادت إدارة المعاشات بالقوات المسلحة صراحة بأحقية المستأنفين في ضم العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٧ إلى مرتباتهم كاملة اعتباراً من ١/٧/١٩٩٢ وهو تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ - أما بخصوص العلاوات الخاصة والمقررة من عام ١٩٨٨ حتى ١٩٩٥ فقد نصت قوانين تقريرها على صرفها كاملة من جهة العمل المدنية للعاملين الذين تقل سنهم عن ستين سنة .

٧- واستطرد المستأنفان في شرح سند دعواهما إلى أنه بالإضافة لما تقدم من أسانيد قانونية وحكم المحكمة الدستورية العليا فإن إدارة

الفتوى بمجلس الدولة أصدرت فتواها رقم ٨٤/٨٧ ملف ١٢٥٥/٧/٧٥
بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٦/٧/١٩٨٧ بأن مناط استحقاق العلاوة وفقاً
للقانون هو كون العامل موجوداً بالخدمة وقت صدور التشريع الذى
يقرر هذه العلاوة بصرف النظر عن كونه صاحب معاش من عدمه إذ لا
علاقة تربط بين هذه العلاوة وبين المعاش وانتهت الفتوى إلى جواز
الجمع .

٨- ولم يكتف المستأنفان بعرض هذه الوقائع الثابتة والمدمعة
بالأسانيد القانونية والمبادئ التى أقرتها المحكمة الدستورية ومجلس
الدولة وإنما أشارا فى صحيفة دعواهما إلى سوابق قضائية فى نزاعات
معائلة وعلى سبيل المثال شركة السويس للزيت وهى إحدى شركات
الهيئة (المستأنف ضدها الثانية) حيث صدرت أحكام نهائية من المحاكم
فى القاهرة والاسكندرية تؤكد أحقية العاملين الذين يتقاضون معاشات
عسكرية فى الجمع بينها وبين العلاوات الدورية والمنح المقررة والتى
تعطى للعاملين بالشركات المدنية الذين يلتحقون بالعمل لها بعد ترك
القوات المسلحة .

٩- وقدم المستأنفان مذكرات شارحة لما جاء بصحيفة الدعوى
وكذلك المستندات المؤيدة لحقهما - وبعد تداول القضية أصدرت محكمة
أول درجة بتاريخ ٤/٣/١٩٩٧ حكماً تمهيدياً بنذب مكتب خبراء وزارة
العدل لجنوب القاهرة لينذب بدوره أحد خبراء المختصين للاطلاع على
ملف الدعوى وما بها من مستندات وما عسى أن يقدم له الخصوم منها
والانتقال إلى الشركة المدعى عليها الأولى والاطلاع على ملف خدمة
المدعين وبيان مدى أحقيتهما فى صرف العلاوات الخاصة المقررة والمنح
التي أعطيت من الشركة للعاملين بها من غير أصحاب المعاشات
العسكرية من تاريخ إيقاف صرفها ومدى استمرار أحقيتهما فى
الصرف وما يستجد من علاوات ومنح تقدرها الشركة للعاملين بها
ومدى أحقيتهما فى ضم تلك العلاوات بالكامل إلى مرتباتهم الأساسية
والمتغيرة ومقدارها إن كانت ثمة أحقية فى ذلك وتحقيق دفاع الطرفين
وسماع أقوالهما وشهودهما والانتقال إلى أى جهة يكون لديها

مستندات تفيد في كشف الحقائق في الدعوى .

١٠- بعد أن قام الخبير المنتدب بمناقشة الأطراف والاطلاع على المستندات انتهى إلى أحقية المستأنفين في صرف العلاوات الخاصة أسوة بزملائهم في الشركة المستأنف ضدها الأولى وذلك اعتباراً من تواريخ صرفها للمبينة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ (اعتباراً من ١/٧/١٩٨٨) ورقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ (اعتباراً من ١/٧/١٩٨٩) والقانون رقم ١٣ لسنة ٩٠ (اعتباراً من ١/٧/١٩٩٠) والقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٩١ (اعتباراً من ١/٦/١٩٩١) والقانون رقم ٢٩ لسنة ٩٢ (اعتباراً من ١/٧/١٩٩٢) - وأن العلاوات المقررة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ٨٧ تضم إلى الأجور الأساسية طبقاً للمادة الرابعة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ وذلك (اعتباراً من ١/٧/١٩٩٢) - وأن العلاوة المقررة بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٨ تضاف إلى الأجور اعتباراً من (١/٧/١٩٩٣) وهكذا ، وإضاف تقرير الخبير أنه طبقاً لرأى الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن فإنه يتم الصرف لأصحاب المعاشات من جهة عملهم وتخطر إدارة التأمين والمعاشات بما يتم صرفه بالاضافة إلى المرتب المدني .

وحدد التقرير نسبة العلاوة المستحقة في سنة ١٩٨٧ وهي ٢٠٪ من المرتب الأساسي وفي عام ٨٨ بواقع ١٥٪ من المرتب الأساسي وفي عام ١٩٨٩ بواقع ١٥٪ من الأجر الأساسي وفي عام ١٩٩٠ بواقع ١٥٪ من الأجر الأساسي - واستطرد قائلاً أن الشركة المدعى عليها الأولى كانت تصرف العلاوات سالفة الذكر عن السنوات من ٨٧ حتى ١٩٩٢ ثم أوقفت الصرف بدون مبرر منذ ١/١١/١٩٩٠ وانتهى تقرير الخبير إلى أن الشركة (المستأنف ضدها الأولى) تلتزم بصرف كامل العلاوات الخاصة المستحقة للمستأنفين وليس الفرق بين العلاوة التي تصرفها إدارة المعاشات بالقوات المسلحة وهذه العلاوة التي تصرفها الشركة وأنه يتعين ضمها للمرتب الأساسي للمستأنفين اعتباراً من ١/٧/١٩٩٢ وحتى الآن وحساب الفروق المستحقة لكل منها اعتباراً من سنة ١٩٨٧ حتى الآن حيث تعذر على الخبير حساب هذه الفروق بسبب عدم تقديم

الشركة بياناً بالأجر الأساسي في هذه السنوات حتى يتسنى تحديدها .

١١- بعد أن قدم الخبير تقريره وقام طرفا النزاع بالاطلاع عليه وإيداع ملاحظاتهما المسطرة بالملفات المقدمة والمرققة بمفردات الدعوى أكدت المحكمة في أسباب الحكم أن الشركة المدعى عليها الأولى من شركات القطاع الخاص وينطبق عليها القانون رقم ١٣٧/١٩٨١ ثم انتهت إلى الحكم بقضائها المسطر بصدر هذه الصحيفة وهو حكم وإن كان قد قضى للمدعيين بمبدأ أحقيتهما في صرف العلارة إلا أنه قيد هذا الصرف بأن حمله على ما أسماه بالضوابط التي تقرها الشركة أي أن الحكم سلب بالشمال ما أعطاه باليمين وما كان يسوغ أن يقضى بحق المستأنفين معلقاً على صدور تعليمات من المستأنف ضدها لأن هذه التعليمات تسلمها هذا الحق وكان الأولى بالحكم المطعون فيه أن يطبق القانون وهو ما يحق معه للمستأنفين استثنائهم في الشق الخاص بتعليق صرف العلالات على الضوابط والشروط التي تضعها الشركة المستأنف ضدها .

الطلبات

لما كان البادي من منطق الحكم المستأنف أنه قضى بأحقية المدعيين في صرف العلالات الخاصة والمنح وهو قضاء بجزء من طلباتهما المسطرة بصحيفة افتتاح الدعوى يؤيده ما جاء بالمنطوق من الزام الشركة المطعون ضدها بالمصاريف وهو ما يستفاد منه خسرانها للدعوى إلا أن منطق الحكم قد قيد صرف العلالات والمنح بأن علق هذا الصرف على ما أسماه بالضوابط التي وضعتها الشركة المدعى عليها الأولى والمعتمدة من وزير البترول .

ولهذا فإن الاستئناف المائل هو طعن جزئي في الحكم وفقاً للأسباب والأسانيد التالية :

أسباب الاستئناف

أولاً : من حيث شكل الاستئناف ونطاقه :

من المقرر أن الدعوى العمالية إذا كانت قد رفعت بصحيفة مبدئة

وليس عن طريق مكتب العمل فإن الحكم الصادر فيها يخضع فى استئنائه للقواعد العامة ويكون ميعاد الطعن أربعين يوماً من تاريخ صدور الحكم ، والثابت أن المدعين لم يلجأ إلى مكتب العمل حيث لم تكن واقعة التداعى مما ينطبق عليها نص المادة ٦٦ من قانون العمل وإنما أقاما دعواهما مباشرة بطلباتهما سائلة الذكر البيان أمام محكمة شئون العمال الجزئية عملاً بأحكام المادة ٤٣ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ ومن ثم يكون الاستئناف المائل قد أقيم وفق صحيح القانون ويكون مقبولاً من ناحية الشكل .

أما عن الاستئناف فإنه لما كانت القاعدة المقررة بالمادة ٢٣٢ من قانون المرافعات تقضى بأن الاستئناف ينقل الدعوى بحالتها التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط وكان الحكم المطعون فيه قد قضى للطالبين ببعض طلباتهما ولم يقض ببعضها الآخر إذ أنهما طلبا فى ختام صحيفة الدعوى أربعة طلبات محددة .

أولاً : لحقيتهما فى صرف العلاوات الخاصة والمنح المقررة وذلك من تاريخ إيقاف صرفها واستمرار هذه الأحقية مع ما يستجد منها .

وثانيهما : ضم هذه العلاوات بالكامل إلى مرتباتهم الأساسية والمتغيرة .

وثالثها : إلزام الشركة المدعى عليها الأولى بإجراء التسوية المالية لصرف مستحققاتهما وإلزامها بما عسى أن تسفر عنه هذه التسوية من مبالغ .

ورابعها : إلزام الشركة المدعى عليها الأولى بالمصروفات ومقابل الأتعاب وقد قضى الحكم بطلبات الطالبين بأحقيتهما فى صرف العلاوات والمنح كما قضى بإلزام الشركة بالنسب من المصروفات .

وحيث أنه متى كان ذلك فإن من حق الطالبين أن يستأنفا الحكم بالنسبة لبقاى الطلبات المشار إليها والتى لم يقض فيها لصالحهما وذلك للأسباب الآتية :

أولاً : الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله :

وذلك من أربعة أوجه :

الوجه الأول : إن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن الشركة المستأنف ضدها الأولى من شركات القطاع الخاص وبالتالي ينطبق على العاملين بها أحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وانتهى بذلك إلى أحقية الطالبين فى صرف العلاوات والمنح فقد كان يتعين بطريق اللزوم العقلى والمنطقى أن يقضى لهما ببقاى طلباتهما وهى ضم هذه العلاوات للأجر الأساسى والزام الشركة بإجراء التسوية المالية على هذا الأساس وكنتيجة للحكم بأحقيتهما فى العلاوة فالثابت من مفردات الدعوى أن العلاوات الخاصة قد صرفت للطالبين عن أعوام ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ وتم إيقاف صرفها فى ١١/١/١٩٩٠ بعد أن أصبحت حقاً مكتسباً بقوة القانون ، فالمادة الأولى من قانون العمل رقم ١٣٧/١٩٨١ تنص على أن الأجر هو كل ما يتقاضاه العامل لقاء عمله نقداً مضافاً إليه جميع العلاوات أيًا كان نوعها وعلى الأخص العلاوة الدورية وعلاوة غلاء المعيشة وأعباء العائلة وقد استقر قضاء محكمة النقض على أن العلاوة بعد منحها تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الأجر (الطعن رقم ١٩٠٦ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٦/٢/١٩٨٧) وأنه متى استقرت نسب العلاوة فى لائحة الشركة وتوافر شرط استحقاقها وهو استمرار قيام العامل بالخدمة بالشركة أصبحت حقاً مكتسباً للعامل (الطعن رقم ٢٩٢٦ لسنة ٥٧ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٩٠ والطعن رقم ٢٢٢٨ لسنة ٨٥٥١ جلسة ١٦/١/١٩٨٩) وقد أثبت الخبير كما أوضحت المستندات عن توافر شروط العمومية والاستمرار والثبات فى هذه العلاوة وبالتالي فقد باتت عرفاً ملزماً يقوم مقام القانون ويعتبر من النظام العام بما لا يجوز معه بعد ذلك حجب هذه العلاوة بما يترتب عليه من أضرار مالية بالطالبين تتمثل فى الانتقاص من أجورهم كما تؤثر فى حصة التأمين للمستقطع من هذه الأجور وتؤثر فى الحوافز وغيرها مما يرتبط بالأجر .

الوجه الثانى : إن ما جرى عليه العمل بالشركة أن العلاوات

الخاصة تصرف لجميع العاملين كاملة بما فيهم العسكريين الذين يحصلون على معاشات من القوات المسلحة ويجرى الصرف في يوليو من كل عام وتضم إلى الأجر الأساسي المتغير ولقد كان صرف هذه العلاوات الإضافية يجرى منذ عام ٨٧ حتى ديسمبر ١٩٩٠ بمقتضى القوانين التى تصدر سنوياً بتقريرها دون اخلال بالقواعد المقررة بلائحة الشركة الصادرة نفاذاً للقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الشركة حيث حددت هذه اللائحة النسب المئوية للعلاوات الدورية السنوية والتى تضاف إلى الأجر الأساسى باعتبار أن ما ورد باللائحة هو نظام أفضل مما جاء بالمادة ٤٢ من قانون العمل التى قررت مبدأ فرض العلاوة الدورية السنوية لمدة عشرين عاماً تنتهى سنة ٢٠٠٢ ومن هذا يتضح أن أساس استحقاق العلاوة الدورية هو نصوص قانون العمل ولائحة الشركة مجتمعة أما العلاوات الإضافية التى يدور حولها النزاع الراهن فهى تتقرر سنوياً بموجب قوانين تفرضها بالنسب التى تحددها ولما كانت هذه القوانين تنص صراحة على سريان أحكامها على العاملين بالحكومة والهيئات العامة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام فقد رأى المشرع لضمان سريانها على العاملين بالقطاع الخاص أن تصدر بذلك قرارات من وزير القوى العاملة ومن هذا القبيل ما حدث بعد صدور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بتقرير هذه العلاوة الإضافية حيث صدرت اتفاقية العمل الجماعية رقم (١) لسنة ١٩٩٢ وسجلت بوزارة القوى العاملة فأصبحت ملزمة بنص المادة ٨٣ من قانون العمل وهكذا يتضح أن العلاوة موضوع هذه الدعوى قد تقررت بأكثر من أداة فى القانون - فهى ثابتة بمقتضى العرف الملزم الذى توافق فيه الاستمرار والعسومية والثبات لمدة أربعة أعوام متتالية وهى ثابتة بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ وبموجب قرارى وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية رقمى ٥٣ و ٦٤ لسنة ١٩٩٢ بضم هذه العلاوة الخاصة إلى الأجر الأساسى اعتباراً من ١٩٩٢/٧/١ يؤيد ذلك ما ورد بفتوى الجمعية العمومية بمجلس الدولة وتعليمات الجهاز المركزى للمحاسبات المشار إليها بتقرير الخبير وحكم المحكمة الدستورية العليا الذى قرر المبدأ العام وهو أن النص على الجمع بين العلاوة والمعاش يخالف الدستور لمصادرته لحق الملكية هذا فضلاً

عن السوابق القضائية المثلة فى الأحكام النهائية الصادرة فى نزاعات مماثلة والمرفقة بمقررات الدعوى .

الوجه الثالث : إن المادة ٣ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن منح علاوة العاملين بالحكومة والقطاع العام والهيئات العامة تقضى بعدم جواز الجمع بين العلاوة الخاصة المنصوص عليها فى هذا القانون وهى ٢٠٪ من الأجر الأساسى وبين الزيادة التى تتقرر من أول يولية سنة ١٩٩٢ فى المعاش المستحق للعامل عن نفسه فإذا كانت سن العامل أقل من ستين سنة استحق العلاوة الخاصة وإذا كانت هذه العلاوة أقل من الزيادة فى المعاش زيد المعاش بمقدار الفرق بينهما .

وهذه الأحكام تطبق على المخاطبين بها وليس من بينهم العاملين بالقطاع الخاص ومنهم الطالبين كما أن الأساس القانونى لصرف العلاوة الخاصة يختلف عن الأساس القانونى لصرف الزيادة فى المعاش حيث حدد القانون الجهة التى تتحمل صرف العلاوة بالكامل وهى الجهة التى يعمل بها العامل كما حدد الجهة التى تصرف الفرق وهى جهة العمل السابق التى تقوم بصرف المعاش وليست جهة العمل ويؤيد ذلك ما جاء بكتاب إدارة التأمين والمعاشات للقوات المسلحة المرفق بمقررات الدعوى وكذلك تعليمات وزير المالية باعفاء هذه العلاوات من الضرائب وقرارات وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية باضافتها إلى الأجر الأساسى المتغير ولو سلمنا بمنطق الحكم الذى اقر بأحقية الطالبين فى العلاوة ولكنه قيدها بما تصدره الشركة من تعليمات لكان الأولى به أن يحيل على القوانين والقرارات الصادرة بشأن هذه العلاوة والتعليمات الصادرة نفاذاً لها سيما وأن الضوابط التى تضعها الشركة- والتى أحال عليها الحكم - لا تنسخ أحكام القانون فضلاً عن أنها من صنع الخصوم ، بل أن العلاوات الخاصة طبقاً للمفهوم القانونى الصحيح تطبق حتى على من يعين من أول يولية ١٩٩٨ فهو لا يمنع بداية الربط فقط وإنما تمنح العلاوات الخاصة المقررة منذ عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٨ وتمثل ١٦٠٪ من الأجر الأساسى . هذا مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه النسبة محسوبة من تاريخ ٩٨/٧/١ لأن ما

ضم على الأجر الأساسى من ٩٢/٧/١ فى ٩٨/٧/١ يعادل ١١٠٪ أخرى .

الوجه الرابع : أخل الحكم بقاعدة المساواة المقررة بالمادة ٥٧ من قانون العمل والتي استقرت عليها أحكام القضاء فضلاً عن الخروج على السوابق القضائية أية ذلك أن الحكم المطعون فيه وإن كان قد أقر بأحقية الطالبين فى العلاوات والمنح إلا أنه لم يقض فى باقى الطلبات وهى ضم هذه العلاوات إلى المرتب الأساسى اعتباراً من تاريخ التوقف عن صرفها فى ٩٠/١١/١ والزام الشركة بتسوية حقوق المستأنفين المالية وفى ذلك تمييز فى المعاملة بين العاملين فى شركة واحدة فضلاً عن سبق صرفها للطالبين على مدار أربع سنوات قام بها عرف ملزم إلى جانب أن جميع شركات البترول التابعة للهيئة المستأنف ضدها الثانية قد صرفت العلاوات لأمثال المستأنفين من العاملين السابقين بالقوات المسلحة والتي يحصلون على معاشات منها ومن هذا القبيل شركة جابكوا وشركة سوكو دون التوقف على تعليمات أو ضوابط تصدرها الشركة أو الهيئة فى هذا الشأن ولم يفتن الحكم إلى أن المستأنف ضدها الأولى أفلحت فى دفاعها فى ادخال اللبس على المحكمة بما أثارته من حيث حصول الطالبين على معاش من جهة عملهم السابق فصورت الأمر وكأنها شركة لا تخضع لقانون العمل وإنما تسرى عليها القواعد المقررة بالنسبة للهيئات العامة ومنها المستأنف ضدها الثانية مع أن الشركة لا شأن لها بما يحصل عليه الطالبان من معاش لأنهما تعاقدا فى ظل قواعد قانونية محددة وطبقاً لعقود عمل تبين التزامات الطرفين دون أن يدخل فى الاعتبار حصول العامل على دخل أو معاش من جهة أخرى ودون أن يكون لذلك تأثير على عمله بالشركة خاصة وإن المحكمة الدستورية العليا أكدت هذا النظر فى حكمها المودع صورته بالأوراق من إباحة الجمع بين المعاش والعلاوة لأن فى مضادة هذا الحق عدوان على حق الملكية وعدوان على مبدأ حرية العمل وحرية الكسب الشريف وهى مبادئ مستمدة من نصوص الدستور ، وقد تأكد للخبير (الذى باشر المأمورية) بناء على تكليف

الحكمة ثبوت حق الطالبين ولولا تقصير الشركة وخطوطها في عدم تقديم كشوف الأجور والعلوات له لكان قد استطاع حسابها ولكنه سطر في تقريره أنه تعذر عليه حساب مستحقات الطالبين بسبب عنت الشركة وعدم تقديم تدرج الأجر الأساسي للطالبين وهو ما أدى بالحكم بدلاً من أن يلزم الشركة بتقديم هذه البيانات ما أسماه بالضوابط التي تقررها الشركة وهو خطأ في تطبيق القانون بفتح الباب أمام الشركة أن تترخص في حرمان الطالبين من العلاوة بمقتضى تعليمات تصدرها باراتها المتفردة وبالمخالفة لأحكام القانون تصادر بها على المطلوب .

ثانياً : الفساد في الاستدلال :

من المسلم به أن الشركة المستأنف ضدها الأولى لها كياناتها وشخصيتها المستقلة عن شخصية الهيئة المستأنف ضدها الثانية فالأولى تحكمها قواعد القانون الخاص والمبادئ المقررة في قانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ وتخضع للقواعد المقررة في منح العلوات وضافتها على المرتبات الأساسية وإخالها في الأجر المتغير أما الثانية فتحكمها قواعد قانونية مغايرة فيما يتعلق بالعلوات وكان يتعين على الحكم أن يقطع إلى هذه المغايرة لكنه اختلط عليه الأمر إذ الثابت قيام الشركة بصرف العلوات على مدار أربع سنوات دون أن يكون للهيئة دخل في ذلك ثم توقفها بعد هذا الصرف للتوصل بحجة وجود تعليمات من الهيئة ثم مسابقة الحكم لهذا النظر قولاً بأن هذه التعليمات تحدد الضوابط التي على أساسها تلتزم الشركة بالصرف وقد قضت محكمة النقض بأن الشركة لها شخصية منفصلة عن الهيئة وأن عمالها ليسوا كعمال الهيئة وإذا كان الحكم قد خلط بين هؤلاء ولولئك يكون قد شابته الفساد في الاستدلال (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥) .

ومن صور الفساد في إستخلاص الدليل أيضاً ما أشار إليه الحكم في صفحة (٢) من أسبابه إلى كتاب إدارة التأمينات والمعاشات للقوات المسلحة وإدارة الفتوى برئاسة الجمهورية قد انتهت إلى جواز الجمع بين العلاوة الاجتماعية والإعانة المقررة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٢

فضلاً عن أن سن الطالبين يقل عن الستين عاماً مما يؤكد أحقيتهما في طلباتهما إلا أن الحكم وهو يحيل على ما أسماه بالضوابط التي تضعها الشركة يكون قد ترك الدليل الواضح المؤيد بالمستندات والمستمد من أحكام القانون والسوابق القضائية (وهي أحكام حازت حجية مطلقة) ثم ركن إلى دليل غير موجود بالأوراق وإنما معلق على مشيئة الخصم إذ يكون توسع الشركة - وهو ما حدث فعلاً - أن تحرم الطالبين من العلاوة تحت ذريعة هذه التعليمات أو الضوابط والقاعدة أنه لا حرمان إلا بنص وأنه لا يجوز التوسع في الاستثناء وإن أعمال النصوص أولى من أهمالها .

ثالثاً : القصور في التسبيب :

من المقرر أن التناقض الذي يفسد الحكم هو الذي تتماحي به الأسباب بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمل الحكم عليه أو ما يكون واقعاً في أسباب الحكم بحيث لا يمكن معه أن يفهم على أي أساس قضت المحكمة بما قضت به في منطوقه (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٧/٤/٦٧ والطعن رقم ١٩٦٩ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢٩/١/١٩٩٠) .

والبادئ من منطوق الحكم الطعين أن أسبابه جاءت مضطربة ومتهاترة مما أدى إلى التناقض في المنطوق أية أنه طالما أن أسباب الحكم الواقعية تكشف عن أن النزاع في الدعوى كان يدور أصلاً حول أحقية المستأنفين في العلاوة الدورية وأحقيتهما في ضمها على المرتب الأساسي والزام الشركة بالفروق المستحقة لهما فإن قضاء الحكم بالأحقية فقط يتضمن حتماً وبطريق اللزوم المنطقي أحقية المستأنفين في الفروق وهذه الأحقية تستند إلى القانون وليست معلقة على ضوابط أو قواعد من صنع من ألزمه الحكم بذلك وإلا لأصبح حكم القاضي معلقاً على مشيئة المتقاضى .

وإذا كان الثابت من تقرير الخبير المقدم في الدعوى أنه انتهى إلى أحقية المستأنفين في العلاوات وإذ قضى الحكم بهذه الأحقية فما كان

يسوغ أن يعلق قضاءه على ما أسماه بالضوابط التي تضعها الشركة لأن ذلك معناه القضاء بغير ما هو ثابت بالأوراق ولو كانت زيادة تدرج الأجر موجودة تحت بصر الخبير المنتدب لكان قد أشار إليها وكان قد أجرى التسوية على أساسها ولما فات الحكم أيضاً أن ينوه عنها ويصدر بصرف العلوات على مقتضاها لكن تقرير الخبير ذكر في صفحات ٨ و ٩ و ١٠ العلوات السنوية المستحقة وانتهى في أسبابه إلى أحقية المطالبين فيها وإلى ضرورة قيام الشركة باحتساب الفروق المالية من تاريخ طلبها لأن وانايط بالخبير القيام بهذا العمل فإن البداية من تعليق الحكم صرف العلوة على ما تصدره الشركة من تعليمات ينطوى على التناقض والتضارب الذي يفسده إذ من المقرر أنه لما كانت المحكمة قد كلفت في حكمها الخبير المنتدب ببيان ما إذا كان ثمة عرف قد اضطرب واستمر لمدة طويلة فأورد الخبير بتقريره حالات في هذا الشأن ثم جاء الحكم خلوً من مناقشة تلك المسألة والبت فيها فإنه لا يغنى عن هذا إحالة الحكم إلى تقرير الخبير الذي اعتمده إذ لم يرد به أساس مخالفته لما جاء بهذا التقرير الأمر الذي يجعل الحكم قاصراً قصوراً يعيبه (الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٤٣ من جلسة ١٩٨٢/١/٢١) ومما يكشف عن السطحية التي تنم عن عدم فهم الواقع في الدعوى ما اعترى الحكم من اضطراب وخلط بدا واضحاً في أسبابه وعلى سبيل المثال ما جاء بصحيفة (٣) منه من القول بأن وكيل المدعى عليه الأول قدم مذكرة بدفاعة حالة كون الدعوى قد أفلت فيها باب المرافعة وما قاله الحكم من أن وكيل المدعى عليه الثاني قدم ثلاث حوافظ مستندات بجلسة ١٩٩٨/٣/١٧ وهو ما لم يحدث وكذلك ما جاء بصحيفة (٤) من الحكم من أن قواعد منح العاملين والعسكريين للعلوات الخاصة بتقرير بمعرفة الهيئة (المدعى عليها الثاني) والتي تعتمد من وزير البترول ثم القول بعد ذلك مباشرة أن العلوات تصرف بناء على الضوابط التي تضعها الشركة وهذا الخلط يثير التساؤل هل الشركة هي التي تصدر الضوابط أم الهيئة وبناء على هذا الخلط فقد جاء المنطوق متناقضاً وقاصراً ومتسماً بالغموض وهو ما يفسده .

رابعاً : الاخلال بحق الدفاع :

من المقرر أن الدفاع الجوهري الذي يعتبر عدم تحقيقه قصوراً في التسبب واخلالاً بحق الدفاع هو ذلك الذي يؤثر في النتيجة التي انتهى إليها الحكم بمعنى أن محكمة الموضوع لو كانت قد بحثته لما انتهت إلى هذه النتيجة (الطعن رقم ١٤٦٢ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٩/٧/٣٠) كما أن من المقرر أنه يتعين على الحكم أن يشير إلى مضمون المستندات ويبين مؤداها وكيف استقى منها الحقيقة التي أسس عليها قضاؤه وإلا كان قاصراً (الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٩/١/١٧).

والثابت من أوراق الدعوى أن المستأنفين تقدموا بالعديد من المستندات التي تؤيد طلباتهما ولكن الحكم المطعون فيه لم يقسط هذه المستندات حقها من البحث والتحصيل عن بصر وبصيرة لأنه لو كان قد فعل لكان قد تغير وجه الرأي في الحكم ، وعلى سبيل المثال قدم المستأنفان صوراً من أحكام قضائية نهائية حائزة لحجية الشيء للقضى تفيد أن العاملين ببعض الشركات الأخرى التابعة لذات الهيئة للدعى عليها الثانية قد قاموا بصرف هذه العلاوات دون قيد أو شرط وإنما ضمنت لرواتبهم وإن حالاتهم شبيهة بحالة المستأنفين من حيث كونهم ضباطاً سابقين بالقوات المسلحة ويحصلون على المعاش ويجمعون بينه وبين هذه العلاوة ، كما قدم المستأنفان حكم المحكمة الدستورية العليا الذي أباح الجمع بين العلاوة والمعاش وهو حكم له حجية مطلقة على الكافة وفقاً لنصوص قانون المحكمة الدستورية ، وقدم المستأنفان أيضاً الخطابات الصادرة من هيئة التأمينات الاجتماعية والتي تقضى بضم العلاوات إلى الأجر الأساسي كما قدموا فتوى مجلس الدولة والجهاز المركزي للمحاسبات وتعليمات وزير المالية بإعفاء العلاوات من الضرائب بل وقدموا صورة من اتفاقية العمل المشتركة الملزمة للشركة طبقاً للمادة ٨٢ من قانون العمل - ومع كل هذه المستندات الدامغة لم يقض الحكم للطالبين بطلباتهما كاملة حسبما جاء بصحيفة افتتاح الدعوى - صحيح أن المحكمة ليست ملزمة بتتبع حجج الخصوم أو سرد مضمون هذه المستندات بحسبانها

كانت تحت بصرها وقت الفصل فى الدعوى - ولكن هذا مشروط بأن تبين المحكمة لماذا عدلت عن الأخذ بهذه المستندات وركنت إلى دليل آخر ليس فى الأوراق ، ومن جهة أخرى فإن الثابت أن المحكمة كلفت مكتب الخبراء بفحص الموضوع على النحو الوارد بالحكم التمهيدى وقد أكد تقرير الخبراء وجود عرف مستقر ومضطرب وهذا التقرير وهو دليل من أدلة الدعوى اكتفى الحكم بالإشارة إليه ولم يورد أساس مخالفته رغم ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من أنه إذا جاء الحكم خلوًا من مناقشة المسألة الواردة بتقرير الخبراء والبت فيها فإنه يكون مشوبًا بالقصور إذ لا يغنى عن ذلك الاحالة إلى التقرير (الطعن رقم ٨٥٩ لسنة ٤٢ ق) .

وقد حكم بأنه إذا تمسك الطاعن بما جرى عليه العمل فى البنك من صرف راتب شهر أو شهرين أو أكثر عن كل سنة بغير تحديد لحد أقصى وأشار إلى سوابق البنك وما جرى عليه العمل فى الأحوال المماثلة وأنها تكون عرفًا ملزمًا يقوم مقام القانون أو العقود فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى للطاعن بأقل من ذلك ولم يرد على دفاعه فى هذا الخصوص بينما هو دفاع جوهرى من شأنه أنه صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون مشوبًا بالقصور (الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٧/٣/١٥) .

بضام عليه

فلهذه الأسباب ولما قد يبدىه المستأنفان من أسباب أخرى بجلسات المرافعة أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتها الحضور أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية الدائرة العمالية الكائن مقرها بميدان العباسية بالقاهرة جلستها العلنية التى ستعقد ابتداء من الساعة التاسعة وما بعدها من صباح يوم الموافق لكى يسمعا الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من تعليق أحقية المستأنفين فى صرف العلاوات الخاصة على الضوابط التى وضعتها الشركة للمستأنف ضدها الأولى والاعتماد من وزير

البتروول والحكم مجدداً بأحقية المستأنفين فى صرف العلوات الخاصة والمنح المقررة والزام الشركة بأن تؤدبها إلبها اعتباراً من تاريخ وقف صرفها والزامها بإجراء التسوية المالية وصرف ما عسى أن تسفر عنه هذه التسوية من مبالغ والزام المستأنف ضدها الأولى المصروفات ومقابل الأتعاب على الدرجتين .

مع حفظ كافة الحقوق الأخرى للطالبين

ولأجل العلم ،

صيغة رقم (٤٥)

طعن بالاستئناف فى حكم إقلاس^(١)

مادة ٥٦٥/٣ من قانون التجارة رقم ٩٩/١٧ ومادة ٢١٩
وما بعدها مرافعات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/..... المقيم
ومحله المختار مكتب الأستاذ /.....

أنا المحضر بمحكمة
الجزئية انتقلت فى تاريخه الى كل من :

(١) السيد/..... بصفته أميناً للتفليسة فى تفليسة
(يذكر اسم التاجر المفلس أو الشركة للمفلسة) والمقيم
متخاطباً مع

(٢) السيد/..... (الدائن المحكوم لصالحه
بإشهار الافلاس) والمقيم متخاطباً مع

(١) حكم الافلاس واجب النفاذ رغم استئنائه (مادة ٥٦٦ تجارى) وطبيعى أن
المفلس له حق الاستئناف شخصياً (لا من خلال السنديك) لكن الخلاف ثار
بالنسبة للمغير (نوى المصلحة الذين لهم حق المعارضة) .

والرأى الراجح انهم ليس لهم حق الاستئناف ولكن يجوز وفقاً للقواعد العامة
لمن عارض فى حكم شهر الافلاس ورفضت معارضته أن يستأنف هذا الحكم
بوصفه طرفاً فى دعوى المعارضة كما يجوز له أن ينضم الى أحد الخصوم
المستأنفين أو المستأنف عليهم فى طلباتهم أمام محكمة الاستئناف (مادة
٢٢٦ مرافعات) .

وميعاد الاستئناف اربعون يوماً طبقاً للقواعد العامة فى قانون المرافعات وتبدأ
المدة من وقت صدور الحكم الابتدائى ويرفع بصحيفة بتكليف بالحضور (مادة
٥٦٥ تجارى) .

(٢) لا تعارض هنا بين ترجيه الطعن للدائن وبين القول بأن حكم الافلاس بمجرد
صدوره يجعل اجراءات التقاضى محظورة على المفلس لأن محكمة النقض
ذهبت الى أنه يجوز توجيه صحيفة الطعن بالنقض للدائن المحكوم له فمن باب
أولى يكون ذلك جائزاً فى الاستئناف (راجع نقض ٦٦/١/٢٦ مع سنة ١٧ من
١٢٤٦ ونقض ١٩٦٥/٣/١١ مع سنة ١٦ من ٢٠٤)

وأعلنتهما بالاستئناف الآتى

عن الحكم الصادر من محكمة الابتدائية بجلسة
فى القضية رقم لسنة افلاس والقاضى
منطوقه بما يلى :

« حكمت المحكمة ... يذكر منطوق الحكم ، »

ولما كان هذا الحكم قد جانب الصواب وشابه الفساد فى الاستدلال
وأخطأ فى تطبيق القانون فإنه يحق للطالب عملاً بحكم المادة ٢/٥٦٥
تجارى والمواد ٢١٩ وما بعدها من قانون المرافعات أن يستأنفه للأسباب
الآتية :

أسباب الاستئناف

أولاً : ان اشهار الافلاس جزاء يقتصر توقيعه على التاجر المتوقف
عن سداد ديونه التجارية لأضطراب مركزه المالى (الطعن رقم ٣٩٣
س٤٩ ق جلسة ١/٢١/١٩٨٠ والهادى من مقررات الحكم الطعين ان
الشيك بمبلغ المنسوب صدوره الى الطالب الذى على أساسه
صدر الحكم باشهار الافلاس شيك مطعون عليه بالتزوير كما ثبت
بمحاضر الجلسات ، بل أن محكمة جنح أوقفت الدعوى
الجنائية المرفوعة بشأنه وأحالتها الى النيابة العامة لتحقيق التزوير ، إلا
أن محكمة الافلاس لم تحقق هذا الدفاع الجوهرى والتفتت عنه وهو ما
يشكل إخلالاً بحق الدفاع وخطأ فى تطبيق القانون .

ثانياً : ان شرط القضاء بالافلاس أن تكون المنازعة فى الدين
جدية ، ولما كان تقدير مدى جدية المنازعة مما يدخل فى سلطة محكمة
الموضوع التقديرية إلا أن ذلك مشروط بأن تقيم قضاها فى هذا الشأن
على أسباب سائغة وأن تعرض للمستندات المقدمة من الخصوم
لتستظهر دلالتها على صحة أو نفى جدية المنازعة فى هذا الدين (الطعن
رقم ١٠٥٨ س٤٥ ق جلسة ١٢/٦/١٩٧٨) . ولأنه على فرض الامتناع
عن صرف الشيك موضوع الدعوى أو أنه لا يغطيه رصيد قائم وقابل

للمسحب فإن هذا بذاته لا يدل على قيام حالة التوقف عن الدفع لأن
الثابت من مفردات الدعوى وما قدمه الطالب فيها من مستندات أنه
يدين مدينه بمقتضى سندات دين أخرى مما يعنى أن الطالب لا يعانى
اضطراباً مالياً فى مركزه المالى ولا تستغرق ديونه كافة الحقوق
والأصول وبالتالي يكون حكم الإفلاس للطعون عليه قد شابه القصور
فى التسبيب .

ثالثاً : اتفق فقهاء الاسلام على أن المفلس هو من لا يكون لديه
فلوس والفلوس عندهم هى أدنى أنواع العملة كالملايم فى وقتنا هذا
(دروس فى الفقه المقارن لطلبة دبلوم الدراسات العليا فى الشريعة
الاسلامية بجامعة القاهرة سنة ١٩٦٤ مذكرات مطبوعة على الآلة
الكاتبة صفحة ٢١٨ للشيخ محمد الزفزاف) .

واختداء بما أرسنه مبادئ الشريعة الاسلامية الفراء التى هى
مصدر التشريع فإن الطالب لا يمكن اعتباره مفلساً .

فلهذه الأسباب

ولما قد يبيده الطالب جلسات المرافعة أنا المحضر سالف الذكر
أعلنت كلاً من المعلن اليهما بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم
الحضور أمام محكمة استئناف الدائرة الكائن مقرها
بجهة بجلستها التى ستعقد علناً بمشيئة الله ابتداء من
الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق
ليسمعا الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء حكم
محكمة أول درجة بكافة مشتملاته والموضح منطوقه بصدر الصحيفة
والزام المعلن اليه الثانى المصروفات ومقابل الأتعاب على الدرجتين .
ولأجل العلم .

صيغة رقم (٤٦)
استئناف من مستأجر أرض زراعية
لقرار تحديد الأجرة
مادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨/٥٢ المستبدلة
بالقانون رقم ٩٦ / ١٩٩٢ (١)

السيد/ محافظة (محافظة الاقليم)

تحية طيبة وبعد ..

مقدمه لسيادتكم المقيم

ضد

السيد/..... المقيم

الموضوع

بموجب عقد اجار مؤرخ /../... استأجر الطاعن من المطعون
ضده ما هو (تذكر مساحة الأرض وحدودها) .

وحيث أن الأرض المؤجرة لم تكن مفروضا عليها ضريبة عقارية في
تاريخ التأجير .

أو .. وحيث أن الضريبة العقارية التي كانت مفروضة على الأرض
المؤجرة في تاريخ تأجيرها لم تكن تجاوز جنيهين للفدان في السنة
وقامت لجنة التقدير والتقسيم بتقديم الأجرة بناء على طلب المطعون
ضده وقد جاء هذا التقدير مجحفاً بحقوق الطالب .

(١) نصت المادة ٣٣/٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨/١٩٥٢ المعدلة بالقانون رقم
٩٦ لسنة ١٩٩٢ على أن يكون لكل من المؤجر والمستأجر الحق في استئناف
التقدير أمام اللجنة الاستئنافية المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٥٢
لسنة ١٩٥٢ الخاص بتقدير اجار الأراضي الزراعية ويتبع في اجراءات طلب
التقدير واستئنافه القواعد المنصوص عليها فيه (راجع النص المعدل في نهاية
الكتاب) .

وحيث أنه عملاً بنص المادة ٣/٣٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨
١٩٥٢/ المستبدلة بالقانون رقم ٩٢/٩٦ يحق للطالب أن يستأنف هذا
التقدير طالبا إهمادة تقدير أجرة الأرض موضوع التظلم .

بناء عليه (١)

نرجو إعانة تقدير القيمة الايجارية على الأرض استئجار الطالب
الموضحة الحدود والمساحة بصدر هذا التظلم حتى يكون التقدير سارياً
في مواجهة المطعون ضده .
والسلام عليكم ورحمة الله .

مقدمه

توقيع المستأجر أو وكيله

تحريراً في ٠٠ / ٠٠ / ...

(١) يرفع الاستئناف بهذا الطلب برسم المحافظ بخطاب مسجل مصحوب بعلم
الوصول وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر التقدير في الجريدة الرسمية
والا سقط الحق فيه وتفصل في الاستئناف لجنة مشكلة من مدير عام
مصلحة الأموال المقررة أو من ينوب عنه رئيساً ، ومفتش المالية ومفتش
الضرائب ومفتش الزراعة أو من ينوب عنه وأحد رجال القضاء وثلاثة من
أعضاء المجلس الشعبي المحلي ينتخبهم المجلس نفسه ممن لا يكون لهم أطياف
بالجهة التي سيباشرون العمل بها وللمجنة اعتماد الأيجار أو تخفيضه بحسب
ما تراه من البحوث والمعائنة . (مادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة
١٩٣٥ بشأن تقدير ايجار الأراضي الزراعية) .

صيغة رقم (٤٧)

استئناف حكم طرد مستعجل صادر بعدم الاختصاص
مواد ٢١١ و ٢٢٠ و ٢/٢٢٧ مرافعات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/.....المقيم ومحل
المختار مكتب الأستاذ /..... المحامى

أنا المحضر بمحكمة
الجزئية انتقلت فى تاريخه أعلاه الى حيث اقامة :

السيد/..... المقيم متخاطباً مع

وأعلنته بالاستئناف الآتى

عن الحكم الصادر بجلسة فى القضية رقم
لسنة مستعجل القاهرة والقاضى منطوقه بما يلى :

« حكمت المحكمة ..

فى مادة مستعجلة بعدم اختصاص القضاء المستعجل بنظر
الدعوى والزمّت المدعى المصروفات ومبلغ مقابل أتعاب
المحاماة » .

الموضوع

أقام الطالب الدعوى رقم لسنة مستعجل
القاهرة طلب فى ختامها الحكم بطرد المعلن اليه من العين الموضحة
الحدود والمعالّم بصدر الصحيفة و بجلسة أصدرت محكمة أول
درجة حكمها المشار الى منطوقه فيما سبق وهو قضاء معيب لم
يصانف صحيح القانون وخرج على المالكوف والطالب يستأنفه للأسباب
الآتية :

أسباب الاستئناف

أولاً : الخطأ فى فهم القانون :

لم تعمل محكمة أول درجة نصوص القانون بفهمها وتأويلها الصحيح أية ذلك أن المشرع نص فى المادة على الاستعجال (كأن تكون حالة الاستعجال واردة بنص صريح فى القانون كما فى دعوى اثبات الحالة أو طلب سماع شاهد ... الخ) فالقاضى المستعجل يكون مختصاً بصريح النص وليس بمقتضى القواعد العامة وقد خرج الحكم للطعون فيه عن هذه القاعدة القانونية ... الخ .

ثانياً : الخطأ فى التكييف :

سرد الحكم للطعون فيه نص المادة ثم نقل فقرات من مرجع فقهي جاء من بينها الخ . ولكن المحكمة حين أنزلت حكم القانون ورأى الفقه الذى نقلته بنفسها على وقائع الدعوى جنحت جنوحاً غير معهود فى الأحكام حيث بنت قضاها على أوجه مغايرة لما استخلصته .

ثالثاً : القصور فى التسبيب :

ركن الحكم للطعون فيه إلى مستندات مصطنعة (أو صور مستندات من صنع الخصوم) كان من بينها فجاء حكمها قاصر البيان قصوراً يعيبه .

رابعاً : الإخلال بحق الدفاع :

التفتت المحكمة للطعون فيه عن بعض الطلبات الهامة التى أبداهما الدفاع ومن هذه القبيل ولو كان الحكم قد أجاب الدفاع إلى هذه الطلبات لكان قد تغير وجه الرأى فى الدعوى .

خامساً : الحكم بالعلم العام فى مجال واقعة تتعلق بالعلم الخاص :

للمحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه وإن كانت هى الخبير الأعلى إلا أنها قضت بعلمها بون دليل فى واقعة خاصة وهى ولا يسوغ الحكم بالعلم العام فى مجال واقعة تتعلق بالعلم الخاص .

فلهذه الأسباب

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور امام محكمة الدائرة..... المدنية المستأنفة المستعجلة بجلستها العلنية التي ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لى يسمع الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفى الموضوع بإلغاء حكم محكمة أول درجة وباختصاص القضاء المستعجل بنظر الدعوى والحكم بالطلبات الواردة فيها مع إلزام المعلن اليه المصروفات ومقابل الأتعاب على الدرجتين .

مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .
ولأجل العلم .

ملحوظة : يتعين اختصام كل من كان خصماً فى الدعوى امام محكمة أول درجة كما أنه يمكن الأخذ ببعض هذه الأسباب دون البعض حسب طبيعة الدعوى - وميعاد الاستئناف خمسة عشر يوماً (م ٢٢٧ من قانون المرافعات) .

صيغة رقم (٤٨) استئناف حكم طرد مستعجل صادر بالطرد

إنه فى يوم كطلب السيد / المقيم / ومحل الاختار :
مكتب

أنا المخضر بمحكمة الجزئية انتقلت إلى حيث يقيم :
السيد / المقيم مخاطباً مع .

وأعلنته بالاستئناف الآتى

عن الحكم الصادر بجلسة فى القضية رقم لسنة
مستعجل اسكندرية والقاضى منطوقه بما يلى حكمت المحكمة فى
مادة مستعجلة أولاً - بطرد المدعى عليه من الشقة رقم ٥ المبينة
بالصحيفة موضوع هذه الدعوى ويعقد الايجار المؤرخ ١٩٧٩/٤/١٣
وتسليمها للمدعى خالية وما يشغلها مع الزام المدعى عليه المصروفات
وعشرة جنيهاً أتعاب محاماة ، ثانياً - وفى الدعوى المقامة من المدعى
ضد المدعى عليه بطرده من المخزن بعدم اختصاص المحكمة نوعياً
بنظرها وألزمته المصروفات وعشرة جنيهاً أتعاب محاماة .

الوقائع

أقام المعلن إليه الدعوى رقم سنة مستعجل اسكندرية
زعم فيها أن الطالب يمتنع عن سداد الأجرة للشقة والجراج اللذين
يستأجرهما فى المنزل للملك للمعلن إليه ، وفوجئ الطالب بحجز
الدعوى للحكم قبل أن يقدم مستنداته التى تفيد سداد الأجرة فتقدم
بطلب فتح باب المرافعة أرفق فيه صوراً لهذه المستندات إلا أن المحكمة
رفضت اجابت وحكمت بحكمها المعيب الذى خرج على المألوف وأخطأ
القانون .

أسباب الاستئناف

أولاً : تقوم فكرة القضاء فى المجتمع على مبدأ إقامة العدل بين

الناس إذ ليس الهدف مجرد اصدار أحكام حتى يمكن القول بأن القاضى أدى دوره ، وفى الاستئناف المائل خرج الحكم المطعون عليه على هذه المبادئ وعلى عرف التقاضى إذ المقرر قانوناً إن الطرد لعدم سداد الأجرة لا بد فيه من التحقق من أن المستأجر معتنع فعلاً عن السداد ، وفى مفردات الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه لم تكن المحكمة الطالب من ايداع مستنداته فكان المدعى يقف وحده فى حلبة النزاع وكان من الطبيعى أن يحكم بالطرد .

ثانياً : هناك فرق بين العجلة والاستعجال ، فالقضية المطعون فى حكمها حجزت من أول يوم فى الموسم القضائى (٧ أكتوبر ٨٦) فقدم الطالب طلباً بفتح باب المرافعة لإيداع مستندات السداد السابقة على رفع الدعوى وهى ائذارات عرض الأجرة ومحاضر الايداع وصور المستندات السابقة وقرار لجنة الايجارات تؤكد جدية العرض وإنه حقيقى وخال من النزاع ولم تجب المحكمة على طلب فتح باب المرافعة عبارة «ارفاق» ولم تلتفت للمستندات وكان على المحكمة أن تترخص فى اجابة الخصم لفتح باب المرافعة أو عدم اجابته ، ولكن الصحيح أيضاً أن المشرع ائاح للقاضى أن يأمر بفتح باب المرافعة إذا وجد أنه يستند إلى أسباب جدية ، ولا توجد جدية أكثر من أن الطالب قد سدد الأجرة التى هى أساس دعوى الطرد .

ثالثاً : إنه لا يعقل أن يكون الطالب وهو مهندس مدير قطاع بشركة قطاع عام ، من السذاجة بحيث يمتنع عن سداد أجرة الأعيان التى يشغلها أو يتقاعس عن السداد حتى يطرد لهذا السبب ، ولذلك فقد شرح فى طلب فتح باب المرافعة إن الدعوى كيدية وإن سببها إن المدعى عليه فيها (المالك) يريد أجرة للجاراج أكثر من المتفق عليه وإن هناك دعوى موضوعية مرفوعة برقم ٦٧٣ سنة ٨٦ م . ك اسكندرية بالنسبة للجاراج وإن المالك بادر برفع دعوى الطرد المستعجلة لمجرد الكيد ليس إلا .

رابعاً : من المقرر أن الاستئناف يطرح الدعوى من جديد بما تنطوى عليه من دفاع ودفع وإن كانت القاعدة إنه يمتنع طرد المستأجر

بسبب عدم سداد الأجرة إذا قام بالسداد حتى إجراء التنفيذ فما بالنا
والطالب قد سدد فى تواريخ سابقة على رفع الدعوى الصادر فيها الحكم
المطعون فيه .

فلهذه الأسباب

وللأسباب الأخرى التى سيبيها الطالب بجلسات المرافعة .

أنا المحضر سالف الذكر اعلنت المعلن إليها بصورة من هذه
الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة اسكندرية الابتدائية الدائرة
(.....) مستعجل مستأنف الكائنة بسراى الحقانية بالمنشية بجلستها
العلنية التى ستعقد بمشقة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من
صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بقبول هذا الاستئناف
شكلاً وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من طرد
الطالب من الشقة المبينة بالصحيفة والمقدد ، والحكم بعدم اختصاص
القضاء المستعجل نوعياً بنظر الدعوى مع الزام المعلن إليه المصروفات
وأتعاب المحاماة على الدرجتين .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم ،

صيغة رقم (٤٩) استئناف حكم صادر فى إشكال

إنه فى يوم بناء على طلب السيدة/ المقيمة /
ومحلها المختار مكتب

انا المحضر بمحكمة الجزئية انتقلت إلى كل من :

(١) السيد / رئيس مجلس إدارة شركة للتأمين بصفته
ويعلن بمقرها بجهة مخاطباً مع

(٢) السيد / المقيم مخاطباً مع

(٣) السيد / محضر محكمة الجزئية بصفته ويعلن
بسرائى المحكمة مخاطباً مع

وأعلنهم بالاستئناف الآتى

عن الحكم الصادر بجلسته فى الدعوى رقم لسنة
تنفيذ مستعجل والقاضى منطوقه بما يلى « حكمت المحكمة فى
مادة تنفيذ وقتية أولاً قبول الإشكال شكلاً ، ثانياً وفى الموضوع برفضه
والاستمرار فى التنفيذ والزمتم المستشكل بالمصروفات وخمسة
وسبعين جنيهاً أتعاب المحاماة » .

الموضوع

أقامت المستأنفة ضد المستأنف ضده الأول الدعوى رقم لسنة
..... إيجارات كلى بطلب تحرير عقد إيجار بإسمها بعد وفاة والدها
الذى كان يستأجر الشقة رقم بالعقار رقم وذلك منذ عام
١٩٤٠ على اعتبار أنها من المستفيدين بحق الإمتداد القانونى للعقد ،
وأثناء تداول الدعوى أقام المستأنف ضده الأول دعوى فرعية بطلب
إخلائها من العين حكم فيها بجلسته بالإخلاء وتأييد الحكم
استئنافياً .

أقام المستأنف ضده الثانى (وهو من الغير) الإشكال رقم

اختصم فيه المستأنفة حيث حضرت بوكيل عنها بجلسة
ودفعت ببطلان السند التنفيذي لعدم إعلانه لها وكذلك عدم مراعاة
الإجراءات التي أوجبتها المادة ٢٨١ من قانون المرافعات .

وقد فات محكمة الإشكال أن تطلع على محضر الجلسة وترتب
على ذلك أن قضت بقضائها المشار إلى منطوقه فيما سبق وهو مشوب
بالخطأ في القانون والإخلال بحق الدفاع .

وكان من حق المستأنفة وهي خصم في دعوى الإشكال وأبدت
طلبات فيها لم تستجب لها المحكمة أن تستأنف هذا الحكم .

أسباب الاستئناف

أولاً : بجلسة أثناء نظر الإشكال الصادر فيه الحكم المستأنف
حضرت المستأنفة بوكيل عنها وسدد دفعة المحاماة وأرشد عن سند
الوكالة ثم دفع على لسانها ببطلان الحكم المراد تنفيذه (المستشكل فيه)
لعدم إتيان الإجراءات المشار إليها بالمادة ٢٨١ من قانون المرافعات وعلى
الأخص عدم إعلان الحكم للمستأنفة وهذا الدفع مقرر لمصلحتها وهي
لم يسبق لها أن استشكلت في تنفيذ الحكم وإنما جرى إدخالها فيه بأمر
المحكمة حالة كون الإشكال مرفوعاً من الغير وبالتالي فهي كخصم في
قضية الإشكال أبدت طلباتها الختامية في الجلسة السابقة على حجز
الإشكال للحكم وأثبتت هذا الدفاع الجوهرى بمحضر الجلسة ومع ذلك
فقد تجاهلت المحكمة هذا الدفع وسهت عليها أن تطلع على محضر
الجلسة إذ لو كانت قد طالعت لكان قد تغير وجه الرأى في الحكم .

ثانياً : رغم أن الحكم المستأنف رد على الدفع ببطلان السند
التنفيذي قائلاً أنه مقرر لمصلحة الطرف الملتزم في السند التنفيذي
وليس مقرر لمصلحة المستشكل المائل الذى هو من فصيلة الغير حيث
لا توجد له مصلحة في هذا الدفع على نحو ما انتهى إليه الحكم
المستشكل فيه ، وإذا كان هذا الذى قاله الحكم صحيحاً في القانون فإن
ذلك بالنسبة للغير أما بالنسبة للملتزم في السند وهو المستأنفة فإن هذا
الدفع مقرر لمصلحتها وقد أبدت فعلاً في محضر الجلسة وهو ما دعا

المحكمة إلى الاعتماد في أسبابها على ما جاء بصحيفة الإشكال فقط دون النظر إلى محاضر الجلسات وهو قصور وإخلال بحق الدفاع فضلاً عن الخطأ في تطبيق القانون .

ثالثاً : إن الثابت أن المستأنفة لم ترفع أى إشكال سابق على الإشكال المائل المطعون عليه بهذا الاستئناف وإنما اختصمت في الإشكال الراهن كطرف ملتزم في الحكم وبالتالي فهي خصم أصيل ومن مصلحتها إثارة هذا الدفع الذي تناولته محكمة أول درجة بالرد ولكنها اعتمدت سهواً على أن من أبناه ليس هو الملتزم في السند والذي تقرر الدفع لمصلحته وإنما أبناه الغير وهذا السهو من جانب الحكم المستأنف كان نتيجة عدم مطالعة محضر الجلسة الأخيرة الذي أثير فيه الدفع على لسان المستأنفة المائلة حيث لم يذكر الحكم في أسبابه أن المستأنفة حضرت في جلسة الإشكال بتاريخ وأبدت هذا الدفع وقد اختلط الأمر على المحكمة فردت على الدفع على أنه مبدئى من الغير وليس من المستأنفة باعتبارها الملتزم في السند التنفيذى والتي تقرر هذا الدفع لمصلحتها .

رابعاً : إن السند التنفيذى وهو الحكم المستشكل فيه والذي لم يعلن للمستأنفة حسبما تقضى بذلك المادة ٢٨١ مرافعات هذا السند قدم وحده كأوراق التنفيذ وهي أوراق ناقصة تعجز المحكمة عن إصدار حكمها وفق صحيح القانون ذلك أن الحكم المستشكل فيه أشار إلى عقد الإيجار وصحيفة الدعوى الفرعية وبالتالي تكون هذه الأوراق ضمن أوراق التنفيذ التي لم يقدمها الخصم الصادر لصالحه الحكم (المستأنف ضده الأول) .

بناءً عليه

فلهذه الأسباب ولما قد تبديه المستأنفة من أسباب أخرى بجلسات المرافعة أنا المحضر سالف الذكر أعلنت كل واحد من المعلن إليهم بصورة من هذه الصحيفة وكلفتهم الحضور أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية الدائرة مستأنف مستعجل الكائن مقرها

بميدان العباسية بجلستها العلنية التي ستعقد صباح يوم
الموافق لسماعهم الحكم بقبول هذا الاستئناف شكلاً وفى
الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً ببطلان الحكم
المستشكل فيه لعدم مراعاة ما أوجبه المادة ٢٨١ مراقعات وإلزام
المستأنف ضد الأول المصروفات ومقابل الأتعاب على الدرجتين .
ولأجل العلم..

صيغة رقم (٥٠)
التماس اعادة النظر فى حكم تأيد استئنافياً^(١)
بتمكين مستأجر من عين
مادة ٢/٢٤١ مرافعات

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/..... المقيم
ومحله المختار مكتب الأستاذ المحامى
أنا محضر محكمة الجزئية
انتقلت فى تاريخه الى حيث اقامة :
السيد/..... المقيم متخاطباً مع.....

وأعلنته بالتماس اعادة النظر الآتى

عن الحكم الصادر بجلسة فى القضية رقم
مستعجل والقاضى منطوقه بما يلى : « حكمت المحكمة فى
مادة مستعجلة ... أولاً : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً
بنظر الدعوى وباختصاصها . ثانياً : بتمكين المدعى من الشقة
الموضحة الحدود والمعالم بصحيفة الدعوى وعقد الايجار المؤرخ
..... والزمتم المدعى عليه المصروفات ومبلغ عشرة جنيهاً
مقابل أتعاب المحاماة » .

والمزيد استئنافياً بالاستئناف رقم لسنة مستعجل
مستأنف والصادر بجلسة والقاضى منطوقه بما يلى :

« حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف المصاريف وعشرين جنيهاً
أتعاب المحاماة » .

(١) هذا الالتماس مرفوع من مالك مؤجر ضد مستأجر .

الموضوع وأسباب الالتماس

بتاريخ صدر لصالح الملتمس ضده الحكم المشار الى منطوقه بديباجة هذه الصحيفة والذي تأيد استثنافياً حسبما ذكر .

وحيث أنه عملاً بحكم المادة ٢٤١/٢ مرافعات التي تقضى بأنه يحق للطالب التماس إعادة النظر إذا حصل بعد الحكم إقرار بتزوير الأوراق التي بنى عليها أو قضى بتزويرها .

أولاً : أن الملتمس ضده كان قد تقدم لمحكمة أول درجة بعقد إيجار نسب صدوره للطالب وعلى أساسه قضت بتمكينه من العين وعلى هذا الأساس أيضاً تأيد الحكم استثنافياً .

ولما كان الطالب قد طعن على العقد بالتزوير أثناء نظر الدعوى إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطعن واعتبرته غير جدوى مما دفع الطالب الى رفع دعوى تزوير أصلية رقم لسنة قضى فيها برد وبطلان العقد ولكن هذا القضاء جاء لاحقاً على صدور الحكم الاستثنافى المستعمل الملتمس فيه .

ثانياً : أن الحكم بتزوير العقد سنده الدعوى قد أصبح نهائياً بعدم الطعن عليه بالاستئناف فى المواعيد المقررة قانوناً كما أن الثابت من المستندات التي سيتقدم بها الطالب الى محكمة الالتماس تؤكد أن التزوير ثبت بعد صدور الحكم الاستثنافى الملتمس فيه وهو ما دعا الطالب الى رفع هذا الالتماس تأسيساً على نص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ مرافعات .

وحيث أن ميعاد الالتماس أربعين يوماً تبدأ من اليوم الذى يحكم فيه بثبوت التزوير ومن ثم فإن صحيفة الالتماس المائل تكون قد قُدمت فى الميعاد ويكون الالتماس مقبولاً شكلاً .

ثالثاً : يُعتبر استمرار وجود الملتمس ضده فى العين المملوكة للطالب بلا سبب قانونى غاصباً فضلاً عن أنه أدخل الغش على المحكمة وهو خطر داهم يبرر الاستعجال لأن استمرار هذا الوضع يشكل اضراً بالغة بالطالب .

بناء عليه

فلهذه الأسباب :

أنا المحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة الدائرة مستأنف مستعجل الكائن مقرها بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بصفة مستعجلة بقبول هذا الالتماس شكلاً وفى الموضوع بوقف تنفيذ الحكم الملتمس فيه رقم المؤيد استئنافية برقم والحكم مجدداً بالطلبات وما يترتب على ذلك من آثار وأهمها طرد الملتمس ضده من عين التقاضى - والزامه مصروفات هذا الالتماس والمصاريف والأتعاب على درجتى التقاضى مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى من أى نوع كانت .

ولأجل العلم .

ملاحظات :

- ١- لا يوجد ما يمنع قانوناً من التماس إعادة النظر فى الأحكام المستعجلة .
- ٢- يُنظر الالتماس أمام ذات الدائرة التى أصدرت الحكم للمستعجل المستأنف .
- ٣- لا محل للالتماس إذا كان سبيل الطعن العادى على الحكم الملتمس فيه لازال مفتوحاً .
- ٤- يمكن إقامة الالتماس استثناءً الى أى حالة من الحالات الثمانية الواردة بالمادة ٢٤١ مرافعات .
- ٥- يراعى أن موعد الالتماس يختلف فهو أربعين يوماً كقاعدة عامة ولكن هذه المدة تبدأ فى الحالات الأربعة الأولى المنصوص عليها بالمادة ٢٤١ من اليوم الذى يظهر فيه الغش أو يثبت التزوير أو تظهر

فيه الورقة المحتجزة تحت يد الخصم ويبدأ في الحالة السابعة من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم .

٦- ليس للالتماس شكل خاص وإنما يرفع بتكليف بالحضور كالاستئناف ولكن يتعين أن تشتمل الصحيفة على بيان الحكم الملتمس فيه وتاريخه وأسباب الالتماس وإلا كانت باطلة .

٧- إذا أُقيم الالتماس على أساس إحدى الحالتين الواردين بالفقرتين السابعة والثامنة من المادة ٢٤١ تمين على الملتمس أن يودع خزنة للحكمة كفالة قدرها عشرة جنيهات وإلا فإن قلم الكتاب لا يقبل الصحيفة .

٨- إذا قضى برفض الالتماس وفقاً لأية حالة من الحالات الست الأولى المبينة بالمادة ٢٤١ مراقعات يحكم على الملتمس بغرامة لا تتجاوز ١٠ ج أما إذا رفض الالتماس المرفوع وفقاً لإحدى الحالتين السابعة والثامنة تقضى المحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها .

٩- الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الذي يصدر في موضوع الالتماس بعد قبوله لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس لأنه لا يجوز الالتماس على الالتماس (م ٢٤٧ مراقعات) .

صيغة رقم (٥١)

التماس إعادة نظر من مستأجر أرض زراعية
حول حكم صادر لصالح المؤجر قضى ابتدائياً
واستئنافياً بفسخ عقد الايجار وإخلاء المستأجر
مادة ٢٤١ / مرافعات (١)

إنه فى يوم

بناء على طلب السيد/..... المقيم
ومحله المختار مكتب الأستاذ/..... المحامى بـ

أنا المحضر بمحكمة الجزئية
انتقلت فى تاريخه أعلاه الى :

السيد/..... المقيم متخاطباً مع

وأعلنته بالتماس إعادة النظر الآتى

عن الحكم الصادر بجلسة فى القضية رقم لسنة
..... جزئى والقاضى منطوقه بما يلى :

« حكمت المحكمة ..

أولاً : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى
وباختصاصها

ثانياً : بفسخ عقد الايجار المؤرخ وإخلاء المدعى عليه من
الأرض الموضحة الحدود والمساحة بصحيفة الدعوى وعقد الايجار المؤرخ
/.../... والزامه بتسليمها للمدعى والزمتم المدعى عليه المصروفات
ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة » .

(١) معيار الالتماس اربعين يوماً من تاريخ ثبوت السبب المبرر للالتماس

والمؤيد استثنائياً بالاستئناف رقم لسنة مدنى
كلى والقاضى منطوقه بما يلى :

١ حكمت المحكمة ..

بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم
المستأنف والزام المستأنف ضده المصاريف وعشرين جنيهاً أتعاب
المحاماة ٦ .

الموضوع وأسباب الالتماس

بتاريخ .../.../... صدر لصالح الملتمس ضده الحكم المشار الى
منطوقه بديباجة هذه الصحيفة والذى تأيد استثنائياً حضبما نكر .

وحيث أنه عملاً بحكم المادة ٢/٢٤١ مرافعات التى تقضى بأنه يحق
للطالب التماس إعادة النظر إذا حصل بعد الحكم إقرار بتزوير الأوراق
التي بنى عليها أو قضى بتزويرها فإن الطالب يلتمس للأسباب الآتية :

أولاً : أن الطالب دفع أمام محكمة أول درجة وكرر الدفع أمام
المحكمة الاستئنافية بكيدية دعوى الفسخ والإخلاء تأسيساً على أصول
ايصالات الأجرة المقدمة من الطالب والموقعة من الملتمس ضده الذى
طعن عليها بالتزوير فقضى الحكم الملتمس فيه قبل أن يثبت صحة أو
تزوير هذه الايصالات ويعد صدور الحكم رقم لسنة كلى
..... بصحة هذه الايصالات وثبت أنها صادرة بتوقيع الملتمس ضده
وهذا الحكم لاحق على الحكم الاستئنافى الملتمس فيه .

ثانياً : إن الحكم بصحة ايصالات الأجرة أصبح نهائياً بعدم الطعن
عليه من الملتمس ضده - أو يقال أنه تأيد استثنائياً بالاستئناف رقم
..... ومن ثم فإن ثبوت صحة ايصالات الأجرة (وهى سند الطالب
لإصدار الحكم الملتمس فيه) قد جاء بعد صدور هذا الحكم الملتمس فيه .

ثالثاً : يعتبر استمرار الطالب بعيداً عن الأرض التى أخلى منها مما
يشكل الضرر على حقوقه وخشية أن يقوم الملتمس ضده بتأجيرها
لآخر فيدخل الطالب فى متاهات الحياة بحسن نية وهو ما يدعو الى
نظر هذا الالتماس على وجه الاستعجال .

بناء عليه

أنا المحضر سالف الذكر وكلفته الحضور أمام محكمة الابتدائية (نفس الدائرة الاستئنافية التي أيدت حكم محكمة أول درجة) بجلستها ... الخ لكي يسمع الحكم بصفة مستعجلة بقبول هذا الالتماس شكلاً وفي الموضوع بالفاء الحكم للتمس فيه مع ما يترتب على ذلك من آثار وتسليم الطالب الأرض الزراعية التي كانت مؤجرة له بعقد الايجار المؤرخ /.. /.. ... والزامه المصروفات ومقابل اتعاب المحاماة على جميع درجات التقاضى .

مع حفظ سائر حقوق الطالب الأخرى .

ولأجل العلم .

ملحوظة خاصة بالطعن بالنقض :

طبقاً للمادة ٢٤٨ مرافعات للخصوم أن يطعنوا أمام محكمة النقض في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف إذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله أو إذا وقع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم .

ومعنى ذلك أن الأحكام الصادرة من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية في المنازعات الخاصة بالايجازات الزراعية هي أحكام نهائية لا يجوز الطعن فيها أمام محكمة الاستئناف العالي أو أمام محكمة النقض لأن المشرع قدّر أن يكون التقاضى فيها على درجتين وهما المحكمة الجزئية والمحكمة الابتدائية .

لكن طبقاً للمادة ٢٤٩ مرافعات فيجوز الطعن في الحكم إذا كان قد فصل في نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضى .

صيغة رقم (٥٢)
التماس إعادة النظر في حكم إفلاس (١)
مادة ٢/٢٤١ وما بعدها مرافعات

إنه في يوم

بناء على طلب السيد/..... (المدين المفلس) المقيم
..... ومحل الاختار مكتب الأستاذ /..... المحامي

أنا الممضى بمحكمة
الجزئية انتقلت في تاريخه الى كل من :

(١) السيد/..... بصفته أميناً للتفليسة في تفليسة
(يذكر اسم المفلس) والمقيم متخاطباً مع

(٢) السيد/..... (السائن المحكوم له ابتدائياً
واستثنافياً) ويعلم بمحل اقامته بجهة متخاطباً مع

وأعلنتهما بالتماس إعادة النظر الآتى

عن الحكم الصادر من محكمة الابتدائية بجلسة
في القضية رقم لسنة افلاس والقاضى
باشهار افلاس الطالب وتعيين المعلن اليه الاول أميناً للتفليسة والمؤيد
استثنافياً بالحكم رقم الصادر من محكمة استئناف
بجلسة والقاضى منطوقه بما يلى (ذكر منطوق حكم
الاستئناف) .

الموضوع وأسباب الالتماس

بتاريخ صدر لصالح الملتمس ضده الثانى الحكم المشار

(١) لا يوجد تنظيم خاص في قانون التجارة بشأن الالتماس ومن ثم يرجع
للقواعد العامة في قانون المرافعات في المواد ٢٤١ وما بعدها وطبيعى أن الالتماس
يكون بالنسبة لحكم الافلاس الصادر من محكمة اول درجة والمؤيد استثنافياً
ويرفع أمام ذات الدائرة الاستئنافية التى أصدرته .

الى منطوقه بديباجة هذه الصحيفة والذي تأيد استثنافياً حسبما ذكر
وحيث أنه عملاً بنص المادة ٢/٢٤١ مرافعات التي تقضى بأنه يحق
للطالب التماس إعادة النظر إذا حصل بعد الحكم إقرار بتزوير الأوراق
التي بنى عليها أو قضى بتزويرها .

فإن الطالب يؤسس هذا الالتماس على الأسباب الآتية :

أولاً : أن سند الدين الذي أعلن في بروتستو عدم الدفع الذي على
أساسه صدر حكم الافلاس (وهو عبارة عن شيك خطى منسوب
صدوره للطالب) كان مطعوناً عليه بالتزوير بموجب دعوى تزوير
أصلية رقم لسنة وقد ذكر الطالب هذا الدفع في
دفاعه أثناء تداول القضية أمام محكمة أول درجة إلا أن المحكمة التفتت
عنه بحجة أنه طعن غير جدي قصد من ورائه عرقلة الفصل في دعوى
الافلاس وقد كرر الطالب دفاعه هذا أمام محكمة الاستئناف التي سايرت
محكمة أول درجة رغم أن السند المطعون عليه بالتزوير كان قد قضى
ابتدائياً بتزويره ولم تقتنع محكمة الاستئناف بذلك تأسيساً على أن
الحكم بتزوير السند لم يكن نهائياً وإنما كان محل طعن عليه
بالاستئناف من قبل الملتمس ضده الثاني ولكن بعد صدور حكم
الاستئناف أصدرت محكمة الطعن حكماً نهائياً بتزوير السند ومن ثم
أصبح هذا الحكم عنواناً للحقيقة إلا أنه للأسف جاء لاحقاً على صدور
حكم الاستئناف في دعوى الافلاس بما يحق معه للطالب طلب الالتماس
لهذا السبب .

ثانياً : أن الحكم بتزوير السند أساس دعوى الافلاس أصبح نهائياً
كما أن الثابت من المستندات المرفقة بصحيفة الالتماس الماثلة أن تزوير
السند وإن كان قد أثر في مرحلتى التقاضى في دعوى الافلاس إلا أن
هذا التزوير قد ثبت بعد صدور الحكم الاستئنافي الملتمس فيه (الحكم
بتأييد الافلاس) وهو ما دعا الى رفع هذا الالتماس تأسيساً على نص
المادة ٢٤١ من قانون المرافعات .

وحيث أن ميعاد الالتماس أربعون يوماً تبدأ من اليوم الذي حكم فيه
بثبوت التزوير ومن ثم فإن صحيفة الالتماس الماثلة تكون قد قدمت في
الميعاد ويكون الالتماس مقبولاً شكلاً .

ثالثاً : يعتبر استمرار آثار الحكم الملتمس فيه مع ما ثبت من تزوير الأساس الذى قام عليه أمراً بالغ الخطورة ويشكل ضرراً على سمعة ومصالح الطالب التجارية ويغل يده عن إدارة أمواله سيما وقد ثبت أن الملتمس ضده الثانى قد أدخل الغش على محكمة الافلاس فى مرحلتى التقاضى فى حصوله على الحكم الملتمس فيه .

بهاء عليه

فلهذه الأسباب أنا للحضر سالف الذكر أعلنت المعلن اليه بصورة من هذه الصحيفة وكلفته الحضور أمام محكمة استئناف (الدائرة) (نفس المحكمة التى حكمت بتأييد حكم (الافلاس) الكائن مقرها بجهة بجلستها العلنية التى ستعقد بمشيئة الله ابتداء من الثامنة والنصف من صباح يوم الموافق لكى يسمع الحكم بقبول هذا الالتماس شكلاً وفى الموضوع بالغاء الحكم الملتمس فيه رقم المؤيد استثنافياً برقم واعتباره كأن لم يكن مع كل ما يترتب على ذلك من آثار قانونية بالنسبة للحال والمستقبل والزام الملتمس ضده الثانى مصروفات هذا الالتماس والمصروفات ومقابل الأتعاب على درجتى التقاضى فى قضية الافلاس مع حفظ كافة حقوق الطالب الأخرى وحقه فى الرجوع عليه بالتعويض.

ولأجل العلم .

ملاحظات :

- ١- لا يوجد ما يمنع قانوناً من التماس إعادة النظر فى أحكام الافلاس .
- ٢- ينظر الالتماس أمام ذات الدائرة التى أصدرت الحكم المستأنف .
- ٣- لا محل للالتماس إذا كان سبيل الطعن العادى على حكم محكمة أول درجة لازال مفتوحاً .
- ٤- يمكن إقامة الالتماس تأسيساً على أية حالة من الحالات الثمانية الواردة بالمادة ٢٤١ مرافعات .
- ٥- تختلف مواعيد الالتماس فهى أربعين يوماً كقاعدة عامة ولكن

هذه المدة تبدأ في الحالات الأربعة الأولى المنصوص عليها بالمادة ٢٤١ من اليوم الذي يظهر فيه الغش أو يثبت التزوير أو تظهر فيه الورقة المحتجزة تحت يد الخصم ويبدأ في الحالة الثامنة من اليوم الذي ظهر فيه الغش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم .

٦- ليس للالتماس شكل خاص وإنما يرفع بتكليف بالحضور كالاستئناف ولكن يتعين أن تشتعل الصحيفة على بيان الحكم الملتمس فيه وتاريخه وأسباب الالتماس وإلا كانت باطلة .

٧- إذا أقيم الالتماس على أساس إحدى الحالتين الوارديتين بالفقرتين السابعة والثامنة من المادة ٢٤١ تعين على الملتمس أن يودع خزنة المحكمة كفالة قدرها خمسون جنيهاً وإلا فإن قلم الكتاب لا يقبل الصحيفة (١) .

٨- إذا قضى برفض الالتماس وفقاً لأية حالة من الحالات الست الأولى المبينة بالمادة ٢٤١ مرافعات يحكم على الملتمس بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أما إذا رفض الالتماس المرفوع وفقاً لإحدى الحالتين السابعة والثامنة تقضى للمحكمة بمصادرة الكفالة كلها أو بعضها .

٩- الحكم الذي يصدر برفض الالتماس أو الذي يصدر في موضوع الالتماس بعدم قبوله لا يجوز الطعن في أيهما بالالتماس لأنه لا يجوز الالتماس على الالتماس (مادة ٢٤٧ مرافعات) .

(١) كانت الكفالة عشرة جنيهات ورفعت إلى خمسين بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ثم أصبحت مائة جنيه بالقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٩٩

فهرس الجزء الأول

٣	امضاء
٥	تقديم
٦	تنبيه هام
٧	تقسيم وتبويب الجزء الأول
٩	الباب الأول : طعون ومذكرات النقض للمدنى .
	صيغة رقم (١) : صحيفة طعن بالنقض على حكم فى
	دعوى إيجارية قضى فيها بالإخلاء فى
١١	أول وثانى درجة .
	صيغة رقم (٢) : صحيفة طعن بالنقض على حكم دعوى
	إيجارية قضى فيها بعدم قبول الدعوى
٢٨	لإبطال التكاليف بالوفاء .
	صيغة رقم (٣) : صحيفة طعن بالنقض على الحكم صادر
	فى دعوى إيجارية بالالتزام بتحريم عقد
	إيجار لابن مستأجر ترك العين من ربيع
	قرن تأسيساً على اطلاق حق الإقامة أيًا
٣٦	كانت مبتها أو بدايتها .
	صيغة رقم (٤) : صحيفة طعن بالنقض فى حكم ايجارات
	قضى بفسخ العقد لوقوع المخالفة
٤٩	للقانون .
	صيغة رقم (٥) : صحيفة طعن بالنقض على حكم
	إستثنائى صادر فى استثناف مرفوع
٥٩	بعد الميعاد فى دعوى إخلاء .
	صيغة رقم (٦) : صحيفة طعن بالنقض على حكم استثنائى
	تعارض مع حكم محكمة القيم بشأن
	فسخ عقد بيع اجراه المالك قبل فرض
٦٦	الحراسة .
	صيغة رقم (٧) : صحيفة طعن بالنقض فى حكم تعويض

- ٨٠ عن اعتقال مواطن .
- ٨٩ صيغة رقم (٨) : تقرير طعن بالنقض على حكم نهائى برفض دعوى رد قاضى .
- ٩٤ صيغة رقم (٩) : صحيفة طعن بالنقض على حكم عمالى
- ٩٥ صيغة رقم (١٠) : مذكرة من مطعون ضده فى طعن تجارى مرفوع من شريكين طاعنين عن حكم قضى بأحقية المطعون ضده فى ادارة الشركة .
- ١٠٠ صيغة رقم (١١) : مذكرة من مطعون ضده فى طعن بالنقض مرفوع من الحكومة عن حكم قضى بالتعويض للمحكوم ضده فى نطاق المسئولية التقصيرية .
- ١٠٧ صيغة رقم (١٢) : مذكرة من مطعون ضده بالرد فى طعن بالنقض فى حكم ايجارات .
- ١١٣ صيغة رقم (١٣) : طعن بالنقض فى قرار هيئة التحكيم
- ١١٦ صيغة رقم (١٤) : طعن بالنقض فى حكم إفلاس
- ١١٨ الباب الثالث : طعون ومذكرات النقض الجنائى
- ١٢٣ صيغة رقم (١٥) : مذكرة بأسباب الطعن
- ١٢٥ صيغة رقم (١٦) : مذكرة تكميلية بأسباب الطعن بالنقض .
- ١٣٥ صيغة رقم (١٧) : مذكرة بأسباب الطعن بالنقض
- ١٤١ الباب الثالث : طعون ومذكرات المحكمة الادارية العليا
- ١٥١ صيغة رقم (١٨) : تقرير بالطعن على حكم صادر بشأن قرار ادارى بنزع الملكية للمنفعة العامة .
- ١٥٣ صيغة رقم (١٩) : تقرير طعن فى حكم صادر من محكمة تاديبية عليا .
- ١٥٦ صيغة رقم (٢٠) : تقرير بالطعن على قرار لجنة شئون الاحزاب برفض قيام حزب .
- ١٦٤ صيغة رقم (٢١) : فحص طعون مذكرة دفاع .
- ١٨٨ الباب الرابع : صيغ الطعون أمام المحكمة الدستورية العليا
- ١٩١ صيغة رقم (٢٢) : صحيفة طعن بعدم الدستورية .
- ١٩٣

- صيفة رقم (٢٢) : طلب تنازع أمام المحكمة الدستورية العليا .
٢٠٤
- الباب الخامس : طعون ومذكرات القضاء الإداري
٢٠٩
- صيفة رقم (٢٤) : طعن على قرار إداري بالاستيلاء على عقار .
٢١١
- صيفة رقم (٢٥) : طعن على قرار إداري سلبي من مجلس المراجعة بشأن العوائد .
٢١٧
- صيفة رقم (٢٦) : طعن إداري على قرار مجلس المراجعة برفض التظلم من تقدير ضريبة عقارية .
٢٢٠
- صيفة رقم (٢٧) : طعن في قرار سلبي بعدم منح الجنسية .
٢٢٣
- صيفة رقم (٢٨) : طعن في قرار إداري صادر بتخطي موظف في الترقية .
٢٢٥
- صيفة رقم (٢٩) : طعن على قرار إداري بالتخطي في الترقية .
٢٣٠
- صيفة رقم (٣٠) : طعن بالإلغاء على قرار صادر بالاستيلاء على أرض .
٢٣٤
- صيفة رقم (٣١) : طعن على قرار سلبي بعدم تسليم موظف عمله .
٢٣٩
- صيفة رقم (٣٢) : طعن على قرار إداري تعسفي بشأن ترشيح لنقابة عمالية مع طلب مستعجل بوقف تنفيذ .
٢٤٣
- صيفة رقم (٣٣) : طعن بإلغاء قرار سلبي صادر من نقابة المحامين .
٢٤٨
- صيفة رقم (٣٤) : طعن إداري يتضمن شكاً مستعجلاً بشأن الاعتراض على تسجيل براءة اختراع .
٢٥٥
- صيفة رقم (٣٥) : طعن بالإلغاء على قرار اللجنة القضائية بالهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالاستيلاء على أرض زراعية .
٢٥٧
- صيفة رقم (٣٦) : محكمة القضاء الإداري دائمة الترقيات والجزاءات . مذكرة دفاع .
٢٦٠

- ٢٦٥ الباب السادس : صيغ الاستئناف وإلتماس إعادة النظر
صيغة رقم (٣٧) : استئناف دعوى حساب ضد إحدى
- ٢٦٧ شركات المحمولى .
- ٢٨١ صيغة رقم (٣٨) : طعن بالاستئناف على حكم بالاخلاء .
صيغة رقم (٣٩) : طعن بالاستئناف على حكم صادر
- ٢٨٦ بالاخلاء .
- صيغة رقم (٤٠) : طعن بالاستئناف على حكم صادر
الاخلاء موضوعه دكان تنازع على
- ٢٩٠ ملكيته بين الورثة .
- ٣٠٧ صيغة رقم (٤١) : مذكرو مقدمة من مستأنف .
صيغة رقم (٤٢) : مذكرو فى استئناف جزئى لحكم صادر
- ٣١٤ فى دعوى ايجارية .
- ٣١٧ صيغة رقم (٤٣) : طعن بالاستئناف على حكم ضريبي .
صيغة رقم (٤٤) : استئناف ضد شركة بترول بصرف
- ٣٢٦ علاوات لعاملين لهم معاشات عسكرية .
- ٣٤٣ صيغة رقم (٤٥) : طعن بالاستئناف فى حكم إفلاس .
صيغة رقم (٤٦) : استئناف من مستأجر أرض زراعية لقرار
- ٣٤٦ تحديد الأجرة .
- صيغة رقم (٤٧) : استئناف حكم طرد صادر بعدم
الاختصاص .
- ٣٤٨ صيغة رقم (٤٨) : استئناف حكم طرد مستعجل صادر
- ٣٥١ بالطرد .
- ٣٥٤ صيغة رقم (٤٩) : استئناف حكم صادر فى إشكال .
صيغة رقم (٥٠) : إلتماس إعادة النظر فى حكم تأيد
- ٣٥٨ استئنافياً .
- صيغة رقم (٥١) : التماس إعادة نظر من مستأجر أرض
زراعية حول حكم صادر لصالح المؤجر
- قضى ابتدائياً واستئنافياً بفسخ عقد
الإيجار وإخلاء للمستأجر .
- ٣٦٢ صيغة رقم (٥٢) : إلتماس إعادة النظر فى حكم إفلاس .
٣٦٥

